المملكة العربسية السعودية وزارة التعليم العالي جامعة أم القرى كلية الشريعة واللراسات الإسلامية قسم الدارسات العليا الشرعية فرع الفقه والأصول شعبة الأصول

T.1.C.....72VV

الفوائد السنية في شرح الألفية

لأبي عبد الله محمد بن عبد النائنم العسقلاني البرماوى دراسة وتحقيق

الجلد الأول

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالب خالد بن بكر بن إبراهيم عابد

إشراف

الأستاذ الدكتور : حسين خلف الجبوري

الجزء الرابع

عام ۱٤۱۷ - ۱۹۹۲م

بسم الله الرهن الرحيم

[اثبات العدالة بالشهرة]:

كفى أئمةالهدى الأخيار

ويثبت التعديل باشتهار

الشرح :

هذا هو الطريق الثانى مما تثبت به العدالة ، وهو أن يكون الشخص ممن اشتهر بالإمامة فى العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة فلا يحتاج مع ذلك إلى تزكيته وثبوت عدالته ، قال ابن الصلاح :

هذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في أصول الفقه ، وممن ذكره من أهل الحديث الخطيب ، ومثل ذلك بمالك $^{(1)}$ ، وشعبة $^{(7)}$ ، والسفيانين ، والأوزاعي ، والليث $^{(7)}$ ،

⁽١) في ب ، ج ، د : كمالك ولايستقيم والمثبت يوافق النص .

⁽۲) شعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام الأزدى مولاهم ، أمير المؤمنين في الحديث الإمام الحافظ ، عالم أهل البصرة ، ولد عام (۸۰ه) وسكن البصرة من صغره ، ورأى الحسن البصرى ، كان ثبتا ، حجة ، ناقدا ، جهبذا كثير الصدقة ، زاهدا وهو من نظراء الأوزاعى والشورى في الكثرة وهو أول من جرح وعدل ، قال الإمام أحمد : كان شعبة أمة وحدة في هذا الشأن ، وقال الشافعى : لولا شعبة ماعرف الحديث في العراق ، مات عام (١٦٠ه) .

انظر: سير النبلاء ($(v\cdot v)$) ، الجرح والتعديل ($(v\cdot v)$) ، $(v\cdot v)$ ، حلية الأولياء ($(v\cdot v)$) ، تاريخ بغداد ($(v\cdot v)$) ، تهذيب الأسماء ($(v\cdot v)$) ، وفيات الأعيان ($(v\cdot v)$) ، العبر ($(v\cdot v)$) ، تهذيب التهذيب ($(v\cdot v)$) ، طبقات الحفاظ ($(v\cdot v)$) ، الشذرات ($(v\cdot v)$) .

⁽٣) الليث بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحارث الفهمى مولاهم ، الحافظ ، شيخ الاسلام عالم الديار المصرية ، ولد في مصر عام (٩٤ه) وأصله من أصبهان سمع من عطاء والزهرى وروى عنه ابن المبارك ، كان فقيه مصر ومحدثها ، ولايقطع أمراؤها أمرا إلا بمشورته ، اشتغل بالفتوى وكان عربي اللسان ، قال الشافعي الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به ، مات عام (١٧٥ه) .

انظر: سير النبلاء (۱۳۹۸) ، الجرح والتعديل (۱۷۹۷) ، الحلية (۳۱۸/۷) ، الترج بفيداد (۳۱۸/۷) ، وفيات الأعيان (۱۷۷/۶) ، العبر (۲۲۲۲) ، تهنيب التهنيب (۸۹۸۵) ، الجواهر المضية (۲۲۱/۷) ، الشنرات (۲۸۵/۱) ، تهذيب الأسماء (۷۳/۲) ، طبقات الحفاظ (۹۵) ، حسن المحاضرة (۲۰۱/۱) .

وابن المبارك (۱)، ووكيع ($^{(7)}$ ، وأحمد ، وابن معين ، وابن المدينى ، ومن جرى مجراهم فى نباهة الذكر ، واستقامة الأمر ولايسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم إلى يسأل عمن خفى أمره عن الطالبين . انتهى ($^{(7)}$).

وقد سئل ابن معين عن أبي عبيد فقال : مثلي يسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس $\binom{(1)}{2}$.

⁽۱) عبد الله بن المبارك بن واضح أبو عبد الرحمن الحنظلى ، مولاهم ، أمير الأتقياء في وقته الحافظ ، الغازى ، ولد عام (۱۱ه) أخذ عن بقايا التابعين وأكثر الترحال في طلب العلم والغزو والتجارة والحج سمع من الثورى ومالك وشعبة والليث ، وعنه حدث ابن معين وابن مهدى ، تفقه على أبى حنيفة وجمع الحديث والفقه والعربية والشجاعة والسخاء ، قال اسماعيل : لاأعلم أن الله خلق خصلة من خصال الحير إلا جعلها فيه ، من مؤلفاته :

[&]quot;السنن"، "التفسير"، "الزهد"، مات بالعراق عند رجوعه من الغزو عام (١٨١ه). انظـر: الجرح والتعـديل (١٧٩/٥)، سير النبلاء (٢٧٨/٨)، حليــة الأوليـاء (١٦٢/٨)، تاريخ بغـداد (١٥٢/١٠)، ترتيب المدارك (٢٠٠/١)، وفيـات الأعيـان (٣٣/٣)، العبر (٢٨٠/١)، الشـذرات (٢٥٥/١)، الـديبـاج (٢٠٠/١)، طبقـات الداودي (٢٢/١)، تهذيب الأسماء (٢٨٥/١).

⁽٢) وكيع بن الجراح بن مليح أبو سفيان الرؤاسى ، الحافظ ، محدث العراق ، ولد عام (٢٩ه) ، سمع من الأوزاعى وعنه حدث ابن المبارك ، كان الامام أحمد يعظمه ويقول مارأيت مثله فى العلم والحفظ والاسناد مع ورع وخشوع ، عرض عليه القضاء فامتنع ، كان ثقة مأمونا عاليا رفيعا ، كثير الحديث ، حجة ، كثير الصيام والقيام ، فقيها إلا أن فيه تشيع يسير وكان يرى اباحة النبيذ ، من أشهر مصنفاته: "التفسير" ، مات بفيد بعد رجوعه من الحج عام (١٩٩٥) .

انظر : سير النبلاء (١٤٠/٩) ، الجرح (٢١٩/١) ، حلية الأولياء (٣٦٨/٨) ، تاريخ بغداد (٣١٤/١٤) ، تهذيب الأسماء (١٤٤/٢) ، العبر (٣٢٤/١) ، طبقات الحفاظ (١٢٧) ، الشــذرات (٣٤٩١) ، طبقــات الحنابلة (١٢٧) . الشــذرات (٣٩١/١) .

⁽۳) انتهى كلام ابن الصلاح فى مقدمته (۱۳۷) ، وانظر : الكفاية (۱۰۹) ، الارشاد للنووى (۱۷۹/۲) ، شرح ألفية العراق (۲۹۹/۱) ، البحر المحيط ((707) ، شرح الكوكب ((707)) .

⁽٤) انظر : الكفاية (١١٠) ، فتح المغيث (١٧٤/١) ، تدريب الراوى (٣٠٢/١) ، توضيح الأفكار (١٣٠٢/١) .

وسئل أحمد عن اسحق بن راهويه (۱)، فقال مثل اسحق يسأل عنه ؟ (۲) وقال القاضى أبو بكر الباقلانى : الشاهد والمخبر إنما يحتاجان إلى التزكية متى لم يكونا مشهورين بالعدالة والرضى ، وكان أمرهما مشكلا ملتبسا ويجوز فيه العدالة وغيرها ، قال : والدليل على ذلك أن العلم يظهر رشدهما واشتهار عدالتهما بذلك أقوى فى النفوس من تعديل واحد أو اثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة إلى آخر كلامه فى ذلك (۳).

ويدخل فى قولى (أئمة الهدى الأخيار) من ذكر ومن لم يذكره هؤلاء كأبي حنيفة والشافعى _ رضى الله عنهما _ وكذلك داود بن على الظاهرى وغيره من الأئمة ، وكذا أصحاب الأئمة الأكابر المشهورون . والله أعلم .

[معرفة العدالة بالتزكية]:

ولو بواحد كجرح ذكره جرحا وتعديلا لمن (٥)أراده كذاك بالتركية المعتبرة وعدد يشرط (⁴⁾فى الشهادة

⁽۱) اسحاق بن راهویه بن خلد أبو یعقوب التمیمی المروزی ، شیخ المشرق ، سید الحفاظ ، ولد عام (۱۳۱ه) سمع من ابن المبارك وابن عیینة وعنه حدث ابن معین والبخاری ومسلم ، سكن نیسابور وكان امام عصره فی الحفظ والفتوی ، ثقة مأمونا اماما فی التفسیر ، رأسا فی الفقه من أمّة الاجتهاد ، من مؤلفاته :

[&]quot;المسند" ، "السنن" وله كتاب في التفسير ، مات بنيسابور عام (٢٣٨ه) .

انظر: سير النبلاء (۱۱/۸٥٦) ، الجرح والتعديل (۲۰۹/۲) ، حلية الأولياء (۹۰۲/۲) ، تاريخ بغداد (۳۵۸/۱) ، طبقات الحنابلة (۱۰۹/۱) ، وفيات الأعيان (۱۸۹۱) ، العير (۱۲/۲۱) ، طبقات ابن السبكي (۸۳/۲) ، طبقات الحفاظ (۱۸۸) طبقات الداودي (۱۰۲/۱) ، الشذرات (۸۹/۲) .

⁽٢) انظر : البحر المحيط (۲۸۷/ 1) ، المصادر السابقة .

⁽٣) نقل الخطيب وغيره كلام الباقلاني ، انظز نفس المصادر .

⁽٤) في ج : بشرط .

⁽ه) في أً: كمن .

الشرح :

هذا هو الطريق الثالث في معرفة العدالة _ وهو التزكية _ سواء في الراوى والشاهد والتقييد بـ (المعتبرة) يشمل أمورا:

منها : ما يعتبر فى لفظ التزكية بأن يقول هو عدل ، وهذا كاف فى الأصح لقوله تعالى $\{e^{i}\}_{i}$ وهذا كاف فى الأصح لقوله تعالى $\{e^{i}\}_{i}$ وافق الحدالة وافق الآية ، وحكاه القاضى أبو الطيب عن نص الشافعى فى حرملة (r).

وقيل لابد أن يقول في الشاهد عدل على ولى وحكاه الروياني عن نص "الأم" و"المختصر (7), قال ابن الصباغ : وبه أخذ أكثر الأصحاب وزاد بعضهم أن يقول عدل رضى لى وعلى ، ومحل بسط ذلك كتب الفقه (3), قال القرطبي : عندنا لابد أن يقول عدل رضى ولايكفى الاقتصار على أحدهما ولايلزمه زيادة عليهما (9).

(١) الطلاق (٢).

(۲) انظر مغنى المحتاج (٤٠٤/٤) .

انظر تهذيب الأسماء (١٥٥/١) ، وصنات ترجمة حرطة ص (-).

قال النووى: وقولهم قال فى حرملة أو نص فى حرملة معناه قال الشافعى فى الكتاب الذى نقله عنه حرملة فسمى الكتاب باسم راويه مجازا كما يقال قرأت البخارى قال: والمتقدمين من أصحاب الشافعى يعتمدون روايات المزنى والمرادى عن الشافعى مالايعتمدون حرملة والربيع الجيزى . ا.ه

⁽٣) قال النووى : لكن تأوله الأولون ، أو جعلوه تأكيدا لاشرطا . قلت : هذا التأويل نقله الماوردى عن الاصطخرى فيكون للاستحباب . والله أعلم . انظر : الأم (٢١٠/٦) ، مختصر المزنى (٧٤٣/٥) ، روضة الطالبين (١٧٣/١١) ، الحاوى (١٩٤/١٦) .

¹⁴Y (*)

⁽٤) انظر : الابهاج (٣٥٨/٢) ، نهاية المحتاج (٢٦٦/٨) ، حاشية قليوبي (٣٠٧/٤) ، أدب القضاء لابن أبي الـدم (١٤٦) ، أحكام الفصـول (٢٩٩) ، الكفـاية (١٠٩) .

⁽ه) نقـل الزركشي قول القرطبي في البحر المحيط (٢٨٦/٤) . والمراد بالقــرطبي صاحب المفهم كما سبق . راجع ص(١٩١) .

هذا فى الشهادة أما الرواية فلهم $(1)^{(1)}$ ألفاظ غير ذلك توسعا ، وجعلوها مراتب :

أعلاها: أن يجمع بين لفظين متحدى المعنى تأكيدا كأن يقول ثبت حجة ، أو ثبت حافظ ، أو ثقة متقن أو نحو ذلك ، أو يكرر فيقول ثقة ثقة ، أو ثبت ثبت ، قاله الذهني في مقدمة "الميزان"(٢).

الثانية : وهى مابداً بها ابن أبى حاتم وابن الصلاح أن يقول ثقة أو متقن أو ثبت أو حجة أو حافظ أو ضابط ، قال الخطيب أرفع العبارات أن يقول حجة أو ثقة (٣).

الثالثة : أن يقول (4)أو خيار .

الرابعة : أن يقول محله الصدق أو رووا عنه أو شيخ أو وسط أو صالح الحديث أو مقلم الراء وكسرها له كما حكاه صاحب "الأحوذي "(r).

على أن ابن أبي (v)حاتم وابن الصلاح جعلا (محله الصدق) من الرتبة التي قبل هذه ، لكن صاحب "الميزان" جعلها من الرابعة (h).

⁽١) في ب: فلها .

⁽٢) انظر : ميزان الاعتدال (٤/١) ، التقييد والايضاح (١٥٧) .

⁽r) انظر : الجرح والتعديلُ (r) ، مقدمة ابن الصُلاح (r) ، الكفاية (r) .

⁽٤) في ج : صدق .

⁽ه) فى ج : مقارن ، والمثبت هـو الصـواب ، والمعنى أن حديثه مقارب حديث غيره فليس بشاذ ولامنكر . انظر فتح الباقى (٥/٢) .

⁽٦) وهـو أبو بكر بن العربي ، وقد نقل هذا القول عنه شيخ المؤلف العراقي ، وعزاه الى شرح الترمذي واسمه : عارضة الأحوذي ، وبالرغم أن ابن العربي عقد في آخره بابا في الجرح والتعديل لكن لم أجد هذا النقل فيه ، والظاهر أنه ذكر ذلك في ثنايا الكتاب . والله أعلم .

انظر شرح ألفية العراقي (٢/٥).

⁽٧) في أ : عَن ابن أبي ، وفي ج ، د : على بن أبي ـ

⁽۸) انظر : الجرح والتعديل ((7/7)) ، مقدمة ابن الصلاح (۱۵۸) ، ميزان الاعتدال ((2/1)) .

ودون ذلك أن يقول صويلح أو صدوق ان شاء الله تعالى . ومحل البسط فى ذلك كتب علوم الحديث (١).

ومنها : ما يعتبر فى المزكى من كونه عدلا عارفا بأسباب التعديل والجرح مطلعا على أحوال من يزكيه بطول صحبت معه $^{(7)}$ واختباره فى سره وعلانيته سفرا وحضرا ، فلذلك صعبت التزكية جدا .

نعم اختلف في (٣)ذلك في مسائل:

الأولى: هل يشترط في المزكى عدد أو يجوز أن يكون واحدا ، وكذا في الجرح هل يشترط العدد أو لا؟ سواء ذلك في شهادة أو رواية ، وأصح المذاهب الاكتفاء بواحد في الرواية تعديلا وجرحا ، وهو معنى قولى (ولو (*) بواحد كجرح ذكره) أى ذكره الجارح ، وأما الشاهد فيشترط في معدله (**) أو جارحه عدلان جريا في كل منهما على أصله ، وكما أن العدد شرط في الشهادة اعتبر في تعديلها وجرحها العدد والرواية لايشترط فيها ذلك فلايشترط في تعديلها وجرحها ذلك ؛ لأن الفرع لايزيد على الأصل ، ونقل فلايشترط في تعديلها وجرحها ذلك ؛ لأن الفرع لايزيد على الأصل ، ونقل هذا الآمدى وابن الحاجب والهندى عن الأكثرين (٤).

قال ابن الصلاح : وهو الصحيح الذي اختاره الخطيب وغيره (ه)، وهذا معنى قولى (وعدد يشرط في الشهادة) أي في ذي الشهادة وهو الشاهد .

⁽۱) انظر مراتب التعديل أيضا في : اختصار علوم الحديث (۸۸) ، تقريب التهذيب (۷٤) ، نزهة النظر (۲۹) ، لقط الدرر (۱۵٤) ، الارشاد للنووى (۲۰۰۳) ، فتح المغيث (۳/۳) ، توضيح الأفكار (۲۱/۲۷) ، شرح ألفية العراقي (۳/۲) ، تدريب الراوى (۳۲۲/۱) ، شرح الكوكب (۲۳۱/۲) .

⁽٢) في ب ، ج ، د : معهم .

⁽٣) في أ : من

^(*) ۱۰۰۰

^(**) ۱۱۰ج

 ⁽٤) انظر : الإحكام للآمدى (٩٧/٢) ، منتهى السؤل (٧٩) ، مختصر ابن الحاجب
 (٦٤/٢) ، النهاية (قسم٢٣٢/٤) ، البحر المحيط (٢٨٦/٤) .

⁽٥) انظر : مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (١٤٢) ، الكفاية (١٢٠) .

القول الثانى : أن العدد فى التزكية والجرح شرط مطلقا فى الرواية والشهادة ، وهو ماحكاه القاضى أبو بكر عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم $\binom{(1)}{2}$ وقال الابيارى إنه قياس مذهب مالك $\binom{(7)}{2}$.

الشالث : الاكتفاء بالواحد مطلقا فى الشاهد والراوى جرحا وتعديلا ، واختاره القاضى أبو بكر ، وقال إن الذى يوجب القياس [قبول]^(۳) تزكية كل عدل مرضى ذكر أو أنثى حر أو عبد [لشاهد]⁽¹⁾ وخبر (۰).

قال الماوردى والروياني : ان حاصل الخلاف في ذلك أن تعديل الراوى هل يجرى مجرى الخبر أو مجرى الشهادة لأنه حكم على غائب؟

نعم جعلا الخلاف السابق فى التعديل فيهما فقط وجزما فى الجرح بالتعدد لأنها شهادة على باطن مغيب $^{(r)}$ ، لكن القاضى أبو الطيب أجرى الخلاف فى الأمرين التعديل والجرح $^{(v)}$ كما ذكرناه أولا .

⁽۱) نقله الخطيب بسنده الى القاضى فى الكفاية (١٢٢) ، وانظر : شرح ألفية العراقى (٢٩٥/١) ، التقييد والايضاح (١٤٢) ، البحر المحيط (٢٨٦/٤) .

⁽۲) انظر : التحقيق والبيان ($\sqrt{-100} - 100$) ، البحر المحيط ($\sqrt{100} - 100$) .

⁽٣) اضافة من النص ولايستقيم المعنى إلا بها .

⁽٤) في أ ، د : بشاهد ، وفي ب ، ج : شاهد ، والمثبت من النص .

⁽٥) نقله الخطيب بسنده إلى القاضى . راجع مصادر هامش (١) .

⁽٦) نقله عنهما الـزركشي في البحر (٣٨٦/٤) ، وانظـر عبـارة الماوردي في الحاوي (٩٤/١٦) .

ومعلوم أن الرويانى فى بحر المذهب اعتمد على حاوى الماوردى ولهـذا كثير مايقرن بينهما الزركشى فى النقل . والله أعلم .

 ⁽٧) كذا نقل عنه الزركشي في البحر (٤/ ٢٨٦).
 وانظر بالاضافة الى ماسبق في المسألة من مصادر : تشنيف المسامع (١٣٠٢/٤).
 شرح الكوكب (٤٢٤/٢) ، المستصفى (١٦٣/١) ، الإبهاج (٣٥٦/٧).

فرع: [في تزكية المرأة والعبد]:

إذا اكتفينا بالواحد فقد أطلق في المحصول قبول تزكية المرأة (١).

وحكى القاضى أبو بكر عن أكثر الفقهاء أن النساء لايقبلـن فى التعديل لافى شهـادة ولارواية ، ثم اختـار قبـول قـولها فيهمـا كمـا تقبـل روايتهـا وشهادتها فى بعض المواضع (٢٠).

هذا جار على اختياره فى قبول الواحد فى تزكية الشاهد كالراوى بناء على أن ذلك محض رواية ، وغيره يقول شهادة كما سبق عن الماوردى والرويانى أن ذلك منشأ الخلاف .

وأما تزكية العبد فقال القاضى يجب قبولها فى الخبر دون الشهادة (*) لأن خبره مقبول وشهادته مردودة (٣)، وبه جزم صاحب "المحصول" وغيره (٤).

قال الخطيب : والأصل في هذا $\left[\text{(الباب}]^{(a)} \right]^{(a)}$ سؤال النبي صلى الله عليه وسلم بريرة $^{(7)}$ في قصة الإفك عن $\left[- \text{cl} \right]^{(v)}$ عائشة أم المؤمنين رضى الله عنهما

⁽١) كذا ذكر شيخا المؤلف الزركشي والعراق وظاهر عبارة المحصول التقييد لاالإطلاق قال الرازى: تقبل تزكية العبد والمرأة في الرواية كما يقبل قولهما، فقيد القبول في الرواية دون الشهادة، وسيأتي بعد قليل أنه جزم بذلك. انظر: البحر المحيط (٢٨٧/٤)، شرح ألفية العراقي (٢٩٦/١)، المحصول

⁽۲/۱/۲۸) . (۲) انظر : البحر المحيط (۲/۲۸) ، الكفاية (۱۲۲) ، شرح الفية العراقي (۲۹۹/۱) ، التقييد والايضاح (۱٤۳) ، توضيح الأفكار (۱۲۰/۲) ، الارشاد للنووى (۲۹۹/۱) ، تدريب الراوى (۲۲۱/۱) .

^(*) ۲۸د

⁽٣) رواه الخطيب بسنده إلى القاضى . انظر نفس المصادر .

⁽٤) انظر : المحصول (٢٨٧/٤) ، البحر المحيط (٢٨٧/٤) ، شرح ألفية العراق (٢٩٦/١) .

⁽ه) مثبتة من النص .

⁽٦) بريرة مولاة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ، كانت مولاة لبنى هلال ، وقيل لأناس من الأنصار فكاتبوها ، ثم اشترتها عائشة رضى الله عنها ، والقصة مشهورة وكان زوجها عبدا فخيرها الرسول صلى الله عليه وسلم فاختارت فراقه . انظر : أسد الغابة (٣٩/٧٣) ، الاستيعاب (٢٢٤/١٢) ، الإصابة (١٥٧/١٢) ، سير النبلاء (٢٩٧/٢) ، تهذيب التهذيب (٤٠٣/١٢) .

⁽٧) مثبتة من النص .

وجوابها له^(۱).

قلت : هذا إِن كان ذلك قبل أن تعتق ، فالإفك $(^{7})$ فى الرابعة أو الخامسة ويبقى النظر فى تاريخ شراء عائشة وعتقها إياها $(^{7})$.

تنبيه : [مايعتبر في الجرح] :

يعتبر فى الجرح ماسبق اعتباره فى التعديل من اللفظ الدال وأهلية الجارح ولكن لايشترط هنا صحبته ولااختباره ، لأن سبب الجرح يجب بيانه ويكتفى فيه بسبب واحد كما سيأتى (٤).

فمن ألفاظ التجريح عند المحدثين سوى التصريح بفسقه ونحوه مراتب أيضا :

الأولى : أن يقول كذاب أو يكذب أو وضاع أو يضع الحديث أو دجال ، أو متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو ساقط لايكتب حديثه ،

ردا للجميل حيث زكتها ونفت عنها التهمة . والله أعلم .

⁽١) الكفاية (١٢١) ، وانظر : البحر المحيط (٢٨٧/٤) ، شرح ألفية العراقي (٢٩٦/١) .

⁽٢) في ب، د: والافك.

⁽٣) أقول اختلف في الإفك على أقوال أقربها أنه في العام السادس بعد الخندق أما شراء بريرة فقد كان بعد الفتح كما قال ابن حجر وغيره فلاإشكال فيما قاله الخطيب على أن ابن القيم والزركشي والذهبي وغيرهم ذهبوا إلى أن ذكر بريرة في قصة الإفك وهم من بعض الرواه لأنها اشترتها بعد الفتح ، قال ابن حجر : وقد أجاب البعض بأنها كانت تخدم عائشة رضى الله عنها بالأجرة وهمي في رق مواليها قبل شرائها ، قال : وهمذا أولى من دعوى الادراج وتغليط الحفاظ . قلت : ومارجحه ابن حجر وجيه والواقع يشهد له فإن مجىء بريرة لعائشة بعد مكاتبتها مع أسيادها واستعانتها بها لأداء الكتابة دليل على سابق معرفة بينهما بل يدل على قوة المعرفة حيث بادرت عائشة بشرائها واعتاقها ، وقد جاء في بعض روايات الحديث (ونفست فيها) أي رغبت فيها عائشة ، ولايستبعد أن يكون ذلك

انظر : سيرة ابن هشام (٢٩٧/٣) ، فتح البارى (١٩٩/٤) ، (١٨٦،١٨٥،٢٧٣/٥) ، الاجابة للـــزركشي (٤٠-٤١) ، زاد المعـــاد (٢٦٨/٣) ، سير النبلاء (٣٠٣/٢) . (٤) انظر ص(٧١١١) .

وإنما كان ذلك خارجا عما استثنيته من التصريح بالفسق لعدم استلزامه للفسق لجواز أن يقع منه ذلك عن غير قصد أو نحو ذلك .

الشانية : أن يقول متهم بالكذب أو بالوضع أو ساقط أو هالك . وفي رأيي أن هذا من القسم الذي قبله .

الشالثة : رد حدیث أو ردوا حدیث أو مردود الحدیث أو ارم (۱)به أو لیس بشیء أو لاشیء أو لایسوی شیئا .

الرابعة : ضعيف أو منكر الحديث أو حديثه منكر أو مضطرب أو واه أو ضعفوه ، ولايحتج به .

الخامسة: فيه مقال أو ضعف ، أو في حديثه ضعف أو يعرف وينكر (7) ، أو ليس بذاك ، أو ليس بالقوى أو ليس بالمتين أو ليس عمدة أو ليس بالمرضى ، أو طعنوا فيه ، أو مطعون ، أو سىء الحفظ ، أو لين ، أو لين الحديث ، وهذه الأمور كلها محل بسطها كتب علم الحديث (7) ، وفي هذه الإشارة كفاية ، وسيأتى في أمور أخرى خلاف هل هي من الجرح أو هل هي من التعديل ذكرت لمناسبة محلها (3) التي تذكر فيه كما ستعرفه إن شاء الله تعالى (6) . والله أعلم .

⁽۱) فى y: أبرم ، وفى x: أدم ، والمثبت هـ والصواب والمراد طرحه . والله أعلم .

⁽٢) في ب : تعرف وتنكر .

⁽٣) انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٦٠) ، شرح ألفية العراقي (١٠/٢) ، ميزان الاعتدال (٢/٤) ، الجرح والتعديل (٣٧/٣) ، الكفاية (٣٨) ، نزهة النظر (٦٩) ، لقط السدر (١٥٤) ، توضيح الأفكار (٢٦٨/٢) ، فتح المغيث (٣٤٣/١) ، تدريب الراوي (٣٤٥/١) ، تقريب التهذيب (٧٤) .

⁽٤) في أ : بمحلها .

⁽۵) انظر ص(۱۱۱۷) .

[الفرق بين الرواية والشهادة]:

فإنها الإخبار عن خصوص أى بترافع مع المخصوص وعن عموم مطلقا هو الخبر أومى إلى ذاالشافعى فى المختصر الأجل ذاك خصت الشهادة شرطها المشهور بالزيادة

الشرح :

لما وقع التفصيل في التزكية والتجريح بين الشهادة والرواية في الاكتفاء بواحد احتيج للفرق بين حقيقتهما وهو من المهمات في هذا العلم وغيره ، وقد خاض كثير غمرة ذلك، ولكن غاية مايفرقون بينهما اختلافهما في الأحكام ، كاشتراط العدد والحرية والذكورة ونحو ذلك مما يعتبر في الشهادة ولا يخفى أن هذه أحكام مترتبة على معرفة الجقيقة فلو عرفت الحقيقة بها لزم الدور (۱).

قال القرافى : أقمت مدة أتطلب الفرق بينهما حتى ظفرت به فى "شرح البرهان" للمازرى فذكر ماحاصله (*):

أن الخبر إن كان عن عام لا يختص بمعين ولا ترافع فيه ممكن عند الحكام فهو الرواية .

وإن كان خاصا وفيه ترافع ممكن فهو الشهادة .

وعلم من هذا الفرق المعنى فيما اختصت به الشهادة من العدد والحرية والخرية والخرية ونحوها ، واحترز بإمكان الترافع عن الرواية عن خاص معين فإنه لاترافع فيه ممكن . انتهى ملخصا(۲).

⁽١) انظر : الفروق للقرافي (٥/١) ، حاشية العطار (١٩٠/٢) ، بلغة السالك (٣٢٢/٣) .

^(*) ۱۱۱ج

 ⁽۲) فصل القرافي المسألة تفصيلا دقيقا فراجع الفروق (۱/۱-۱۵) ، وقد نقل كلام المازرى ابن السبكى في الأشباه (۱۲۲۲) ، وانظر : تشنيف المسامع (۱۲۹۳/٤) ، البحر المحيط (۲۲۲/٤) ، شرح الكوكب (۳۷۸/۲) .

قلت : هذا الفرق بعينه فى كلام الشافعى _ رضى الله عنه _ وبين المراد من العموم والخصوص هنا فقال فيما نقله عنه المزنى (١) في "المختصر" فى باب شهادة النساء لارجل معهن ، والرد على من أجاز شهادة امرأة من $[akl]^{(r)}$ الكتاب فى مسألة الخلاف بينه وبين أبى حنيفة وأصحابه حيث قبلوا شهادة امرأة على ولادة الزوجة دون المطلقة مانصه :

وقلت لمن يجيز شهادة امرأة فى الولادة كما يجيز الخبر بها لامن قبل الشهادة (٣) وأين الخبر من الشهادة ؟ أتقبل امرأة عن امرأة أن امرأة رجل ولدت هذا الولد .

قال : لا .

قلت : وتقبل في الخبر ، أخبرنا فلان عن فلان .

قال : نعم .

قلت : والخبر هـو مااستوى فيـه المخبر والمخبر والعـامة مـن حرام أو حلال .

قال : نعم .^(*)

قلت : والشهادة ماكان الشاهد منه $^{(4)}$ خليا والعامة وانما يلزم $^{(6)}$ المشهود عليه .

قال : نعم .

قلت : أفترى هذا مشبها لهذا .

قال : أما في هذا فلا^(٦). انتهى .

⁽١) في أ : المزنى عنه .

⁽٢) في جميع النسخ : أهل ، وهو تصحيف والمثبت من المختصر وتتمة عنوان الباب : من هذا الكتاب ومن كتاب ابن أبي ليلي وأبي حنيفة .

 ⁽٣) بل يجيزه من قبل الرواية كما سيذكر المؤلف بعد قليل .

íqw (*)

⁽٤) "منه" لاتوجد في المختصر وهي موجودة في نقل البحر المحيط .

⁽٥) في المختصر : تلزم .

 ⁽٦) انظر مختصر المزنى (٢٤٨/٥) ، وانظر هذا النص أيضا في : الدرر اللوامع
 (٦) البحر المحيط (٤٧٧٤) .

وقوله الخبر بها لامن قبل الشهادة هو المصطلح على تسميته رواية وإن كانت الشهادة أيضا خبرا باعتبار مقابلة الإنشاء ، فللخبر إطلاقان (١) والمتقدمون يعبرون عن الرواية بالخبر (٢)كما قدمناه في بعض عبارة القاضى أبى بكر والماوردى والروياني وغيرهم (٣).

وبين الشافعى ـ رحمه الله ـ السبب فيما تفارق فيه الشهادة الرواية (*) من الأحكام وترتبه على ماافترقت به حقيقتاهما من المعنى وذكر بعض الأحكام قياسا على البعض ردا على خصمه الذى قد سلم المعنى ، وفرق فى الأحكام عما لايناسب (*).

فإن قلت : فأين اعتبار امكان الترافع في الشهادة دون الرواية في كلام الشافعي ؟

قلت : من قوله وإنما يلزم المشهود عليه فإن اللزوم يستدعى مخاصمة وترافعا .

فإن قيل : ليس فيما نقلت عن الشافعي ولافيما نقله القرافي عن المازرى ذكر مايعتبر في الشهادة من لفظ أشهد وكونه عند الحاكم أو المحكم أوسيد العبد والأمة حيث سمع عليهما $^{(a)}$ البينة لإقامة الحدود إن جوزنا لـه ذلك $^{(r)}$ ولاماأشبه ذلك مما يختص بالشهادة .

قلت : إنما لم يذكر لكونها أحكاما وشروطا خارجة عن الحقيقة ، وعلى كل حال فقد علم مما سبق وجه المناسبة فيما اختصت به الشهادة عن روايات الأخبار .

⁽١) في ب ، ج ، د : إطلاقات .

⁽٢) فى أ : راوية الخبر .

⁽۳) راجع ص(۱۱۰۱) .

^(*) ۱۰۱ب

⁽٤) انظر أيضا الرسالة (٣٧٢).

⁽ه) في أ: عليها.

⁽٦) أى إن جوزنا لسيد العبد والأمة أن يقيم عليهما الحدود ، وهذا هو الراجح . انظر نهاية المحتاج (٤٣٧٤-٤٣٣) .

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : لأن الغالب من المسلمين مهابة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف شهادة الزور فاحتيج إلى الاستظهار في الشهادات .

وأيضا فقد ينفرد الحديث النبوى بشاهد واحد [فلو لم يقبل لفات على أهل الاسلام تلك المصلحة العامة ، بخلاف فوات حق واحد على شخص واحد](١)في المحاكمات ، وبهذا يظهر فيما سبق في تزكية الواحد في الرواية أنه لكونه أحوط .

وأيضا بين كثير من المسلمين إحن وعداوات قد تحمل على شهادة الزور من بعض بخلاف الأخبار النبوية . انتهى ملخصا^(٢).

وفصل غيره المعنى فيما اعتبر في الشهادة :

أما العدد: فإنها لما تعلقت بمعين تطرقت إليها التهمة باحتمال العداوة فاحتيط بإبعاد التهمة بالعدد بخلاف الرواية وسيأتى آخر الفصل الإشارة إلى خلاف ضعيف في اشتراطه في الرواية أيضا.

وأما الذكورة : حيث اشترطت فلأن إلزام المعين فيه نوع سلطنة وقهر والنفوس (٣) تأباه ولاسيما من النساء لنقص عقولهن (٤) ودينهن بخلاف الرواية لأنها عامة تتأسى فيها النفوس فيخف الألم ، وأيضا فلنقص النساء بكثرة غلطهن ولاينكشف ذلك غالبا في الشهادة لانقضائها بانقضاء زمانها بخلاف الرواية ، فإن بتعلقها بالعموم يقع الكشف عنها فيبين ماعساه وقع من إلله أة (٥) من غلط ونحوه .

⁽١) مابين المعكوفتين من نص العز بن عبد السلام وقد سقط من جميع النسخ .

⁽٢) لم أجد هـذا النص في مظانه من قواعد الأحكام وقد نقله الزركشي في التشنيف (٢) ١ أجد هـذا النص المحيط (٢٦٢٤٤) ، والسيوطي في تدريب الراوي (٣٣٢/١) والمطار في حاشيته (١٩٠/٢) .

⁽٣) في ب ، ج : وقهر النفوس .

⁽٤) في أ : عقلهن .

⁽٥) في جميع النسخ البراة ، والصواب المثبت وهو الذي تشير إليه عبارة القرافي .

وأما الحرية : فلأن قهر العبيد صعب على النفوس وأيضا فقد يحمل الرق على الحقد في المعين لفوات الحرية فيدخل بذلك من التهمة مالايدخل في المتعلق بالعموم (١).

فلذلك أكدت بهذه الشروط وغيرها من انتفاء العداوة وفرط المحبة كشهادة الأصل للفرع وعكسه ، والشهادة بما يجر النفع أو يدفع الضرر ، وكذا التهمة في المبادرة (٢) بخلاف الرواية ، وهو معنى قولى (لأجل ذاك) إلى آخره فالشرط المشهور هو ماذكرناه ونحوه فإنه زائد على شروط الرواية التي شاركت فيها الشهادة ، وقد اتضح بحمد الله (٣). والله أعلم .(*)

وقد يشاب الشيء في الأحكام معناهما كرؤية $^{(4)}$ الصيام لشرح :

هذا تنبيه على أن ماسبق إنما هو فى الرواية المحضة كالأحاديث النبوية والشهادة المحضة كالشهادة ببيع عين أوإجارة أو نكاح أو طلاق ، وقد يكون الشيء فيه شائبتا الرواية والشهادة فتوزع الأحكام باعتبارهما بحسب المناسبة .

فمنه الخبر برؤية الهلال لرمضان:

⁽¹⁾ انظر هذا التفصيل في الفروق للقرافي (7/7-7).

⁽۲) أى المبادرة بالشهادة قبل طلبها .

 ⁽٣) ذكر الزركشي احدى وعشرين فرقا بين الرواية والشهادة فانظر: البحر المحيط
 (٣) ٢٩٦٤-٢٨٤)، وانظر: تدريب الراوي (٢١/١٣)، الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٩٤)، تشنيف المسامع (١٢٩٦/٤)، المحلى على جمع الجوامع (١٦١/٢)
 حاشية العطار (١٩٠/٢)، الكفاية (١١٨).

^(*) ۱۱۲ج

⁽٤) في أً: كرر به .

فإنه من جهة عمومه لأهل المصر أو الآفاق أو لغير "البلد"(١) البعيد عسافة القصر أو لمخالف المطلع على الخلاف في ذلك رواية (Y).

ومن جهة اختصاصه بهذا العام وهذا القرن من الناس شهادة .

فروعيت شائبة الشهادة باعتبار الحرية والذكورة كما نص عليه الشافعى فيهما $^{(7)}$ ، ولفظ الشهادة على الأرجع من الخلاف فى الطرق $^{(4)}$ ، وكذا $^{(*)}$ اعتبار كونه عند القاضى فيه خلاف ، نعم قطع بالمنع ابن عبدان والغزالى والبغوى $^{(6)}$ ، ومن شهد فيه على شهادته $^{(7)}$ يعتبر العدد على الأرجع $^{(\vee)}$.

⁽١) ساقطة من : أ ، ب ، د .

⁽٢) هذا الخلاف عند الشافعية.

وماصححه النووى وهو الظاهر أن الاعتبار بالمطالع فإذا رآه أهل بلد لزم الصوم كل بلد يوافقهم فى المطلع دون المخالف .

أما جعل الاعتبار بمسافة القصر فضعيف لأن أمر الهلال لاتعلق له بمسافة القصر . والله أعلم . انظر المجموع (٣٧٣/٦) .

⁽٣) انظر الأم (٧/٧٤).

⁽٤) انظر نهاية المحتاج (١٥٥،١٥٤/٣) .

κ) ΥΛ·

⁽٥) نقله عنهم الرافعي والنووي وصرح الغزالي به في الإحياء.

والمراد : أنهم قطعوا بمنع اعتبار كونه عند القاضى ، فلو أخبره من يثق به ويعتقد صدقه برؤية الهلال لزمه الصوم .

انظر : فتح العزيز (٢٥٦/٦) ، المجموع (٢٧٧/٦) ، روضة الطالبين (٣٤٦/٢) ، الإحياء للغزالي (٢٣٢/١) ، نهاية المحتاج (١٥٤/٣) .

⁽٦) أي على شهادة رؤية الهلال .

⁽٧) ذكر النووى هذه المسألة بقوله هل يثبت هلال رمضان بالشهادة على الشهادة؟ ثم فصل الأقوال فيها وفي اعتبار العدد . انظر المجموع (٢٧٨٠٢٧٧٦) .

⁽A) انظر : فتح العزيز (٢٠٥١) ، المجموع (٢٧٧١) ، روضة الطالبين (٢٥٥١) ، الأشباه لابن السبكي (١٦٣/٢) .

والثانى : لايقبل إلا عدلان تغليبا للشهادة ، وقال الربيع : إن الشافعى رجع إليه (1) قيل : وينبغى أن يكون الفتوى (1).

ولكن فى "الأم" (فى كتاب الصيام الصغير) أن الاكتفاء بالواحد إنما هو للاحتياط فى الصوم وإن كان هو فى ذاته لايقبل فيه إلا عدلان فلامنافاة بين النصين حينئذ ، ولفظه قال الشافعى : فإن لم تر العامة هلال رمضان ورآه رجل عدل أقبله للأثر والاحتياط ، أخبرنا الدراوردى (٣)عن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان (أمه) (ه)

(١) انظر قول الربيع في الأم (٧/٤٤) .

انظر : نهاية المحتاج (١٥٢/٣) ، مغنى المحتاج (٤٢١/١) .

انظر: سير النبلاء (٣٦٦/٨)، الجرح والتعديل (٣٩٥/٥)، تهذيب التهذيب (٣٥٥/١)، ميزان الاعتدال (٣٤٧/٣)، الشذرات (٣١٦/١)، تقريب التهذيب (٣٥٨).

 ⁽۲) أى عليه الفتوى ، قال الرملى : وقد ادعى الاسنوى أن هذا مذهب الشافعى لرجوعه إليه .

⁽٣) عبد العزيز بن محمد بن عبيد أبو محمد الجهني مولاهم الدراوردي نسبة إلى دراورد قرية بخرسان ، نزل المدينة وحدث عن صفوان بن سليم وجعفر الصادق ، وعنه روى الشافعي وشعبة والنووي وابن راهويه ، يقال : كان يصلح أن يكون أميرا للمؤمنين ، قال أحمد : إذا حدث من حفظه يهم وإذا حدث من كتابه فنعم ، قيل سيء الحفظ لا يحتج به ، قال الذهبي : لا ينحط حديثه عن مرتبة الحسن . توفي عام (١٨٧) .

⁽٤) محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله عنه ، حدث عن أمه فاطمة بنت الحسين ونافع بن دينار وعنه حدث الدراوردى ، كان جوادا سخيا ذا مروءة وحشمة ، ولقب بالديباج لحسنه ، لينه البخارى ، وقال النسائى ليس بالقوى ووثقه فى موضع آخر وذكره ابن حبان فى الثقات وقال ابن حجر صدوق ، قيل : أخذه المنصور وضربه وقيده فمات فى سجنه عام (١٤٥٥ه) وقيل سقاه . انظر : سير النبلاء (٢٩٤٦) ، تهذيب التهذيب (٢٩٨٩) ، الجرح والتعديل (٢٠١٧) ، ميزان الاعتدال (٢٩/٥) ، تقريب التهذيب (٤٨٩) ، الثقات لابن حبان (٢٠١٧) .

 ⁽a) في جميع النسخ : عن أبيه عن فاطمة ، والمثبت من الأم .

فاطمة بنت الحسين (۱)عليهما السلام أن رجلا شهد عند على عليه السلام $(^{^{^{^{^{^{^{3}}}}}}})$ رؤية هلال رمضان فصام وأحسبه ، قال : وأمر الناس بصيامه ، وقال : أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان ، ثم قال الشافعي بعد ذلك ولا يجوز على رمضان إلا شاهدان $(^{^{^{*}}})$. انتهى .

وللعمل فى صوم رمضان دليل من حديث ابن عباس فيما رواه الأربعة وغيرهم $^{(1)}$ ، وحديث ابن عمر فيما رواه أبو داود وصححه الحاكم وغيره مما ذلك مشهور فى الفقه .

ومما يدل على أن ذلك احتياط في الصوم أنه لا يجرى في حلول أجل ولامعلق $^{(r)}$ طلاق أو عتق أو نحو ذلك قطعا إلا أن يتأخر التعليق عن ثبوته ويعلق $^{(v)}$ به فإنه ينصرف عرفا إلى الثبوت الذي به الصيام $^{(h)}$ وهذا مقتضى $^{(h)}$ ماأشرت إليه في الجمع بين النصين من كون $^{(v)}$ العدل الواحد للصوم احتياطا والعدلين في سائر الأحكام .

⁽۱) فاطمة بنت الحسين بن على رضى الله عنهم ، روت عن أبيها وجدتها فاطمة الزهراء ، وعنها روى أولادها ، تزوجت من الحسن بن الحسن ثم من عبد الله بن عمرو ، ذكرها ابن حبان في الثقات وقال ابن حجر ثقةمن الرابعة ، ماتت بعد المائة وقد قاربت التسعين .

انظر : تهذيب التهذيب (٤٤٢/١٢) ، تقريب التهذيب (٧٥١) .

⁽٢) لايوجد في نص الأم عبارة عليه السلام ، عليهما السلام . فليعلم .

 ⁽٣) أورد الشافعي هذا الحبر في كتاب الصيام الصغير وفي كتاب الشهادات .
 انظر الأم (٨٠/٢) ، (٤٤/٧) .

⁽٤) انظر : سُن أبي داود (الصيام) (٧١٥/١) ، سنن الترمذى (الصوم) (٧٤/٣) ، سنن النرمذى (الصيام) (١٩٢١) ، صحيح ابن النسائي (الصيام) (١٨٧/٥) ، صحيح ابن حبان (الصوم) (١٨٧/٥) .

⁽ه) انظر : سنن أبى داود (الصيام) (٧١٥/١) ، المستدرك (٤٢٣/١) ، صحيح ابن حبان (الصوم) (ه/١٨٨) .

⁽٦) في أ : يتعلق .

⁽٧) في ج، د: تعلق.

⁽٨) انظر تفصيل ذلك في : المجموع (٢٨١/٦) ، نهاية المحتاج (١٥٢/٣) .

⁽۹) في ج : يقتضى .

⁽١٠) في أ : من أن .

وهـو صريح فى أن الصوم بعدل مستحب احتياطا لاوجوب فيه ، وأن الوجوب بعدلين .

وإنما قلنا فى قبول الواحد للصوم _ على القول "به"(٣) _ انه شهادة كالرواية فى الواحد فقط لما فى حديث (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فاقدروا له) زيادة النسائى فيه على البخارى (وإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا)(٤)فسماها شهادة ، فلما جاء حديث الواحد لم يزل عنها(*) حقيقة الشهادة بل وصف العدد .

ومنه على ماقاله القرافي : القائف المخبر بالحاق النسب :

فإنه من حيث خصوص إثبات بنوة زيد لعمرو شهادة فينبغى اعتبار العدد فه .

ومن حيث انتصابه للعموم رواية فينبغى الاكتفاء فيه بواحد ثم ذكر مايقوى الأول^(ه).

⁽١) اضافة من الأم .

⁽٢) الأم (٧/٤٤).

⁽٣) ساقطة من أ .

⁽٤) انظر : صحيح البخارى (الصوم) ((179/4) ، سنن النسائى (الصوم) ((177/4)) .

^(*) ۱۰۲ب

 ⁽۵) انظر الفروق (۱/۸–۹).

لكن الأصح عند الشافعية وابن القاسم $^{(1)}$ من المالكية ترجيح قبول الواحد $^{(7)}$ لأنه صلى الله عليه وسلم قبل خبر مجزز المدلجى وحده ، ولأنه $^{(7)}$ شبيه بالحكم لأن فيه اجتهادا أو فصلا للخصومة فأشبه الفتوى والقضاء $^{(3)}$. قال الرافعى : يحكى هذا التشبيه والحكم عن نص الشافعى فى "الأم" حتى لو كان القاضى قائفا قضى بذلك بناء على الأصح فى حكمه بعلمه $^{(6)}$. قلت : فيضعف بذلك ترديد هذا الخبر بين الرواية والشهادة ، بل هو غيرهما كما عرفته .

ومنه على ماقاله القرافى أيضا المترجم للفتاوى والخطوط ، قال مالك (*) يكفى الواحد ، وقيل لابد من اثنين ، ومنشأ الخلاف الشائبتان ، لأنه نصب

⁽۱) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد أبو عبد الله العتقى مولاهم ، عالم الديار المصرية ومفتيها صاحب الامام مالك ، ولد بمصر عام (١٣٣ه) روى عن مالك وتفقه به ولازمه عشرين سنة ، روى عنه أصبغ وسحنون ، كان ذا مال ودنيا فأنفقها فى العلم له قدم فى الورع والزهد والعبادة والسخاء ولم يقبل جوائز السلطان ، قال مالك : مثله كجراب مملوء مسكا ، أخرج له البخارى فى صحيحه وروى الكثير من كتب مالك منها المدونة ، مات عام (١٩٩ه) .

انظر : ترتيب المدارك (٤٣٣/١) ، الديباج (٢٥/١) ، شجرةالنور (٥٨) ، سير النبلاء (١٢٠/٩) ، تهذيب التهذيب (٢٥/١) ، حسن المحاضرة (٢٠٣/١) ، وفيات الأعيان (١٢٩/٣) ، الهذر (٣٠٧/١) ، الشذرات (٢٢٩/١) .

 ⁽۲) الواقع أنه قول كثير من المالكية ولم ينفرد به ابن القاسم ، قال الباجى : وهو رواية عن مالك وعليه جماعة أصحابنا .

ويلاحظ أن المشهور عن مالك قبول القيافة فى أولاد الاماء دون الأحرار . انظر : المنتقى للباجى (١٤/٦) ، الفروق للقرافى (٩٩/٤) ، التحقيق والبيان (٦٨٣/٣) ، اثبات النسب بطريق القيافة (٦٠،٦٨) .

⁽٣) في أ : وهذه ولاية .

⁽٤) انظر : الغاية القصوى (١٠٣٩/٢) ، المنتقى للباجى (١٤/٦) ، وقد سبق الحديث عن القيافة ص(٩٧٩) .

⁽ه) انظر الأم (٢٦٣/٦) ، وانظر قول الرافعي في روضة الطالبين (١٠١/١٢-١٠٠) . وانظر مسألة قضاء القاضي بعلمه في : روضة الطالبين (١٥٦/١١) ، مغني المحتاج (٤٠٣/٤) ، نهاية المحتاج (٢٦٤/٨) .

^(*) ۱۱۳ج ، ۱۹۶

نصبا عاما ، وإخباره عن معين من فتوى أو خط . انتهى ملخصا(١).

والظاهر أنه رواية محضة ، وأصله حديث أبي جمرة الضبعى (7) (كنت أترجم بين يدى ابن عباس وبين الناس) الحديث في مسلم وغيره (7) فالمخبر عن المفتى كراوى الأحاديث الحكمية وغيرها ، أما الشهادة على الخط على مذهب من يراها فشبيهة بالقائف ، وفيه ماسبق ، ومنه المترجم للقاضى وعنه واسماع القاضى الأصم والتبليغ عنه (4) والأصح فيهما اعتبار العدد ، ولفظ الشهادة (9).

ومنه المزكى عند القاضى المنصوب لذلك متردد بينهما والأصح ترجيح الشهادة(1).

ومنه الخارص ، والأصح فيه الاكتفاء بواحد $^{(v)}$.

ومنه القاسم من جهة الحاكم ، والأصح فيه الاكتفاء بواحد لكن لشبهه (٨)بالحاكم ففيه ماسبق في القائف ، هذا إن لم يكن فيها تقويم وإلا

⁽١) انظر الفروق للقرافي (٩/١).

⁽٣) نصر بن عمران أبو جمرة الضبعى البصرى أحد الأكّة الثقات ، حدث عن ابن عباس وابن عمر ، وعنه حدث شعبة والحمادان ، اصطحبه الأمير بن المهلب إلى خرسان ثم رجع إلى البصرة ، قال ابن حجر ثقة ثبت من الثالثة ، مات بسرخس سنة (١٢٨ه) .

انظر : سير النبلاء (٢٤٣/٥) ، تهذيب التهذيب (٤٣١/١٠) ، الجرح والتعديل (٤٣١/١٠) ، تقريب التهذيب (٥٦١) .

 ⁽٣) صحيح مسلم (الإيمان) (٤٧/١) ، ورواه البخارى بدون لفظ (يدى) ، انظر صحيح البخارى (العلم) (٣٠/١) .

⁽٤) وهذا يسمى ألمسمع ، والمراد بالأصم هنا هو الذى لايبطل الصمم سمعه أما من لايسمع أصلا فلايصح توليته القضاء .

انظر : أدب القضاء لابن أبي الدم (١١٢،٧٤) ، نهاية المحتاج (٢٥٢/٨) .

⁽۵) انظر : أدب القاضى لابن القاص (١٢٢،١٣١/١) ، مغنى المحتاج (٣٨٩/٤) ، حاشية قليو بي (٣٨٩/٤) ، وانظر نفس المصدرين .

⁽٦) المراد المزكى الذى ينصب القاضى ، ويشترط أن يكون عدلا خبيرا بالتزكية وشروطها والأصح اشتراط العدد .

انظر أدب القضاء لابن أبي الدم (١٥٠،١١١) .

⁽۷) انظر : الفروق للقرافى (۱۱/۱) ، القواعد للمقرى ($(Y)^*$) ، الأشباء لابن السبكى ($(Y)^*$) .

⁽۸) فی ج : تشبیهه .

فلابد من العدد إلا أن يفوض إليه سماع بينة القيمة^(۱).

ومنه الطبيب في مواضع في كون المشمس يورث البرص إن قلنا بكراهته $^{(7)}$ بقول الأطباء ، وفي كون الماء يضرحتى يعدل إلى التيمم ، والأصح فيهما قبول الواحد لأن ذلك لحق الله في العبادات فلايؤكد بالعدد وفي كون المرض مخوفا حتى تعتبر التبرعات فيه من الثلث $^{(7)}$ ، والإخبار عن المجنون أنه ينفعه التزوج ، ولكن الأصح في هذين $^{(4)}$ اعتبار العدد لأن فيه حق آدمى .

ومنه الإخبار بأنه عيب في المبيع إذا اختلف المتبايعان فيه (٥).

ومنه بعث الحكمين عند الشقاق بين الزوجين والأصح العدد لظاهر (7) قال الرافعي ويشبه أن يقال ان جعلناه تحكيما فلايشترط العدد أو توكيلا فكنلك إلا في الخلع فيكبون على الخلاف في تولى الواحد طرفي العقد (7) وغير ذلك من الفروع ، وبسطها وبيان المعنى في ترجيع إحدى الشائبتين فيها والمدارك محله الفقه (8). والله أعلم .

⁽١) انظر الفروق للقرافي (١/٩،١١،١٠).

⁽۲) المقصود الماء الـذى سخن بالشمس ، وعلى القول بكراهة استعماله فلها شروط راهم المائة ص (۱۰/۱) ، وسبقت المائة ص (۱۰/۱) ، وسبقت المائة ص (۱۰/۱)

⁽٣) ومن المعلوم أنه يشترط في مذا الواحد أن يكون عدلًا بالغا فلايقبل قول الصبي والفاسق على الأصح .

انظر : التمهيد للأسنوى (٤٤٥) ، مختصر قواعد العلائي (١١٣/١) ، الأشباه لابن السبكي (١٦٣/١) .

⁽٤) أى الإخبار عن المرض المخوف وانتفاع المجنون بالزواج .

 ⁽۵) فإن قال واحد من أهل العلم إنه عيب ثبت الرد به ، وقيل : يعتبر اثنين .
 انظر الأشباه لابن السبكي (١٦٣/٢) .

⁽٦) وهمي قوله تعالى إفابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها} . النساء (٣٥) .

 ⁽٧) لم أجد نص الرافعي في الروضة والصحيح عند الشافعية أنهما وكيلين لاحكمين .
 انظر : روضة الطالبين (٧٧١/٧) ، نهاية المحتاج (٣٩٢/٦) .

⁽A) قلت : ومحله أيضا كتب الأشباه والنظائر وسبق ذكر بعضها عند التوثيق . والله أعلم .

[ذكر السبب في الجرح والتعديل]:

شرطا خلاف الجرح فى التجنب وللغنى بواحد فى بابه الشرح:

اختلف فى كل من الجرح والتعديل هل يقبل من غير ذكر سببه أو لا؟ على أقوال ، منشؤها أن المجرح والمعدل ، مخبر فيصدق أو حاكم ومفت فلايقلد؟ (١)

أحدها (٢): وهو الصحيح المنصوص للشافعي ، قال القرطبي : وهو الأكثر من قول مالك ، قال الخطيب : وذهب إليه الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده كالبخاري ومسلم ، وعليه اقتصرت في النظم ، التفريق بين التعديل فيقبل بلاتفسير والجرح فلايقبل إلا مع ذكر السبب (٣) لأمرين ذكرتهما :

أحدهما : كثرة الاختلاف في أسباب الجرح بخلاف التعديل .

والثانى : أن أسباب العدالة كثيرة ولابد من ذكر الكل فيشق ذكرها بأن يقول المعدل ليس يفعل كذا ولاكذا إلى آخر المجتنبات ، ويفعل كذا ويفعل كذا إلى آخر الطاعات المرتكبات بخلاف الجرح ، فإن ذكر الواحد من أسبابه يغنى فى ثبوت الجرح .

قالوا وربما استفسر الجارح فذكر ماليس بجرح ، فروى الخطيب بسنده $[[1,1]^{(1)}$ مد بن جعفر المدايني (0)قال قيل لشعبة : لم تركت حديث فلان؟ قال

⁽١) هذا ماذكره الزركشي في منشأ الخلاف . انظر البحر المحيط (٢٩٣/٤) .

⁽٢) في ب ، د : احداهما .

 ⁽٣) انظر ماسبق في : البحر المحيط (٢٩٤/٤) ، الكفاية (١٢٤،١٣٦) ، مقدمة ابن الصلاح (١٤٠) ، تدريب الراوى (٣٠٥/١) ، شرح ألفية العراقي (٢٠٠٠) ، فتح المغيث (٢٨٠/١) ، الحاوى (٢٤٢/١٧) .

⁽٤) في جميع النسخ (لأبي) وهو تصحيف ، والصواب أنه محمد بن جعفر كما في الكفاية والله أعلم .

⁽ه) أبو جعفر محمد بن جعفر البزار المدائني ، روى عن الزيات وعنه روى ابنه جعفر وأحمد بن حنبل وقال لابأس به ، قال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، ذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه مسلم ، قال ابن حجر صدوق فيه لين ، مات عام (٢٠٦ه) .

رأيته يركض على برذون $^{(1)}$ فتركت حديثه $^{(7)}$ إلى غير ذلك مما يظن جرحا وليس بجرح ، وهو معنى ثالث ، لكن يمكن دخوله فى الأول فإنه اختلاف فى السبب وإن كان القول بأحدهما وهما أو نحو ذلك .

قلت : لكن ركض البرذون ربما يكون مفسقا أو مخلا بالمروءة ، فلاينبغى أن يمثل به لذلك .

وفى أنواع الشهادات مواضع أخرى اختلف فى الاطلاق فيها هل يكتفى به أو لابد من السبب؟ وهى مختلفة ترجيحا وجزما ليس ذلك موضع بسطها تعرض لكثير منها العلائي فى قواعده وغيره (٣).

القول الشانى : عكس الأول وهو أنه يقبل الجرح بلاتفسير ولايقبل التعديل إلا مفسرا ؛ لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها فيبنى فيها المعدل على الظاهر ، حكاه صاحب "المحصول" وغيره (٤) ونقله إمام الحرمين في "البرهان" ، والغزالى في "المنخول" ، والكيا في "التلويح" ، وابن برهان في "الأوسط" عن القاضى أبي بكر (٥)، لكن المعروف عنه ماسيأتي .

الثالث : يعتبر في كل منهما ذكر سببه لأنه قد يجرح بما لايقدح ، وقد يبنى المعدل على الظاهر والأمر بخلافه حكاه الخطيب والأصوليون (٦)، وبه

انظر : الجرح والتعديل (۲۲۲/۷) ، الثقات لابن حبان (۸۰/۹) ، ميزان الاعتدال ((2.14) ، تهذيب التهذيب ((2.14)) .

⁽١) سبق أنه يراد به الحيل غير العربية ، قال السخاوى : وهو جافى الحلقة جلد على السير فى الشعاب والوعر وأكثر ما يجلب من الروم .

راجع ص(٥٣٥) ، فتح المغيث (٢٨٠/١) .

⁽٢) الكفاية (١٣٨) .

⁽٣) انظر مختصر قواعد العلائي (٣/٣٢٣) .

 ⁽٤) انظر: المحصول (٢/٨٥) ، التحصيل (١٣٥/٢) ، نهاية السول (٢٥٠/٢) .
 (٥) انظر: البرهان (١٢١١) ، المنخول (٢٦٢) ، البحر المحيط (٢٩٤/٤) .

⁽٦) انظر : الكفاية (١٣٥،١٢٣) ، وانظر مصادر الهامشين الماضيين .

قال الماوردى أيضا قال : وقد روى أن $[andle]^{(1)}$ زكى عنده رجل فسأل المزكى عن أحواله فذكر له مالايكتفى به $^{(7)}$.

الرابع: أنه يكفى الإطلاق فى كل منهما لأن الجارح والمعدل إن لم يكونا بصيرين بالأسباب لم يصلحا لذلك ، فإن كانا بصيرين بها فلامعنى لذكرهما إياها(*).

وهذا مانص عليه القاضى أبو بكر فى "التقريب" وكذا نقله عنه (***) الخطيب فى "الكفاية" والغزالى فى "المستصفى" والمازرى فى "شرح البرهان" والقرطبي فى "الوصول"(٣)والإمام الرازى والآمدى وابن الحاجب وابن

⁽١) فى جميع النسخ ابن عمر ، والمثبت من نقل البحر وهو الصواب فالقصة مشهورة عن عمر لاابنه . والله أعلم .

وقد رواها الخطيب بسنده إلى عمر رضى الله عنه .

انظر الكفاية (١٠٧،١٠٦) .

 ⁽٢) كذا نقـل الزركشى عن الماوردى والـذى وقفـت عليه فى الحاوى ترجيحه القـول الأول ، قـال أمـا الشهادة بالتعـديل فلاتحتاج إلى التفسير وإن كـان الجرح محتاجا إليه لما قدمناه على الصحيح من المذهب ، ثم ذكر وجهين لذلك .

أما قصة عمر رضى الله عنه فقد أوردها في موضع آخر وهو أن القاضى إذا علم اسلام الشهود وجهل عدالتهم فهل يحكم لشهادتهم قبل البحث عن عدالة ظاهرهم وباطنهم أو يجب البحث؟ رجح الثاني واستدل له بقصة عمر ، وعلى هذا النحو جرى الخطيب . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٤/١٤) ، الحاوى (٢٤٢/١٧) ، (١٧٨/١٦) ، الكفاية (١٠٦).

^(*) ۱۱٤ج

^(**) ځلاد

⁽٣) كذا في جميع النسخ وفي البحر المحيط (الأصول).

ولم أستطع تحديد المراد إذ لم أُجد في ترجمة القرطبي صاحب "أحكام القرآن" ولافي ترجمة القرطبي "صاحب المفهم" ذكر لهذا الكتاب ، ولم أجد عليه في كشف الظنون وذيله ، ثم رأيت في جامع التحصيل للعلائي مانصه : قال الإمام أبو العباس القرطبي أحد المتأخرين من أئة المالكية في كتابه الوصول المرسل عند الأصوليين ...الخ وهذا يرجح أن المراد هنا صاحب المفهم وقد سبقت ترجمته . والله أعلم انظر جامع التحصيل (٢٦) ، وواجع ترجمة أبي حبد الله القرطبي ص () ،

القشيرى ورد $^{(1)}$ على الإمام مانقله في "البرهان" عنه $^{(7)}$.

وأما قول إمام الحرمين والإمام الرازى : يكفى الإطلاق من العالم $^{(\pi)}$.

فلم يخرج عـن القاضى وهو الاكتفاء بالإطلاق فيهمـا لأن غير العارف^(*) لايصلح لتعديل ولالتجريح^(٤). قال القاضى تاج الدين السبكى :

والمختار عندى فى الشهادة التفصيل بين الجرح والتعديل كما ذهب إليه الشافعى ، وفى الرواية الاكتفاء بالإطلاق فى الجرح والتعديل معا إذا عرف مذهب الجارح فيما يجرح به (٥).

قلت : وفيما اختاره نظر من وجوه :

أحدها : مخالفة إمامه الشافعي والجمهور .

والثانى : أن الجارح إذا عرف مذهبه فيما يجرح به نزل ذلك متزلة ذكره .

الثالث: أن الذى يظهر فى مستنده فى اختيار ذلك ماقال ابن الصلاح: ان لقائل أن يقول إنما يعتمد الناس فى جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التى صنفها أهل الحديث فى الجرح، وقل مايتعرضون فيها للسبب، بل يقتصرون فيها على مجرد قولهم، فلان ضعيف وفلان ليس بشىء، ونحو ذلك فاشتراط بيان السبب فى جرح الرواة يفضى إلى تعطيل ذلك وسد باب الجرح فى الأغلب الأكثر.

 ⁽١) أى ابن القشيرى .

 ⁽۲) سبق قريبا أن الإمام وغيره عزى اليه القول الثاني .
 انظر جميع ماسبق في البحر المحيط (٢٩٤/٤) ، وانظر : تلخيص التقريب (٢٦١/٢) الكفاية (١٣٥) ، المستصفى (١٣٠٤) ، المحصول (٢٨/١/١) ، الإحكام للآمدى (٩٨/٢) ، مختصر ابن الحاجب (٢٥/٣) ، تشنيف المسامع (١٣٠٤/٤) ، فتنح المغيث (٢٨٤) .

 $^{(\}mathfrak{p})$ انظر : البرهان (۱/۱۱/۱) ، المحصول (۱/۱/۷ه) .

^(*) ۱۰۳ب

⁽٤) هذا ماقرره ابن السبكي في جمع الجوامع فراجعه مع التشنيف (١٣٠٦/٤) .

انظر جمع الجوامع مع المحلى (١٦٣/٢).

قال: وجوابه أن ذلك وإن لم يعتمد فى إثبات الجرح فالحكم (١) به معتمد فى التوقف عن قبول حديث من قالوا فيه ذلك بناء عل أنه أوجد عندنا ريبة قوية يوجب مثلها التوقف ولهذا من زالت عنه هذه الريبة فبحث عن حاله فظهر مايوجب الثقة به قبلناه كمن احتج بكثير منهم صاحبا الصحيحين مع أن فيهم مثل هذا الجرح. انتهى ملخصا(٢).

وهو معنى قول النووى فى "شرح مسلم" أن المعنى بعدم قبول الجرح المطلق فى الراوى وجوب التوقف عن العمل بروايته إلى أن يبحث عن السبب (٣).

وهو حسن يزول به عن الصحيحين الإشكال قبل ذلك ، ويزول به إشكال آخر وهو أن الجرح مقدم على التعديل فكان على مقتضى ذلك كل من جرح بوجه لايقبل مطلقا ، لاسيما وقد وقع بعض من دخل في الجرح والتعديل (أ)في كثير من الأئمة الكبار ، وماسلم إلا القليل ، فبهذا التوقف لايلتفت لتجريح أحد أحدا منهم مع إمامته وجلالته وعدم احتياجه كما سبق لمعدل ، فافهم ذلك واجعله عقيدة لك من (٥)الأئمة تسلم . والله أعلم .

[تعارض الجرح والتعديل]:

مالم يكن مؤخر التعويل

وقدم الجرح على التعديل الشرح :

أى هذا كله إذا لم يتعارض الجرح والتعديل ، فأما إذا تعارضا سواء كان الجرح مبين السبب أو مطلقا ، وقلنا بقبوله ، فالصحيح من المذاهب فى المسألة أن الجرح مقدم مطلقا سواء كثر الجارح أو المعدل أو استويا ، وبه

⁽١) في ب : والحكم .

⁽٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٤١) ، شرح ألفية العراقي (٣٠٥/١) ، ولابن كثير تعقيب جيد فانظر اختصار علوم الحديث (٧٩) .

 ⁽٣) انظر : شرح النووى على مسلم (١٢٥/١) ، التقريب للنووى (٣٠٧/١) .

⁽٤) في أ، ج، د: بل في .

⁽ه) في ب : في .

جزم الماوردى والرويانى وابن القشيرى ، وقال : نقل القاضى فيه الإجماع (۱)، ونقله الخطيب والباجى عن جمهور العلماء ($^{(*)}$ ، وقال الإمام الرازى والآمدى وابن الصلاح : إنه الصحيح لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل ($^{(*)}$) فهو موافق له على أن ظاهره كذلك و خبر بما خفى عن المعدل ($^{(*)}$).

قال ابن دقيق العيد : هذا إنما يصح على اعتقاد أن الجرح لايقبل إلا مفسرا ، أى (٤)فإن قبلناه مجملا فالأقوى حينئذ أن يطلب الترجيح لأن قول كل من الجارح والمعدل ينفى مايقوله الآخر .

قال: وبشرط آخر وهو أن يبنى الجرح على أمر مجزوم به لابطريق اجتهادى كما اصطلح أهل الحديث فى الاعتماد فى الجرح على اعتبار حديث الراوى مع اعتبار حديث غيره، والنظر إلى كثرة الموافقة والمخالفة والتفرد والشذوذ (٥). انتهى .

وقولى (مالم يكن مؤخر التعويل) بيان أن ذلك إنما هو حيث لم يكن التعديل مؤخرا فيما عول عليه عن سبب الجرح ، والمراد بذلك مااستثناه أصحابنا من تقديم (١) الجرح أنه إذا جرحه بمعصية وقال المعدل عرفت ذلك ولكنه تاب منها أى مع مضى مدة الاستبراء حيث اعتبرت فإن التعديل حينئذ مقدم لأن فيه زيادة علم (٧).

⁽۱) كذا نقل الزركشي في البحر المحيط (۲۹۷/٤) ، وانظر الحاوى (۹٤/١٦) ، وانظر قول القاضي في تلخيص التقريب (۷٦٤٬۷٦٣/٢) .

⁽٢) انظر : الكفآية (١٣٢) ، أحكام الفصول (٣٠٩) .

⁽٣) انظر : المحصول (٥٨٨/١/٢) ، الإحكام للآمدى (٩٩/٢) ، مقدمة ابن الصلاح (١٤٢) ، البحر المحيط (٢٩٧/٤) .

^(*) مها

^(£) قوله أي ...الخ جمله تفسيرية من المؤلف .

⁽ه) لم أعثر على هذا النص في الاقتراح وقد نقله الزركشي في البحر المحيط (٢٩٧/٤) ، وتشنيف المسامع (١٣٠٨/٤) .

⁽٦) في أ: تقدم .

⁽٧) انظر البحر المحيط (٢٩٧/٤).

القول الثانى أن التعديل مقدم أبدا لأن الجارح قد يجرح بما ليس فى نفس الأمر جارحا ، والمعدل لا يعدل حتى يتحقق بطريق سلامته من كل جارح ، وهذا حكاه الطحاوى عن أبى حنيفة وأبى يوسف (١)لكن قضية تعليله بما سبق تخصيص الخلاف بالجرح غير المفسر بناء على قبوله (٢).

الشالث : يقدم الأكثر من الجارح والمعدل حكاه في "المحصول" لأن (*) الكثرة لها تأثير في القوة (٣).

ورد ذلك الخطيب بأن المعدلين وإن كثروا فليسوا مخبرين بعـدم ماأخبر به الجارحون ، ولو أخبروا بذلك كانت شهادة نفى وهى باطلة (٤).

الرابع : تعارض الأمرين فلايقدم أحدهما إلا بمرجح حكاه ابن الحاجب (٥).

واعلم أن القاضى فى "التقريب" جعل موضع الخلاف فيما إذا كان عدد المعدلين أكثر فإن استويا قدم الجرح إجماعا (٢)وكذا قال الخطيب فى "الكفاية" وابن القطان وأبو الوليد الباجى (٧).

⁽۱) كذا قال الزركشى والذى وقفت عليه فى المختصر قوله : وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ان عدله شاهدان فأكثر وجرحه واحد أخذ بقول الشاهدين فأكثر فى التعديل وأبطل قول الواحد فى الجرح . ا.ه والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢٩٧/٤) ، مختصر الطحاوى (٣٢٩) .

⁽٢) هذا مااستدركه الزركشي في البحر (٢٩٧/٤).

⁽٣) انظر المحصول (٢/١/٨٥).

^(*) ۱۱۵ج

⁽٤) انظر الكفاية (١٣٤) .

 ⁽۵) انظر : مختصر ابن الحاجب (۱۵/۲) ، منتهى السؤل (۸۰) ، الإبهاج (۳۵۷/۲) ،
 البحر المحيط (۲۹۷/٤) .

⁽٦) انظر تلخيص التقريب (٧٦٣/-٧٦٥) ، ونقله أيضا عن القاضى صاحب الإبهاج (٣٥٧/٢) ، وتشنيف المسامع (١٣٠٧/٤) ، والبحر المحيط (٢٩٧/٤) .

⁽٧) كذا عزاه إليهم الزركشي ، والواقع أن الخطيب والباجي لم يصرحا بالاجماع كالقاضي فعبارة الخطيب: اتفق أهل العلم ، وعبارة الباجي : لاخلاف . والله أعلم. انظر : البحر المحيط (٢٩٧/٤) ، الكفاية (١٣٣) ، أحكام الفصول (٣٠٩) .

واعترض على حكايتهم ذلك بأن (١) ابن القشيرى قد نصب الخلاف فيما إذا استوى عدد المعدلين والجارحين ، قال فإن كثر المعدلون فقبول المعدلين أولى (7).

⁽١) في أ : فإن .

 ⁽۲) هذا الاعتراض أورده الزركشى في البحر المحيط (۲۹۷/٤) ، وقد نقل ابن النجار
 هذا القول عن ابن حمدان في شرح الكوكب (۲۳۰/۲) .

⁽٣) في جميع النسخ ابن أبي سفيان والصواب المثبت كما في البحر .

وهـو محمـد بن القاسم بن شعبان أبو اسحاق العمارى مـن ولـد عمار بن ياسر ، ويعـرف بابن القرطى نسبة إلى بيع القرط ، شيخ المالكية ، العلامة ، كان صاحب سنة واتباع وباع مديد فى الفقه ، بصيرا بالأخبار وأيام الناس مع الورع والتقوى قال القاضى عياض : كان رأس المالكية بمصر وأحفظهم للمـذهب مع التفنن ، قيل انه لين الفقه ، من مؤلفاته :

[&]quot;الزاهى"، "النوادر"، "أحكام القرآن"، "مناقب مالك" وغيرها، مات عام (٢٥٥ه) وقد تجاوز الثمانين.

انظر : ترتيب المدارك (797) ، شجرة النور (6) ، الديباج (192) ، طبقات الداودى (718) ، حسن المحاضرة (181) ، ميزان الاعتدال (184) الأعلام (780) .

⁽٤) في جميع النسخ الزاهر وهو تصحيف .

واسم الكتاب "الزاهى الشعبانى" وهو فى الفقه ، مشهور ، قـال القاضى عياض وفى كتبه غرائب من أقوال مالك ، وأقوال شاذة عمن لم يشتهر بصحبته ، وليست مما استقر من مذهبه ولامما رواه ثقات أصحابه .

انظر : ترتيب المدارك (٢٩٣/٢) ، الأعلام (٣٣٥/٦) .

⁽ه) نقـل الزركشي ماقاله المازري في البحـر المحيط (٢٩٨/٤) ، وانظـر تشنيـف المسامع (١٣٠٧/٤) ، المحلى على جمع الجوامع (١٦٤/٢) .

⁽٦) انظر أحكام الفصول (٣٠٩).

 $(1)^{(1)}$ وعلى هذا فيخرج في محل الخلاف ثلاث طرق $(1)^{(1)}$. والله أعلم .

[التعديل الضمني]:

من يشرط^(۳)العدل لما فيه العمل كــذا إذا عنـه روى معتـاده ويثبت التعديل أيضا بعمل رواية تكون أو شهادة الشرح :

التعديل والتجريح إما بالتصريح $^{(4)}$ وإما بالتضمن لأمر فلما انقضى القسم الأول شرعت في الثاني فذكرت في التعديل الضمني $^{(6)}$ أمرين :

أحدهما : أن يعمل بخبره وتحته صورتان :

الأولى : عمل العالم برواية راو وقد علم من قاعدته أنه لايعمل إلا بقول العدل يكون تعديلا له كما حكاه القاضى أبو الطيب عن الأصحاب ونقل الآمدى فيه الاتفاق (٦).

ورد: بأن الخلاف محكى فى "تقريب" القاضى و "منخول" الغزالى ، وكذا حكى إمام الحرمين وابن القشيرى فيه أقوالا ؛ ثالثها الصحيح : إن أمكن أنه عمل بدليل آخر فليس بتعديل ، وإن بان بقوله أو بقرينة إن عمله إنما هدو بالخبر الذى رواه ذلك الراوى فتعديل ، ورجح هذا أيضا القاضى فى "التقريب" ، قال : وفرق بين قولنا عمل بالخبر وعمل

⁽١) كذا نقل الزركشي ولم أقف عليه في الحاوى وإنما ذكر أنه إذا عدل قوم وجرح آخرون حكم بالجرح . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢٩٨/٤) ، الحاوى (٩٤/١٦) .

 ⁽۲) انظر أقوال المحدثين في : شرح ألفية العراقي (۳۱۲/۱) ، فتح المغيث (۲۸٦/۱) ،
 تدريب الراوي (۳۰۹/۱) .

⁽٣) في يشترط .

⁽٤) في أ ، ج ، د : بالصريح .

⁽٥) في ب: التضمني .

⁽٦) انظر : البحر المحيط (۲۸۸/٤) ، الإحكام للآمدى (100/7) .

بموجب^(۱)الخبر^(۲).

نعم الشرط كما قال القاضى والامام والغزالى أن لايكون ذلك من (*) مسائل الاحتياط ، ويظهر أن عمله به للاحتياط فإنه حينئذ ليس تعديلا (*) وقال الكيا إن كان من باب الاحتياط أو لم يكن من المحظورات التي يخرج المتحلى بها عن سمة العدالة لم يكن تعديلا ، قال ومن فروع هذه قبول المرسل (*).

وفى المسألة مذهب آخر لبعض المتأخرين وهو التفضيل بين أن يعمل بذلك فى الترغيب والترهيب فلايقبل لأنه يتسامح فيه بالضعف أو غيرهما فيكون تعديلا وهو حسن (٥).

الثانية عمل الحاكم بشهادته تعديل له كما قاله القاضى والإمام $^{(\Gamma)}$ بل قال القاضى إنه أقوى من التعديل باللفظ وبقية الطرق $^{(V)}$ ، والشرط كما بينا

⁽١) في ج: يوجب.

⁽۲) هذاً الرد أورده الزركشي في البحر (۲۸۸/۶) ، والتشنيف (۱۳۱۰/۶) ، وانظر : تلخيص التقريب (۲۲۲/۷) ، المنخول (۲۲٤/۶) ، البرهان (۲۲۶/۱) ، الإبهاج (۳۰۸/۲) .

^(*) ۱۰۶ب

⁽۳) انظر نفس المصادر .

⁽٤) وقد ذكر الكيا شرطا آخر فانظر كلامه في البحر المحيط (٢٨٨/٤).

⁽ه) كذا استحسنه الزركشى فى البحر ، وفى التشنيف عزى هذا المذهب لتقى الدين ابن تيمية ولم أجده فى المسودة ، وللمجد ابن تيمية تفصيل آخر . والله أعلم . انظر : البحر المحيط (٢٨٩/٤) ، تشنيف المسامع (١٣١٠/٤) ، المسودة (٢٧٢) ، شرح الكوكب (٤٣٣/٢) .

وانظر أقوال المحدثين في التعديل بالعمل في الكفاية (١١٦) ، شرح ألفية العراقي (٣١٠/) ، فتح المغيث (٢٩١/) ، تدريب الراوي (٣١٥/١) .

⁽٦) انظر : تلخيص التقريب (٧٦٧/٢) ، المحصول (٨٩/١/٢) ، الإحكام للآمدى (١٠٠/٢) ، البحر المحيط (٢٨٧/٤) ، تشنيف المسامع (١٠٠/٢) .

⁽٧) حكاه عنه الزركشى فى البحر ولم أجده فى تلخيص التقريب ، وقد صرح الرازى بأنه أعلى مراتب التزكية . انظر نفس المصادر .

أن لا يكون الحاكم ممن يرى قبول الفاسق الذى لا يكذب بل يشترط فيه العدالة كما قيد بذلك الآمدى وإن أطلق الإمام الرازى وأتباعه المسألة (١).

لكن قال الشيخ تقى الدين بن دقيق العيد : هذا قوى إذا منعنا حكم الحاكم بعلمه (٢)وإلا فيحتمل أنه إنما قضى بعلمه لابالشهادة فلايكون تعديلا إلا إن تيقنا أنه إنما حكم بشهادته دون علمه ، وبذلك صرح العبدرى فى "شرح المستصفى"(٣).

الأمر الشانى : أن يروى عنه من عادته أن لايروى إلا عن عدل . كيحي بن سعيد القطان (٤)وشعبة ومالك ونحوهم ، قال البيهقى : وقد تقع رواية بعضهم عن بعض الضعفاء لخفاء حاله كرواية مالك عن عبد الكريم بن أبى المخارق (٥)(١).

⁽١) انظر : المصادر السابقة ، منهاج الوصول مع الإبهاج (٣٥٩/٢) .

⁽۲) سبق بیان ذلك ص (۲) .

⁽٣) نقله عنهما الزركشى فى البحر المحيط (٢٨٧/٤) ، والكمال فى الدرر اللوامع (٣) ٨٤٧/٣/٢) ومائقله عن ابن دقيق العيد لم أجده فى الاقتراح . والله أعلم .

⁽٤) يحبي بن سعيد بن فروخ القطان أبو سعيد التميمي مولاهم ، الحافظ ، أمير المؤمنين في الحديث ، ولد عام (١٢٠ه) روى عن شعبة والثورى ، وعنه رويا وهما من شيوخه ، قال أحمد وابن معين : لم تر العين مثله ، كان ثقة مأمونا حجة عابدا ، لا يحدث إلا عن ثقة ، قال الذهبي : إذا وثق شيخا فاعتمد عليه وإذا لين أحدا فانظر قول غيره فقد لين جماعة احتج بهما الشيخان . من مؤلفاته : "الضعفاء" ، مات عام (١٩٨٨) .

انظر : سير النبلاء (١٧٥/٩) ، الجرح والتعديل (١٥٠/٩) ، حلية الأولياء (٨٠٠/٨) ، تاريخ بغداد (١٥٥/١) ، تهذيب الأسماء (١٥٤/٢) ، العبر (١٧٧/١) تهذيب التهذيب (٢١٦/١١) ، طبقات الحفاظ (١٢٥) ، الشذرات (٢١٥/١) .

⁽ه) أبو أمية عبد الكريم بن أبى المخارق قيس المعلم البصرى نزيل مكة ، روى عن أنس بن مالك وطاووس وعنه روى عطاء ومجاهد ومالك والشورى وابن عيينة ، قال أبو زرعة : لين ، وقال ابن حبان كان كثير الوهم فاحش الحطأ ، وقال النسائى غير ثقة ، قال الذهبى : كان يرى الارجاء مع تعبد وخشوع ، قال ابن عبد البر : اغتر مالك ببكائه فى المسجد فروى عنه فى الفضائل ، مات عام (١٢٧ه) .

انظر : سير النبلاء (٨٣/٦) ، الجرح والتعديل (٨٩/٦) ، تهذيب التهذيب (٣٦٠٦) ، ميزان الاعتدال (٣٦٠٣) ، تقريب التهذيب (٣٦١) .

⁽٦) انتهى كلام البيهقى ولم أقف عليه فى المدخل ولافى غيره ، وقد نقله العراقى فى شرح الألفية (١٩٥/٣) ، والزركشى فى البحر المحيط (٢٩١/٤) .

فيكون تعديلا (۱) له على المختار عند إمام الحرمين وابن القشيرى والغزالى والآمدى وابن الحاجب والهندى والباجى وغيرهم بشهادة ظاهر الحال وإليه ذهب البخارى ومسلم في صحيحيهما ، وقال المازرى إنه قول الحذاق (۲).

وهذا على قول من لايشترط بيان سبب التعديل ، أما من يشترط فلا يكون مجرد الرواية عنه تعديلا ولو كان من عادته أن لايروى إلا عن عدل لأنهم قد يروون عمن لو سئلوا عنه لجرحوه ووقع ذلك كثيرا (٣). قلت : هذا ينافى كون من عادته أن لايروى إلا عن عدل فإن الظاهر

قلـت : هذا ينافى كون من عادته أن لايروى إلا عـن عدل فإن الظاهر أنه لو سئل عمن يروى عنه لعدله ولم يجرحه .

ويعرف كونه لايروى إلا عن عدل إما بتصريحه وهو الغاية أو باعتبارنا لحاله واستقرائنا لمن يروى عنه وهو دون الأول قاله ابن دقيق العيد ، قال وهل يكتفى بذلك في قبول روايته عمن لايعرفه؟ فيه وقفة لبعض أصحاب الحديث من المعاصرين ، وفيه تشديد (٤). انتهى .

ووراء التفصيل في أصل المسألة (ه) قولان :

⁽١) هذا يعود على قوله الأمر الثاني : أن يروى عنه من عادته ...الخ .

 ⁽۲) انظر أقوال من سبق في البحر المحيط (۲۸۹/۶) ، وانظر : البرهان (۱۲۳/۱) ، المستصفى (۱۲۳/۱) ، الإحكام للآمدى (۱۰۰/۷) ، مختصر ابن الحاجب (۲۹/۲) ، النهاية (قسم ۲۹/۱۷) ، أحكام الفصول (۳۰۱) ، تشنيف المسامع (۱۳۱۱/۶) .

⁽٣) أقول : لعل فى نقل المؤلف خلط فالزركشى بعد أن نقل أقوال هؤلاء الأئمة قال : وإن وهذا على قولنا لاحاجةلبيان سبب التعديل ، ثم انتقل الى القسم الثاني فقال : وإن روى عنه من لم يشترط الرواية عن العدل فليس بتعديل لأنا رأيناهم يروون عن أقوام ويجرحونهم لو سئلوا عنهم .

ومن هنا يظهر أن اعتراض المؤلف الآتي ليس في موضعه . والله أعلم . انظر : البحر المحيط (٢٨٩/٤) ، الكفاية (١١٢) .

⁽٤) انظر قول ابن دقيق العيد في البحر المحيط (٢٩٠/٤) ، تشنيف المسامع (١٣١٢/٤) .

⁽ه) فى أ : ومن وراء هذا التفصيل ، والمراد التفصيل بين من عادته أن يروى عن عدل أو لا .

المنع مطلقا ، وبه جزم الماوردى والرويانى وابن القطان (١)، وهو محكى عن أكثر أهل الحديث وفى "التقريب" للقاضى إنه قسول الجمهسور وإنه الصحيح (٢).

وكونه تعديلا مطلقا وإلا لكان غشا ، حكاه الخطيب وغيره $^{(7)}$.

ويخرج من تصرف البزار ^(٤)فى "مسنده" (ه)قول آخر أن رواية كثير ^(*)من العدول عنه تعديل بخلاف القليل ^(۲).

وحيث قلنا تعديل فهو تفريع على جواز تعديل الراوى لمن روى عنه $^{(v)}$ وفيه في باب (الأقضية) من "الحاوي" حكاية وجهين في أنه هل يجوز

⁽١) المراد هنا الأصولي لاالمحدث . والله أعلم .

 ⁽۲) نقله عن الجميع الزركشي في البحر المحيط (۲۹۰/٤) ، وانظر : الحاوي (۹۳/۱۹)
 تلخيص التقريب (۷۲۰/۲) ، الكفاية (۱۱۲) ، مقدمة ابن الصلاح (۱٤) ، اختصار علوم الحديث (۸۰) ، شرح ألفية العراقي (۳۲۰/۱) ، تدريب الراوي (۳۱٤/۱) .

⁽٣) انظر نفس المصادر عدا الحاوى .

⁽٤) أحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر البزار الشيخ الامام ، الحافظ الكبير ، ولد عام (٢١٠هـ) تقريبا ، سمع هـدبة بن خالـد وعنه حدث الطبراني ، ارتحل في شيخوخته ناشرا لحديثه فحدث بأصبهان وببغداد ومصر ومكة ، جرحه النسائي ، وقال الدارقطني ثقة يخطىء في المتن والاسناد ، قال الذهبي : صدوق مشهور صاحب المسند الكبير يخطىء كثيرا أدركه أجله في الرملة عام (٢٩٢٧) .

انظر : سير النبلاء (٥٥٤/١٣) ، تاريخ بغداد (٣٣٤/٤) ، طبقات الحفاظ (٢٨٥) ، ميزان الاعتدال (١٢٤/١) ، العبر (٩٢/٢) ، الشذرات (٢٠٩/٢) .

⁽٥) وقد حقق أغلبه الآن في رسائل علمية في جامعة أم القرى . والله أعلم .

^(*) ۱۱۱ج

⁽٦) كذا ذكر الزركشى فى البحر قال : وهو يوجب اثبات قول بالتفصيل . قلت : ولعل مراده بتصرف البزار أنه فى كثير من الأحيان يقول بعد ذكر الحديث فلان لم يرو عنه إلا هذا الحديث ، أو لانعلم له غير هذا الاسناد ، وأحيانا يقول روى عنه فلان وفلان . والله أعلم .

انظر البحر المحيط (٢٩١/٤) . (٧) قاله الزركشي في التشنيف (١٣١١/٤) .

للراوى تعديل من روى عنه كالخلاف فى تزكية شهود الفرع للأصل (۱). قولى (من يشترط العدل) أى العدالة فهو مصدر لكنه يستعمل فى السوصف مجازا ، و (معتاده) نصب على الحال لأن إضافته غير محضة (۲)، والتقدير معتادا إياه . والله أعلم .

[الجرح الضمني]:

وليس ترك عمل بما شهد أو ماروى جرحا فذا للمجتهد

الشرح

هذا عكس صورتى الأمر الأول وهما عمل العالم بروايته والقاضى بشهادته ، فإدا لم يعملا بها فهل يكون ترك العمل جرحا للراوى والشاهد أو لا؟

الجمهور على المنع ، لأن العمل قد يتوقف على أمر آخر زائد على العدالة . العدالة فيحتمل أن يكون الترك إنما هو لعدم ذلك ، لالانتفاء العدالة .

وقال القاضى : يكون جرحا إذا تحقق ارتفاع الدوافع والموانع وأنه لو كان ثابتا (٣)للزم العمل به ، أما إن لم يتبين قصده إلى مخالفة الخبر فلا يكون جرحا (٤).

⁽۱) كذا نقل الزركشي وهو في كتاب أدب القاضي في فصل أحوال الاسناد وعبارته : وفي تعديل الراوي وجهان :

الأول: يقبل في عدالته خبر الواحد ويقبل فيه خبر المحدث.

الثاني : لايقبل أقل من شاهدين .

وفى جواز أن يكون المحدث أحدهما وجهان كما لو عدل شهود الفرع لشهود الأصل . ا.ه باختصار .

انظر : تشنيف المسامع (١٣١١/٤) ، الحاوى (٩٤/١٦) .

 ⁽۲) سبق بیانها ص (۱۰۰۱) ه(۱۰۰۱) هر (۲۰۰۱) مرایمانها در (۲۰۰۱) در

⁽٣) في ج: مانعا ، وفي د: تابعا ، والمثبت يوافق النص.

⁽٤) انظر : تلخيص التقريب (٢٧/٧) ، الابهاج (٣٥٨/٢) ، البحر المحيط (٤٨٩/٤) تشنيف المسامع (١٣١٢/٤) ، المستصفى (١٦٣٢/١) ، شرح الكوكب (٤٣٤/٢) ، غاية الوصول (١٠٤) ، تدريب الراوى (١٠٥/١) .

قلت : وفي الحقيقة لايخالف الأول .

وقولى (فذا للمجتهد) أى راجع إلى رأى المجتهد فيما زاد على أصل العدالة . والله أعلم .

[الشرط الثاني : المروءة] :

يليق بالحال إذا يبالى يباح من رذائل فيسلما بنحو شطرنج دواما يرتكب أما المروءة فترك مالا نحو صغيرة خسيسة وما كسرقة للقمة وكلعب

الشرح :

هذا هو الشرط الثانى فيما يعتبر فى الراوى حتى يجب العمل بروايته $^{(*)}$ ومثله فى الشهادة وهو أن يكون ذا مروءة ، وقد سبق أن المغايرة بينه وبين العدالة هو مافى كتب أصحابنا الفقهية وأن ذلك أجود من إدخاله فى حد العدالة ، وسبق الجواب عن نص الشافعى الذى يتوهم منه خلاف ذلك $^{(1)}$ ، و و تبعه عليه كثير .

وعلى كل حال المروءة معتبرة فى الراوى والشاهد لأن من لامروءة له لايؤمن أن يكذب لأنه لايكترث بما يقع منه مما يعاب عليه ، قال الجوهرى المروءة : الانسانية ، ولك أن تشدد _ أى تترك الهمزة وتشدد الواو _ قال أبو زيد (٣): مرؤ الرجل صار ذا مروءة فهو مرىء على فعيل ، وقرأ إذا

^{197 (*)}

⁽۱) راجع ص(۱۰۰۵) .

⁽Y) سعد بن أوس بن ثابت بن بشير بن ثابت أبو زيد الأنصارى ، النحوى ، العلامة ، حجة العرب ، جده الأعلى ثابت بن زيد كان أحد الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولد سنة نيف وعشرين ومائة ، حدث عن التيمى والأعرابي ، وعنه حدث أبو حاتم الرازى وكان يرفع شأنه ويقول : صدوق ، وعنه أخذ سيبويه ، قيل : كان يرى القدر والتشيع ، من مؤلفاته : "النوادر" ، "اللغات" ، "فعلت وأفعلت" وغيرها ، مات بالبصرة عام (٢١٤ه) وقيل غير ذلك .

تكلف المروة (١). انتهى .

أما معناها الاصطلاحى الذى نقصده هنا فهو: توقى الإنسان ممالايليق بحاله ، ويختلف ذلك باختلاف الناس فهو معنى قول الرافعى وغيره: إنها توقى الأدناس^(۲)، لأن مالايليق به هو دنس بالنسبة إليه ، فلايلبس مالايليق بعثله كفقيه قباء أو قلنسوة لم تجر عادة الفقهاء بعثله ، ومد رجله بين الناس ، والأكل في السوق ، وإكثار الحكايات المضحكة ، والإكباب على لعب الشطرنج ونحو ذلك^(۳)، وهو معنى قولى (إذا⁽¹⁾يبالى) أى إذا كان ذلك الذى يتركه يبالى بفعله في العادة لمثله ، أما مالايبالى به كتعاطى حرفة دنية وهى تليق به فلاتضر فيقبل ، نحو حجام وكناس ودباغ وقيم حمام على الأصح ، تليق به فلاتضر فيقبل ، نحو حجام وكناس ودباغ وقيم حمام على الأصح ، قال الغزالى : الوجهان في أصحاب الحرف هما فيمن تليق^(٥)به وكان ذلك صنعة آبائه ، فأما غيره فيسقط مروته بها ، قال الرافعى : وهو حسن (١) وتفصيل ذلك مستوعبا محله الفقه (٧).

انظر: أنباه الرواه (۳۰/۲) ، بغية الوعاة (۸۲/۱) ، تهذيب اللغة (۱۲/۱) ، معجم الأدباء (۲۱۲/۱۱) ، الجرح والتعديل (٤/٤) ، تاريخ بغداد (۷/۹۷) ، وفيات الأعيان (۳۷۸/۳) ، ميزان الاعتدال (۳۱۲/۳) ، تهذيب التهذيب (۳/٤) ، طبقات الداودي (۱۷۹/۱) ، الشذرات (۳٤/۳) .

⁽۱) انظر : الصحاح (مرأ) (۷۲/۱) ، تهذيب اللغة (مرى) (۲۸٦/۱۵) ، لسان العرب (مرأ) (۱۵٤/۱) .

⁽٢) انظر قول الرافعي في روضة الطالبين (٢٣٢/١١).

⁽٣) انظر : المصدر نفسه ، نهاية المحتاج (٢٩٩/٨) .

⁽٤) في د : إذ ، والمثبت يوافق النظم .

⁽٥) في أ، ج: يليق.

 ⁽٦) انظر قول الغزالي والرافعي في روضة الطالبين (٢٣٣/١١) ، وانظر الوجيز (٢٠٠/٢).

⁽٧) للماوردي تفصيل للمسألة وترتيب جيد جدير بأن يراجع . كذا قلت ثم وجدت المؤلف نقل هذا التفصيل باختصار كما سيأتي بعد قليل والحمد لله .

ومما ذكر فيه أن من اعتاد ترك السنن الراتبة وتسبيحات الركوع والسجود ردت شهادته لتهاونه بالدين واشعار $^{(1)}$ ذلك بقلة مبالاته بالمهمات ، وفي وجه لاترد إلا إن كان الترك للوتر وركعتى الفجر ، لما جاء في فعلها من التوكيد $^{(7)}$.

قولى (نحو صغيرة) إلى آخره إشارة إلى أن مايخرم المروءة لافرق فيه بين أن يكون معصية "صغيرة" (*)أو مباحا ، ومثلت للأول بسرقة اللقمة (*) وللثاني بمداومة الشطرنج كما سبق في الأمثلة ، وأشرت بقولي (بنحو (٤) شطرنج) إلى ماالمدار فيه على الحساب والفطنة ليخرج ماهو قمار ونحوه من المحرم كالنرد على الأصح (٥).

نعم قسم المعصية هل يخل بالعدالة أو لا لكونه صغيرة ولا يخل إلا الإصرار عليها؟ سبق ترجيح الأول ، والوعد بتقسيم الماوردى فيه وأن المختار خلافه (٦).

والذي قاله الماوردي : المروءة على ثلاثة أضرب :

ضرب شرط فى العدالة، قال : وهو مجانبة ماسخف من الكلام المؤدى إلى الضحك (v)و ترك ماقبح من الفعل (h)الـذى يلهو به أو يستقبح فمجانبة ذلك من المروءة المشترطة فى العدالة وارتكابها مفسق .

⁽١) في أ : واشهار .

⁽۲) انظر روضة الطالبين (۱۱/۲۳۳–۲۳۶) .

⁽٣) ساقطة من ب .

^(*) ۱۰۰مب

⁽٤) في ب ، ج ، د : نحو ، والمثبت يوافق النظم .

⁽٥) انظر : نهاية المحتاج (٢٩٥/٨) ، الوجيز للغزالي (٢٥٠/٢) .

⁽٦) راجع ص(١٠٠٦) .

 ⁽٧) كذا في نقل الابهاج وفي الحاوى : المؤذى أو المضحك .

 ⁽A) كذا في نقل الابهاج وفي الحاوي : من الضحك .

وضرب لايكون شرطا فيها وهو الافضال بالمال والمساعدة بالنفس والجاه (۱).

وضرب مختلف فيه وهو على ضربين : عادات وصنائع .

فأما العادات : فهو أن يقتدى فيها بأهل الصيانة دون أهل البذلة في مأكله وملبسه وتصرفه، فلا يتعرى من ثيابه فى بلد يلبس فيه أهل الصيانة ثيابهم ، ولا ينزع سراويله فى بلد يلبس فيه أهلها السراويلات ، ولا يأكل $^{(*)}$ على قوارع الطريق ، ولا يخرج عن العرف فى مضغه ، ولا يغالى $^{(*)}$ بكثرة أكله ، ولا يباشر إبتياع مأكوله ومشروبه وحمله بنفسه فى بلد يتحاماه أهل الصيانة وفى اعتبار هذا الضرب من المروءة فى شرط العدالة أربعة أوجه :

أحدها : أنه غير معتبر فيها .

والثانى : أنه معتبر فيها وأن لم يفسق .

والشالث : إن كان قد نشأ عليها من صغره لم يقدح في عدالته وان استحدثها في كبره قدحت .

والرابع: إن اختصت بالدين قدحت كالبول قائمًا ، وفى الماء الراكد ، وكشف عورته إذا خلا ، وأن يتحدث بمساوىء النساس ، وإن اختصت بالدنيا لم يقدح كالأكل فى الطريق ، وكشف الرأس بين الناس . انتهى (٣) ملخصا .

⁽١) هذا من المروءة وليس بشرط في العدالة .

^(*) ۱۱۷ج

⁽٢) فى ج، د: يبالى ، والمثبت يوافق نقل الابهاج، وفى الحاوى: يعانى .

 ⁽۳) انتهى كلام الماوردى وهـو مـوجود بنصـه فى الابهـاج (۳۵۱/۲) ، وانظـر الحاوى
 (۱۵۰/۱۷) .

فائدة :

قال ابن الرفعة في "المطلب" في (كتاب الشهادات) سمعت من قاضى القضاة تقى الدين بن رزين (١)أن بعض من لقيه بالشام من المشايخ كان يقول فى يخريم تعاطى المباحات التي ترد بها الشهادة ثلاثة أوجه ، ثالثها إن تعلقت به شهادة حرمت وإلا فلا لكن في "النهاية" و"البسيط" الجزم بعدم التحريم مع رد الشهادة (٢). والله أعلم .

[الشرط الثالث: الضبط]

والضبط أن يكون لامغفلا وأن يكون حافظا مرويه أو من كتابه روى فضابطا فعالما بما يحيل المعنى

وهو الذي نسيانه قد جنزلا ان كان قد حدث من حفظ له له أو المعنى روى لاساقطا فذا يجوز مطلقا إذ يعنى

الشرح :

هذا هو الشرط الثالث فيما يعتبر في الراوى ومثله الشاهد أيضا ، وهو أن يكون ضابطا .

⁽۱) محمد بن الحسين بن رزين أبو عبد الله العامرى الحموى قاضى القضاه ، ولد بحماة عام (۱۰۳ه) ، حفظ التنبيه والوسيط والمفصل والمستصفى وكتابى ابن الحاجب فى الأصول والنحو ، وتصدر للافتاء وهو فى الثامنة عشر ، برع فى التفسير وشارك فى الحلاف والحديث والبيان ، لازم ابن الصلاح وأخذ القرآن عن السخاوى ، وبه تخرج بدر الدين بن جماعة ، كان حميد السيرة حسن الديانة جميل الذكر ، له بحموع الفتاوى ، مات بالقاهرة عام (۱۸۵۰ه) .

انظر : طبقات ابن السبكى (٢٦/٨) ، طبقات ابن شهبة (١٤٧/٢) ، الشذرات (٣٦١/٥) ، حسن المحاضرة (١٧١١) ، العبر (٣٣١/٥) ، النجوم الزاهرة (٣٥/٧) .

 ⁽۲) نقـل ابن السبكـى والكمال ماحكـاه ابن الـرفعة فانظر الابهـاج (۳۵۲/۲) ، الـدرر اللوامع (۷۸٤/۳/۲) .

فمن ليس بضابط لكونه مغفلا كثيرالنسيان والغلط لاتعتبر روايته $^{(1)}$ ولاشهادته والمغفل هو الذي لا يحفظ ولا يضبط $^{(\gamma)}$ ، قال الرافعي : إلا أن $^{(*)}$ يشهد مفسرا ويبين وقت التحمل ومكانه فإنه يزول الريبة عن شهادته وتقبل $^{(\gamma)}$. انتهى . والرواية كذلك .

وأما من لم يكثر نسيانه وغلطه بل كان يسيرا فلايقــدح فى شهـادته ولاروايته لأن ذلك لايسلم منه أحد^(٤).

وجعل ابن الصلاح وغيره من الضبط أنه إن حدث من حفظه فيكون حافظا مرويه أو حدث من كتابه فيكون حاويا له ، حافظة من التبديل والتغيير ، هذا إذا كان يروى باللفظ أما إدا كان يروى بالمعنى فشرطه أن يكون عالما بما يحيل المعنى وإلا فقد يظن أنه معناه وهو ليس كذلك (ه). وقد نص الشافعى ـ رحمه الله ـ في "الرسالة" على ذلك كله فقال:

أن يكون من حدث به ثقة في دينه معروفا بالصدق في حديثه ، عاقلا لما يحدث به ، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ .

لاتقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا ، منها :

 ⁽١) إلا ماعلم أنه لم يغلط فيه فيقبل كذا قال ابن السمعانى وغيره .
 انظر : القواطع (٦٨٤/٢) ، البحر المحيط (٣٠٧/٤) ، شـرح الكوكب (٣٨٠/٢) .
 وانظر تعريف الضبط في التعريفات (١٣٧) .

⁽٧) هذا فى علم المصطلح ، ولم أقف عليه بهذا النص بعد البحث فى كثير من المظان والذى يظهر أن المؤلف أفاده من قول ابن الصلاح : أن يكون متيقظا غير مغفل حافظا ضابطا . اله باختصار فالمغفل لا يحفظ ولا يضبط . أما المغفل فى اللغة فهو الذى لافطنة له . والله أعلم .

انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٣٦) ، لسان العرب (عقل) (٤٩٨/١١) ، الكليات (٣٥٠) .

^(*) ۲۸د

⁽٣) في ج : يقبل ، وانظر قول الرافعي في روضة الطالبين (٢٤١/١١) .

⁽٤) انظر : البحر المحيط (٣٠٧/٤) ، شرح الكوكب (٢٨١/٧) .

⁽٥) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٣٦-١٣٧).

أو يكون ممن يؤدى الحديث بحروفه كما سمعه لايحدث به على المعنى ، لأنه إذا حدث به على المعنى - وهو غير عالم بما يحيل معناه - لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام أو الحرام إلى الحلال ، وإذ أداه بحروفه فلم يبق فيه وجه يخالف فيه إحالته الحديث .

حافظا إن حدث من حفظه ، حافظا لكتابه إن حدث من كتابه إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم .

بريا من أن يكون مدلسا يحدث عمن لقى مالم يسمع منه و يحدث عن النبى صلى الله عليه وسلم بما يحدث الثقات خلافه ، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهى بالحديث موصولا إلى النبى صلى الله عليه وسلم أو إلى من انتهى به إليه دونه ، لأن كل واحد مثبت من حدثه ومثبت على من حدث عنه فلايستغنى فى كل واحد منهم عما وصفت . انتهى نصه (۱)، وهو يشتمل على فوائد كثيرة ، منها ماسبق ، ومنها ماسيأتى وننبه على معنى كلامه فيه فى موضعه .

قولى (نسيانه قد جزلا) أى كثر (٢)، وقولى (أو من كتابه روى فضابطا) أى فيكون ضابطا ، دل عليه ماسبق فى قولى (وأن يكون حافظا مرويه) وقولى (أو المعنى روى الاساقطا) أى أو يكون روى المعنى ولم يرو اللفظ حال كون ذلك المعنى بتمامه موجودا الاساقطا بأن سقط منه شىء .

[رواية الحديث بالمعنى]:

وقولى (فذا يجوز مطلقا إذ يعنى) استطراد لمسألة الـرواية بالمعنى هل هى جائزة أو لا؟ وتمامه قولى بعده :

⁽١) انظر الرسالة (٣٧٠).

⁽۲) ومنه عطاء جزل وجزيل أى كثير .انظر لسان العرب (جزل) (١٠٩/١١) .

وإن يكن لم ينس أو بغير (١) مرادف بالأمن من تغيير

الشرح :

و الحاصل أن "في هذه"(7) المسألة مذاهب :

جواز الرواية بالمعنى مطلقا ، وهو قول الأئة الأربعة سوى مانذكره من النقل عن مالك ، فالنقل عنه مضطرب ، وبالجواز أيضا قال الحسن البصرى وأكثر السلف وجمهور الفقهاء والمتكلمين لكن بشروط :(*)

أحدها: أن يكون الراوى عارفا بدلالات الألفاظ واختلاف مواقعها ، وهو معنى قول الشافعى فى "الرسالة" فيما سبق ذكره أن يكون عالما بما يحيل المعنى (٣).

وفى "مختصر المزنى" قال الشافعى : الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صدقة الغنم معنى ماأذكره إن شاء الله تعالى ثم سرده (٤)، قال الأصحاب : كأن الشافعى لم يحضره حينئذ اللفظ فذكره بمعناه لأنه عارف بما يحيل المعنى وهو يحوزه للعارف ليكون مساويا للأصل بلازيادة ولاتقص ، فغير العارف قد يخالف ، وإن لم يقصد ، فيمتنع روايته بالمعنى بالإجماع كما في "تقريب" القاضى (٥).

ثانيها: أن لايكون متعبدا بلفظه كالقرآن قطعا، وإن نقل عن أبي (*) حنيفة في ترجمة الفاخة بغير العربية ماسنذكره في فوائد الخلاف (١٠)، وكالتشهد فلا يجوز نقل ألفاظه بالمعني اتفاقا كما نقله الكيا والغزالي، وأشار

⁽١) في ج: تغيير.

⁽٢) ساقطة من : أ ، ج ، د .

^(*) ۱۱۸ ج ، ۱۹۷

⁽۳) راجع نص الشافعی ص(۱۳٫۱) .

⁽٤) مختصر المزنى (١٩٦/١) ، البحر المحيط (٣٥٦/٤) .

⁽٥) انظر : البحر المحيط (٣٥٦/٤) ، تلخيص التقريب (٧٩٤/٢) .

^(*) ۱۰۶ب

 ⁽٦) انظر ص (۲)

اليه ابن برهان وابن فورك وغيرهما $^{(1)}$.

ثالثها : أن لايكون من باب المتشابه [كأحاديث الصفات] $^{(7)}$ ليقع الإيمان بلغظه من غير تأويل أو بتأويل على المذهبين المشهورين $^{(7)}$ فروايته بالمعنى تؤدى $^{(4)}$ إلى الخلل على الرأيين .

رابعها : أن لايكون من جوامع الكلم ، كقوله عليه الصلاة والسلام $(1)^{(a)}$ ، $(1)^{(a)}$.

⁽۱) نقل الزركشي أقوالهم في البحر المحيط (٣٥٧/٤) ، وانظر : المستصفى (١٦٩/١) ، الوصول لابن برهان (١٩٠/٢) .

 ⁽۲) إضافة من البحر ، وقد نقل الزركشى الاجماع على عدم جواز نقلها بالمعنى .
 انظر البحر المحيط (٣٥٧/٤) .

⁽٣) سيأتى حديث المؤلف عن هذين المذهبين ص(١٦٥).

⁽٤) في ج : يؤدي .

⁽ه) رواه الحاكم وأحمد وابن ماجه ، وهو أصل القاعدة الفقهية الخراج بالضمان . المستدرك (١٥/٢) ، مسندأحمد (٤٩/٦) ، سنن ابن ماجه (التجارات) (٧٥٤/٧) ، ونظر : سنن النسائي (البيوع) (٧٥٤/٧) ، سنن الترمذي (البيوع) (٨٨٧٣) ، المنثور في القواعد (١١٩/٢) ، القواعد الفقهية للندوى (٣٦٩) ، شرح القواعد للزرقا (٣٦٩) .

⁽٦) رواه الترمذى ، وهو أصل قاعدة البينة على المدعى واليمين على من أنكر . سنن الترمذى مع تحفة الأحوذى (201/8) ، وانظر : شرح النووى على مسلم (7/1) ، القواعد الفقهية للندوى (7/1) .

 ⁽٧) رواه البخارى ومسلم بلفظ (العجماء جرحها جبار) وهو أصل قاعدة جناية العجماء جبار .

صحيح البخارى (الديات) (٤٦/٨) ، صحيح مسلم (الحدود) (١٣٣٤/٣) ، القواعد الفقهية للندوى (٣٦٧) .

 ⁽۸) رواه الحاكم والبيهقى والدارقطنى ، وهو أصل قاعدة لاضرر ولاضرار .
 المستدرك (۲/۷۵،۸۵) ، السنن الكبرى (۲۹/٦) ، سنن الــــدارقطنى (البيـــوع)
 (۷۷/۳) ، وانظر شرح القواعد للزرقا (۱۱۳) .

 ⁽٩) قال العجلوني : رواه آبن عدى عن ابن عباس ، ولم أقف عليه في الكامل .
 وذكره الميداني في الأمثال قال : أى لايكون له تغيير ولاله نكير .
 ولم أقف على أكثر من ذلك . والله أعلم .

كشف الحفا (٥٠٦/٢) ، مجمع الأمثال (١٧٤/٣) .

و (حمى الوطيس) $^{(1)}$ وغير ذلك مما لاينحصر ، ونقل عن بعض الحنفية فيه خلافا عن بعض مشايخهم $^{(7)}$.

خامسها: أن لا يكون من مصنفات الناس ، فإن كان منها فلا يجوز قطعا قال ابن الصلاح: وهذا الخلاف لانراه جاريا ولاأجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء ، من كتاب مصنف ، ويثبت فيه بدله لفظا آخر بمعناه ، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب ، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره (٣). انتهى .

وقد تعقب عليه ابن دقيق العيد في ذلك بأنه ضعيف ، قال : وأقل مافيه أنه يقتضى تجويز هذا فيما ينقل من المصنفات في أجزائنا وتخاريجنا ، فإنه ليس فيه تغيير المصنف ، قال : وليس هذا جاريا على الاصطلاح ، فإن الاصطلاح على أن لاتغير الألفاظ بعد الانتهاء إلى الكتب المصنفة سواء رويناها فيها أو نقلناها منها (٤). انتهى .

قال بعض شيوخنا (٥)؛ ولقائل أن يقول : لانسلم أنه يقتضى جواز التغيير فيما نقلناه إلى تخاريجنا ، بل لا يجوز نقله عن ذلك الكتاب إلا بلفظه دون معناه سواء في مصنفاتنا وغيرها (٦).

⁽١) رواه مسلم وأحمد .

صحيح مسلم (الجهاد) (١٣٩٩/٣) ، مسند أحمد (٢٠٧/١) .

 ⁽۲) أقول هذا الشرط للحنفية وفيه خلاف عندهم إلى هذا أشار الزركشى .
 انظر : أصول السرخسى (٧/٢٥٣) ، كشف الأسرار للبخارى (٩٨/٣) ، البحر المحيط (٤/٣٥) .

⁽٣) مقدمة ابن الصلاح (٢٢٦).

⁽٤) انظر : الاقتراح $(\overline{ YA})$ ، شرح ألفية العراقي (١٦٩/٢) ، الدرر اللوامع (٨٨٠/٣/٢)

⁽۵) مراده العراقي .

⁽٦) انظر : شرح ألفية العراقي (١٧٠/٢) ، فتح المغيث (٢١٩/٢) ، الارشاد للنووى (٢٦٦/١) .

قلت : وإغا لم أتعرض فى النظم لهذه الشروط لأن غير العارف لا يتحقق هو (1) و لاغيره أنه وافق المعنى ، وأمسا المتعبد بلفظه فاللفظ فيه مقصود والإخلال به إخلال بالمعنى الذى قصد به فلا يوافق ، ومثله يقال فى الوارد من جوامع الكلم لبعد أن يؤتى بنظيره من كل وجه ، ونحوه الكتب المصنفة فإن المقصود فيها ما اختير فيها "من (1) الألفاظ حتى أن مصنفها كالمدعى أنه لاشىء يؤدى معناها الذى قصده فلا تخلو كلها من نظر ، فاستغنى عن الشروط بموافقة المعنى (1).

تنبيه :

مما استدل به على جواز الرواية بالمعنى ماروى من تصريح غير واحد من الصحابة به ، ويدل عليه روايتهم للحديث الواحد فى الواقعة الواحدة بألفاظ مختلفة ، ومارواه ابن منده فى "معرفة الصحابة" (1) من حديث عبد الله ابن سليمان بن أكيمة الليثي (٥) عن أبيه (٦) قال قلت يارسول الله : إنى أسمع

⁽١) في أ، ب، د: لاهو.

⁽٢) ساقطة من أ ، ج ، د ، ومستدركه في هامش ب .

 ⁽٣) المراد أنه استغنى عن ذكر شروط الرواية بالمعنى فى النظم بذكر قيد موافقة المعنى .
 انظر هذه الشروط مفصلة فى البحر المحيط (٣٥٦/٤) .

⁽٤) كتــاب يزيد على أربعين جزءا ، يوجد منه جزءان فقط (٤٧،٣٧) وهما مخطوطان ذكر ذلك محقـق كتاب الإيمان لابن منــده (٣٦-٣٦) ، وتجدر الاشــارة إلى أن ابن الأثير اختصر هذا الكتاب مع غيره في أسد الغابة فراجع مقدمته .

⁽ه) عبد الله بن سليمان بن أكيمه الليثى عداده فى أهل الحجاز ، روى عنه ابنه محمد ، قال ابن الأثير : وعلى قول أبى نعيم وابن منده تكون الصحبة لأبيه سليمان لا له ، وقد ذكره ابن حجر باسم عبد الله بن سليم .

انظر : أسد الغابة (٢٦٧/٣) ، التجريد (١٦/٦٦) ، الإصابة (١١١/٦) .

⁽٦) سليمان بن أكيمه الليثى ، كذا ذكره الطبرانى ، وذكر ابن حجر أنه سليم وقى رواية سليمان ، وذكره ابن الأثير فى سليمان وفى سليم قال : مجهول ، ثم ذكر الحديث . انظر : المعجم الكبير (١١٧/٧) ، الإصابة (٢٤٤/٤) ، (٢١/١٠) ، أسد الغابة (٢٤٨٤٤٣/٢) ، التجريد (٢٣٣٧،٢٣٦/١) .

منك الحديث لاأستطيع أن أؤديه (١)كما أسمع منك فيزيد حرفا أو ينقيص حرفا ، فقال : (إذا لم تحلوا حراما ولم تحرموا حلالا ، وأصبتم المعنى فلابأس) فذكر ذلك للحسن فقال : لولا هذا ماحدثنا(٢).

وأخرجه الطبراني في أكبر معاجمه $(^{*})$ من حديث يعقوب $(^{1})$ بن عبد الله ابن سليمان بن أكيمه عن أبيه عن جده $(^{0})$.

ومما استدل به بعض المتأخرين (r)مافی الصحيحين وغيرهما(v)من حديث سؤاله يوم النحر فی حجة الوداع عمن حلق قبل أن يذبح فقال له : اذبح ولاحرج ، وقال آخر إنه غر قبل أن يرمى فقال : ارم ولاحرج ، ثم قال الراوى _ وهو ابن عمر (h) فما سئل يومئذ عن شىء ، قدم ولاأخر إلا قال افعل ولاحرج فإن صدر الحديث يدل على أنه لم يقل افعل ، بل قال

⁽١) في أ : أرويه .

 ⁽٣) أقول نقله ابن الأثير عن ابن منده من رواية محمد بن عبد الله بن سليمان بن أكيمه عن أبيه عن جده ، وهذا بخلاف ماذكره المؤلف أنه برواية عبد الله عن أبيه ، وهو سهو تبع المؤلف فيه شيخه العراقي . والله أعلم .
 انظر : أسد الغابة (٣/٧٧٣) ، شرح ألفية العراقي (١٦٩/٣) .

⁽٣) انظر المعجم الكبير (١١٧/٧) .

⁽٤) لم أجد له ترجمة ، ولما ذكر ابن معين الحديث ، قال عن شيخ يقال له يعقوب بن عبد الله ، وقال الهيثمي لم أر من ذكر يعقوب ولاأباه .

انظر : التاريخ لابن معين (٦٨١/٢) ، مجمع الزوائد (١٥٤/١) .

⁽ه) ورواه أيضاً من هذا الطريق الخطيب البغدادى وابن معين ، قبال السخاوى : وهذا الحديث مضطرب لايصح، بل ذكره الجوزجانى وابن الجوزى فى الموضوعات . انظر : الكفاية (٢٣٤) ، التاريخ لابن معين (٦٨١/٢) ، فتح المغيث (٢١٧/٢) .

⁽٦) أحيانا يقصد المؤلف بذلك شيخه الزركشى ، لكن لم أجد هذا الاستدلال في كتبه ولافيما لدى من مصادر . والله أعلم .

⁽۷) انظر : صحیح البخاری (الحج) ($1/\sqrt{1}$) ، صحیح مسلم (الحج) ($4/\sqrt{1}$) ، فتح الباری ($4/\sqrt{1}$) ، شرح النووی علی مسلم ($4/\sqrt{1}$) .

 ⁽A) الصواب أنه عبد الله بن عمرو بن العاص كما في صحيح مسلم ، وفي البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما. والله أعلم .
 انظر نفس المصادر .

اذبح ، وارم وغير ذلك، فعبر عن الكل بافعل الذي هو بمعناه (١).

قال المحدثون: ينبغى للراوى بالمعنى أن يقول عقبه: أو كما قال أو غوه أو شبهه من الألفاظ الدالة على أنه ليس لفظ الأصل على التحقيق بل هو أو معناه روى ذلك عن جماعة من الصحابة منهم ابن مسعود (٢).

المذهب الثانى: في أصل المسألة المنع مطلقاً نقله إمام الحرمين (*) وابن القشيرى عن معظم المحدثين وبعض الأصوليين (*), ونقل عن أبى بكر الرازى من الحنفية (*), ونقله القاضى عبد الوهاب عن الظاهرية (*), وحكاه ابن السمعانى عن ابن عمر وجمع من التابعين منهم ابن سيرين (r)(v), وبه

⁽١) في أ: معناه .

 ⁽۲) وأنس وأبي الدرداء رضى الله عنهم .
 انظر : الكفاية (۲٤١) ، مقدمة ابن الصلاح (۲۲٦) ، فتح المغيث (۲۱۹/۲) ،
 تدريب الراوى (۱۰۲/۲) ، الارشاد للنووى (۲۷/۱۱) .

^(*) ۱۱۹ج

⁽٣) انظر : البحر المحيط (٣٥٨/٤) ، البرهان (١٥٥/١) .

⁽٤) كذا ذكر الزركشى فى البحر وصرح بعزوه إليه فى التشنيف تبعا لابن السبكى وعمدتهم فى ذلك الآمدى كما يظهر ، وفيه نظر إذ ظاهر عبارة الرازى أنه يوافق الجمهور حيث قال :

والأُحوط عنــدنا أداء اللفـظ على وجهـه دون الاقتصــار على المعنى إلا أن يكــون الراوى مثل الحسن والشعبي في اتقانهما للمعاني والعبارات .

انظر : البحر المحيط (000/8) ، تشنيف المسامع (100/8) ، الإبهاج (100/8) الإحكام للآمدى (100/8) ، أصول الجصاص (100/8) .

⁽ه) ونقله عنهم أيضا صاحب الواضح كذا قال الزركشى . وقال ابن حزم إنه تجوز الرواية بالمعنى فى الفتوى والمناظرة فقط أما فى التحديث فلا ، وسيأتى فى القول التاسع .

انظر : البحر المحيط (٣٥٨/٤) ، الأحكام لابن حزم (٢٠٥/١) .

⁽٦) محمد بن سيرين أبو بكر الأنصارى مولى أنس خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم لد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ، وقيل عثمان ، أدرك ثلاثين صحابيا ، سمع أبا هريرة وابن عباس وأنس ، وعنه روى قتادة وأيوب ، كان عالما بالفرائض والقضاء والحساب ، فقيها ، ورعا كثير الحديث ، واشتهر بتعبير الرؤيا ، قال ابن عون : كان يأتي بالحديث على حروف ، أريد للقضاء فهرب ، مات عام (١٥٠ه) . =

أجاب الأستاذ أبو إسحق (1), ووهم صاحب "التحصيل" فعزاه للشافعی (1), ونقله القاضی عن كثیر من السلف وأهل التحری فی الحدیث ، وقال : إنه مذهب مالك (1), لكن ابن الحاجب قال وعن مالك إنه كان یشدد فی الباء والتاء (1)أی مثل بالله ، وتالله، قال : وحمل علی المبالغة فی الأولی (1), وقال غیر ابن الحاجب : إنه ذهاب منع إلی منه نقل الحدیث بالمعنی ، وأنه كان يقول لاينقل حدیث رسول الله صلی الله علیه وسلم بالمعنی بخلاف

⁼ انظـر : سير النبلاء (٢٠٦/٤) ، الجرح والتعـديل (٢٨٠/٧) ، حليــة الأوليـاء (٢/٣٢) ، تاريخ بغداد (٣٣١٥) ، تهذيب الأسماء (٢/١٣) ، وفيـات الأعيان (١٨/١٤) ، العبر (١٣٥/١) ، تهذيب التهذيب (١٣٤/١) ، الشذرات (١٣٨/١) .

کذا ذکر الزرکشی ولیس فی القواطع التصریح بابن سیرین ، وانما عزاه إلیه الآمدی وابن الحاجب .

انظر : القواطع (۷۰۲/۲) ، البحر المحيط (۳۵۸/٤) ، شـرح الكوكب (۵۳۱/۲) ، الإبهاج (۳۸۳/۲) ، الإحكام للآمـدى (۱۱۵/۲) ، مختصر ابن الحاجب (۷۰/۲) .

⁽١) انظر البحر المحيط (٣٥٨/٤).

 ⁽۲) كذا قال جماعة ، وهو الموجود في نسخ التحصيل عدا واحدة نسب فيها القول بالجواز للشافعي وقد أثبتها محقق التحصيل .
 قلت : فلعل ماوقع في النسخ الأخرى خطأ من النساخ وهذا أولى من توهيم

قلت : فلعل ماوقع في النسخ الاخرى خطا من النساخ وهذا اولى من توهيم صاحب التحصيل . والله أعلم .

انظر : نهاية السول (Υ ۲۹/۲) ، الإبهاج (Υ ۳۸۳) ، البحر المحيط (Υ 00/۲) ، التحصيل (Υ 100/۲) .

⁽٣) كذا نقل الزركشي والذي في تلخيص التقريب عزو القول بالجواز لمالك ، وعلى كل فقد أشار المؤلف في صدر المسألة أن النقل عن مالك مضطرب ، وقد نقل الحطيب بسنده إلى الإمام مالك قوله بالمنع ونقل أيضا أنه كان يحدث فيختلف لفظه بالغداة والعشى .

انظر : البحر المحيط (٣٥٨/٤) ، تلخيص التقريب (٧٩٢/٢) ، الكفاية (٢٤٥٠/٢) ، الكفاية (٢٤٥٠٢٣) ، الإحكام للآمدى (١١٥/٢) ، مختصر ابن الحاجب (٧٠/٢) .

⁽٤) رواه القاضى عياض بسنده عن مالك فانظر : الالماع (١٧٩) ، تدريب الراوى (١٠١/٢) .

⁽٥) انظر : مختصر ابن الحاجب (٧٠/٢) ، بيان المختصر (٧٣٢/١) .

حديث النـاس فهـذا مـذهـب ثالـث بالتفصيل ، ونقـل الماوردي (١)ذلك عن مالك (٢)(٤).

لكن قال الباجي لعله أراد به من لاعلم له بمعنى الحديث ، وقد نجد الحديث عنه تختلف ألفاظه اختلافا بينا فدل على أنه مجوز للرواية بالمعني (٣). المذهب الرابع: التفصيل بين مايوجب العلم من ألفاظ الحديث، فالمعول فيه على المعنى ، ولا يجب مراعاة اللفظ .

وأما الذي يجب العمل به فمنه مالايجوز الإخلال بلفظه ، كقوله عليه الصلاة والسلام (تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم) $^{(i)}$ ، و(خمس [فواسق $]^{(o)}$ يقتلن في الحل والحرم) $^{(1)}$ حكاه ابن السمعاني وجها لبعض أصحابنا $^{(v)}$. الخامس : التفصيل بين أن يقطع بأنه معناه أو يظن ، فإن قطع بأنه معناه جاز ، أو ظن لم يجز ، قاله إمام الحرمين (^).

السادس : يجوز إن نسى اللفظ لأنه قد تحمل اللفظ والمعنى وعجز عن أحدهما فيلزمه أداء الآخر لاسيما أن تركه قد يكون كتما للأحكام ، فإن كان يحفظ اللفظ لم يجز أن يؤديه بغيره لأن في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفصاحة مالايوجد في غيره ، وبهذا قال الماوردي في

⁽١) كذا في جميع النسخ والبحر المحيط ، وفي الابهاج الماذري ، والصواب أنه المازري وهذا تصحيف تكرر كثيرا وليس في الحاوى هذا النقل . والله أعلم . انظر : البحر المحيط (700/1) ، الإبهاج (700/1) .

⁽٢) ونقله الخطيب بسنده إلى الإمام مالك في الكفاية (٢٤٥).

⁽٣) انظر : أحكام الفصول (٣١٥) ، البحر المحيط (٣٥٨/٤) .

⁽٤) رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه . سنن الترمــذى (الطهارة) (٩/١) ، سنن أبي داود (الطهارة) (٦٣/١) ، سنن ابن ماجه (الطهارة) (١٥١/١) .

⁽٥) مثبتة من الحديث .

⁽٦) صحيح مسلم (الحج) (٨٥٦/٢) ، والحديث بمعناه في صحيح البخاري (الحج) (٢١٢/٢) ، وليس فيه ذكر الحل .

⁽٧) انظر : القواطع (٧٠٦/٢) ، تشنيف المسامع (١٣٣٦/٤) ، البحر المحيط (٣٥٨/٤).

 ⁽٨) انظر : البرهان (١/٥٥٦) ، تشنيف المسامع (٣٣٦/٤) .

"الحاوى "(١).

لكن جعل محل الخلاف في الصحابة ، أما غير الصحابي فلا يجوز له قطعا(Y)فيكون ذلك مذهبا سابعا(Y).

الشامن : يجوز إبدال اللفظ بالمرادف دون غيره ، وعلى ذلك جرى الخطيب البغدادي (٤).

وإلى السادس والثامن أشرت بقولى فى النظم (وإن يكن لم ينس) إلى آخره .

التاسع : أن يورد على وجه الاحتجاج والفتيا فيجوز ، أو التبليخ فلا يجوز لظاهر حديث البراء (وآمنت برسولك الذى أرسلت) $^{(a)}$. قاله ابن حزم فى كتاب "الإحكام" $^{(1)}$.

العاشر : التفصيل بين الأحاديث الطوال فيجوز دون القصار ، حكى عن القاضى عبد الوهاب $(v)^{(*)}$.

ويخرج من كلام الناس مذاهب أخرى غير ذلك فيها نظر ، فلذلك أضربت عن حكايتها خشية الطول (^).

⁽١) انظر : الحاوى (٩٧/١٦) ، تشنيف المسامع (١٣٥٥٤) ، التمهيد للأسنوى (١٦٤) .

⁽۲) كذا قال الزركشي ، انظر نفس المصادر .

 ⁽٣) وهو جواز الرواية بالمعنى للصحابة دون غيرهم .
 انظر : البحر المحيط (٣٥٩/٤) ، تشنيف المسامع (١٣٣٥/٤) ، شرح الكوكب
 (٣٢/٢) ، التمهيد للاسنوى (١٦٤) .

⁽٤) انظر الكفاية (٢٣٣).

⁽ه) متفق عليه . انظر : صحيح البخارى (الوضوء) (٦٧/١) ، صحيح مسلم (الـذكر) (٢٠٨٢/٤) ، فتح البارى (٣٥٧/١) .

⁽٦) انظر الإحكام (٢٠٥/١).

⁽٧) نقل ذلك الزُركشي في البحر المحيط (٣٦١/٤) ، وانظر شرح الكوكب (٣٣٢/٢) .

^(*) ۱۰۷ب

 $^{(\}Lambda)$ انظر البحر المحيط ((Λ)).

وقولى (بالأمن من تغيير) تعليل للقول الراجح ، أى يجوز (1)إذا ساوى المعنى جلاء وخفاء بسبب الأمن من تغييره ، وإن كان لم ينس أو كان اللفظ غير مرادف .

تذنيب :

يظهر لهذه المسألة فوائد ، وربما جعلت ثمرة الخلاف في مسألة (٢) إقامة أحد المترادفين مقام الآخر أيضا ، والأحسن الأول لأنه أعم (٣).

نعم منهم من يجعل الرواية بالمعنى من فروع تلك (1), وليس بجيد (1) لأن اتحاد المعنى قد لايكون مع الترادف لكون اللفظ مركبا ، والمترادف من قسم المفرد ، ولذلك جاء هاهنا مذهب بالفرق بين المترادف وغيره كما سبق (0) ، أو أعجميا (1) ، والمترادف من أقسام لغة العرب وإن أمكن أن يكون في غيرها وسيأتي لذلك مزيد بيان في موضعه (1).

وعلى كل حال فهذه الفوائد قسمان $^{(\Lambda)}$:

أحدهما : الترجمة عن الألفاظ العربية بغيرها ، وله أضرب :

⁽١) في د : أنا نجوز .

⁽٢) في أ : للخلاف كمسألة .

 ⁽٣) أقول: مراد المؤلف أن هذه الفوائد التي سيذكرها مترتبة على الخلاف في جواز الرواية بالمعنى وهناك من يجعلها مترتبة على الخلاف في اقامة أحد المترادفين مقام الآخر وبناؤها على الخلاف الأول أحسن. والله أعلم.

 ⁽٤) أى يجعل من فروع مسألة اقامة أحد المترادفين مقام الآخر الحلاف في جواز الرواية بالمعنى ، وإلى ذلك ذهب الاسنوى وتلميذه الزركشى .

انظر : التمهيد للأسنوي (١٦٤) ، نهاية السول (٢١٩/١) ، المنشور (٢٨٤/١) .

Í4A (*)

⁽٥) وهو مذهب الخطيب ، راجع القول الثامن في المسألة .

⁽٦) أى قد يتحد المعنى ولايكون ترادف إما لكون اللفظ مركبا أو أعجميا .

 ⁽٧) سيأتى أثناء الحديث عن المترادف ص (٢٦٠٠).

 ⁽A) نقـل المؤلف هذه الفوائد بتمامها من كتاب شيخه المنثور في القـواعد وأضاف إليها
 من البحر والتمهيد للاسنوى . والله أعلم .

أحدها: ما يمتنع قطعا، كترجمة القرآن بلغة أخرى "وهو إجماع"(۱). وما يحكى عن أبى حنيفة من تجويزه قراءة القرآن بالفارسية صح أنه رجع عنه ، حكاه عبد العزيز في "شرح البزدوى" ، وعلى تقدير أنه لم يرجع تأوله بعض أصحابه بأنه أراد عند الضرورة والعجز عن القرآن(۲).

نعم قال القفال في "فتاويه"(٣): عندى أنه لايقدر أحد أن يأتى بالقرآن بالفارسية قيل له : فإذن لايقدر أحد أن يفسر القرآن ، قال ليس كذلك لأن هناك يجوز أن يأتى ببعض مراد الله ويعجز عن البعض ، أما قراءته بالفارسية فلا يمكن أن يأتى بجميع مراد الله تعالى (٤).

وقال غيره ^(ه): الفرق بين معنى الترجمة ومعنى التفسير :

أن الترجمة : بدل اللفظ بلفظ يقوم مقامه في مفهوم المعنى للسامع المعتبر لتلك الألفاظ فلذلك امتنع .

والتفسير : عبـارة عمـا في النفـس مـن المعنى للحـاجة والضـرورة فهـو تعريف السامع بما فهم المترجم فلايمتنع ، وهو فرق حسن (٦).

وممن وافق القفال على إحالة ترجمة القرآن ابن فارس في "فقه العربية" وأوضح الدلالة على ذلك (٧).

ومثـل ترجمة القرآن ترجمة الدعاء غير المأثور إذا اخترعـه وأتى به فى الصلاة بالعجمية فيمتنع قطعا كما قاله إمام الحرمين (^).

⁽۱) ساقطة من ب ، وهي مثبتة في المنثور .

⁽۲) انظر : كشف الأسرار للبخارى (۲٤/۱) ، أصول السرخسى (۲۸۱/۱) ، فواتح السرحموت (۸/۲) ، المنشور (۲۸۲/۱) ، البحسر المحيط (٤٤٧/١) ، المجمسوع (٣٨٠/٣) ، البرهان للزركشي (٤١٥/١) .

⁽٣) سبق التعريف بها والمراد هنا القفال الصغير . راجع ص $((\{ V \}))$.

⁽٤) نقل الزركشي قول القفال في البحر المحيط (٤٤٧/١).

⁽ه) کذا ذکر الزرکشی ولم یصرح به .

⁽٦) حسنه الزركشي . أنظر المصدر السابق .

⁽٧) انظر : الصاحبي (١٧) ، البحر المحيط (١/٤٤٧) .

وقد نقل ابن فارس هذا القول عن تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (٢١) .

 ⁽A) نقـل الـرافعي مـاذكره إمـام الحرمين في فتـح العـزيز (١٨/٣) ، وانظـر : روضـة الطالبين (٢٦٦/١) ، المتثور (٢٨٢/١) .

والثانى : ما يجوز قطعا للقادر والعاجز كالبيع والخلع والطلاق ونحوها (1) ويكون صريحًا في الأصم (1).

والشالث: ما يمتنع على الأصح للقادر دون العاجز كالأذان وتكبيرة الإحرام والتشهد لما فيه من معنى التعبد وكذا مأثور الدعاء والذكر في الصلاة والسلام وخطبة الجمعة (٣).

والرابع : ما يجوز على الأصح للقادر والعاجز كالنكاح والرجعة واللعان وكذا الاسلام (١٤)، "وما يجوز للعاجز دون القادر كتكبيرة الإحرام "(٥).

القسم الثانى : التعبير باللفظ العربى بمعناه من العربى ، وهو أيضا أربعة أضرب :

ما يمتنع قطعا : كاللفظ المتعبد به ، وكقول القاضى قبل بالله ، فيقول بالرحمن فإنه لايقع الموقع حتى لو صمم جعل ناكلا ، فلو أبدل الحرف فقال قل بالله ، فقال والله أو تالله ففى الحكم بنكوله وجهان (1)، ولو أكره على الطلاق بطلقت ، فقال سرحت وقع الطلاق (1).

ومایجوز قطعا^(۸).

⁽١) انظر التمهيد للاسنوى (١٦٤).

 ⁽۲) مراده الطلاق . قال الزركشى :
 اختلفوا فى ترجمة الطلاق بالعجمية هل هو صريح؟ الأصح نعم .
 انظر المنثور (۲۸۲/۱) .

^(*) ۱۲۰ج

⁽٣) انظر : المنثور (٢٨٢/١) ، التمهيد للاسنوى (١٦٣) .

⁽٤) في د: السلام ، ولايصح فقـد سبـق في القسـم الثـالث ، انظـر نفـس المصـدرين .

 ⁽ه) العبارة بين القوسين موجودة في جميع النسخ ، وهي زائدة لا على لها هنا فقد
سبقت في القسم الثالث ، ويحتمل أنها اضافة من النساخ يؤيد ذلك عدم وجودها
في المنثور والعبارة هنا منقولة منه بالحرف . والله أعلم .

راجع : المنثور في القواعد (٢٨١/١) ، التمهيد للاسنولي (١٦٣) .

⁽٦) انظر : المنثور (٢٨٣/١) ، التمهيد للاسنوى (١٦٤) .

⁽٧) انظر المنثور (١/ ٢٨٣).

⁽٨) هذا الضرب لم يذكره الزركشي وهو معلوم بعكس ماسبقه . والله أعلم .

ومايتنع على الأصح :كقوله فى التشهد ونحوه اعلم موضع أشهد (1). ومايجوز فى الأصح : كطلقنى على ألف ، فقال خالعتك ، والمخالف ابن خيران . قال ابن الرفعة : وللمسألة شبه بما لو قال لها طلقى نفسك فقالت اخترت ونوت (7).

ومن هذا القسم في الأصل أن قوله صلى الله عليه وسلم (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لاإله إلا الله)^(٣)مقتضاه تعين هذا اللفظ ^(٤).

لكـن فى "المنهـاج" للحليمـى أنه يقـوم مقامه ألفـاظ أخرى نقلهـا عنـه الرافعي آخر كتاب الردة وأقرها (٥)، وإن كان في بعضها نظر (٦).

وفى "التحقيق "و"الأذكار" وغيرهما أنه لو قال فى التشهد اللهم صل على أحمد لم يكف بخلاف النبى والرسول (v).

ومقتضى كلامهم أنه لو عبر فى التشهد أيضا بالرسول عوضا عن النبى المذكور فى أوائله ، وبالنبى عوضا عن الرسول المذكور فى آخره لم يكف $^{(\Lambda)}$.

⁽١) وهـذا الخلاف جار في الشهادة عند القاضى وعند شهود الفرع شهود الأصل وكذا في اللعان إذا بدل أشهد بأحلف .

انظر : المنثور (۲۸۳/۱) ، المجموع (۳۲۰/۳) .

⁽٢) انتهى مانقله المؤلف عن كتاب شيخه المنثور (٢٨١/١).

 ⁽٣) هذا لفظ مسلم وفى البخارى (يشهدوا أن لاإله إلا الله).
 صحيح مسلم (الإيمان) ((٥٢/١) ، صحيح البخارى (الإيمان) (١١/١) .

⁽٤) قاله الاسنوى في التمهيد (١٦٦).

⁽a) كذا قال الاسنوى في التمهيد (١٦٦) ، وانظر مانقله الرافعي عن المنهاج في روضة الطالبين (٨٣/١٠) .

 ⁽٦) كذا قال الاسنوى وعلله بكون بعضها ليس مرادفا حقيقة .
 انظر التمهيد (١٦٦) .

⁽٧) أى بخلاف مالو قال اللهم صل على الرسول أو النبي فإنه يصح ، أما إذا قال اللهم صل على أحمد فإنه لا يجزئه على الأصح . انظر: التحقيق (٢١٦) ، الأذكار (٩٤) ، المجموع (٤٦٦/٣) ، التمهيد للاسنوى

⁽٨) قاله الاسنوى بالنص في التمهيد (١٦٦).

والفروع فى ذلىك كثيرة ، وإنما هـذا أنموذج تستحضر (١)به القـواعد ، وتتمهد (٢)به . والله تعالى أعلم .

[حكم رواية المتساهل]:

لافسى الحسديث وكسذا المسواصل يحصل المروى فسى ذاك السزمن

ويقبل الذى له تساهل بكثرة الحديث إن أمكن أن

الشرح :

لما ذكرت الشرط الثالث فى الراوى وهو كونه ضابطا واستطردت إلى مسألة الرواية بالمعنى رجعت إلى مايتعلق بالشرط المذكور ، وهو كون التساهل هل هو مظنة عدم الضبط أو لا؟ والإكثار من الحديث هل هو مظنة التساهل أو لا؟ فهاتان مسألتان :

الأولى: المتساهل إن كان تساهله فى الحديث سماعا^(٣)وإسماعا كمن لايبالى بالنوم فى السماع أو يحدث لامن أصل مصحح أو نحو ذلك فلاتعتبر روايته بلاخلاف كما قاله فى "المحصول" وغيره (٤). نعم إذا كان نعاسه يسيرا بحيث لايختل معه الكلام لايضر (٥).

ومما يعد من التساهل في الحديث تساهلا مضرا من عرف بالتأويل لأجل مذهبه ، فربما أحال المعنى بتأويله وربما يزيد في موضع زيادة يصحح بها مذهبه أو ينقص أو يغير ذلك فلايوثق بخبره ، قاله ابن السمعاني (٦).

⁽١) في أ ، ج : يستحضر .

⁽۲) في ج : يتمهد .

⁽٣) في د : أو .

⁽٤) انظر : المحصول (٦١٠/١/٢) ، تشنيف المسامع (١٣٤٨/٤) ، شرح الكوكب (٤٠٩/٢) ، الكفاية (١٨٢) ، مقدمة ابن الصلاح (١٥٥) ، شرح اُلفية العراقي (٣٤٣/١) .

 ⁽ه) قال السخاوى : كان الحافظ المزى ربما ينعس فى حال اسماعه فيغلط القارىء فيبادر فيرد عليه ، وكذا شاهدت فى شيخنا غير مرة . ا.ه ومراده ابن حجر . انظر فتح المغيث (٣٢٨/١) .

⁽٦) انظر : القواطع (٦٨٤/٢) ، البحر المحيط (٣٠٩/٤) .

ومن المتساهلين أيضامن عرف بقبول التلقين (١)في الحديث فيروى ولايذكر أنه لقن مالم يسمعه من الشيخ .

ومن المكثر من الشواذ والمناكير فى حديثه ، ومن عرف بكثرة السهو فى رواياته إذا لم يحدث من أصل صحيح ، فكل هذا يخرم الثقة بضبطه (٢). وإن كان تساهله فى غير الحديث ويحتاط فى الحديث قبلت رواياته على الأصح .

وقيـل : يرد المتساهل مطلقـا ، ونص عليه أحمد ، وأنكـر على من قبل روايته إنكارا شديدا^(۴).

المسألة الثانية : وإليها أشرت بقولى (وكذا المواصل) بكثرة الحديث فإذا أكثر مع قلة مخالطته لأهل الحديث فإن أمكن تحصيل ذلك القدر من الأخبار في ذلك القدر من الزمان قبل إخباره ، وإلا فلا .

أما المقل من سماع الحديث ورواياته الذى لم يشتهر بمجالسة المحدثين ومخالطتهم فمقبول ، وكذا من لم يرو إلا يسيرا كحديث واحد كما قال فى "المحصول" (ه) فإنه مقبول أيضا ، فقد قبلت الصحابة حديث أعرابي لم يرو غير حديث (1). والله أعلم .

 ⁽۱) قال العراق : وهو أن يلقن الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه .
 شرح ألفية العراقي (٣٤٣/١) ، توضيح الأفكار (٢٥٧/٢) ، وانظر الكفاية (١٨٠) .

⁽٢) انظر : شرح ألفية العراقي (٣٤٤/١) ، تدريب الراوى (٣٩٩/١) .

 ⁽٣) نقـل ذلـك ابن تيمية في المسودة (٢٦٦) ، وانظر تشنيف المسامع (١٧٤٨/٤) .
 (٤) كذا قال الزركشي ، وهو محل نظر وعبارة ابن السمعاني :

الشرط الخامس : أن لايعرف بالتساهل فيما يرويه . اله ثم لم يذكر فرقا ، لكن يكن جعل قوله (فيما يرويه) قيد فيختص بالتساهل بالرواية ، أما في غيرها فلايشترط . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (١٧٤٨/٤) ، القواطع (٦٨٤/٢) .

⁽۵) انظر : المحصول (۲۱۱/۱/۲) ، القواطع (۲۸۵/۲) .

⁽٦) قال ابن النجار : وعلى ذلك عمل المحدثين . شرح الكوكب (٤١٨/٢) . وانظر : تشنيف المسامع (١٢٤٩/٤) ، البحر المحيط (٣٠٩/٤) ، جامع الأصول (٣٧/1) .

[التدليس] :

بغير مشهور كذاك باسم أو موهما رحلة أو إدراكا واقبل مدلسا إذا يسمى لغيره مشبها بنذاكا

الشرح :

لا كان التدليس له شبه(1)بالتساهل ناسب أن أذكره عقبه (*)

وهـو لغة : كتمان العيب في مبيع أو غيره ، ويقال دالسـه خادعه كأنه من الدلس وهو الظلمة ، لأنه إذا غطى عليه الأمر أظلم عليه (٢).

وأما في الاصطلاح فهو قسمان : قسم مضر يمنع القبول ، وقسم (**) لايضر ، فالثاني : وهو مابدأت به في النظم له صور :

إحداها : أن يسمى شيخه فى روايته باسم له غير مشهور ، (***) ومرادى $^{(7)}$ بالاسم مايقصد تعريفه به من اسم وكنية ولقب ونسب ووصف كقول أبى بكر بن مجاهد المقرىء الإمام $^{(1)}$ حدثنا عبد الله بن أبى عبد الله ،

⁽١) في ب: شبهه ، وفي ج: تشبهه .

^(*) ۱۰۸ب

⁽۲) انظر : لسان العرب (دلس) (۸٦/٦) ، المصباح المنير (دلس) (۱۹۸) ، شرح الكوكب (٤٤١/٢) .

^(**)۲۱ج

^(***) ۸۸د

⁽٣) في ج ، د : من أدى .

⁽٤) أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادى ، الامام ، المقرىء ، المحدث ، النحوى ، شيخ القراء ، ولد عام (٩٤٥ه) سمع من الصاغانى وعنه حدث الدارقطنى تلا على قنبل ، وأخذ الحروف عن طائفة واليه انتهى علم هذا الشأن ، مع سعة العلم وبراعة الفهم وصدق اللهجة وظهور النسك ، له كتاب "القراءات السبعة" ، مات عام (٣٤٤ه) .

انظر : سير النبلاء (٢٧٢/١٥) ، تاريخ بغداد (١٤٤/٥) ، معرفة القراء (٢٦٩/١) ، العبر (٢٠١/٢) ، طبقات ابن السبكى ((70/8) ، معجم الأدباء ((70/8) ، طبقات الاسنوى ((70.8) ، طبقات ابن شهبة ((10.8) .

يريد به عبد الله بن أبى داود السجستانى (١)، وقوله أيضا : حدثنا محمد بن سند يريد النقاش ($^{(1)}$ المفسر نسبة إلى جد له ، وكقول الخطيب الحافظ حدثنا أبى جعفر القطيعى ومرة الرويانى $^{(1)}$ وهو هو وكقوله حدثنا على

مرة . انظر : سير النبلاء (٢٢١/١٣) ، تاريخ بغداد (٤٦٤/٩) ، طبقات الحنابلة (٥١/٢) ، طبقات الحفاظ (٣٢٧) ، طبقات ابن السبكى (٣٠٧/٣) ، طبقات الداودى (٢٢٩/١) ، العير (٢٢٩/١) ، الشذرات (٢٧٣/٢) .

(٧) محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند ، أبو بكر النقاش حيث كانت صنعته أول أمره ، العلامة ، المفسر ، شيخ القراء ، ولد عام (٢٦٦ه) حدث عن الكجى ، وتلا على الأخفش وغيره ، وعنه حدث ابن مجاهد وهو من شيوخه ، والدارقطني ، كان واسع الرحلة ، قديم اللقاء ، من مؤلفاته :

"شفاء الصدور" في التفسير ، "الاشارات في غريب القرآن" ، "المعجم الكبير" ، و"الأوسط" ، و"الصغير" . قيل : كان يكذب في الحديث والغالب عليه القصص ، قال الحظيب في حديثه مناكير ، قال النهبي : اعتمد الداني على رواياته للقراءات والله أعلم فإن قلبي لايسكن إليه وهو عندى متهم عفا الله عنه . وقال في العبر متروك الحديث . مات عام (٣٥١ه) .

انظر: سير النبلاء (0/0/0) ، تاريخ بغداد (1/1) ، معجم الأدباء (1/1) ، وفيات الأعيان (1/1) ، معرفة القراء (1/1) ، العبر (1/1) ، ميزان الاعتدال (1/1) ، طبقات ابن السبكي (1/1) ، طبقات الداودي (1/1) ، طبقات الحفاظ (10) .

⁽۱) عبد الله بن سليمان بن الأشعث أبو بكر السجستاني ، العلامة ، الحافظ ، شيخ بغداد ، ولد بسجستان عام (٢٣٠ه) ، طوفه أبوه شرقا وغربا ، روى عن أبيه وابن خشرم ، وعنه حدث ابن حبان ، كان من بحور العلم حتى فضله البعض على أبيه وكان زاهدا ، ناسكا ، عزيز النفس ، قال الدارقطني : ثقة كثير الخطأ في الكلام على الحديث ، قال الذهبي : وليس من شرط الثقة أنه لا يخطى ، فهو من كبار علماء الاسلام ومن أوثق الحفاظ . من مؤلفاته :

اللسلام ومن أوثق الحفاظ . من مؤلفاته :

"للسند" ، "السنن" ، "التفسير" ، "القراءات" . مات عام (٣١٦ه) وصلى عليه ثمانون

⁽٣) لم أعثر له على ترجمة .

ابن أبى على المعدل ومرة البصرى $^{(1)}$ ، وهو هو ، ونحو ذلك $^{(1)}$.

ويسمى هذا تدليس الشيوخ ، ذكره ابن الصلاح بعدما ذكر مايسمى تدليس الإسناد : وهو أن يروى عمن لقيه أو عاصره مالم يسمعه $(^{7})$ منه موهما سماعه منه قائلا قال فلان أو عن فلان ونجوه $(^{1})$ ، وربما لم يسقط شيخه وأسقطه غيره .

ومثله غیره $^{(0)}$ بما فی الترمذی عن ابن شهاب عن أبی سلمة $^{(7)}$ عن عائشة مرفوعا (لانذر فی معصیة وکفارته کفارة یمین) ثم قال $^{(V)}$: هذا حدیث

⁽۱) على بن المحسن بن على التنوخى أبو القاسم البصرى ، القاضى ، العالم المعمر ، ولد بالبصرة عام (٣٦٥م) سمع من ابن كيسان وعنه حدث الخطيب ، قيل : كان رأيه الرفض والاعترال ، قال الذهبى : نشأ فى الدولة البويهية وأرجاؤها طافحة بهاتين البدعتين ، وقال فى الميزان : محله الصدق والستر ، قال الخطيب : كان متحفظا فى الشهادة عند الحكام ، صدوقا فى الحديث ، تقلد القضاء فى مدن ، من مؤلفاته : "الطوالات" ، مات عام (٧٤٤٨) .

انظر : سير النبلاء (٦٤٩/١٧) ، تاريخ بغداد (١١٥/١٢) ، وفيات الأعيان (١٦٢/٤) العبر (٢١٤/٣) ، النجوم الزاهرة (٥٨/٥) ، الشذرات (٢٧٦/٣) ، ميزان الاعتدال (٧٢/٤) .

 ⁽۲) انظر : فتح المغيث (۱۸۰/۱) ، توضيح الأفكار (۳۹۷/۱) ، مقدمة ابن الصلاح
 (۱۰۰) ، النكت لابن حجر (۱۹۱۲) .

⁽٣) في ج : يسمع .

⁽٤) أنظر : مقدمة ابن الصلاح (٩٥) ، الكفاية (٣٩٥) .

⁽٥) أي غير ابن الصلاح .

⁽٦) عبد الله بن عبد الأسد بن هلال القرشى السيد الكبير ابن عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخوه من الرضاعة أرضعتهم ثويبه ، أحد السابقين ومهاجر الهجرتين ، له أولاد صحابة كعمر وزينب ، استخلفه الرسول على المدينة حينما سار إلى غزوة العشيرة شهد بدرا وجرح في أحد ثم بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم في سرية إلى بني أسد سنة أربع فلما رجع انتقض جرحه فمات ، وبعد انقضاء عدة أم سلمة تزوجها الرسول صلى الله عليه وسلم .

انظر: أسد الغابة (742/7)، الإصابة (181/7)، الاستيعاب (701/7)، سير النبلاء (100/1)، تهذيب الأسماء (100/1)، العقد الثمين (100/1)، تهذيب التهذيب (100/1)، حلية الأولياء (100/7)، الجرح والتعديل (100/1).

⁽٧) أي الترمذي .

لایصح لأن الزهری لم یسمعه من أبی سلمة ثم ذکر أن بینهما سلیمان بن أرقم $^{(1)}$ عن یحیی بن أبی کثیر $^{(7)}$ ، وأن هذا وجه الحدیث $^{(8)}$.

وممن ذكر هذا القسم أيضا الماوردى والروياني (٤)، قال ابن الصلاح : ان هذا القسم مكروه جدا ، ذمه أكثر العلماء ، وكان شعبة من أشدهم ذما له ، قال مرة التدليس أخو الكذب ، ومرة : لأن أزنى أحب إلى من أن أدلس (٥)، وهذا منه إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه .(*)

والصحيح فيه التفصيل بين مارواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال فكالمرسل ، ومابين كسمعت وحدثنا وأخبرنا فمقبول محتج (٢-)به ،

⁽۱) سليمان بن أرقم أبو معاذ البصرى ، مولى الأنصار وقيل : قريش ، مولده بالبصرة وسكن اليمامة ، روى عن يحيي بن أبى كثير والنوهرى وابن سيرين ، وعنه روى النوهرى والثورى ، قال أحمد : لايروى عنه ، وقال مسلم : منكر الحديث ، قال ابن معين : لايساوى فلسا ، وقال ابن حبان : كان ممن يقلب الأخبار ويروى الموضوعات عن الثقات ، وهو من الطبقة السابعة .

انظر : ميزان الاعتدال (٣٨٦/٢) ، تهذيب التهذيب (١٦٨/٤) ، تقريب التهذيب (٢٥٨/٤) ، التاريخ لابن معين (٢٨٨٢) .

⁽۲) أبو نصر بن صالح بن المتوكل اليمامى الطائى مولاهم ، اختلف فى اسم أبيه ، الامام الحافظ ، أحد الأعلام ، روى عن الصحابة مرسلا وعنه روى الأوزاعى ، وسليمان بن أرقم ، قال أحمد : هو من أثبت الناس ، وقال شعبة : هو أحسن حديثا من الزهرى ، وقال أبو حاتم : لايروى إلا عن ثقة ، وقد نالته محنة وضرب لكلامه فى ولاة الجور قال ابن حجر : ثقة ثبت ، لكنه يدلس ويرسل ، مات سنة (١٢٩ه) .

انظر: سير النبلاء ((77/7)) ، ميزان الاعتدال ((77/7)) ، تهذيب التهذيب ((77/1)) ، تقريب التهذيب ((77/1)) ، طبقات الحفاظ ((10)) ، الشذرات ((77/1)) ، العبر ((77/1)) .

 ⁽٣) انظر : سنن الترمذى (النذور والأيمان) (٨٧/٤) ، سنن أبي داود (الأيمان والنذور)
 (٥٢/٣) ، فيض القدير (٣٤/١٦) ، تحفة الأحوذى (١٢٢/٥) ، شرح السنة للبغوى (٣٤/١٠) .

⁽٤) انظر : الحاوى (٩٥/١٦) ، البحر المحيط (٣١٠/٤) .

⁽۵) انظر : مقدمة ابن الصلاح (۹۸) ، الكفاية (۳۹۴،۳۹۳) ، فتح الباقي (۱۸۷/۱) .

^{199 (*)}

⁽٦) في د : يحتج .

وهو واقع من كثير من الرواه فى الصحيحين وغيرهما كقتادة (١) والأعمش والسفيانين وهشيم بن بشير (٢) وغيرهم ، وذلك لأنه ضرب من الإيهام لاكذب. وطرد الشافعى ذلك فيمن دلس مرة (٣)، وكذا قال الكيا الطبرى من قبل المراسيل لم ير للتدليس أثرا إلا أن يدلس لضعف عمن سمع منه فلا يعمل به إلا أن يقول حدثنى أو أخبرنى أو سمعت (١)، وحكى عن الشافعى أيضا نحو ذلك (٥).

⁽۱) قتادة بن دعامة الدوسى البصرى ، أبو الخطاب الأكمه ، حافظ العصر ، قدوة المفسرين والمحدثين ، ولد عام (۲۰۵) ، روى عن ابن المسيب وعطاء ، وعنه روى الأوزاعي وشعبة ، قال ابن سيرين : من أحفظ الناس ، وقال أحمد : كان عالما بالتفسير واختلاف العلماء فقيها قلما تجد من يتقدمه ، كان من أوعية العلم رأسا في العربية والغريب وأيام العرب وأنسابها ، قال الذهبي : حجة بالاجماع إذا بين السماع ، فإنه معروف بالتدليس وكان يرى القدر نسأل الله العفو ومع هذا فما توقف أحد في صدقه وعدالته وحفظه ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم البارى . مات عام (۱۱۸ه) .

انظر: سير النبلاء (٢٦٩/٥) ، الجرح والتعديل (١٣٣/٧) ، طبقات الحفاظ (٤٧) ميزان الاعتدال (٣٠٥/٤) ، تهذيب الأسماء (٧/٧٥) ، وفيات الأعيان (٨٥/٤) ، تهذيب التهذيب (٣٥١/٨) ، طبقات الداودي (٤٣/٢) ، نكت الهميان (٣٣٠) ، معجم الأدباء (٩/١٧) .

⁽۲) هشيم بن بشير بن قاسم أبو معاوية السلمى مولاهم الواسطى ، محدث بغداد وحافظها ، ولد عام (۱۰۶ه) ، أخذ عن الزهرى والأعمش ويونس بن عبيد ، وعنه أخذ شعبة وسفيان وهما من شيوخه ، سكن بغداد ونشر العلم بها ، قال أحمد : ماسألته إلا مرتين هيبة له ، وقال ابن مهدى : كان أحفظ للحديث من الثورى ، قال الذهبي : كان رأسا في الحفظ إلا أنه يدلس كثيرا ، من مؤلفاته : "السنن" في الفقه ، "التفسير" ، "المغازى" ، مات ببغداد عام (۱۸۳ه) .

انظر : سير النبلاء (٢٨٧/٨) ، الجرح والتعديل (١١٥/٩) ، تاريخ بغداد (٨٥/١٤) ميزان الاعتـدال (٢٦١/٥) ، العبر (٢٨٦/١) ، تهذيب التهـذيب (٥٩/١١) ، طبقات

الـداودى (٣/٣٥٣) ، طبقـات الحفـاظ (١٠٥) ، التـاريخ لابن معين (٢٠/٣) . (٣) حيث قال : (ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايت ، قال فلانقبل (٣)

٣) حيث قال : (ومن عرفناه دلس مرة فقد ابان لنا عورته في روايته ، قال فلانقبل من دلس حديثا حتى يقول فيه حدثنى أو سمعت) . الرسالة (٣٧٩) ، وانظر : البحر المحيط (٣١/٤) ، فتح المغيث (١٨٢/١) .

٤) نقل الزركشي ماقاله الكيا في البحر المحيط (٣١١/٤) .

⁽٥) انظر الهامش السابق.

وذهب فريق من أهل الحديث والفقهاء إلى الجرح بهذا التدليس مطلقا ولو بين سماعه (۱) وإنما لم أذكر هذا القسم فى النظم لما علم من كونه قادحا عند عدم التصريح بالسماع فيخرج بالمفهوم لأنه خارج عما ذكرنا قبول التدليس "فيه"(۲)، وأما عند التصريح فيخرج عن كونه تدليسا .

وأما القسم الذي بدأت به وسبق شرحه (۳) فقال ابن الصلاح : إن أمره أخف ، وفيه تضييع للمروى عنه ، وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته ، ويختلف الحال في كراهته (٤) بحسب الغرض الحامل عليه ، فقد يحمل عليه كون الشيخ غير ثقة أو متأخر الوفاة قد شاركه (٥) في السماع منه جماعة دونه أو أصغر سنا من الراوى عنه أو كونه كثير الرواية عنه فلا يجب الاكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة ، قال : وتسمح بذلك جماعة من الرواة المصنفين كالخطيب في تصانيفه .

وقد قال أبو الفتح بن برهان هو جرح إلا أن يكون من عدل عن اسمه من أهل الأهواء صونا له عن القدح مع أن بعض العلماء قبلهم (v). وقال غيره من الأصوليين إنه غير قادح (h)، قال ابن السمعانى : هذا إذا كان لو سئل عنه أخبر عنه باسمه كما كان ابن عيينة يدلس فإذا سئل عمن

⁽۱) انظر الأقوال السابقة فى : مقدمة ابن الصلاح (٩٩) ، فتح المغيث (١٧٤/١) ، شرح ألفية العراقي (١٩٠/١) ، الكفاية (٢٩٩) ، الإرشاد للنسووى (٢٠٩/١) ، تدريب الراوى (٢٩٩/١) .

⁽٢) ساقطة من ج ، د .

⁽٣) وهو تدليس الشيوخ .

⁽٤) في ج : كراهيته .

⁽٥) في ب ، ج ، د : شارك ، والمثبت يوافق النص .

⁽٦) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٠٠) .

 ⁽٧) لم يتعرض ابن برهان في الوصول للتدليس ، وقد نقل الزركشي قوله في البحر المحيط (٣١٠/٤) .

 ⁽A) به قال ابن السبكى ، ورجحه المحلى على قول ابن السمعانى الآتى .
 انظر : جمع الجوامع مع المحلى (١٦٥/٢) ، حاشية العطار (١٩٥/٢) ، الدرر
 اللوامع (٨٥١/٣/٣) ، فواتح الرحموت (١٤٩/٢) .

حدثه بالخبر نص على اسمه ولم يكتمه ، أما من لو سئل عنه لم ينبه عليه فمردود(1).

وفصل الآمدى بين أن يكون تغيير الاسم لضعف المروى عنه فيكون جرحا.

أو لصغر سنه أو لكونه مختلفا فى قبوله وهو يعتقد القبول ، كمبتدع لم يسمه باسمه المشهور حتى لايقدح فيه من لايعتقد قبوله ، أى أو نحو(Y)ذلك فلايكون جرحا(Y).

وماقاله حسن ظاهر لئلا يؤدى إلى العمل بخبر غير الثقة ، أما إذا لم يعلم تغييره لماذا فمحتمل (٤).

الصورة الثانية (٥)أن يسمى شيخه باسم شيخ آخر لا يكن أن يكون رواه عنه كما يقول تلامذة الحافظ أبى عبد الله الذهبى حدثنا أبو عبد الله الحافظ تشبها (٦) بقول البيهقى فيما يرويه عن شيخه أبى عبد الله الحاكم حدثنا أبو عبد الله الحافظ ، وهذا لا يقد للهور المقصود (٧).

الصورة الثالثة : أن يأتى فى التحديث بلفظ يوهم أمرا لاقدح فى إيهامه ذلك ، كقوله حدثنا وراء النهر موهما أنه نهر جيحون $^{(\Lambda)}$ وهو يريد به نهر

⁽١) انظر : القواطع (٦٨٦/٢) ، تشنيف المسامع (١٣١٥/٤) ، البحر المحيط (٣١٠/٤) .

⁽۲) فی ج : ونحو .

 ⁽٣) أقول هذا التفصيل عزاه للآمدى الزركشى فى التشنيف (١٣١٦/٤) ، وتبعه المؤلف
 ولم أجده فى الإحكام ولامنتهى السؤل . والله أعلم .

⁽٤) هذا ماقاله الزركشي في التشنيف (١٣١٦/٤).

أى الصورة الثانية من القسم الثانى الذى لايضر فيه التدليس ، وقد شملت الصورة الأولى تدليس الشيوخ والاسناد .

⁽٦) في ب، د: تشبيها.

 ⁽۷) انظر : جمع الجوامع مع المحلى (۱۳۵/۲) ، تشنيف المسامع (۱۳۱۲/٤) ، غاية الوصول (۱۰٤) ، شرح الكوكب (۲۸/۲) ، تدريب الراوى (۲۳۱/۱) .

⁽A) ويوهم ذلك لأنه المتبادر إلى الـذهن عند الاطلاق ، وجيحـون : بالفتح اسم وادى خرسان على وسط مدينة جيهان . انظر معجم البلدان (١٩٦/٢) .

عيسى ببغداد أو الجيزة ونحوها بمصر فلاحرج بذلك ، قاله الآمدى (1), (1), (1) وأن (1) ذلك من باب الإغراب (1), وإن كان فيه إيهام الرحلة إلا أنه صدق في نفسه ونحوه أن يقول حدثني فلان بالعراق يريد موضعا بأخميم (1)أو بزييد يريد موضعا بقوص (1)أو بحلب يريد موضعا متصلا بالقارة (1).

قولى (موهما رحلة أو إدراكا) أى أو موهما إدراك من لم يدركه ، وقد عرف أنه لم يدركه فلايضر غايته أن يكون الحديث منقطعا والثقات تروى المنقطع ولايقدح ذلك فيهم ، وهذا هو المحترز عنه فيما سبق في تعريف تدليس الإسناد أن يروى عمن لقيه أو عاصره مالم يسمع منه ، إذ مفهومه أنه إذا لم يعاصره ولالقيه أنه غير تدليس على الصحيح المشهور ، وحكى ابن عبد البر في "التمهيد" عن قوم أنه تدليس ، قال : فعلى هذا لايسلم من التدليس أحد لامالك ولاغيره (٦). والله أعلم .

⁽١) انظر الإحكام (١٠١/٢).

^(*) ۲۲۱ج

 ⁽۲) كذا قال ابن دقيق العيد ، والإغراب : الإتيان بشيء غريب .
 انظر : الاقتراح (۲۰) ، لسان العرب (غرب) (۲٤٠/۱) .

⁽٣) العراق : هو البلد المشهور ، ويطلق أيضا على محلة عظيمة بأخميم وهي مدينة في صعيد مصر على الجانب الشرق من النيل .

انظر : معجم البلدان (٩٣/٤) ، (١٢٣/١) ، الروض المعطار (١٥) .

⁽٤) زبيد : مدينة مشهورة باليمن ، وقوص : مدينة واسعة شرقى النيل وهي قصبة صعيد مصر .

انظر : معجم البلدان (۱۳۱/۳) ، (٤١٣/٤) .

⁽ه) لم أعثر على مايوضح مراد المؤلف بالقارة ، ولعلها القاهرة كما قال السخاوى : أو بزقاق حلب يريد موضعا بالقاهرة ، وحلب : محلة كبيرة في شارع القاهرة بين القاهرة والفسطاط .

انظر : فتح المغيث (١٨٤/١) ، معجم البلدان (٢٩٠/٢) ، وراجع هذا النوع من التدليس في مصادر ه(٧) ص ($^{\circ}$ ه\) .

⁽٦) هذه العبارة نقلها المؤلف عن شيخه العراقى الذى تصرف فى عبارة ابن عبد البر ونصها : فما أعلم أحدا من العلماء سلم منه فى قديم الدهر ولافى حديثه اللهم إلا شعبة بن الحجاج ويحبى بن سعيد القطان . التمهيد (١٥/١) . وانظر : شرح ألفية العراقى (١٨٠/١) ، فتح المغيث (١٧١/١) .

[المدرج]:

أما مدلس المتون المدرج مرويه بغيره فيمزج^(۱) من غير تمييز فذامجروح إن كان قصده لذا يلوح

الشرح :

ماسبق من الصور الثلاث هو الذي لاجرح فيه كما علمته ، وأما هذا القسم فهو الذي يكون جرحا ، وقد سبق القسم الذي بدأ به ابن الصلاح $^{(7)}$ وأنه جرح في بعض أحواله فيضم إلى هذا .

نعم لم يذكر ابن الصلاح هذا القسم الذى ذكرناه هنا فيما يسمى تدليسا بل أفرده بنوع آخر ، وهو المسمى بالمدرج $^{(7)}$, وإليه أشرت بقولى $^{(*)}$ (المدرج) بكسر الراء اسم فاعل ، و (مرويه) مفعوله $^{(1)}$ ، فالراوى للحديث إذا أدخل فيه شيئا من كلامه أولا أو آخرا أو وسطا على وجه يوهم أنه من جملة الحديث الذى رواه ، وهو $^{(8)}$ المراد بقولى (فيمزج $^{(7)}$ من غير تميز) يسمى هذا تدليس المتون ، وفاعله مجروح إن كان فعله عن قصد لما فيه من الغش ، أما لو اتفق ذلك من صحابي أو غيره من غير قصد فلا ، ومن هذا النوع كثير في الحديث أفرده بالتصنيف الخطيب البغدادي فشفى وكفى $^{(8)}$.

⁽١) في أ، ب: فيمرج.

⁽٢) وهو تدليس الاسناد.

⁽٣) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٢٧).

^(*) ۱۰۹

⁽٤) فى أ، د: مفعول.

⁽ه) في ب: هذا .

⁽٦) في أ، ب: فيمرج.

⁽٧) كذا قال النووى ، واسم الكتاب "الفصل للوصل المدرج في النقل" ، وقد لخصه ابن حجر ورتبه وزاد عليه في "تقريب المنهج في ترتيب المدرج" . وكتاب الخطيب يقع في تسعة أجزاء يوجد منه نسخة في مكتبة السلطان أحمد ...

انظر : موارد الخطیب البغدادی (٦٠) ، الارشاد للنووی (٨١١/١) ، تدریب الراوی (١٠٤١) ، النکت لابن حجر (٨١١/١) ، مقدمة الجامع لأخلاق الراوی (٤٥/١) .

فمن أمثلته المشهورة حديث ابن مسعود في التشهد (١) قيال في آخره: (فإذا قلت هذا فإن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد) ومن كلامه لامن متن الحديث المرفوع قياله البيهتي ($^{(1)}$ و الخطيب ($^{(2)}$)، وقال النووى في "الخلاصة" ($^{(3)}$) اتفق الحفاظ على أنها مدرجة ($^{(7)}$) ولايعارضه قول الخطابي اختلفوا في كونه من قول النبي صلى الله عليه وسلم ($^{(Y)}$) وهذا من المدرج آخرا.

أما مثال المدرج أولا فما رواه الخطيب بسنده (٩)عن أبي هريرة (أسبغوا

⁽۱) انظر الحديث في : صحيح البخارى (الأذان) (۲۰۳/۱) ، صحيح مسلم (الصلاة) (۱) انظر الحديث في : صحيح البخارى (۱۷۱/۲) . تحفة الأحوذي (۱۷۱/۲) .

⁽٢) هذه الزيادة وردت فقط في سنن أبي داود (الصلاة) (٣١٩/١).

 ⁽٣) قاله في معرفة السنن والآثار (٦٣/٢) ، وانظر : معرفة علوم الحديث (٣٩) ، جامع الأصول (٧/١) .

 ⁽٤) نقله العراقى عن كتاب الخطيب الفصل للوصل المدرج ، وهو مخطوط كما سبق قبل قليل .

انظر شرح ألفية العراقي (٢٤٧/١).

⁽ه) وهـو خلّاصة الأحكام من مهمات السنن وقواعد الاسلام ، وهـو مخطوط كذا أشار الزركلي في الأعلام (١٤٩/٨) ، وانظر كشف الظنون (٧١٧/١) .

⁽٦) انتهى ماقاله النووٰى في الخلاصة ، وقد نقله العراقي في شرح الألفية (٢٤٧/١) ، والسيوطى في تدريب الراوى (٢٨٨١) ، والصنعاني في توضيح الأفكار (٢٠٤٠) .

⁽٧) انظر معالم السنن (١٩٨/١) .

 ⁽A) أى اختلاف الرواة في وصله وفصله لااختلاف الحفاظ فإنهم متفقون على أنها مدرجه ، هذا ماقاله العراق في شرح ألفيته (٢٤٨/١).

⁽٩) كذا قال العراقي وغيره ، والظاهر أن الخطيب رواه في كتابه "الفصل للوصل المدرج" وهو مخطوط . المدرج" وهو مخطوط . انظ : شرح ألفية العراقي (٢٤٩/١) ، تدريب الراوي (٢٧/١) ، تدريب الأفكار

انظر : شرح ألفية العراقي (٢٤٩/١) ، تدريب الراوى (٢٧/١) ، توضيح الأفكار (٥٥/٢) ، شرح الكوكب (٤٤٢/٢) .

الوضوء ، ويل للأعقاب من النار) فإن (أسبغوا الوضوء) من كلام أبى هريرة (١٠).

ومثال الوسط مارواه الدارقطنى عن بسرة بنت صفوان $^{(7)}$ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول $^{(8)}$ في مس ذكره أو أنثييه أو رفغه $^{(8)}$ فليتوضأ) قال $^{(1)}$: فذكر الأنثيين والرفغ $^{(8)}$ مدرج إنما هو من قول عروة الراوى عن بسرة $^{(7)}$ ، والبسط في ذلك محله علم الحديث .

ويعرف الإدراج بأن يرد من طريق أخرى التصريح بأن ذلك من كلام الراوى ، وهو طريق ظنى قد يقوى كما إذا وقع $^{(\vee)}$ فى آخر الحديث وقد يضعف كما إذا وقع فى أثنائه $^{(\wedge)}$.

⁽١) كذا في الحديث الذي في البخاري (أسبغوا الوضوء فإن أبا القياسم صلى الله عليه وسلم قال : ويل للأعقاب من النار) . وروى مسلم نحوه .

انظر : صحيح البخاري (الوضوء) (٤٩/١) ، صحيح مسلم (الطهارة) (٢١٥/١) .

⁽۲) بسرة بنت صفوان بن نوفل القرشية عمها ورقة وأخوها لأمها عقبة بن أبي معيط وزوجها المغيرة بن أبي العاص ، كانت من السابقات المهاجرات المبايعات ، روى عنها مروان بن الحكم وابن المسيب وعروة بن الزبير ، روت عن الرسول صلى الله عليه وسلم أحد عشر حديثا ، عاشت إلى خلافة معاوية .

انظر : الأصابة (١٥٨/١٢) ، الاستيعاب (٢٢٦/١٢) ، أسد الغابة (٤٠/٧) ، تهذيب الأسماء (٣٢/٢) ، تهذيب التهذيب (٧٤٤) ، تقريب التهذيب (٧٤٤) ، التجريد للذهبي (٢٥١) .

 ⁽٣) كـذا أورده العراق في التقييد (١٣٠) ، وشرح الألفية (٢٥١/١) ، والذي في الدارقطني (الطهارة) (١٤٨/١) (رفغيه) . والله أعلم .

⁽٤) أى الدارقطنى .

⁽ه) الأنثيين : الحصيتين .

والرفغين : أصل الفخذين من باطن ، وهما مااكتنفا أعلى جانبي العانة . انظر لسان العرب (أنث) (١١٢/٢) ، (رفغ) (٤٢٩/٨) .

 ⁽٦) انظر سنن الدارقطني (١٤٨/١) ، والمراد بالراوى هو عروة بن الزبير ، انظر شرح ألفية العراقي (٢٥١/١) .

⁽٧) في أ، د: رفع.

 ⁽A) انظر : الاقتراح (۲۳) ، شرح الكوكب (۱٤٤٤/۲) ، وهناك طرق أخرى لمعرفة المدرج ذكرها ابن حجر في النكت (۸۱۲/۲) .

قلت : وهو يشكل (1) بزيادة الثقة لاحتمال كون ذلك منها وسيأتى إيضاحه هناك (7).

تنبيهات :

أحدها: فسر الماوردى والروياني وابن السمعاني مدلس المتون بأنه من يحرف الكلم عن مواضعه (٣).

وكأن مرادهم التقديم والتأخير المخل بالمعنى ، أو يأتى بما يغير المعنى بوجه ما وأما ماسبق من تسمية الإدراج تدليسا فهو ماقاله أبو منصور البغدادى (٤).

[التنبيه] الثانى: من أقسام التدليس ماهو خفى كما ورد فى بعض الروايات عن الحسن البصرى أنه قال حدثنا أبو هريرة فقال قوم لم يسمع (*) من أبى هريرة وإنما أراد بقوله حدثنا حدث أهل بلدنا ، وقال قوم لم يقم دليل قاطع على عدم سماعه منه فلاتدليس (٥).

⁽١) في ب: مشكل.

 ⁽۲) انظر ص (۵ ۱۷).

⁽٣) فكان بالتكذيب أحق.

انظر : الحاوى (٩٤/١٦) ، القواطع (٦٩٩/٢) ، البحر المحيط (٣١٠/٤) .

٤) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط (٣١٠/٤) ، وتشنيف المسامع (١٣١٧/٤) .

عمد (*)

⁽a) قلت جزم ابن السمعانى بالأول قال وليعلم الحديثى أن الحسن لم يسمع من أبى هريرة ولا جابر ولاابن عمر ولا ابن عباس شيئا قط وروايته عنهم تدليس . انظر القواطع (٦٩٦/٢) .

أما روايته عن سمرة بن جندب فستأتى ص(١٠c٢) .

ومن الخفى أيضا قول [أبي] إسحق (١)ليس أبو عبيدة (٢)ذكره ولكن عبد الرحمن بن الأسود (7)عن أبيه (3)، فظاهره أن المراد سماعه من عبد الرحمن

(۱) فى جميع النسخ ابن اسحاق والمثبت هو الصواب كما فى صحيح البخارى والاقتراح وهو :

عمرو بن عبد الله بن عبيد أبو اسحاق السبيعى الهمدانى ، الحافظ ، شيخ الكوفة ومحدثها ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان ، روى عن على والمغيرة وجمع وعنه روى ابنه والثورى والزيات ، وثقه جماعة منهم ابن معين والنسائى ، وقال الذهبى حجة بلانزاع ، كان من العلماء العاملين وممن جلة التابعين كثير الصيام والقيام ، ذكره ابن حبان فى الثقات قال : وكان يدلس ، غزا الروم زمن معاوية ، مات عام (١٢٦ه) .

انظر: تهذیب التهذیب (۱۳/۸) ، سیر النبلاء (۳۹۲/۵) ، الجرح والتعدیل (۲۳۲/۱) ، میزان الاعتدال (۱۹۰/۶) ، طبقات الحفاظ (۲۳) ، العبر (۱۸۰/۱) . الشقات لابن حبان (۱۷۷/۵) ، المغنی للندهی (۱۷۲/۷) .

(۲) أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود الهذلى ، ويقال اسمه عامر ، روى عن عائشة وجماعة ، وعنه حدث ابراهيم النخعى وأبو اسحاق السبيعى ، قال ابن حجر : كوفى ثقة من كبار الثالثة والصحيح عدم سماعه من أبيه ، قتل مع ابن الأشعث عام (۸۱ه) .

انظر : سير النبلاء (٣٦٣/٤) ، الحلية (٢٠٤/٤) ، تهذيب التهذيب (٧٥/٥) ، تقريب التهذيب (٦٥/٥) ، الشذرات (٩٠/١) .

(٣) عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد أبو حفص النخعى ، الفقيه ، الإمام ، حدث عن أبيه وعمه علقمة وعائشة وابن الربير ، وعنه حدث الأعمش ومحمد بن اسحاق ، كان كثير الصيام والقيام ولما احتضر بكى أسفا عليهما ، قال ابن حجر : ثقة من الثالثة مات عام (٩٩هم) .

انظــر : سير النبلاء (١١/٥) ، الجرح والتعــديل (٢٠٩/٥) ، تهــذيب التهــذيب (٢٠٩/٥) ، العبر (١١٦/١) ، تقريب التهذيب (٣٣٦) .

(٤) الأسود بن يزيد بن قيس النخعى الامام القدوة ، خال ابراهيم النخعى وعمه علقمة كان مخضرما أدرك الجاهلية والاسلام ولم ير الرسول صلى الله عليه وسلم ، حدث عن معاذ وبلال وابن مسعود ، وعنه حدث ابنه عبد الرحمن والنخعى والشعبى ، كان نظير مسروق في الجلالة والعلم والثقة والسن وكان يضرب المثل بعبادتهما ، له ثانين مابين حج وعمرة ، قال ابن حجر : من الثانية ، مات سنة (٥٧ه) .

انظر : الإصابة (١٧٢/١) ، الاستيعاب (١٧٤/١) ، أسد الغابة (١٠٧/١) ، تهذيب الأسماء (١٠٢/١) ، الجرح والتعديل (٢٩١/٢) ، حلية الأولياء (١٠٢/٢) ، تهذيب التهذيب (٢١٠) .

ابن الأسود عن أبيه [لعدوله عن أبي عبيدة ، فقيل : تدليس كما لو قال ابتداء : عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه](۱)ولم يقل قبله ليس أبو عبيدة ذكره نبه على ذلك ابن دقيق العيد في "الاقتراح"($^{(*)}$).

قال : وللتدليس مفسدة وله مصلحة :

المفسدة : قد يخفى (7)ويصير الراوى مجهولا فيسقط العمل به مع كونه عدلاً .

وأما المصلحة فامتحان الأذهان في استخراج التدليسات وإلقاء ذلك إلى من يراد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال(٤).

[تدليس التسوية]:

ومن التدليس أيضا مايعرف بتدليس التسوية ولم يذكره ابن الصلاح وهو شر الأنواع ، وهو أن يروى حديشا عن شيخ ثقة ، وذلك الثقة (*) يرويه عن ضعيف عن ثقة فيأتى المدلس بالثقتين ويسقط الضعيف بلفظ

⁽١) هذه الاضافة من الاقتراح ولابد منها ليستقيم الكلام .

⁽٢) انظر الاقتراح (٢١).

قلت : والقول بأن هذا تدليس فيه نظر فقد روى البخارى عن أبى نعيم قال حدثنا زهير عن أبى اسحاق قال ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه .

قال ابن حجر : وقوله (ذكره) أى لى (ولكن عبد الرحمن بن الأسود) أى هو الذى ذكره لى ، وإنما عدل أبو اسحاق عن الرواية عن أبى عبيدة إلى الرواية عن عبد الرحمن _ مع أن رواية أبى عبيدة أعلى له _ لكون أبى عبيدة لم يسمع من أيب على الصحيح فتكون منقطعة بخلاف رواية عبد الرحمن فإنها موصولة ، فمراد أبى اسحاق بقوله ليس أبو عبيدة ذكره أى : لست أرويه الآن عن أبى عبيدة وإنما أرويه عن عبد الرحمن . والله أعلم .

صحيح البخاري (الوضوء) (٤٧/١) ، وانظر فتح الباري (٢٥٧/١) .

⁽٣) في جُ : تخفى .

⁽٤) انظر الاقتراح (٢١).

^(*) ۱۲۴ج

محتمل وهو غرور شدید ، وممن نقل عنه فعله بقیة بن الولید $^{(1)}$ ، والولید ابن مسلم $^{(7)}$.

ومن التدليس أيضا أن يسقط أداة الرواية ويذكر الشيخ فيقول فلان ، وهذا يفعله أهل الحديث كثيرا ولايضر .

قال على بن خشرم $^{(r)}$: كنا عند ابن عيينة ، فقال : الزهرى .

فقیل له : حدثکم الزهری ، فسکت . (*)

ثم قال الزهرى .

فقیل له: سمعته من الزهری قال لا لم أسمعه من الزهری ولاممن سمعه من الزهری ، حدثنی عبد الرزاق عن معمر (٤) عسن

انظــر : سير النبلاء (١٨/٨) ، الجرح والتعــديل (٤٣٤/٢) ، تاريخ بغــداد (١٣٣/٧) ، تقريب (١٣٣/٧) ، تقريب التهذيب (٢٣١/١) ، تقريب التهذيب (١٢٦) .

⁽۱) بقية بن الوليد بن صائد أبو يحمد الحميدى ، الحافظ ، محدث حمص ، أحد مشاهير الأعلام ، ولد عام (۱۱ه) ، روى عن الأوزاعى وشعبة وعنه رويا ، والوليد بن مسلم قال أحمد : إذا حدث عن معروفين قبل ، وقال ابن معين : إذا كنى أو حدث عن المجهولين فلايساوى شيئا ، قال أبو حاتم : يكتب حديثه ولايحتج به ، قال ابن حبان : كان ثقة مأمونا لكنه يدلس ، مات عام (۱۹۷ه) . الخرح والتعديل (۲۳٤/۲) ، تاريخ بغداد

 ⁽۲) راجع هـذا النوع وأمثلته في : التقييـد والايضاح (٩٦-٩٧) ، شـرح ألفية العراقي
 (١٩٠/١) ، فتح المغيث (١٨٢/٢) ، الكفاية (٤٠٧) ، التدليس في الحديث (٥٣) .

⁽٣) على بن خشرم بن عبد الرحمن أبو الحسن المروزى ، الامام ، الحافظ ، الصدوق ، خاله بشر الحافى ، ولد عام (١٦٠٥) ، سمع من الدراوردى وهشيم بن بشير ووكيح وابن عيينة ، وعنه حدث مسلم والترمذى والنسائى وإليه انتهى علو الاسناد بما وراء النهر ، قال ابن حجر : ثقة من صغار العاشرة ، مات عام (٢٥٧ه) أو بعدها . انظر : سير النبلاء (٢٥٢/١١) ، الجرح والتعديل (٢٨٤/٦) ، تهدذيب التهذيب (٢١٨/٧) ، تقريب التهذيب (٤٠١) .

^(*) ۱۱۰۰

⁽٤) معمر بن راشد أبو عروة الأزدى مولاهم ، الحافظ ، شيخ الاسلام ، ولد سنة (٩٥ه) وطلب العلم وهو صغير ، حدث عن قتادة والزهرى وابن منبه ، وعنه حدث السفيانان وعبد الرزاق الصنعانى ، سكن صنعاء وتزوج بها ، كان ثقة ، عفيفا ، من أوعية العلم مع الصدق والتحرى والورع والجلالة وحسن التصنيف ، قال الذهبي : ومع ذلك فله أوهام لاسيما لما قدم البصرة فقد حدث من حفظه فوقع منه أغاليط . من مؤلفاته :

الزهرى ^(١).

وقد مثل ابن الصلاح بهذا للقسم الأول ، وهو تدليس الإسناد^(٢)وسبق ماذكره فى حكمه وأنه إذا كان لايسمى إلا ثقة لايقدح^(٣).

قال أمَّة الحديث يقبل تدليس ابن عيينة لأجل ذلك (١)، قال ابن عبد البر : لايكاد يوجد له حديث دلس فيه إلا وقد تبين سماعه عن ثقة ، ثم مثل ذلك بمراسيل كبار الصحابة فإنهم لايرسلون إلا عن صحابي (٥).

[التنبيه] الثالث : في اقتصارى في النظم على شروط الراوى الثلاثة اشعار بأنه لايشترط غير ذلك ، وقد أشرت إلى بعض مالايشترط مما فيه خلاف ولم أستوعبه لكثرته .

فمن (٦) ذلك لايشترط أن يكون بصيرا .

وفى (الشهادات) من الرافعي حكاية وجهين في رواية الأعمى والأصح عند الأكثرين الجواز خلافا لتصحيح الإمام والغزالي (٧).

^{= &}quot;الجامع"، "السير"، مات عام (١٥٣ه).

انظر: سير النبلاء ($\langle 0/0 \rangle$) ، الجرح والتعديل ($\langle 100 \rangle$) ، طبقات الحفاظ ($\langle 100 \rangle$) ، العبر ($\langle 100 \rangle$) ، تهذيب الأسماء ($\langle 100 \rangle$) ، تهذيب التهذيب ($\langle 100 \rangle$) ، ميزان الاعتدال ($\langle 100 \rangle$) ، تقريب التهذيب ($\langle 100 \rangle$) ، الشذرات ($\langle 100 \rangle$) .

⁽۱) القصة رواها الخطيب بسنده في الكفاية (۳۹۷) ، وانظرها في : مقدمة ابن الصلاح (۹۵) ، شرح ألفية العراقي (۱۸۱/۱) ، فتح المغيث (۱۷۲/۱) .

⁽٢) كذا قال العراقي . انظر نفس المصادر عدا الأول .

⁽۳) راجع ص(۵۰ ۱).

 ⁽٤) انظر : التمهيد (٣١/١) ، شرح ألفية العراق (١٨٢/١) .
 ونقله السخاوى عن أبى حاتم وابن حبان فى فتح المفيث (١٧٤/١) .

⁽٥) انظر : التمهيد (٣٧،٣٦،٣١/١) ، شرح ألفية العراق (١٨٢/١) .

⁽٦) في ب، د: من.

 ⁽٧) كذا نقل الزركشى عن الرافعى وهو محل نظر إذ أن كلام الرافعى فى الروضة ليس فيه ذكر الغزالى وهو الصحيح فالغزالى ذكر الوجهين فى الوجيز ولم يرجح شيئا وصرح فى المستصفى بقبول رواية الأعمى دون الشهادة .

أما الامام فلم يصرح فى البرهان عند ذكر صفات الراوى باشتراط البصر ، لكنه قال فى موضع والمعتبر فى صفة متحمل الشهادة ، ولعله صرح بهذا الشرط فى النهاية . والله أعلم . =

قال ومحل الخلاف فيما تحمله وهو أعمى لاماسمع قبل العمى ، فإن ذلك مقبول قطعا (١) للإجماع على قبول روايات ابن عباس وغيره ممن طرأ عليه العمى . انتهى (٢). لكن الشرط فيمن تحمل حالة العمى أن يحصل الثقة به بأن يكون ضابطا للصوت (٣) ويدل له اجماع الصحابة على قبول حديث عائشة من خلف ستر فإنهم في هذه الحالة كالعميان وقبلوا خبر ابن أم مكتوم وعتبان بن مالك (٤) ونحوهما (٥).

ومنه لايشترط النطق فيقبل الأخرس الذى له إشارة مفهمة وبناه بعضهم $^{(r)}$ على الخلاف في شهادته إن قلنا تقبل قبلت روايته من باب أولى ، أو لا فوجهان : الظاهر القبول ، لأن باب الرواية أوسع $^{(v)}$.

ومنه الذكورة لاتشترط فتقبل رواية المرأة والخنثى ، ونقل صاحب "الحاوى" عن أبي حنيفة أنه لايقبل أخبار النساء فى الدين إلا إخبار عائشة وأم سلمة _ رضى الله عنهما _(^).

⁼ انظر : البحر المحيط (٣١٤/٤) ، روضة الطالبين (٢٦٠/١١) ، الـوجيز (٢٥٣/٢) ، المستصفى (١٦٦١/١) ، البرهان (٦٤٤،٦١١/١) .

⁽۱) هنا ينتهى كلام الرافعى ومابعده للزركشى حيث قال أى للاجماع ... انظر روضة الطالبين (۲۹۰/۱۱) .

⁽۲) قاله الزركشي بالنص في البحر المحيط (۲) .

⁽٣) انظر المصدر السابق.

⁽٤) عتبان ـ بكسر أوله ويجوز الضم ـ بن مالك بن عمرو الخزرجى الأنصارى ، شهد بدرا ، روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم أحاديث منها في الصحيحين ، آخى الرسول صلى الله عليه وسلم بينه وبين عمر بن الخطاب ، كان ضريرا فطلب من الرسول صلى الله عليه وسلم أن يصلى في بيته ليتخذ ذلك الموضع مصلى ، مات في خلافة معاوية وقد كبر .

انظر : أسد الغابة (000/7) ، الإصابة (000/7) ، تهذيب التهذيب (000/7) ، تقديب التهذيب (000/7) ، التجريد للذهبي (000/7) .

⁽٥) انظر : البحر المحيط (٣١٤/٤) ، المستصفى (١٦١/١) ، المسودة (٢٥٩) ، كشف الأسرار للبخارى (٤٠٣،٤٠٢/) .

 ⁽٦) نقله الزركشي عن بعض شراح اللمع ولعله اليماني كما سيأتي ص (١٧٩٠).

⁽٧) انظر البحر المحيط (٣١٤/٤) ، وانظر شهادة الأخرس في روضة الطالبين (٢٤٥/١١).

⁽۸) انظر : الحاوى (۱۹/۱۹) ، البحر المحيط (۳۱٥/٤) .

وغلطه الروياني بأن الحنفية لايعرفون هذا النقل ، ولكان يلزم أن لايقبل قولهن في الفتوى ، قال أبو زيد الدبوسى رواية النساء مقبولة لأنهن فوق الأعمى (۱).

نعم ظاهر كلام الرويانى الاتفاق على قبولها فى الفتوى وفيه نظر ، ففى تعليق ابن أبى هريرة حكاية وجهين فيه ولايبعد جريانهما فى روايتها $^{(7)}$ ، وسيأتى فى التراجيع $^{(7)}$ خلاف فى رجحان رواية الرجل عليها .

ومنه الحرية لاتشترط فتقبل (١)رواية العبد ، قال الكيا بلاخلاف (٥).

⁽١) أقول الموضع لايخلو من خلط وبنقل الأقوال يظهر تحريره :

قال الماوردي :

وامتنع أبو حنيفة من قبول أحبار النساء فى الدين إلا أخبـار عـائشة وأم سلمة . وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : لو كان نقص الأنوثة مانعا لعم .

الثاني : قبولهن في الفتيا يوجب قبولهن في الأخبار لأن الفتيا أغلظ .

قال الروياني :

هكذا نقله ولايصح وهو غلط لأنه لو كان نقص الأنوثة مانعا لهن لم يقبل قولها في الفتوى وهو غلط . ا.ه كذا نقل الزركشي عبارته .

قال الزركشي :

وهذا النقل لاتعرفه الحنفية وقد قال أبو زيد الدبوسى : رواية النساء مقبولة لأنهن في الشهادة فوق الأعمى وقد قبلت رواية الأعمى فالمرأة أولى ولأن الصحابة كانوا يسألون أزواج النبى صلى الله عليه وسلم . ا.ه انظر نفس المصدرين .

وانظر رواية المرأة فى : شرح النووى على مسلم (٦١/٦) ، المسـودة (٢٥٨) ، شرح الروضة (١٥٧/٣) .

⁽٢) كذا قال الزركشي بعد نقل ماحكاه ابن أبي هريرة . انظر البحر المحيط (٣١٥/٤) .

⁽٣) في ج ، د : الترجيح ، وهو ضمن المجلد الثاني .

 ⁽٤) في أ: يقبل.
 (٥) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط (٣١٥/٤)، وانظر: كشف الأسرار للبخاري (٤٠٢/٢)، أصول السرخسي (٣٥٢/١)، المسودة (٢٥٨)، الكفاية (١١٧)، شرح النووى على مسلم (١١٧).

ومنه لایشترط أن یکون فقیها عند الأکثرین سواء خالفت روایته للقیاس أو لا ، خلافا لابن ابان $^{(1)}$ ، فلذلك یرد حدیث المصراه $^{(7)}$ ، وتابعه $^{(8)}$ و تابعه أكثر متأخرى الحنفیة كالدبوسی ، لكن الكرخی وأتباعه لم یشترطوا ذلك $^{(7)}$ ، قال صاحب "التحقیق" منهم $^{(4)}$: وقد عمل أصحابنا بحدیث أبی هریرة (إذا أكل أو شرب ناسیا) $^{(9)}$ وإن كان مخالفا للقیاس ، حتی قال أبو حنیفة : لولا الروایة لقلت بالقیاس ، قال : ولم ینقل عن أحد من السلف اشتراط الفقه في الراوی فثبت أنه قول محدث $^{(7)}$.

قلت : وكل هذا بناء على أن أبا هبريرة _ رضى الله عنه _ λ يكن فقيها ، والصواب خلافه فقد كان من فقهاء الصحابة ، وقد أفرد الشيخ تقى الدين السبكى جزءا فى فتاويه (v).

⁽۱) عيسى بن أبان بن صدقة ، أبوموسى ، فقيه العراق ، وقاضى البصرة ، حدث عن هشيم واسماعيل بن جعفر وعنه حدث ابن سلام ، تفقه على محمد بن الحسن وعليه تفقه القاضى أبو خازم ، كان مفرط الذكاء ، عالما بالحديث ، حسن الوجه ، زائد الجود والسخاء ، من مؤلفاته :

[&]quot;اثبات القياس" ، "خبر الواحد" ، "الجامع" ، مات بالبصرة عام (٢٢١ه) . انظر : الجواهر المضية (٢٥١) ، الديخ بغداد (١٥٧/١١) ، النظر : الجواهر المضية (٤٤٠/١٠) ، هدية العارفين (٨٠٦/١) .

⁽٢) سبق ذلك ص(٩٩٣) ، وقد أفاض الجصاص في بيان مذهب ابن أبان ،انظر أصول الجصاص (١٢٧/٣) .

^(*) ۱۱۰

⁽٣) انظر : كشف الأسرار للبخارى (٣٨٣/٢) ،البحر المحيط (٣١٥/٤) ، تشنيف المسامع (١٢٤٧،١٢١٨/٤) ، فواتح الرحموت (١٤٥/٢) .

⁽٤) وهو علاء الدين البخارى ، سبقت ترجمته مراح) ، وكتابه (غاية التحقيق) وهو شرح المنتخب للأخسيكتي أملاه بعد كشف الأسرار ، وقد حقق في رسالة علمية .

انظر : كشف الظنون (١٨٤٨/٢) ، الأعلام (١٣/٤) .

⁽٥) انظر : صحيح البخارى (الصوم) (٢٣٤/٢) ، صحيح مسلم (الصيام) (٨٠٩/٢) .

⁽٦) انظر ماقاله البخارى في كشف الأسرار (٣٨٣/٢) ، البحر المحيط (٣١٥/٤) .

⁽٧) أى فى فتاوى أبى هريرة .

قلت : لم أجد ضمن مصنفات السبكى ذكر لهذا الجزء ، وليس في فتاوى السبكى الإشارة إليه . =

وماأحسن ماقاله $^{(1)}$ شارح البزدوى $^{(7)}$: بل كان فقيها ، ولم يعدم شيئامن آلات الاجتهاد، وكان يفتى فى زمن الصحابة وماكان يفتى فى ذلك الزمان إلا مجتهد ، وقد انتشر عنه معظم الشريعة ، فلاوجه لرد حديثه بالقياس . انتهى $^{(7)}$.

ومنه لايشترط أن يكون عالما بالعربية ولاأن يكون عالما بمعنى ما $^{(4)}$ رواه كالأعجمى ، لأن جهله بمعنى الكلام لاينع من ضبطه $^{(6)}$ الحديث ، ولهذا يكنه حفظ القرآن ، وإن لم يعرف معناه $^{(7)}$ ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم (فرب مبلغ أوعى من سامع) $^{(V)}$.

ولایشترط أیضا أن یکون معتنیا بشأن علوم الحدیث کما جزم به الکیا الطبری وغیره ، وإن رجح $^{(\Lambda)}$ علیه روایته من اعتنی بالروایات $^{(P)}$.

ولایشترط کونه أجنبیا، فلو روی خبرا ینفع (۱۰)به نفسه أو ولده قبل ،

⁼ على أن الـزركشى ذكر فى البحر أن الذى أفرد هذا الجزء هـو القاضى أبو الحسين السبكى ، والشيخ تقى الدين كنيته أبو الحسن فلايكون المراد .

أو أنها تصحفت في البحر ويكون ماذكره المؤلف صحيحاً ، وهذا الظاهر حيث لم أجد بعد البحث فيمن نسب إلى سبك من كنيته أبو الحسن . والله أعلم . انظر : البحر المحيط (٣١٦/٤) ، طبقات ابن السبكي (٣٠٧/١٠-٣١٥) .

⁽١) في أ، ب، د: قال.

⁽٢) وهـو علاء الدين البخارى ، واسم الشرح كشف الأسرار عـن أصول فخر الاسلام البزدوى وهو من أعظم وأجل شروح الحنفية ، والله أعلم . راجع ترجمة البخارى والبزدوى معلاية .

⁽٣) انظر : كشف الأسرار للبخارى (٣٨٣،٣٨٢/٢) ، البحر المحيط (٣١٦/٤) .

⁽٤) في ب : عالما بما رواه ، وهي توافق البحر .

⁽a) فى ج، د: ضبط، والمثبت يوافق البحر.

⁽٦) انظر البحر المحيط (٣١٦/٤) .

⁽۷) رواه الترمـذى فى سننه (العلم) (۳۳/۵) ، وروى ابن مـاجه نحوه فى مقـدمة سننـه (۱۸۵/۱) .

⁽A) أي الكيا .

⁽٩) كذا نقله الزركشي عن الكيا . انظر البحر المحيط (٣١٧/٤) .

⁽١٠) في ج : ينتفع .

لأن نفعه لايختص به ، ولابزمن حياته (١).

ولايشترط أن يكون لفظه سمعت وأخبرنا خلافا للظاهرية (٢).

ولايشترط أن يحلف على روايته ، وعن على - رضى الله عنه - أنه كان يذهب إلى تحليف الراوى على روايته (٣)، وحكاه الأستاذ أبو إسحق أيضا (٤).

ومنه هل يشترط في الراوى العدد؟

عن الجبائى اشتراطه أن يروى اثنان عن اثنين حتى ينتهى إلى المخبر عنه اعتبارا بالشهادة $^{(a)}$, ونقل عنه القاضى أبو الطيب أنه زعم أنه مذهب الصديق وعمر رضى الله عنهما لطلبهما الزيادة فى الرواية $^{(r)}$, ولكن ماروى من ذلك كله محمول على الاستظهار والتأكيد لاأن ذلك شرط $^{(*)}$.

ورد عليه الكيا الطبرى بأنه يلزم منه الخروج عن الحصر ، كما فى تضعيف اعداد بيوت الشطرنج ، وبأن الفرق بينه وبين الشهادة الإبهام لتعلق الشهادة بخصوص كما فرق بينهما في أحكام كثيرة (٧).

⁽١) وهذا هو أحد الفروق بين الرواية والشهادة .

انظر : البحر المحيط (٣١٧/٤) ، الرسالة (٣٩١) .

⁽٢) أو بعضهم كما استدرك ذلك الزركشي وقال : حكاه عنهم ابن سريج في كتاب الأعذار وقد نص ابن حزم على قبول الرواية إذا كانت بلفظ حدثنا أو قال لنا أو عن ، قال وكل ذلك سواء .

ويلاحظ أنه يشترط أن يقول حدثنا إذا كان ممن يعرف بالتدليس.

انظر : البحر المحيط (٣١٧/٤) ، الأحكام لابن حزم (٢٥٥/١) .

 ⁽٣) روى ذلك الترمذى في سننه (تفسير القرآن) (٥/٣/٣) ، وانظر : الكفاية (١٠٥) ،
 المحصول (٢/١/٥٣٥) .

⁽٤) ذكر ذلك الزركشي في البحر المحيط (٣١٧/٤) ، وانظر جامع الأصول (٣٨/١) .

⁽٥) سيأتى استدراك المؤلف على هذا القول بعد قليل .

⁽٦) انظر مانقله القاضى أبو الطيب في البحر المحيط (٣١٧/٤) .

^(*) ۱۲٤ج

⁽٧) انظر المصدر نفسه ، جامع الأصول (٣٣/١) .

على أن الجبائى قد نقل عنه اشتراط أن يعضده ظاهر يقوم ذلك العاضد مقام راو $(^{(1)}$.

ومما ينبغى أن يستفاد أن الحاكم نقل أن البخارى اشترط في صحيحه رواية عدلين عن عدلين (٢).

وخطأه فى ذلك ابن الجوزى وغيره (۳)، ولو صح لكان احتياطا من البخارى لاشرطا^(۱).

(١) أقول : العزو إلى الجبائي فيه اضطراب كبير .

فقد عزى إليه انكار جواز العمل بخبر الواحد عقلا ، ونقل عنه اشتراط العدد وسبق جمع ابن السبكي بينهما .

وفى اشتراط العدد اختلف النقل عنه .

فعـزى إليـه امـام الحرمين والشيرازى وابن السبكــى فى الإبهـــاج والــزركشى فى السلاسل اعتبار العدد فلايقبل خبر الواحد مطلقا .

ونقل عنه ابن السبكى في جمع الجوامع والزركشي في شرحه وفي البحر أنه يقبل خبر الواحد بشرط أن يعضده ظاهر أو عمل الصحابة أو كونه منتشرا.

قال الزركشى وهو أثبت منقول نقله عنه أبو الحسين ، هذا تحرير النقل عن الجبائي والله أعلم .

راجع ص (٩ ٨٩) ، وانظر : البرهان (١٠٧١) ، شرح اللمع (٣٢٩/٢) ، الإبهاج (٣٣٢/٢) ، سلاسل الذهب (٣١٨) ، جمع الجوامع مع التشنيف (١٣٢٠/٤) ، البحر المحيط (٣١٨/٤) ، المعتمد (١٣٨/٢) .

(٢) كذا قال الزركشى والواقع أن الحاكم عزاه إلى الشيخين ، وفي التصريح بأنه شرط ذلك نظر يأتي بعد قليل . والله أعلم .

انظر : المدخل إلى الاكليل (٣٣) ، البحر المحيط (٣١٨/٤) .

(٣) انظر : الموضوعات لابن الجوزى (٣٣/١) ، تدريب الراوى (١٢٥/١) ، البحر المحيط (٣١٨/٤) .

(٤) أقول لم يدع الحاكم أن البخارى ومسلم شرطا ذلك بل صرح أنه اختيار لهما حيث قال :

القسم الأول اختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح .

ومثاله : الحديث الذي يرويه الصحابي مشهور بالرواية عن رسول الله وله راويان تقتان ...الخ تقتان ثم يرويه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة ولـه راويان تقتان ...الخ ماقال ...

وفى "البحر" للروياني و"جامع الأصول" لابن الأثير أن بعضهم اشترط أربعة عن أربعة إلى أن ينتهى (١).

وقال الأستاذ أبو منصور منهم من اعتبر ثلاثة عن ثلاثة ، ومنهم من اعتبر خمسة ، ومنهم من اعتبر سبعة ، ومنهم من اعتبر سبعين ، وكل هذا غريب ، إنما ذكر بعض ذلك في شروط عدد التواتر لا $\mathbb{E}[\mathbf{r}]$.

ومنهم من شرط في الخبر غير هذا مما يطول ذكره ، وفيما ذكر كفاية في هذا المختصر ، والله أعلم .

وقد رده ابن طاهر ثم قال وهذا التقدير من الحاكم ، وشرط لهما هذا على ماظن
 ولعمرى أنه شرط حسن لو صح إلا أننا وجدنا ماأسسه الحاكم منتقض فى كتابيهما
 ثم أورد عدة أمثلة وقال :

واقتصرنا على هذا القدر ليعلم أن ماأسسه منتقض لاأصل لـ قال ولو اشتغلنا به لطال إلا أن الاشتغال بنقض كلام الحاكم لايفيد وله فى سائر كتبه مثل هذا الكثير عفا الله عنا وعنه .

قلت : جميل أنه ختم كلامه بالدعاء بالعفو وإلا فإنه لم ينصف الحاكم ، ورحم الله ابن الأثير حيث قال :

وهذا الشرط التزمه البخارى ومسلم حسبما ذكره الحاكم وإن لم يجعلاه شرطا ، وذكر غيره أن هذا الشرط غير مطرد فى كتابيهما ، قال : والظن بالحاكم أنه ماقال : هذا إلا بعد التفتيش والتيقن ، ثم أطال فى الدفاع عن الحاكم وأخيرا قال : على أنهما إن كانا قد أخرجاه كذلك فإنهما لم يجعلا ذلك شرطا لا يجوز قبول الحديث ما لم يتصف به وإنما فعلا الأحوط وراما الأعلى والأشرف . اه وليكن هذا هو المعتمد . والله أعلم .

انظر: المدخل إلى الإكليل (٣٣) ، شروط الأئمة الستة (٢٢) ، جامع الأصول (٩٢،٣٣/) ، وانظر أيضا اعتراض ابن الصلاح فى مقدمته واستدراك العراق عليه فى التقييد والايضاح (٣٥٣) .

⁽۱) نقله الزركشي عن الروياني . انظر : البحر المحيط (٣١٨/٤) ، جامع الأصول (٣٣/١) ، شرح اللمع (٣٢٩/٢) .

⁽٢) انظر ماقاله الأستاذ في البحر المحيط (٣١٨/٤) .

تنبيه :

فلیس یقبل الذی قد استتر بعینه فذاك أیضا ماقبل تحقق الشروط فيه معتبر في باطن أوظاهر ومن جهل

الشرح :

لما ذكرت شروط الراوى الثلاثة نبهت بهذا التنبيه على أنه لابد من تحقق وجود الثلاثة ، فما لا يتحقق فيه إجتماعها لا يكون حجة ، ويتضح ذلك بسائل :

إحداها: أن المستور هل يقبل؟ والمراد به المجهول ، وهو على ثلاثة أقسام: مجهول العدالة في الباطن دون الظاهر ، ومجهول العدالة باطنا وظاهرا ، ومجهول العين .

فالأول: من هو عدل في الظاهر، ولم تعرف له عدالة في الباطن، وقد فسر الرافعي في (كتاب الصيام) العدالة الباطنة بأنها التي يرجع فيها إلى أقوال المزكيين (١)، أي حيث احتيج إليها بخلاف من لم يحتج فيه لذلك كما سبق، وسبقه إليه الإمام في "النهاية"(٢).

والمراد أنه بحيث يحكم الحاكم لشهادته وإن لم تقع $(^{7})$ تزكيته عند الحاكم وهو مأخوذ من قول الشافعى رضى الله عنه فى "اختلاف الحديث" فى جواب $(^{1})$ سؤال أورده فلا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما إذا كانا عدلين فى الظاهر $(^{6})$, فعلم من ذلك أن المستور من يترك الحكم بشهادته أى بكونه لم يزكه مزكيان ، فادعاء مغايرة النص المذكور لكلام الرافعى غير مستقيم $(^{*})$

⁽١) فتح العزيز (٢/٩٦).

⁽٢) نقل ذلك الزركشي في البحر (٢٨٢/٤).

⁽٣) في أ، ج: يقع . ّ

⁽٤) في أ : جواز .

⁽ه) لم أجده في مظانه من اختلاف الحديث ، وقد نقل هذا النص العراقي في شرح الأُلفية (٣٢٩/١) ، وفتح المغيث (٣٠١/١) .

^(*) ۹۰

وكذا ادعاء أن المراد بالعدالة الباطنة أن تقع $^{(1)}$ التزكية عند الحاكم ويحكم بالعدالة $^{(\gamma)}$.

وقـــال إمــام الحرمين في "أصــوله": المستــور هــو الـــذي لم يظهـر منــه مايقتضى العدالة ولم يتفق البحث عن باطنه في العدالة (٣).

وفى كلام غيره من الأصوليين كالقاضى فى "التقريب" أن العدالة الباطنة هى الاستقامة بلزوم أداء أوامر الله سبحانه واجتناب مناهيه ، ومايثلم مروته سواء ثبت عند الحاكم أو لا(1).

وبالجملة فهذا القسم لايقبل عند الشافعي وأحمد وأكثر أهل العم $^{(\circ)(*)}$ وعبارة الشافعي في "اختلاف الحديث" : لايحتج بالمجهول $^{(r)}$ ، وكذا قال

⁽١) في أ: يقع .

⁽٢) رد المؤلف هنا ماذكره شيخه العراقي في التقييد وشرح الألفية ، وتبع في ذلك الزركشي الذي صرح بأن نص اختلاف الحديث يؤكد كلام الرافعي . والله أعل انظر : التقييد والايضاح (١٤٥) ، شرح ألفية العراقي (٣٢٨/١) ، البحر المحيط (٢٨/١) ، فتح المغيث (٢٠١/١) .

⁽⁷⁾ انظر : البرهان (118/1) ، البحر المحيط (118/1) .

 ⁽٤) قوله سواء ثبت عند الحاكم أو لا؟ هذا كلام الزركشى .
 انظر : تلخيص التقريب (٧٥٢/٢) ، البحر المحيط (٢٨٢/٤) .

⁽۵) وهناك رواية عن الامام أحمد أنه يقبل ، انظر : الإبهاج (۳٥٤/۲) ، الإحكام للآمدى (۹۰/۲) ، المستصفى (۱۵۷/۱) ، المحصول (۹۰/۱/۲) ، العدة لأبى يعلى (۹۳۱/۳) ، شرح الكوكب (۱۱۲/۲) ، شرح الروضة (۱۲۷/۲) ، الإرشاد للنووى (۲۹۲/۱) ، تدريب الراوى (۲۹۲/۱) ، توضيح الأفكار (۱۹۲/۲) .

^{11.1 (*)}

 ⁽٦) ليست العبارة هكذا ، والذى قاله الزركشى : أطلق الشافعى كلامه فى اختلاف الحديث أنه لايصح المجهول .

ونص عبارة الشافعي : نحن لانقبل خير من جهلناه .

انظر : البحر المحيط (٢٨٢/٤) ، اختلاف الحديث (٤٥) .

البيهقى فى المدخل : أن الشافعى لا يحتج برواية المجهولين (١)، وجرى على منع القبول الماوردى والرويانى وغيرهما من أصحابنا (٢) وجزم به أبو الحسين ابن القطان ($^{(7)}$)، ونقله الكيا عن الأكثرين (٤).

ونقله شمس الأئمة عن محمد بن الحسن ، وقال نص في كتاب "الاستحسان" (٥) على أن خبر المستور كخبر الفاسق (٦).

وذهب أبو حنيفة إلى قبوله اكتفاء بظهور الاسلام والسلامة عن الفسق ظاهرا (٧)، ووافقه من أصحابنا ابن فورك كما نقله المازرى في "شرح البرهان"، وسليم في كتاب "التقريب" له (٨).

وعزاه قوم للشافعي توهموه من نصه على انعقاد النكاح بالمستورين (٩)،

⁽۱) كذا نقل شيخا المؤلف العراقي والزركشي إلا أن الزركشي لم يصرح بالكتاب (المدخل) ولم أقف فيه على عزوه إلى الشافعي وإنما قال البيهقي بعد ذكر حديث ذي اليدين :

وفيه دلالة على أنه لايجوز قبول خبر المجهولين حتى يعلم مايوجب قبول خبرهم . ا.ه بالنص .

انظر : شرح ألفية العراقى (٣٢٨/١) ، البحر المحيط (٢٨٢/٤) ، المدخل للبيهقى (٩٣) . (٩٣)

⁽٢) كذا نقل الزركشي في البحر (٢٨٠/٤) ، وانظر الحاوي (٩٤،٩٣/١٦) .

 ⁽٣) هذا سهو فعبارة الزركشى : وممن نقله عن جزم الشافعى أبو الحسين القطان .
 والله أعلم . البحر المحيط (٢٨٠/٤) .

⁽٤) كذا نقل الزركشي في البحر (٢٨٠/٤).

⁽ه) لم أقف عليه فى كشف الظنون ولاذيله ، ولم يذكر فى الأعلام ولافى كتب التراجم ولم يذكره الدسوقى فى كتابه الامام محمد بن الحسن ، والـذى يظهر أن المراد كتاب الاستحسان من كتاب المبسوط لمحمد بن الحسن . والله أعلم .

⁽٦) انظر : أصول السرخسي (٣٧٠/١) ، البحر المحيط (٢٨٠/٤) ، الإمام محمد بن الحسن (٢٠٥) .

⁽٧) قول الإمام أبي حنيفة فيه تفصيل سيذكره المؤلف بعد قليل .

⁽A) انظر هذه الأقوال في : تشنيف المسامع (١٢٥٣/٤) ، البحر المحيط (٢٨١/٤) ، وانظر : مقدمة ابن الصلاح (١٤٥) ، شرح ألفية العراقي (٣٢٨/١) .

⁽٩) أي بالشاهدين المستورين حيث قال :

⁽ولو جهل حال الشاهدين جاز النكاح وكانا على العدل حتى أعرف الجرح). انظر : الأم (١٩/٥)، فتح المغيث (٢٠١/١)، شرح ألفية العراقي (٣٩٨١).

وهو غلط ، فالفرق بينهما أن المقصود حضور شاهدين ولو كانا يعدلان عند الاحتياج إليهما ، وأما غير النكاح فيقضى بذلك ، وفرق بين القضاء بالمستور والانعقاد به ، ولهذا عند التجاحد في النكاح لايقضى إلا بعدلين (١).

بهساور والمتعدد به ، وبهدا عند التجاحد في النحاح لا يفصى إلا بعدين من وقال ابن الصلاح :إن الاحتجاج به قول بعض الشافعية ، وبه قطع سليم قال (٢): لأن أمر الإخبار مبنى على حسن الظن بالراوى ، ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر ، وتفارق الشهادة فإنها (٣)تكون عند الحكام ولايتعذر ذلك عليهم فاعتبر فيها العدالة ظاهرا وباطنا (٤)(*).

قال الشيخ ($^{(a)}$: ويشبه أن يكون العمل على هذا فى كثير من كتب (**) الحديث فى جماعة من الرواة تقادم العهد بهم وتعذرت خبرتهم باطنا $^{(7)}$ ، وصححه المحب الطبرى $^{(*)}$ أيضا $^{(A)}$.

⁽۱) هـذا مـاذكره الزركشي في البحـر (۲۸۲٬۲۸۱/٤) ، وانظر : التشنيف (۱۲۵۳/٤) ، فتح المغيث (۲۰۱/۱) .

⁽٢) أي سليم .

⁽٣) في ب : ٰبأنها ، والمثبت يوافق نقل ابن الصلاح .

⁽٤) انتهى مانقله ابن الصلاح ، وقد نقل الزركشى أيضا كلام سليم من كتابه التقريب . انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٤٥) ، البحر المحيط (٢٨١/٤) ، شرح ألفية العراقي (٣٢٨/١) ، تدريب الراوى (٢١٦/١) .

⁽a) المراد ابن الصلاح كما هو معلوم عند أهل المصطلح .

^(*) ۱۲۵ج (**) ۱۱۱ب

⁽٦) انظر : المصادر السابقة ، الإرشاد للنووى (٢٩٤/١) .

⁽٧) أحمد بن عبد الله بن محمد أبو العباس المحب الطبرى المكى ، حافظ الحجاز ، وشيخ الحرم ، ولد بمكة عام (٢٥ه) سمع ابن المقير والجميزى وعنه روى البرزالى ، تفقه على المجد القشيرى ، كان عالما عاملا جليل القدر عارفا بالآثار ، زاهدا ، له التصانيف الجيدة من أشهرها :

[&]quot;شرح التنبيه" ، "الأحكام" و "المختصر" وكلاهما في الحديث ، "تخريجه في التفسير" توفي بمكة عام (١٩٩٤هـ) .

انظر : طبقـات ابن السبكى (١٨/٨) ، العقـد الشمين (٦١/٣) ، العبر (٣٨٢/٥) ، طبقات الحفاظ (٥١٠) ، الشذرات (٤٢٥/٥) .

 ⁽A) لم أجد بعد البحث الطويل من عزى هذا القول للمحب الطبرى ، وقد عزاه إليه
 تبعا للمؤلف ابن النجار في شرح الكوكب (٤١٢/٢) .

وقال النووى في "شرح مسلم" في المقدمة: احتج به كثيرون من المحققين (١)، وحكى الرافعى في الصوم فيه وجهين من غير ترجيح ($^{(r)}$ وقال في "شرح المهذب" الأصح القبول ($^{(r)}$).

وفى المسألة مذهب ثالث قاله أبو زيد الدبوسى فى "التقويم": أن المجهول إن نقل عنه السلف، وسكتوا عن رده عمل به مالم يخالف القياس⁽¹⁾.

تنبيهات :

أحدها: ذكر "صاحب البديع" وغيره من الحنفية أن أبا حنيفة إنما قبل ذلك في صدر الاسلام حيث الغالب على الناس العدالة، فأما اليوم فلابد من التركية لغلبة الفسق (٥).

ومن هذا مااستقرىء في كتاب "الثقات" لابن حبان أن يوثق من كان في الطبقة المتقدمة من التابعين (٦).

⁽۱) شرح مسلم على النووى (۲۸/۱).

⁽٢) انظر : فتح العزيز (٢/٧٥٦) ، روضة الطالبين (٣٤٦/٢) .

⁽٣) المجموع (٦/٧٧٧).

⁽٤) انظر قول الدبوسي في البحر المحيط (٢٨/٤).

⁽ه) بهذا صرح السرخسى بعد أن نقل قول ابن الحسن أن المستور كالفاسق ، قال وماذكره أصح في زماننا فإن الفسق غالب في أهل هذا الزمان فلاتعتمد رواية المستور مالم تتبين عدالته ، وحدده علاء الدين البخارى بالقرون الثلاثة الأولى . انظر : بديع النظام (٨١/١/٢) ، أصول السرخسى (٣٧٠/١) ، كشف الأسرار للبخارى (٤٠٠/٢) ، تيسير التحرير (٤٨/٣) ، فواتح الرحموت (١٤٦/٢) ، تشنيف المسامع (١٢٥٧/٤) .

 ⁽٦) لغلبة السلامة على ذلك العصر ، مع عدم ظهور مايقتضى التضعيف .
 كذانقل الزركشى هذا الاستقراء عن بعض الأئمة ولم يصرح به والله أعلم . انظر البحر المحيط (٢٨١/٤) .

وكتاب الثقات مطبوع في تسعة أجزاء . والله أعلم .

[التنبيه] الثانى : قال إمام الحرمين : إن رواية المستور موقوفة إلى إستبانة حاله ، فلو كنا على اعتقاد فى حل شيء ، فروى لنا مستور تحريه فالذى أراه وجوب الانكفاف عما كنا نستحله إلى تمام البحث عن حال الراوى ، قال : وليس ذلك حكما بالحظر المترتب على الرواية ، وإنما هو توقف فى الأمر والتوقف فى الإباحة يتضمن (١) الإحجام ، وهو فى معنى الحظر فهو إذن حظر مأخوذ من قاعدة فى الشريعة ممهدة وهي التوقف عند عدم بدو ظواهر الأمور إلى ($^{(*)}$ استبانتها ، فإذا ثبتت العدالة فالحكم بالرواية إذ ذك $^{(*)}$! انتهى . ولاينافى ماسبق من رد المستور فإن المراد أنا لانعمل به فى الحال ، ولكن لانتركه أصلا بل نبحث عنه .

نعم قوله : لو كنا على اعتقاد فى حل شىء إلى آخره زعم [الأبيارى]^(١) أنه إجماع^(٥).

ورد: بأن الإجماع لا يعرف وبأن المتجه أنه إن روى تحريما مخالفا للبراءة الأصلية فله اتجاه . أما إذا كان الحل مستندا لدليل شرعى فلاوجه للإحجام ؛ لأن اليقين لا يرفع بالشك ، ولهذا صححوا فيمن قال : إن كنت حاملا فأنت طالق أنه لا يحرم وطؤها حتى يظهر الحمل (٦).

⁽١) في ج: متضمن وهو يوافق احدى نسخ البرهان.

⁽٢) في أ ، ب ، ج : التي ،و المثبت يوافق البرهان .

⁽٣) انظر : البرهان (١/١٥/١٦) ، البحر المحيط (٢٨١/٤) .

⁽٤) فى جميع النسخ (ابن الانبارى) وهو تصحيف تبع المؤلف فيه رفع الحاجب، والصواب المثبت وهو ماذكره المحلى والواقع يؤيده فشارح البرهان هو الابيارى، أما ابن الانبارى فهو مشهور فى اللغة، وقد تكرر هذا التصحيف فى أكثر من موضع. والله أعلم.

انظر : رفع الحاجب (ج١/ق١٦٨) ، المحلى على جمع الجوامع (١٥٠/٢) .

⁽۵) وعبارة الأبيارى :

فلابد من التوقف حتى ينكشف الحال ، هذا مجمع عليه فلامعنى لإضافةذلك إلى نفسه رأيا. ا.ه التحقيق والبيان (٨٣٥/٣).

 ⁽٦) هذا الرد أورده ابن السبكى في رفع الحاجب (ج١/ق١٦٩،١٦٨) ، وانظر : الدرر اللوامع (٧٨٨/٣/٢) ، المحلى على جمع الجوامع (١٥٠/٢) ، حاشية العطار (١٧٦/٢) .

[التنبيه] الثالث: قيل (۱): مثال رواية المستور ماروى عن أبي سهل (۲) عن مسه _ بضم الميم وتشديد السين المهملة _ الأزدية (۳) عن أم سلمة كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما وكنا نظلى على وجوهنا الورس (۱) تعنى من الكلف (۱۰)، قال القاضى أبو الطيب: أبو سهل ومسه مجهولان (۲) لكن الحديث رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه (۷)، وقال الترمذى : لانعرفه إلا من حديث أبي سهل عن مسه الأزدية ، قال : وقال محمد بن إسماعيل (۸): أبو سهلة ثقة (۱۰)، واسمه كثير بن زياد وهو ثقة (۱۰)، وقال الخطابي حديث مسه أثنى عليه محمد بن اسماعيل ثم ذكر ماسيق (۱۱).

⁽۱) القائل هو ابن السبكى فى الابهاج (7/7).

⁽۲) كثير بن زياد أبو سهل البرساني الأزدى ، البصرى ، سكن بلخ ، روى عن الحسن وأبو وأبي العالية ومسه ، وعنه روى حماد بن زيد ، وثقه جماعة منهم البخارى وأبو حاتم وابن معين ، ذكره ابن حبان في الثقات قال : وكان ممن يخطىء . انظر : تهذيب التهذيب (٤٥٩) ، التاريخ لابن معين انظر : تهذيب التهذيب (٤٥٩) ، الثقات لابن حبان (٧٠٣٧) .

⁽٣) مُسة الأُزدية ، أم بسة ، روت عن أم سلمة وعنها روى كثير بن زياد قال ابن حجر مقبولة من الطبقة الثالثة .

انظر : تهذيب التهذيب (٤٥١/١٢) ، تقريب التهذيب (٧٥٣) .

 ⁽٤) الورس: نبت أصفر يكون باليمن يتخذ منه للوجه.
 انظر: الصحاح (ورس) (٩٨٨/٣)، لسان العرب (ورس) (٢٥٤/٦)، النهاية
 لابن الأثير (ورس) (١٧٣/٤).

⁽ه) الكلف : حمرة كدره تعلو الوجه ، وقيل : لون بين السواد والحمرة وقيل : سواد يكون في الوجه . انظر لسان العرب (كلف) (٣٠٧/٩) .

⁽٦) نقل قوله ابن السبكي في الابهاج (٣٥٤/٢) .

 ⁽٧) انظر: سنن أبي داود (الطهارة) (١٣٦/١) ، سنن الترمذي (الطهارة) (١/٢٥٦) ،
 سنن ابن ماجه (الطهارة) (١/١٣/١) ، المستدرك (١/١٧٥) .

المراد الامام البخارى .

⁽٩) قلت : نقله أيضا عن البخارى ابن حجر ، ولم يصرح به البخارى في التاريخ الكبير ولم يذكره في الصغير ولعله ذكره في غيرهما . والله أعلم .

انظر : تهذيب التهذيب (٤١٣/٨) ، التاريخ الكبير (٧/٥١٥) .

⁽۱۰) انظر سنن الترمذي (الطهارة) (۲۵۷/۱).

⁽١١) انظر معالم السنن (٨٢/١) .

قيل $^{(1)}$: ومن أمثلته حديث عبد الرحمن بن وعلة المصرى $^{(7)}$ عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (أيما اهاب دبغ فقد طهر $)^{(7)}$ فقد قال أحمد : ومن هو ابن وعلة ?

إلا أن غير أحمد عرفه ووثقه ، فقد روى عنه زيد بن أسلم (١)ويحبي بن سعيد وغيرهما ، ووثقه ابن معين والعجلي والنسائي ، وروى لـه مسلم والأربعة (٥).

(١) قائله ابن السبكى وقد أورده فى سؤال وجواب فقال :
 فإن قبل : قبلتم ابن وعلة وهو مجهول وقد روى عن ابن عباس ...الخ .

قلنا : ليس ابن وعلة مجهولا ، بل هـو ثقة فقد روى عنه زيد بن أسلم ...الـخ .

الابهاج (۲/۵۵/۲) .

(۲) عبد الرحمن بن وعلة ويقال ابن السميفع بن وعلة المصرى السبائى ، روى عن ابن عباس وابن عمر ، وعنه روى زيد بن أسلم ويحبي بن سعيد الأنصارى ، وثقه جماعة منهم ابن معين والعجلى والنسائى ، كان شريفا بمصر فى أيامه وله وفادة على معاوية ، صار إلى أفريقيا وبها مسجده ، قال ابن حجر : صدوق من الرابعة . انظر : تهذيب التهذيب (۲۹۳/۳) ، تقريب التهذيب (۲۵۳) ، الجرح والتعديل (۲۹۳/۳) .

 (٣) رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، ورواه مسلم وأبو داود بلفظ (إذا دبغ الإهاب فقد طهر) .

انظر : سنن الترمذى (اللباس) (١٩٣/٤) ، سنن النسائى (الفرع) (١٧٣/٧) ، سنن ابن ماجه (اللباس) (١١٩٣/٢) ، صحيح مسلم (الحيض) (٢٧٧/١) ، سنن أبي داود (اللباس) (٢٧٤/٤) .

(٤) زيد بن أسلم العدوى أبو عبد الله مولى عمر ، الإمام ، الحجة ، القدوة حدث عن والده وابن عمر ، وعنه حدث الأوزاعي ومالك والسفيانان ، كانت له حلقة في المسجد النبوى ، كان من العلماء العاملين له تفسير رواه عنه ابنه عبد الرحمن ، قال ابن حجر : ثقة عالم وكان يرسل ، من الثالثة ، مات عام (١٣٦٨ه) . الجرح (١٣٩٨ه) ، حلية الأولياء (٢٧١/٣))

انظر: سير النبلاء (ه/٣١٦) ، الجرح ($\pi/300$) ، حلية الأولياء ($\pi/400$) ، تقريب تهذيب التهذيب ($\pi/400$) ، طبقات الحفاظ ($\pi/400$) ، الشذرات ($\pi/400$) ، تقريب التهذيب ($\pi/400$) .

(ه) انتهى كلام ابن السبكى ، والمراد بالأربعة كما ذكر ابن كثير وغيره : أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقد رووا عن ابن وعلة حديث الإهاب الذى سبق قريبا .

انظر : الإبهاج ($^{(7)}$) ، اختصار علوم الحديث ($^{(7)}$) ، الوسيط لأبي شهبة ($^{(7)}$) .

[التنبيه] الرابع : ماجرينا عليه من كون العدالة شرطا فلابد من تحققها أجود من قول ابن الحاجب والبيضاوي وغيرهما أن الفسق مانع وأنه لابد من تحققه (١) فجمعوا بين متنافيين لأن جعله مانعا يقتضى الاكتفاء بأن الأصل عدمه لاتحقق عدمه لأن هذا شأن الموانع فجعل عدم المانع شرطا غير مستقيم فتأمله (۲)

[مجهول العدالة ظاهرا وباطنا]:

قولى (أو ظاهر) إشارة إلى المسألة الثانية وهو مجهول العدالة ظاهرا وباطنا ، وقد علم مـن ذكر ^(٣)جهـالته ظاهرا أنه مجهـول باطنا بخلاف العكـس وهو القسم الذي بدأت به .

والحاصل أن المجهول ظاهرا وباطنا أى وهو معروف العين برواية عدلين عنه (٤)لايقبل روايته ، قال بعضهم بالإجماع ^(٥)، وجرى عليه في "جمع (v) الجوامع (v) وهو مردود بحكاية ابن الصلاح فيه عن الجماهير أنه لايقبل

⁽١) أى تحقق عدمه .

أنظر : المنهاج مع نهاية السول (٢٤٥/٢) ، مختصر ابن الحاجب (٦٤/٢) .

هذا مااستدركه ابن السبكي في الابهاج (٢٥٦/٢) وقال : ان عدم المانع ليس شرطا حتى يشترط تحقق عدمه ، ويظنه البعض شرطا وليس كذلك بل عدم المانع ليس بشرط وعدم الشرط ليس بمانع ، وانظر هذه القاعدة في

المنثور في القواعد (٢٦٠/٢). (٣) فى أ ، ج ، د : ذكره ، والمثبت هو الظاهر من نسخة ب ويقتضيـه السياق . والله

⁽٤) كذأ قيده الزركشي في البحر (٢٨٠/٤).

⁽٥) لم أعثر على المقصود بعد البحث . والله أعلم .

⁽٦) أُى جرى على ادعاء الاجماع ، وقد نقل السخاوى أن ابن كثير ادعى الاتفاق على ذلك قال : وكأنه سلف ابن السبكي .

انظر : جمع الجوامع مع المحلي (١٥٠/٢) ، فتح المغيث (٢٩٧/١) . (٧) انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٤٤) ، اختصار علوم الحديث (٨١) ، تشنيف المسامع . (1705/5)

وعن أبى حنيفة أنه يقبل^(١).

وحكى غيره ثالثا : إن كان الراوى عنه لايروى إلا عن عدل قبل ، وإلا فلا (٢).

وهـذا القـول لاحقيقة له لما سبـق أن مثـل ذلك تعـديل ، فهـو عـدل لامستور .

[مجهول العين]:

قولى (ومن جهل بعينه) إلى آخره إشارة إلى المسألة الثالثة وهي مجهول العين ، قال المحدثون : من لم يرو عنه إلا راو واحد ، ومثله الخطيب بجبار الطائى (٣) وعبد الله بن أغر (٤) الهمداني ، والهيثم بن حنش (٥) ،

انظر : كشّف الأسرار للبخارى (٤٠٠/٢) ، رفع الحاجب (ج١/ق١٦٧) ، شرح الكوكب (٤١١/٢) ، فتح المغيث (٢٩٤/١) .

(٢) حكاه الزركشي في البحر المحيط (٢٨٠/٤).

(٣) جبار بن القاسم الطائى ، روى عن ابن عباس وعنه روى أبو اسحاق الهمدانى السبيعى ، قال الذهبى : ضعفه الأزدى . انظر : الجرح والتعديل (١٩٤/١) ، ميزان الاعتدال (٣٨٧/١) ، المغنى للنهي (١٩٤/١) .

(٤) فى أ : بن أعين ، والمثبت يوافق الكفاية ، ولم أعثر له على ترجمة والذى ذكره ابن أبى حاتم هو عبد الله بن الأعز ، قال : روى عن عبد الله بن مسعود فى القصص وعنه روى أبو اسحاق الهمدانى السبيعى . انظر الجرح والتعديل (Λ /۵) .

(ه) الهيثم بن حنش وقيل : ابن حبيش النخعى ، كوفى روى عـن ابن عمر وعنه روى أبو أسحاق الهمدانى السبيعى وسلمة بن كهيل . انظر : الجرح (٧٩/٩) ، التاريخ الكبير (٢١٣/٢/٤) .

⁽۱) هذا القول نسب إلى أبى حنيفة فى المستور وهو مجهول العدالة باطنا ولم أجد من عزاه إليه فى المجهول ظاهرا وباطنا ،إلا أنه لافرق بينهما فى الحكم كما هو ظاهر عبارة ابن عبارة ابن الحاجب وصرح به ابن السبكى فى شرحه ، وهو أيضا ظاهر عبارة ابن النجار حيث قال لاتقبل رواية مجهول العدالة عند الأكثر منهم الإمام أحمد وفى رواية تقبل وفاقا لأبى حنيفة . والله أعلم .

ومالك بن أغر $^{(1)}$ ، وسعيد بن ذى حدان $^{(7)}$ ، لم يرو عنهم غير أبى إسحق السبيعى $^{(*)}$

وذكر أمثلة أخرى عليه فى بعضها نقد(7)، فهذا القسم ظاهر ما فى جمع الجوامع فيه الاتفاق على عدم القبول ، وصرح مصنف بذلك فى غيره(3)، وليس كذلك ، فقد حكى ابن الصلاح وغيره الخلاف فيه(6).

وحاصل الأقوال فيه خمسة :

أحدها _ وهو الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم _ أنه لايقبل مطلقا .

وثانيها : يقبل مطلقا ، وذلك هو رأى من لم يشرط فى الراوى غير الاسلام .

⁽۱) كذا فى الكفاية وفى نسخة أ : ابن أعين ، ولم أعثر لابن أغر على ترجمة . أما ابن أعين فهو مالك الجهنى روى عن زيد بن وهب وعنه روى لوط بن يحيى ، قال ابن أبى حاتم والذهبى : مجهول . انظر : الجرح والتعديل (٢٠٦/٨) ، ميزان الاعتدال (٣٤٥/٤) ، المغنى للنهي (١٣٨/٢).

⁽۲) سعيد بن ذي حدان كوفي ، روى عن سهل بن حنيف وعنه روى أبو اسحاق السبيعي ، ذكره ابن حبان في الثقات قال وربا أخطأ ، قيل : مجهول لم يرو عنه أحد إلا السبيعي .

انظر : ميزان الاعتدال (٣٢٥/٢) ، تهذيب التهذيب (٢٦/٤) ، تقريب التهذيب (٣٦/٤) ، الثقات (٢٨٢/٤) .

^(*) ۱۲۱ع

 ⁽٣) انظر : الكفاية (١١١) ، شرح ألفية العراق (٣٢٥/١) ، مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (١٤٦) .

⁽٤) حيث قال في رفع الحاجب: لم يقل أحد من أصحابنا بقبول روايته ، ونقل الزركشي عنه قوله: لايعرف خلافا في رد روايته . انظر: رفع الحاجب (ج١/ق١٦٧) ، تشنيف المسامع (١٧٥٤/٤) ، جمع الجوامع مع

انظر : رفع الحاجب (ج١/ق١٦٧) ، تشنيف المسامع (١٢٥٤/٤) ، جمع الجوامع مع المحلي (١٥٠/٧) ، الابهاج (٢٠٥٧) .

⁽ه) انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٤٦) ، تشنيف المسامع (١٢٥٥/٤) ، البحر المحيط (٢٨٢/٤) ، غاية الوصول (١٠٠) .

وثالثها : إن كان المنفرد بالرواية عنه لايروى إلا عن عدل كابن مهدى ويحيى بن سعيد ، واكتفينا في التعديل بواحد قبل ، وإلا فلا .

رابعها : إن كان مشهورا في غير العلم بالزهد أو النجدة أي القوة في الدين قبل ، وإلا فلا ، وهو قول ابن عبد البر .

وخامسها: إن زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قبل ، وإلا فلا ، وهو اختيار أبى الحسين بن القطان فى كتاب "بيان الوهم والإيهام"(١).

قال أبو العباس: التحقيق أنه متى عرفت عدالة الرجل قبل خبره سواء روى عنه واحد أو أكثر وعلى هذا كان الحال فى العصر الأول من الصحابة وتابعيهم إلى أن انقطع $\binom{7}{1}$ المحدثون. انتهى $\binom{7}{1}$.

[ماترتفع به الجهالة]:

وتعقب ابن الصلاح على الخطيب (٤)بأن البخاري قد روى عن مرداس

⁽۱) انظر هذه الأقوال وأصحابها فى : شرح ألفية العراقى (۳۲٤/۱) ، البحر المحيط (۲۸۲/٤) ، شرح الكوكب (٤١٠/٢) ، توضيح الأفكار (١٨٥/٢) ، تدريب الراوى (٣١٧/١) ، ولم أقف على كلام ابن عبد البر فى التمهيد . والله أعلم .

⁽٢) في أ : تنطع ، وفي ج ، د : ينقطع .

⁽٣) لم أهتد الى المقصود من أبى العباس فهناك أبو العباس ابن القاص وأبو العباس ابن تيمية ولم أجد فى كتابيهما أدب القضاء والمسودة أثرا لهذا النص ، وهناك أبو العباس ابن سريج ، وقد يكون المراد أبو العباس المحب الطبرى فقد سبق أن ذكره المؤلف قريبا ، ولم أجد فيما لدى من مصادر إشارة إلى هذا النص . والله تعالى أعلم .

⁽٤) لم يُسبق أن ذكر المؤلف كلام الخطيب وانتقل هنا إلى مسألة ارتفاع الجهالة عن الرجل اثنان الراوى حيث قال الخطيب : إن أقل ماترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم فصاعدا فتعقبه ابن الصلاح بما نقله المؤلف . انظر : الكفاية (١١١) ، مقدمة ابن الصلاح (١٤٨) .

الأسلمى $^{(1)}$ ، ولم يرو عنه غير ابن أبى حازم $^{(1)}$. واعترض : بأنه روى عنه أيضا زياد بن علاقة $^{(7)(1)}$.

ونحو ذلك ماقال الحاكم في النوع السابع والأربعين أن مسلما روى عن ربيعة بن كعب الأسلمي (٥)ولم يرو عنه غير أبي سلمة بن

(۱) مرداس بن مالك وقيل ابن عبد الرحمن الأسلمى ، شهد بيعة الرضوان ، سكن الكوفة وهو معدود فى أهلها روى له حديث واحد تفرد بالرواية عنه أبوحازم ، قيل : إن مرداس بن عروة هو الأسلمى والصحيح انه غيره . انظر : الإصابة (١٤٧/٥) ، الاستيعاب (١٧/١٠) ، أسد الغابة (١٤٢/٥) ، تجريد الذهي (١٨/٢) .

(٢) قيس بن أبى حازم حصين بن عوف البجلى الأحمس العالم ، الحافظ ، أسلم وأتى النبى صلى الله عليه وسلم ليبايعه فوجده قد قبض ، لأبيه صحبة ، روى عن العشرة وغيرهم ، وعنه روى أبو اسحاق السبيعى ، قال ابن عيينة ماكان أحد بالكوفة أروى منه مات عام (١٩٨م) وقيل غير ذلك .

انظر: الإصابة ($^{/}$ ($^{/}$ ($^{/}$ ($^{/}$) ، أسد الغابة ($^{/}$ ($^{/}$) ، سير النبلاء ($^{/}$ ($^{/}$) ، الجرح والتعديل ($^{/}$) ، تاريخ بغداد ($^{/}$ ($^{/}$) ، تهذيب الأسماء ($^{/}$) ، تهذيب التهذيب ($^{/}$ ($^{/}$) ، طبقات الحفاظ ($^{/}$) ، الثقات لابن حيان ($^{/}$) .

(٣) زياد بن علاقة بن مالك الثعلبي الكوفى من الثقات المعمرين ، حدث عن جرير البجلي والمغيرة وعنه حدث شعبة والسفيانان ، كان ثقة ، صدوقا ، قيل كان سيء المذهب منحرفا عن أهل البيت ، مات عام (١٢٥هـ) وقيل غير ذلك ، وقد جاوز المائة .

انظر : سير النبلاء (٢١٥/٥) ، الجرح والتعديل (٢٠٠٥) ، تهذيب التهذيب (٣٨٠/٣) ، الشذرات (١٦٦/١) ، الثقات لابن حبان (٢٥٨/٤) .

(٤) أقول فى هذا الاعتراض نظر حيث قال العراقى : الصواب ماقاله ابن الصلاح فإن الذى روى عنه زياد بن علاقة هو مرداس بن عروة وهو صحابى آخر . انظر : التقييد والايضاح (٣٥٣) ، تدريب الراوى (٣١٩/١) ، شرح ألفية العراقى (٣٢٦/١) .

(ه) ربيعة بن كعب بن مالك أبو فراس الأسلمى ، يعد فى أهل الحجاز ، روى عنه أبو سلمة وابن المجمر ومحمد بن عمرو والجونى ، من أهل الصفة ولم يزل مع النبى صلى الله عليه وسلم فى السفر والحضر إلى أن قبض ثم نزل بلاد أسلم ، مات بالحرة عام (٣٦ه) .

انظر : الإصابة (٢٧٠/٣) ، الاستيعاب (٢٦٤/٣) ، أسد الغابة (٢١٦/٢) ، التجريد للذهبي (١٨١/١) .

عبد الرحمن ^{(۱)(۲)}.

واعترض : بأنه قد روى عنه محمد بن عمرو بن عطاء $^{(7)}$ ، وأبو عمران الجونى $^{(1)}$ ، ونعيم المجمر $^{(6)}$ ، وحنظلة بن على $^{(7)}$ ، وأيضا فمرداس وربيعة

(۱) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن محوف القرشى ، الحافظ ، أحد الأعلام بالمدينة ، قيل اسمه عبد الله وقيل اسماعيل ، ولد عام (۲۲ه) تقريبا ، حدث عن أبيه وعائشة وأبى هريرة وربيعة بن كعب ، وعنه حدث عروة والشعبي وعمر بن عبد العزيز ، كان ثقة فقيها كثير الحديث ، تولى القضاء في المدينة فترة ، مات بها عام (۹۹ه) وقيل غير ذلك .

انظر : سير النبلاء (٢٨٧/٤) ، العبر (١١٣/١) ، تهذيب التهذيب (١١٥/١٢) ، طبقات الحفاظ (٢٣) ، تهذيب الأسماء (٢٤٠/٣) .

 (٢) قلت : عزاه أيضا إلى الحاكم ابن حجر لكنه لم يحدد النوع ، ولم أجده في معرفة علوم الحديث لافي النوع المذكور ولاغيره ، والظاهر أنه سهو لأمرين : الأول : ان الذي ذكر ذلك هو ابن الصلاح .

الثانى : أنه يعارض ماسبق من نقل الحاكم عن الشيخين أنهما اختارا فى صحيحيهما رواية عدلين عن عدلين ، ورد عليه ابن الصلاح فى النوع السابع والأربعين من مقدمته ، وسبق تفصيل ذلك ص (١٣٠) . والله أعلم .

انظر : الإصابة (٢٧٠/٣) ، مقدمة ابن الصلاح (١٤٨،٣٥٣) ، توضيح الأفكار (١٤٨،٣٥٣) ، توضيح الأفكار (١٩٠/٢) ، شرح ألفية العراقي (٣٢٦/١) ، الباعث الحثيث (٨٢) .

(٣) في ج : عمر وابن عطاء ، والصواب المثبت وهو :

محمد بن عمرو بن عطاء أبو عبد الله القرشى قيل مولاهم ، أحد الثقات ، حدث عن الساعدى وأبى هريرة وابن عباس وكعب بن ربيعة وابن المسيب ، وعنه حدث ابن عجلان وابن أبى ذئب ، كانت له هيبة ومروءة توفى فى حدود (١١٠ه) وعمره ثلاث وثانين سنة تقريبا .

انظر : سير النبلاء (٢٢٥/٥) ، الجرح والتعديل (٢٩/٨) ، تهذيب التهذيب (٣٧٨) ، طبقات الحفاظ (٣٢) ، تهذيب الأسماء (٢٤٠/٢) .

- (٤) عبد الملك بن حبيب الأزدى أبو عمران الجونى الامام الثقة ، رأى عمران بن حصين وروى عن جندب البجل وربيعة الأسلمى ، وعنه روى شعبة والحمادان ، وثقه جماعة منهم ابن حبان وابن معين ، مات عام (١٢٨ه) وقيل غير ذلك . انظر : سير النبلاء (١٥٥٥٥) ، الجرح والتعديل (٣٤٦/٥) ، حلية الأولياء (٣٠٩/٢) ، تهذيب الأسماء (٣٨٩/٦) ، الثقات (١١٧/٥) .
- (٥) سبقت ترجمته في قسم الدراسة (٩) ص () ، واليه يرجع نسب المؤلف . والله
 أعلم .
- (٦) حنظلة بن على بن الأسقع الأسلمى المدنى ، روى عن رافع بن خديج وربيعة الأسلمى وأبى هريرة وعنه روى الزهرى ، وثقه النسائى وذكره ابن حبان فى الثقات قال الدرجع : ثقة من الثالثة . =

صحابیان و کلهم عدول $^{(1)}$.

فائدة :

عند المحدثين من أقسام المستور أيضا من عرف _ بذكره فى الجملة _(*) عينه وعدالته ولكن جهل تعيينه (*)كإيهام الصحابى ، وكقول الراوى (**) أخبرنى فلان أو فلان ، والفرض أنهما عدلان فهذا لايضر ، أما لو (***) جهلت عدالة أحدهما ، أو قال أخبرنى فلان أو غيره فلا يحتج به حينئذ (*). والله أعلم .

[إذا قال حدثنى الثقة]:

فإن يكن مثل الإمام الشافعي وصفه بثقة فتابح^(١) لشرح:

أى إذا قال الشافعى رضى الله عنه أو غيره أخبرنا الثقة أو نحو ذلك فهل الستر فيه باق لكونه غير معين أو أنه زال بوصفه فيكون كإيهام الصحابي أو أحد العدلين فلايضر كما سبق ، ويسميه (٥) بعضهم التعديل

انظر : الثقات (١٩٥/٤) ، تهذيب التهذيب (٦٢/٣) ، التاريخ الكبير (٣٨/١/٢) ،
 تقريب التهذيب (١٨٤) ، الجرح والتعديل (٢٣٩/٣) .

⁽۱) انظر هذا الاعتراض في : شرح ألفية العراقي (۲۷۷۱) ، تدريب الراوى (۳۱۹/۱) ، الارشاد للنووى (۲۹۸/۱) ، الباعث الحثيث (۸۲) ، وراجع ترجمة ربيعة بن كعب ص(۱۸۲) .

^(*) ۹۱د (۲) فی ج : بعینه .

^(**) ۱۱۲ب

^{11.7 (***)}

 ⁽٣) هذه الفائدة جعلها النووى فرعا في الارشاد (٢٩٩/١) ، وكذلك في التقريب (٣١/١) ، وانظر الكفاية (٤١٣) .

⁽٤) في ج : فشايع ، وفي د : فيابع .

 ⁽۵) فی أ، ج : وتسمية .

المبهم (١)فيه مذاهب :

أحدها: لا يحتج به ، وبه جزم القفال الشاشى والخطيب والصير فى والقاضى أبو الطيب والشيخ أبو إسحق وابن الصباغ والماوردى والرويانى ، قال: وهو كالمرسل وصححه ابن الصباغ قال لأنه ربحا لو سماه كان ممن جرحه غيره (٢).

بل قـال الخطيب : لو صرح بأن جميع شيوخه ثقـات ثم روى عمن لم يسمه لايعمل به .

قال : نعم ، لو قال العالم كل من أروى عنه وأسميه فهو عدل رضى مقبول الحديث كان ذلك تعديلا لكل من روى عنه وسماه كما سبق (7). والثانى : يحتج بذلك مطلقا لما سبق من أن إيهام العدل لايضر ، ونقله (4) بن الصلاح عن أبي حنيفة (8).

والثالث: التفصيل بين أن يعرف من عادته إذا أطلق ذلك أن يعني (٦)

⁽١) كذا سماه الزركشي في البحر (٢٩١/٤).

⁽٢) كذا نقل الزركشي عن جميع من سبق وفي عزوه الى الشيرازي نظر سيأتي في المذهب الثالث . والله أعلم .

انظر: البحر المحيط (٢٩١/٤) ، الكفاية (٤١١) ، شرح اللمع (٣٥٥/٣) ، الحاوى (٩٣/١٦) ، شرح النسووى (٢٨٩/١) ، شرح الكوكب (٤٣٧/٢) ، الارشاد للنسووى (٤٣٧/١) ، شرح الكوكب (٤٣٧/٢) ، ارشاد الفحول (٦٧) .

⁽٣) انظر : الكفاية (١١٥) ، البحر المحيط (٢٩١/٤) ، وراجع ص(٢١١) .

⁽٤) في أ: ولعله.

⁽ه) أقول لعل المؤلف وهم فى ذلك فابن الصباغ هو الذى نقله عن أبي حنيفة فى كتابه العدة صرح بذلك الزركشى والعراقى وغيرهما ، ولم أجد فى مقدمة ابن الصلاح نقل ذلك عن أبى حنيفة .

وقد تبع ابن النجار المؤلف في هذا الوهم . والله أعلم .

انظر: البحر المحيط (٢٩١/٤) ، شرح اللهية العراق (٣١٥/١) ، فتح المغيث (٢٨٨/١) ، فواتح الرحموت (٢١٧/٢) ، كشف الأسرار للبخارى (٧١/٣) ،

توضيح الأفكار (١٧١/٢) ، شرح الكوكب (٤٣٨/٢) .

⁽٦) في ج َ : أو يعني ، وانظر توضيح الأفكار (١٧٢/٢) .

به معينا وهو معروف بأنه ثقة فيقبل ، وإلا فلا(1)، حكاه "شارح اللمع" اليمانى عن صاحب "الإرشاد(1).

والرابع: وهو الصحيح المختار الذى قطع به إمام الحرمين وجريت عليه في النظم، ونقله ابن الصلاح عن اختيار بعض المحققين أنه إن كان القائل لذلك من أئمة الشأن العارف (٣) بما يشترطه هو وخصومه في العدل وقد ذكره في مقام الاحتجاج فيقبل لأن مثل هؤلاء لايطلق في مقام الاحتجاج إلا في موضع يأمن أن يخالف فيمن أطلق عليه أنه ثقة ، وإنما أهملت في النظم ذكر كونه في مقام الاحتجاج لأن هؤلاء الأئمة إنما يذكرون ذلك في مقام الاحتجاج بخلاف المحدث الذي عنايته برواية الحديث فقط (٤).

⁽۱) قلت : وهذا مااختاره الشيرازى بخلاف ماعزاه إليه المؤلف ، وعبارة الشيرازى : فإن عرف أنه يريد رجلا بعينه نظر فيه فإن كان ثقة عندنا قبلنا حديثه وإن لم يكن ثقة لم نقبله .

وإن لم يعـرف أنه يريد رجلا بعينـه فحكمه كالمرسل . ا.ه باختصـار . واللـه أعلم . انظر شرح اللمع (٣٥٥/٢) .

⁽٢) هذا مانقله الزركشي في البحر .

وقد ذكر الباشا شارحين عنيين هما : كمال الدين مسعود بن على العنسى اليمنى الشافعي المتوفى عام (١٠٤ه) وموسى بن أحمد بن يوسف اليمنى الشافعي المتوفى عام (١٠٧ه) ولم يتضح لى المراد .

أماً صاحب الأرشاد فلعله النووى لكن وجدت فيه تفصيلا غير المذكور . والله أُعلى.

انظر : البحر المحيط (٢٩١/٤) ، ايضاح المكنون (٤١٠/٢) .

⁽٣) في أ ، ب ، ج : العارفين .

⁽٤) أقول التقييد بكونه في مقام الاحتجاج أضافه الزركشى في التشنيف وتبعه المؤلف وابن النجار ، وإلا فما قطع به إمام الحرمين ونقله ابن السبكي ليس فيه هذا القيد وقد أشار المحلي إلى هذا القيد لكن إذا قال الراوى : حدثني من لاأتهم فإذا كان في معرض الاحتجاج كان كقوله حدثني الثقة وإن كان دونه في المرتبة ، وسيذكر المؤلف ذلك بعد قليل .

انظر : تشنیف المسامع (۱۲۵۵/٤) ، شرح الکوکب (۴۳۸/۲) ، البرهان (۱۳۸/۱) مقدمة ابن الصلاح (۱۱۶) ، جمع الجوامع مع المحلي (۱۵۰/۲) .

تنبيهات:

أحدها: عاب بعض المتعنتين على الشافعي مثل ذلك (١)، قال لأنه مشعر بسوء الحفظ، وأيضا فهو ضرب من الإرسال، والمرسل عنده غير حجة (١). والجواب عن الأول: أن الإمام الحافظ قد يعتريه شك في التعيين مع عدم شكه في عدالته فيتورع عن التعيين احتياطا، وقد فعل ذلك الأئمة، فروي مالك في "الموطأ" في الزكاة (٣)عن الثقة عنده عن سليمان بن يسار (١). وعن الثاني : بأنه (٥)قد استقرىء عليه أنه لم يبهم (٦)ذكر الراوي إلا في حديث معروف عند أهل الحديث براو معلوم الاسم و (٧)العدالة فلايضره تركه تسمية الشيخ، قال الرافعي في "شرح المسند" (٨)؛ ولك أن تقول

⁽١) أى قوله حدثني الثقة ونحو ذلك .

 ⁽۲) نقل الزركشى هذا الاعتراض ثم أجاب عليه ولم يصرح باسم المتعنت .
 انظر تشنيف المسامع (١٢٥٩/٤) .

⁽٣) فى أ ، ب ، ج : بآب الـزكاة ، ولعـل المراد باب من كتاب الـزكاة وهو باب زكاة مايخرص من ثمار النخيل .

انظر : الموطأ (الزكاة) (۲۷۰/۱) ، مناقب الشافعي للبيهقي (٣١٨/٨) .

⁽٤) سليمان بن يسار الهلالى أبو أيوب ، عالم المدينة ومفتيها وأحد الفقهاء السبعة مولى أم المؤمنين ميمونة الهلالية ، ولد فى خلافة عثمان وحدث عن ابن عباس وجابر وأبى هريرة وجمع ، عنه حدث الزهرى ، كان ثقة مأمونا ، كثير الحديث ، عابدا ، من أوعية العلم حتى فضله البعض على ابن المسيب ، مات عام (١٠٧ه) وقيل غير ذلك .

انظر : سير النبلاء (٤٤٤/٤) ، الجرح والتعديل (١٤٩/٤) ، تهذيب الأسماء (٢٢٨/٤) ، حلية الأولياء (١٩٠/٢) .

⁽ه) فى أ ، ج ، د : فإنه ، والمثبت يوافق التشنيف .

 ⁽٦) فى أ، ج: يتهم وهـى توافق التشنيف ، وغير منقوطة فى د ، والمثبـت كما هو الظاهر من نسخة ب ، وهو الصواب ويقتضيه السياق . والله أعلم .

⁽٧) في د : أو .

 ⁽A) أى مسند الشافعى ، وهو فى مجلدين ابتدأه بعد شرح ابن الأثير فى عام (٣١٣ه) ،
 وقد أفادنى الدكتور خليل خاطر بأنه يوجد منه قطعة فى الهند ولم يستطع الوصول
 إليها . والله أعلم .

انظر كشف الظنون (١٦٨٣/٢).

المحتاج للوضوء إذا قال له من يعرفه بالعدالة هذا الماء نجس بسبب كذا يلزمه قبوله ، ولوقال له من هو من أهل التعديل أخبرنى عدل بذلك ولم $^{(*)}$ يسم فيشبه أن الحكم كذلك $^{(1)}$. انتهى . وهذا الجزم مؤيد لما قلناه ، ويؤيد ذلك أن الحديث إذا روى عن رجل من الصحابة يحتج به ولايعد مرسلا ، وإن لم يكن الصحابى معينا كما سبق للعلم بعدالة الكل $^{(*)}$.

[التنبيه] الثاني:

إذا قال أخبرنى من لاأتهم ، كما يقع فى كلام الشافعى _ رحمه الله _ "كثيرا"(*)كان دون أخبرنى الثقة ، قال الحافظ الذهبى : ليس مثله فيما سبق لأنه نفى التهمة ولم يتعرض لإتقانه ولالكونه حجة $^{(4)}$, ورجع غيره أنه مثله "فيما سبق"($^{(6)}$, لأن ذلك إذا وقع من مثل الشافعى فى الاحتجاج فإنما يريد "به مايريد"($^{(7)}$, بقوله ثقة $^{(9)}$.

^(*) ۱۲۷ج

⁽١) قال : وإذا جاز الاعتماد على قول العدل هناك فكذلك ههنا . انظر كلام الرافعي بتمامه في التشنيف (١٢٥٧/٤) .

 ⁽۲) انتهى جواب الزركشى على المتعنت .
 انظر : المصدر نفسه ، مناقب الشافعى للرازى (۲۳۲،۲۲۸) .

⁽٣) ساقطة من : ج ، د .

⁽٤) أقول للذهبي كتاب مخطوط في علم المصطلح ، وله رسالة في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ولم أجد فيها هذا النقل ، وقد عزاه إليه تلميذه ابن السبكى وقال انه رآه بخطه وصححه إذا صدر ممن ليس مثل الشافعي ، كذا نقل الزركشي في التشنيف (١٢٥٨/٤) ، وانظر : سير النبلاء (٧٦/١) ، جمع الجوامع مع المحلي (١٥١/٣) ، حاشية العطار (١٧٧٧) ، تدريب الراوي (٢١/١١) .

⁽ه) ساقطة من ج، د.

⁽٦) ساقطة من ب ، ج .

⁽٧) هذا مارجحه ابن السبكى ووافق شيخه الذهبى فيما إذا صدر ذلك ممن ليس مثل الشافعي فإنه لايكون مثل قوله حدثني الثقة . والله أعلم . انظر هامش (٤) السابق.

على أن الذهبى قد سبق بذلك من فحول أصحابنا ، ففى كتاب "الدلائل والأعلام" للصيرفى : إذا قال المحدث حدثنى الثقة عندى وحدثنى من لاأتهم لم يكن حجة لأن الثقة عنده قد لايكون ثقة عندى (١)، وذكر نحوه الماوردى والرويانى فى القضاء (٢).

فاقتصار السبكى فى جمع الجوامع على الـذهبى قصور $^{(7)}$ إلا أن يريد أن الذهبى يفرق بين ثقة ولا أتهم ، وهو لاء يخالفون $^{(4)}$ فيهما معا $^{(6)}$ كما أوضحناه عند حكاية المذاهب .

نعم قول الصيرفى حدثنى الثقة عندى يقتضى التصوير بقيد عندى حتى لو قال الثقة وأطلق لايكون كذلك .

[التنبيه] الثالث:

قال ابن الصباغ فى "العدة" أن الشافعى إنما يطلق ذلك فى ذكره لأصحابه أن الحجة عنده على هذا الحكم لافى مقام الاحتجاج به على غيره $^{(7)}$ ، وكذا قال القاضى أبو الطيب قال : وقيل إنه كان قد أعل أصحابه بذلك ولهذا قيل فى بعضهم أنه أحمد وفى بعضهم عيى بن حسان $^{(V)}$ ، وفى بعضهم

⁽١) نقله عن الدلائل الزركشي في التشنيف (١٢٥٨/٤) ، والبحر المحيط (٢٩٣/٤) .

 ⁽۲) كذا ذكر الزركشى ومراده كتاب أدب القاضى .
 انظر : الحاوى (۹۳/۱۹) ، نفس المصدرين .

 ⁽٣) كذا اعترض الزركشي في التشنيف وهو مندفع بما قرره المؤلف بعده . والله أعلم .
 انظر جمع الجوامع مع التشنيف (١٢٥٨/٤) .

 ⁽٤) في ج : مخالفون .

⁽ه) كذاً قرره أيضا الكمال في الدرر اللوامع (٧٩٧/٣/٢) ، ونقله العطار في حاشيته (١٧٧/٢) .

 ⁽٦) انظر قول ابن الصباغ في : البحر المحيط (٢٩٢/٤) ، وشرح الألفية للعراقي (٣١٥/١) ، فتح المغيث (٢٩٠/١) .

⁽۷) يحيى بن حسان بن حيان أبو زكريا البكرى التنيسى ، الحافظ ، القدوة ، ولد عام (۱۶۱ه) روى عن الحمادين والليث ومالك وعنه روى الشافعى ، وثقه الامام أحمد والعجل والنسائى ، كان من العلماء الأبرار حسن الحديث ، مات بمصر عام (۲۰۷ه) .

ابن أبى فدیك $^{(1)}$ وسعید بن سالم القداح $^{(7)}$ وغیرهم $^{(7)}$. وقال الماوردی والرویانی اشتهر عنه أنه یعنی به ابراهیم بن اسماعیل $^{(1)}$.

انظــر : سير النبلاء (١٢٧/١٠) ، الجرح والتعــديل (١٣٥/٩) ، العبر (٢٥٦/١) ،
 تهـذيب التهـذيب (١٩٧/١١) ، حــن المحـاضرة (٢٨٧/١) ، الشــذرات (٢٢/٢) .

انظر: سير النبلاء (٤٨٦/٩)، الجرح والتعديل (١٨٨/٧)، العبر (٣٣٣/١)، تهذيب التهذيب (٦١/٩)، طبقات الحفاظ (١٤٥)، التاريخ لابن معين (٢٥٠٥)، ميزان الاعتدال (٤٠٣/٤)، الشذرات (٣٠٩/١).

(٢) سعيد بن سالم أبو عثمان القداح المكى حدث عن ابن جريج والشورى وعنه حدث الشافعى وابن عيينة ، قال ابن معين : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وقيل ليس بذاك ، وكان مرجئا ، مات بعد المائتين .

انظر : سير النبلاء ($^{71/9}$) ، الجرح والتعديل ($^{71/9}$) ، ميزان الاعتدال ($^{74/7}$) ، العقد الثمين ($^{71/9}$) ، تهذيب التهذيب ($^{70/2}$) ، التاريخ لابن معين ($^{70/2}$) .

(٣) انظر قول القاضى أبي الطيب في البحر المحيط (٢٩٢/٤) .

(٤) كذا في البحر وتبعه المؤلف وابن النجار وهو :

ابراهيم بن اسماعيل بن عليه ، قال الذهبي جهمى هالك كان يناظر ويقول بخلق القرآن ، وقال في سير النبلاء جهمى شيطان ، مات ببغداد عام (٢١٨ه) . المغنى للذهبي (٢٠/١) ، سير النبلاء (٢٠/١) المغنى للذهبي (٢٠/١) ، سير النبلاء (٢٠/١) تاريخ بغداد (٢٠/٦) .

هذا وقد أثبت محقق شرح الكوكب فى الصلب اسماعيل بن ابراهيم قال : وفى جميع النسخ ابراهيم بن اسماعيل وهو خطأ لأن البيهقى عندد أسماء من روى الشافعى عنهم وليس فيهم ابراهيم بن اسماعيل ، بل ذكر اسماعيل بن ابراهيم بن عليه وقال هو المراد إذا قال الشافعى أخبرنا الثقة عن معمر لأنه سماه فى موضع آخر .

قال المحقق : أما ابراهيم بن اسماعيل فقال عنه الذهبي جهمى هالك ، وقال البيهقى قد وصفه الشافعي بأنه مبتدع . انتهى ملخصا ماذكره محقق شرح الكوكب وتبعه محقق الدرر اللوامع . =

⁽۱) محمد بن اسماعيل بن مسلم ابن أبي فديك الديلي مولاهم ، الإمام ، الحافظ ، الثقة حدث عن ابن أبي ذئب والضحاك بن عثمان وعنه حدث الإمام الشافعي وأحمد ، كان صدوقا صاحب معرفة ، احتج به جماعة ووثقه غير واحد وقيل ليس بحجة وحده ، مات عام (۲۰۰ه) .

وقال ابن برهان قبل : إنه كان يريد به مالكا وقبل مسلم بن خالد الزنجى (1) إلا أنه كان يرى القدر فاحترز عن التصريح باسمه لهذا المعنى (7).

= انظر : البحر المحيط (۲۹۳/٤) ، شرح الكوكب (٤٤٠،٤٣٩/٢) ، مناقب الشافعى للبيهقسى (١٤/٣-٣١٦) ، مناقب الشافعى لابن الأثير (٨٩) ، الـدرر اللـوامع (٧٩٠/٣/٢) .

وهو محتمل إلا أن كون ابراهيم بن اسماعيل جهميا لايمنع من الرواية عنه كما سيذكر المؤلف بعد قليل أن الشافعي إذا قال أنبأنا الثقة عن صالح مولى التوأمة فالمراد ابراهيم بن أبي يحيى وهو قدرى معتزلي جهمي ومع وصفه بذلك روى عنه الشافعي لأنه ثقة في الحديث وسيأتي ذلك في ترجمته قريبا .

ثم تجدر الاشارة إلى أن ابراهيم بن اسماعيل هو ابن اسماعيل بن ابراهيم _ ستأتى ترجمته قريبا _ فيحتمل أنه روى عنهما . والله أعلم .

(۱) مسلم بن خالد الزنجى أبو خالد المخزومى مولاهم فقيه مكة ومفتيها ، ولد سنة (١٠٠ه) تقريبا ، حدث عن الزهرى وتفقه على ابن جريج ، وعنه حدث الشافعى وتفقه به ولازمه حتى أذن له فى الفتيا ، كان فقيها ، عابدا ، صواما ، إماما فى العلم والفقه، وكان أبيض الوجه بحمره ، قال ابن معين : ليس به بأس ، وقال البخارى منكر الحديث ، قال الذهبى : رقى البعض حديثه إلى درجة الحسن ، مات عام منكر الحديث ، قال الذهبى : رقى البعض حديثه إلى درجة الحسن ، مات عام (١٨٥ه) .

انظر : سير النبلاء (١٧٦/٨) ، الجرح والتعديل (١٨٣/٨) ، ميزان الاعتدال (٢٢٧/٥) ، العبر (٢٧٧/١) ، العقد الشمين (١٨٨/١٠) ، تقريب التهذيب (١٨٥/١) . تقريب التهذيب (٢٩٥) .

(۲) انتهى كلام ابن برهان ، ولم يشر في الوصول إلى هذا التفصيل بالرغم أنه تعرض لقول الشافعي حدثني الثقة ، وقد نقل قوله الزركشي والكمال .
 انظر : الوصول لابن برهان (۱۸۱/۲) ، البحر المحيط (۲۹۲/٤) ، الدرر اللوامع (۷۹۱/۳/۲) .

(٣) كذا قال المؤلف وتبعه الكمال ، وذكر السيوطى أنه يعزى لأبي حاتم الرازى ، وعزاه الزركشى لأبي حاتم دون تقييد ، ولم أقف عليه في مقدمة صحيح ابن حبان ولافي مقدمة الجرح والتعديل . والله أعلم .

انظر : الدرر اللوامع (۷۹۳/۳/۲) ، تدريب الراوى (۱۲/۱ه) ، شرح الكوكب (٤٤٠/٢) ، البحر المحيط (۲۹۲/٤) . إذا قال الشافعى أخبرنى الثقة عن ابن أبى ذئب $^{(1)}$ فهو ابن أبى فديك . أو عن الليث فهو يحيى بن حسان . أو عن الليث فهو يحيى بن حسان . أو عن الوليد بن كثير $^{(7)}$ فهو أبو أسامة $^{(7)}$.

أو عن الأوزاعي فهو عمرو بن أبي سلمة^(٤).

انظــر : سير النبلاء (١٣٩/٧) ، وفيــات الأعيــان (١٨٣/٤) ، العبر (٢٣١/١) ، تهذيب التهذيب (٢٤٥/١ ، طبقات الحفاظ (٨٢) ، الشذرات (٢٤٥/١) .

انظر : سير النبلاء (٦٣/٧) ، الجرح والتعديل (١٤/٩) ، تهذيب الأسماء (١٤/١) ، العبر (٢١٧/١) ، العبر (٢١٧/١) ، العبر (٢١٧/١) ، العبر (٢١٠/١) .

انظر : سير النبلاء (٢٧٧/٩) ، الجرح والتعديل (١٣٢/٣) ، العبر (٢٣٥/١) ، تهذيب التهذيب (٢/٣) ، طبقات الحفاظ (١٣٤) ، الشذرات (٢/٣) .

انظر : سير النبلاء (٢١٣/١٠) ، الجرح والتعديل (٢٥٣٥) ، ميزان الاعتدال (٢٥٥١) ، تهذيب التهذيب (٤٣/٨) ، الثقات لابن حبان (٤٨٢/٨) .

⁽۱) محمد بن عبد الرحمن أبو الحارث القرشى وجد جده ابن أبي ذئب اسمه هشام ، العامرى ، شيخ الاسلام الفقيه ، ولد عام (۸۰ه) سمع عكرمة والزهرى وعنه حدث ابن المبارك وابن أبي فديك ، كان من أوعية العلم ، ثقة ، فاضلا ، قوالا للحق ، مهيبا ، من أورع الناس ، يصلى الليل أجمع ويسرد الصوم ، وثقه الامام أحمد وغيره ، مات بالكوفة عام (۱۹۵ه) .

⁽۲) الوليد بن كثير أبو محمد المخزومى مولاهم ، الحافظ ، حدث عن بشير بن يسار والأعرج وعنه حدث ابن عيينة وأبو أسامة ، كان اخباريا ، علامة ، ثقة ، بصيرا بالمغازى ، وثقه ابن معين وأبو داود وقال : إلا أنه أباضى ، وقال ابن عيينة كان صدوقا ، رمى بالقدر ، مات بالكوفة عام (١٥١٨) .

⁽٣) حماد بن أسامة بن زيد القرشى مولاهم الكوفى ، الحافظ ، الثبت ، مولى بنى هاشم ولسد فى حدود (١٩٥٠) ، حدث عن هشام بن عروة والأعمش ، وعنه حدث الشافعى وأحمد وابن مهدى ، كان من أئمة العلم ، ثبتا ، ضابطا ، كيسا ، صدوقا ، مات عام (١٠٠٨م) .

⁽٤) عمرو بن أبي سلمة ، الإمام ، الحافظ ، الصدوق ، أبو حفص التنيسي مولى بني هاشم ، حدث عن الأوزاعي والليث ومالك ، وعنه حدث الإمام الشافعي ، قال النهي : وثقه جماعة وحديثه في الكتب الستة ، وضعفه ابن معين وغيره ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به ، مات في تنيس عام (٣١٤هـ) .

أو عن ابن جريج ^(١)فهو مسلم بن خالد الزنجى . أو عن صالح مولى التوأمة ^(٢)فهو ابراهيم بن أبي يحيى ^(٣). وأما مالك فقال بعضهم ^(٤)إذا قال عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله

(۱) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج أبو الوليد القرشي مولاهم ، الحافظ ، شيخ الحرم ، العلامة ، حدث عن عطاء ونافع وعنه حدث الأوزاعي والليث والسفيانان والسفيانان والحمادان ، كان من العباد الصالحين ، قال الذهبي وهو ثقة في نفسه إلا أنه يدلس قال : وعليه تفقه مسلم بن خالد الزنجي وبالزنجي تفقه الشافعي وكان الشافعي بصيرا بعلم ابن جريج ، مات عام (۱۹۵ه) وقد جاوز التسعين . انظر : سير النبلاء (۳۲۸۳) ، الجرح والتعديل (۳۵۲۵) ، تاريخ بغداد (۱۲۰۸۰) وفيات الأعيان (۱۲۳۸۳) ، العبر (۲۱۳۲۱) ، العقد الثمين (۱۸۸۰۵) ، تهذيب التهذيب (۲۰۲۶) ، طبقات الداودي (۲۵۲۱۱) .

(۲) صالح بن نبهان مولى التوأمة بنت أمية روى عن عائشة وأبى هريرة وابن عباس ، وعنه روى ابن جريج والسفيانان ، صدوق اختلط فى آخر عمره لذا ترك حديثه كبار الأئمة ، قال أحمد من سمع منه قديما فذاك وهو صالح الحديث لاأعلم به بأسا مات عام (۱۲۵ه) .

انظر : تهذیب التهذیب (٤٠٥/٤) ، تقریب التهذیب (۲۷٤) ، میزان الاعتدال (۱٦/٣) ، المغنی للذهبی (۲۳٦/۱) .

(٣) أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، أحد المشاهير ، ولد في حدود (١٠٠ه) ، حدث عن صالح مولى التوأمة والزهرى ، وعنه حدث جماعة قليلة منهم الشافعي ، قال الامام أحمد : قدرى جهمي كل بلاء فيه لايكتب حديثه ، رمي بالتشيع والكذب ، قال الذهبي : وقد كان الشافعي إذا روى عنه ربما دلسه ويقول أخبرني من لاأتهم فهو لايوثقه وإنما ليس بمتهم بالكذب ، قال الربيع : سمعت الشافعي يقول كان ابراهيم قدريا ، قيل للربيع فما حمل الشافعي على أن يروى عنه قال : كان يقول لأن يخر ابراهيم من بعد أحب اليه من أن يكذب وكان ثقة في الحديث ، مات عام (١٨٤ه) .

انظر : سير النبلاء (٤٥٠/٨) ، الجرح والتعديل (١٢٥/٢) ، ميزان الاعتدال (١٢٥/٢) ، تهذيب التهذيب (١٢٥/١) ، تقريب التهذيب (٩٣) ، العبر (٢٨٨/١) .

(٤) كُذا قال الزركشي ونقله العراقي وغيره عن ابن عبد البر ولم أجده في مقدمة التمهيد . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (۲۹۲/٤) ، شرح ألفية العراقي (۳۱۹/۱) ، تدريب الراوى (۱۳۱۳) ، الدرر اللوامم (۷۹۳/۳/۷) .

ابن الأشج^(١)فهو مخرمة بن بكير^(٢).

أو عن عمرو بن شعيب $^{(7)}$ فقيل : عبد الله بن وهب $^{(4)}$ وقيل : الزهرى . وفي "المعرفة" للبيهقى في (باب الاستسقاء) عن الربيع إذا قال الشافعى أخبرنا الثقة فهو يحى بن حسان .

انظر : سير النبلاء (٦٠٠/٦) ، الجرح والتعديل (٤٠٣/٢) ، تهذيب التهذيب (٤٠٣/١) ، تقريب التهذيب (١٢٠/١) ، الشذرات (١٦٠/١) .

انظر : الثقات (٥١٠/٧) ، تهذيب التهذيب (٧٠/١٠) ، التاريخ لابن معين (٥٠/٢٠) ، تقريب التهذيب (٥٢٣) .

(٣) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشى ، الإمام المحدث فقيه أهل الطائف ومحدثهم ، حدث عن أبيه ، وعن ابن المسيب والزهرى وعنه حدث عطاء وابن دينار ، قيل حديثه واه ، وقال أحمد : له مناكير إنما يكتب حديثه للاعتبار لاأنه حجة ، قال ابن القطان : هو حجة إذا حدث عن الثقات ، قال النووى : الصحيح المختار صحة الاحتجاج به عن أبيه عن جده كما قال الأكثرون ، مات عام (١٨٨٨) .

انظر: سير النبلاء (١٦٥/٥) ، الجرح والتعديل (٢٨٣١) ، تهذيب الأسماء (٢٨/٢) ، ميزان الاعتدال (١٨٣/٤) ، المغنى للندهي (١٦٢٢) ، العقد الثمين (٢٨/٢) ، تهذيب التهذيب (٨/٨٤) ، الشذرات (١٥٥١) .

(٤) عبد الله بن وهب بن مسلم أبو محمد الفهرى مولاهم ، الحافظ ، شيخ الاسلام ، ولد عام (١٨٥ه) ، روى عن ابن جريج ومالك والليث ، وعنه روى الليث وابن مهدى ، لقى صغار التابعين وكان من أوعية العلم ومن كنوز العمل ، انتشر علمه وبعد صيته ، كان ثقة ، صدوقا ، صالح الحديث عرض عليه القضاء فتغيب ، مات عام (١٩٩ه) .

انظَـر : ترتيـب المدارك (۲۱/۱) ، سير النبلاء (۲۲۳/۹) ، الجرح والتعـديل (۱۸۹/۵) ، العبر (۳۲۲/۱) ، تهذيب التهذيب (۷۱/٦) ، طبقات الحفاظ (۱۲۳) ، الشذرات (۳٤۷/۱) .

⁽۱) بكير بن عبد الله الأشج القرشى مولاهم أبو عبد الله الاصام ، الثقة ، الحافظ ، معدود فى صغار التابعين لأنه روى عن السائب بن يزيد وأبى أمامة ، روى عنه ابنه والليث وابن عجلان ، كان ثقة ، ثبتا ، صالحا ، ماذكره الامام مالك إلا قال كان من العلماء ، مات عام (١٢٧ه) وقيل غير ذلك .

⁽٢) مخرمة بن بكير الأشج أبو المسور المدنى ، روى عن أبيه وعامر بن عبد الله ، وعنه روى مالك وابن لهيعة ، قال مالك : كان رجلا صالحا ، وقال أحمد : ثقة، ضعفه ابن معين وقيل لا يحتج بما رواه عن أبيه . مات عام (١٥٨ه) .

وإذا قال من لاأتهم فهو ابراهيم بن أبي يحبي . وإذا قال بعض الناس فهو يريد أهل العراق . وإذا قال بعض أصحابنا فيريد أهل الحجاز .

ثم [قال] (۱) قال : الحاكم إن الربيع إنما ذكر الغالب ، فـــإن أكثر مارواه الشــافعى عن الثقة هو يحيى بن حسان ، وقد قال فى كتبــه أخبرنا الثقة وهو يريد به غير يحيى بن حسان .

قال البيهقى : وقد فصل ذلك شيخنا الحاكم تفصيلا على غالب الظن فقال [في (r), بعض ماقال : أخبرنا الثقة إنه أراد اسماعيل بن علية (r), وفي (r), وفي بعضها عبد العزيز بن محمد (r), وفي بعضها هشام بن يوسف الصنعاني (r), وفي

⁽١) اضافة لابد منها ليستقيم المعنى وهي مثبتة في البحر .

⁽۲) اضافة من ناسخ ج ، وهي مثبتة في البحر والمعرفة .

⁽٣) اسماعيل بن ابراهيم بن مقسم أبو بشر الأسدى مولاهم المشهور بابن علية وهى أمه الحافظ ، الثبت ، ولد عام (١١٠ه) ، سمع ابن جريج وشعبة وعنه رويا وهما من شيوخه وحماد بن زيد وابن مهدى وابن المديني ، كان اماما ، مفتيا ، فقيها ، من أكمة الحديث ، قال ابن معين : ثقة ورع تقى ، ولى مظالم بغداد وتوفى بها عام (١٩٣ه) . وهو والد ابراهيم بن اسماعيل الجهمى .

انظر: سير النبلاء (۱۰۷/۹) ، الجرح والتعديل (۱۵۳/۲) ، تاريخ بغداد (۲۲۹/۲) تهذيب الأسماء (۱۲۰/۱) ، العبر (۲۱۰/۱) ، تهذيب التهذيب (۲۷۵/۱) ، طبقات الحفاظ (۱۳۳) ، الشذرات (۲۳۳/۱) ، التاريخ لابن معين (۲۹/۲) ، طبقات الداودي (۱۰ \pm /۱) .

 ⁽٤) فى أ ، ب ، د : عبارة : (وفى بعضها أراد أسامة) وهـــى مــوجودة فى البحـر والصواب حذفها كما فى نسخة ج ومعرفة السنن .

⁽ه) المقصود الدراوردي ، وقد سبقت ترجمته ص (-) .

⁽۲) هشام بن يوسف الصنعاني أبو عبد الرحمن ، الإمام الثبت ، قاضى صنعاء وفقيهها حدث عن ابن جريج ومعمر والثورى ، وعنه حدث ابن معين وابن راهويه والشافعى ، قال أبو حاتم : ثقة متقن ، وقال الحاكم : ثقة مأمون ، قال الذهبي : ليس بالمكثر لكنه مجود ، مات عام (۱۹۷ه) وهو في حدود السبعين . انظر : سير النبلاء (۵۸۰/۹) ، الجرح والتعديل (۲۰/۹) ، تهذيب التهذيب النهذيب (۵۷/۱۱) ، العبر (۲۲٤/۱۱) ، طبقات الحفاظ (۱۵۵) ، الشذرات (۲۹/۱۱) .

بعضها أحمد بن حنبل أو غيره من أصحابه ولايكاد يعرف ذلك باليقين إلا أن يكون قيد $^{(1)}$ كلامه في موضع آخر $^{(1)}$. انتهى .

وإنما أطلت في هذا لاحتياج الشافعية لمثله والله أعلم .

[المنقطع]:

وليس يحتج بما قد انقطع سنده لجهل من منه ارتفع الشرح :

أى إذا عرف أنه لابد من تحقق شروط الراوى فالحديث المنقطع الذى قد سقط منه الراوى ليس بحجة للجهل بحاله ، والانقطاع في سند الحديث إلى النبى صلى الله عليه وسلم ضربان :(*)

أحدهما : سقوط راو فأكثر ممن هو دون الصحابي .

والثاني : سقوط الصحابي .

فالأول : هو المسمى فى اصطلاح المحدثين على ماقاله الحاكم $(^{"})$ بالمنقطع إما الحديث أو الاسناد على مايوجد فى كلامهم من الإطلاقين إذ مرة يقولون فى الحديث منقطع ومرة فى الإسناد منقطع .

فالمنقطع بهذا الاعتبار أخص من مطلق $^{(4)}$ المنقطع المقابل للمتصل الذى هو مورد التقسيم $^{(6)}$ فى قولى (بما قد انقطع سنده) فما كان فيه $^{(7)}$ راو لم يسمع ممن فوقه سواء أكان الساقط واحد أو أكثر إذا $^{(4)}$ كانت الطبقة واحدة .

⁽١) في ج : فيه .

⁽۲) انظر : معرفة السنن والآثار (۲۰۰/۵) ، البحر المحيط (۲۹۲/٤) ، الـدرر اللـوامع (۷۹۲/۳/۲) ، مناقب الشافعي للبيهقي (۳۱٦/۲) ، فتح المغيث (۲۹۰/۱) .

^(*) ۱۱۳ب

⁽٣) انظر معرفة علوم الحديث (٢٨).

⁽٤) في ب: المطلق.

⁽۵) انظر شرح الكوكب (۲/۸۵).

⁽٦) في ج ، د : منه .

⁽٧) في ج : أو .

[المعضل]:

فإن كان الساقط أكثر من واحد باعتبار طبقتين فصاعدا إن كان فى موضع واحد سمى معضلا ، وإن كان فى موضعين سمى منقطعا من موضعين كحديث عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن أبى إسحق عن زيد بن يثيع (١) بضم المثناه تحت ، وفتح المثلثة بعدها ثم ياء التصغير والعين مهملة _ عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين) (٢) فإن صورته متصل ولكن سقط بين عبد الرزاق وسفيان ابن أبي شيبة الجندى (٣) نسبة إلى جند _ بفتح الجيم والنون _ مدينة باليمن (١)(*)

⁽۱) زيد بن يثبع ويقال أثيع الهمدانى الكوفى ، روى عن أبى بكر الصديق وحذيفة وعنه روى أبو اسحاق السبيعى ، تابعى ، ثقة ، قليل الحديث ، قال ابن حجر ثقة مخضرم من الثانية .

انظر : الثقات (۲۵۱/٤) ، التاريخ الكبير (۲۰۸/۱/۲) ، تهذيب التهذيب ((701/8) تقريب التهذيب ((70)) .

 ⁽۲) تبع المؤلف ابن الصلاح في ذكر الحديث وسنده .
 وقد رواه الحاكم باسناده قال : حدثنا أبو النضر ... ثنا ... الحضرمي ثنا محمد بن

سهل ثنا عبد الرزاق قال ذكر الثورى عن أبي اسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة قال قال دسول الله صلى الله عليه وسلم (إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين لاتأخذه في الله لومة لائم ، وإن وليتموها عليا فهاد مهدى يقيمكم على طريق مستقم) . معرفة علوم الحديث (۲۸-۲۹) ، وانظر مقدمة ابن الصلاح (۷۸) ، ولم أقف على الحديث في مصنف عبد الرزاق ولافي غيره من المظان . والله أعلم .

⁽٣) النعمان بن أبي شيبة عبيد الصنعاني أوالجندي ، روى عن طاوس والثوري وعنه

روى الصنعانيون معتمر ، وهشام وعبد الرزاق ، قال ابن معين : ثقة مأمون كيس كيس ، وقال أبو حاتم : شيخ ، وقال الذهبي : من ثقات أهل اليمن .

انظر : الثقات (۲۰۸/۹) ، الجرح والتعديل (۲۸/۸) ، تهديب التهذيب التهديب (۲۳/۱۰) ، تقريب التهذيب (۲۳/۱۰) .

⁽٤) انظر معجم البلدان (١٦٩/٢) .

^{11.4 (*)}

وسقط بین الثوری وأبی إسحق شریك $^{(1)(1)}$.

أما مافيه راو مبهم كحديث أبى العلاء بن عبد الله بن الشخير $^{(7)}$ عن رجلين عن شداد بن أوس $^{(1)}$ عـن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء

انظر : سير النبلاء (۸۰۰/۸) ، الجرح والتعديل (770/8) ، تاريخ بغداد (700/8) وفيات الأعيان (710/8) ، تهذيب التهذيب (700/8) ، الشذرات (700/8) ميزان الاعتدال (700/8) .

 (۲) قال الحاكم : هذا إسناد يعلم المتأمل اتصاله فسماع عبد الرزاق من الثورى معروف وكذا سماع الثورى من أبى اسحاق .

قال وفيه انقطاع فى موضعين بينهما ثم ذكر إسنادين بهما ظهر الإنقطاع . قال : وكل من تأمل ماذكرناه تيقن أن هذا العلم من الدقيق الذى لايستدركه إلا الموفق .

انظر : معرفة علوم الحديث (٢٩) ، مقدمة ابن الصلاح (٨٠) .

(٣) يزيد بن عبد الله بن الشخير العامرى البصرى ، أُحد الأُمَّة ، ولد في خلافة الصديق حدث عن أبيه وعمران بن حصين وعائشة وأبي هريرة ، وعنه حدث قتادة والحذاء ، وثقه النسائي وجماعة ، مات عام (١١١ه) وقيل غير ذلك ، قال ابن حجر وهم من زعم أن له رؤيا .

انظر : سير النبلاء (٣٩٣/٤) ، الجرح والتعديل (٢٧٤/٩) ، الحلية (٢١٢/٢) ، أسد الغابة (٤٩٩/٥) ، العبر (١٣٣/١) ، تهذيب التهذيب (٣٤١/١١) ، الشذرات (١٣٥/١) ، تقريب التهذيب (٢٠٠) .

(٤) شداد بن أوس بن ثابت أبو عبد الرحمن الخزرجى ، من فضلاء الصحابة وعلمائهم عمه حسان بن ثابت ، حدث عنه ابنه وأبو ادريس الحولاني وأبو الأشعث ، قال أبو الدرداء أوتى علما وحلما كان له عبادة واجتهاد ، أخرج له أصحاب الكتب الستة ، مات عام (٨٥ه) وقبل غير ذلك .

انظر: الإصابة (۲۲/۲)، (۲۲۳/۷)، الاستيعاب (۸۲/۷)، أسد الغابة (۳۱۲/۵)، سير النبلاء (۵۱٤/۳)، تهذيب الأسماء (۳۱۲/۱)، العقد الثمين (۵۱۲/۳)، تهذيب التهذيب (۷۳/۷).

⁽۱) شريك بن عبد الله النخعى أبو عبد الله الحافظ ، القاضى ، ولد عام (۹۵ه) روى عن أبى اسحاق السبيعى وزياد بن علاقة ، وعنه روى محمد بن اسحاق وشعبة والليث ، تولى القضاء فترة ثم عزل ، وثقه ابن معين وقال النسائي لابأس به ، وقال الجوزجاني سيء الحفظ ، قال الذهبى : أحد الأعلام على لين في حديثه ، توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده ، مات بالكوفة عام (۱۷۷۸م) . انظر : سير النبلاء (۸۰۰۸۸) ، الجرح والتعديل (۳۵۵۴) ، تاريخ بغداد (۲۷۹/۹)

فى الصلاة (اللهم إنى أسألك الثبات فى الأمر)(۱)الحديث . فمنهم من يسميه (*) أيضًا منقطعا لأن من لايعلم كالمتروك ، لكن المختار أنه يسمى متصلا ، فى إسناده مجهول ، والمثال المذكور نقله ابن الصلاح عن الحاكم (*).

والذى قاله الحاكم : إنما هـو عن رجل ـ بالإفراد ـ عـن شداد ، وكذا رواه الترمـذى والنسائى عن رجل مـن حنظلة $^{(7)}$, وقال بعضهم $^{(3)}$ فى تفسيره يشبه أن يكون هو المطلب بن عبد اللـه الحنظلى $^{(6)}$, لكن قال شيخنا شيخ الاسلام البلقينى ـ رحمـه الله فى كتابه "محاسـن الاصطلاح" $^{(7)}$ إنه وجده فى أصل مـن "علوم الحديث" للحاكم مسمـوع بلفظ رجلين ، كمـا أورده ابن الصلاح $^{(Y)}$.

⁽۱) سنن الترمذي (الدعوات) (ه/٤٤٤) ، سنن النسائي (السهو) ($\pi/3$ 6) .

^(*) ۱۹۷

⁽٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح (٨٠) ، معرفة علوم الحديث (٢٧) .

 ⁽٣) قلت :كذا في سنن الترمذي أما في سنن النسائي فهو عن أبي العلاء عن شداد بن
 أوس ، وليس فيه عن رجل من حنظلة ، ولم أقف عليه أيضا في سنن النسائي
 الكبرى .

نعم فى عمل اليوم والليلة للنسائى عن أبى العلاء عن رجلين من بنى حنظلة عن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (مامن عبد مسلم يأوى إلى فراشه فيقرأ سورة من كتاب الله حين يأخذ مضجعه إلا وكل به ملكا لايدع شيئا يقربه ويؤذيه حتى يهب متى هب) فهذا مثال آخر . والله أعلم .

انظر : عمل اليوم والليلة (٤٧٢) ، المصدرين السابقين .

لم أعثر على هذا القائل فيما لدى من مصادر علوم الحديث ولافى شرحى الترمذى التحفة والعارضة . والله أعلم .

 ⁽٥) لم أعثر له على ترجمة .

⁽٦) اسمه محاسن الاصطلاح فى تضمين كتاب ابن الصلاح ، زاد فيه أشياء من كتاب اصلاح ابن الصلاح لمغلطاى ونبه على بعض أوهام مغلطاى وقلده فى بعضها وزاد فيه مباحث أصولية ، وهو مخطوط .

ية به المستون (١٦٠٨/٢) ، طبقات ابن شهبة (٤/ص٤٢ ، هامش) ، فهرس المخطوطات المصورة (٩٦) .

⁽٧) قلت : وهو كذلك في المطبوع .

انظر : معرفة علوم الحديث (\overline{VV}) ، مقدمة ابن الصلاح (\overline{AO}) .

وجعل من ذلك أيضا إمام الحرمين مالو قال أخبرني عدل $^{(1)}$.

واعلم أن وراء ماذكرناه مذاهب فى المنقطع والمعضل مبسوطة فى علوم الحديث (٢) لانطول بها وإنما الغرض هنا أن هذه الأقسام لا يحتج بها بأى اسم سميت . والله أعلم .

[المرسل]:

حابى فى ظاهر فقد يزاد رابى وربما جاء فى الأصول رسمه معمما

ولو یکون ساقطا صحابی وذا یسمی مرسلا وربما

الشرح :

هذا بيان الضرب الثانى مما لم يتصل فيه الإسناد لسقوط الصحابي الراوى له عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو المسمى بالمرسل ، بأن يقول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا أو نحو ذلك من وجوه السنة السابق بيانها ، سواء أكان من كبار التابعين (٢)، وهو من لقى جماعة كثيرة من الصحابة ، كعبيد الله بن عدى بن الخيار (١)، حتى أن

⁽۱) أى وجعل من المنقطع مالو قال الراوى أخبرنى عدل ، والذى فى البرهان جعله من المرسل ولاتعارض فالمرسل يسمى أيضا منقطع ، ولاأدرى مامناسبة ايراد كلام الامام هنا . والله أعلم . انظر البرهان (۱۳۳۸) .

 ⁽۲) انظر: الكفاية (۳۷) ، شرح ألفية العراقي (۱۵۸/۱) ، فتح المغيث (۱٤٩/۱) ،
 الارشاد للنووي (۱۸۰/۱) ، تدريب الراوي (۲۰۷/۱) ، توضيح الأفكار (۳۲۳/۱).

 ⁽٣) وهذه الصورة مجمع على تسميتها بالمرسل كما ذكر ابن عبد البر وقال ابن الصلاح
 لاخلاف فيها .

انظر: التمهيد (٢٠/١) ، مقدمة ابن الصلاح (٧٠) ، البحر المحيط (٤٠٥٤) . (٤) عبيد الله بن عدى بن الخيار القرشى ، ولد فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يرو عنه ولم تثبت له رؤيته ، خاله عثمان بن عفان ، روى عن عمر وعثمان وعلى وعنه روى عروة ، كان من فقهاء قريش وعلمائهم ، ثقة قليل الحديث ، وحديثه فى الصحيحين ، مات عام (ه٩٥).

انظر: الإصابة (٢/٣٥٦)، (لا/٢٢٣)، الاستيعاب (٨٢/٧)، أسد الغابة (٣١٣/١)، سير النبلاء (١٤/٣)، تهذيب الأسماء (٣١٣/١)، العقد الثمين (٣١٣/١)، تهذيب التهذيب (٣١٣/١).

ابن عبد البر وابن حبان وابن منده عدوه صحابيا لكونه ولد فى حياته صلى الله عليه وسلم على مذهبهم فى ذلك كما سبق $^{(1)}$.

وكسعيد بن المسيب وعلقمة بن قيس النخعى $^{(7)}$ الإمام فقيه العراق ، وهو قد ولد في حياته صلى الله عليه وسلم ، وكأبي مسلم الحولاني $^{(7)}$ الذي

⁽۱) الواقع أن ابن عبد البر صرح في الاستيعاب بأنه لم يقتصر على من صحت صحبته بل ذكر من أسلم ولم ير الرسول صلى الله عليه وسلم ، وذكر من حنكه الرسول صلى الله عليه وسلم أو تفل عليه أومسح على رأسه، وقد بين شرطه في ترجمة أبي مسلم الحولاني وهو أن يكون مسلما على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . فما عزاه المؤلف هنا لابن عبد البر غير صحيح فقد صرح في التمهيد أن ابن الحيار من كبار التابعين وسبق بيان رأى ابن عبد البر في الصحابي ص(١٩٠٠) (٧٧٠- ١٠٠٠) النقات انظر : الاستيعاب (٧١/١) ، (٢٤/١) ، التمهيد لابن عبد البر (٢٥/١) ، الثقات لابن حبان (٢٥/١) ، أسد الغابة (٣٠٢٥) .

⁽٧) علقمة بن قيس بن عبد الله أبو شبل النخعى ، فقيه الكوفة وعالمها ومقرئها ، الحافظ المجتهد الكبير ، خال ابراهيم النخعى ، ولد زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وعداده فى المخضرمين ، جود القرآن على ابن مسعود وكان يشبهه فى هديه وسمته ، وبه تفقه الأئمة كابراهيم والشعبى ، هاجر فى طلب العلم والجهاد وكان رأسا فى العلم والعمل ، قال أحمد : ثقة ، وقال السبيعى : كان من الربانيين ، مات عام (٢٦هـ) .

انظر : سير النبلاء ($2^{(2)}$) ، تاريخ بغداد ($2^{(2)}$) ، تهذيب الأسماء ($2^{(2)}$) الجرح والتعديل ($2^{(2)}$) ، الحلية ($2^{(2)}$) ، تهذيب التهذيب ($2^{(2)}$) ، العبر ($2^{(2)}$) . العبر ($2^{(2)}$) .

⁽٣) عبد الله بن ثوب الدارانى أبو مسلم الخولانى ، سيد التابعين ، وزاهد العصر ، أسلم زمن النبي صلى الله عليه وسلم وقدم من اليمن فى خلافة الصديق ، حدث عن عمر ومعاذ وأبى ذر ، وعنه حدث أبو ادريس الخولانى وعطاء ، كان صواما قواما مجاهدا له الكثير من الكرامات منها خروجه من النار التى ألقاه فيها العنسى متنبىء اليمن ، مات غازيا بأرض الروم عام (٩٣ه) وقيل غير ذلك .

انظر : الاستيعاب (١٤٦/١٢) ، ((-187)) ، أسد الغابة ((-700)) ، ((-197)) ، الإصابة ((-197)) ، (-197)0 ، سبر النبلاء ((-197)0) ، تهذيب التهذيب ((-197)0) . طبقات الحفاظ ((-197)0) .

يقال له حكيم هذه الأمة ، ومسروق (١)، وكعب الأحبار (٢) وأشباههم ، أو من صغارهم وهو من لم يلق من الصحابة إلا الواحد أو الاثنين أو نحو ذلك نحو يحيى بن سعيد الأنصارى ، وأبى حازم (٣)، ومحمد بن شهاب الزهرى ، كما قال ابن الصلاح (١)؛ وإن انتقد عليه بأنه قد لقى عشرة من الصحابة

⁽۱) مسروق بن الأجدع بن مالك أبو عائشة الهمدانى ، القدوة، العلم ، عداده من المخضرمين وكبار التابعين ، حدث عن أبى بن كعب وعمر وعائشة وعنه حدث الشعبى ، والنخعى ، كان ثقة ، عالما بالفتوى ، كثير القيام ، يقال سرق ثم وجد وهو صغير فسمى بذلك ، مات عام (۲۲م) .

انظر : الإصابة (۲۰/۹) ، أسد الغابة (۱۵/۵) ، سير النبلاء (17/6) ، الجرح والتعديل (17/6) ، الحلية (17/6) ، تاريخ بغداد (17/7) ، تهذيب الأسماء (18/6) ، العبر (18/6) ، تهذيب التهذيب (18/6) ، طبقات الحفاظ (18/6) .

⁽٢) كعب بن ماتع الحميرى اليمانى ، العلامة ، الحبر ، كان يهوديا فأسلم بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم وقدم المدينة زمن عمر وحدث عنه ، وعنه حدث أبو هريرة وابن عباس وهذا من رواية الصحابى عن التابعى وهو نادر ، كان حسن الاسلام ، متين الديانة من نبلاء العلماء ، خبيرا بكتب اليهود ، توفى مجمص ذاهبا للغزو فى أواخر خلافة عثمان رضى الله عنه وقد تجاوز المائة .

انظر : الإصابة (8 9) ، أسد الغابة (8 9) ، سير النبلاء (8 9) ، تهذيب الأسماء (8 9) ، العبر (9) ، تهذيب التهذيب (8) ، تقريب التهذيب (1) ، الأعلام (1 9) .

⁽٣) ليس المراد أبو حازم الأشجعى كما توهم البعض واعترض على ابن الصلاح بأنه روى عن جماعة من الصحابة بل المراد أبو حازم المديني فهو لم يرو إلا عن سهل وأبي أمامة ، كذا نبه ابن حجر في النكت (٥٩/٧) ، وانظر توضيح الأفكار (٢٨٥/١) .

وأبو حازم المديني هو :

سلمة بن دينار المخزومي مولاهم ، شيخ المدينة ، الإمام القدوة الزاهد ، روى عن سهل بن سعد وأبي أمامة بن سهل ، وعنه حدث الزهرى والحمادان والسفيانان ومالك ، وثقه جماعة ، وقال ابن خزية لم يكن في زمانه مثله وحديثه في الكتب الستة ، مات عام (١٤٠ه) وقيل غير ذلك .

انظــر : سير النبلاء (٩٦/٦) ، الجرح والتعــديل (١٥٩/٤) ، الحليــة (٣٢٩/٣) ، تهذيب التهذيب (١٤٣/٤) ، تقريب التهذيب (٢٤٧) .

⁽٤) انظر مقدمة ابن الصلاح (٧٢) .

وأكثر (١)كما بسط في محله حتى عده الحاكم من كبار التابعين (٢).

وأجيب عنه : بأن مراده بالواحد والاثنين ذلك ونحوه إلى العشرة وفوقها بقليل فيكون هذا كالتمثيل (٣).

ولا يخفى ضعف الجواب ، وأجود منه أن مراده بلقى (٤) الواحد أو الاثنين مع انضمام أن يكثر (٥) من الرواية عنه ، والزهرى إنما وقع له ذلك في (٦) الواحد والاثنين ونحوهما وإن رأى من الصحابة كثيرا .

وعلى هذا فعد (٧) نحو كثير بن العباس (٨) وأبي إدريس الخولاني (٩) ،

انظر : شرح ألفية العراقي (١٤٥/١) ، البحر المحيط (٤٠٦/٤) .

انظر معرفة علوم الحديث (١٥٤،٤٢) .

⁽١) وقد سردهم العراقي وغيره.

 ⁽٢) أقول تعرض الحاكم لطبقات التابعين ولم يذكر الزهرى ضمن كبارهم وجعله فى موضع آخر من الأئمة المشهورين ولم أجد فى المدخل إلى الإكليل والصحيح الإشارة إلى ذلك . والله أعلم .

 ⁽٣) هذا الجواب لابن الصلاح نقل ذلك العراق حيث قال فى التقييد :
 وقد تنبه المصنف لهذا الاعتراض فأملى حاشية على هذا المكان من كتابه فقال :
 الواحد والاثنان كالمثال وإلا فالزهرى قيل إنه رأى عشرة من الصحابة .
 انظر التقييد والايضاح (٧٢) .

⁽٤) في ب: أن يلقى .

⁽ه) في ج، د: يلتزم.

⁽٦) في ج ، د : فجمع الواحد .

⁽٧) فى ب : فيعد ، وفى د : فيعيد بدون نقط .

⁽A) كثير بن العباس بن عبد المطلب أبو تمام القرشى المدنى ، ولد قبل وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، والدته أم ولد ، روى عن أبيه وأخيه عبد الله وأبى بكر ، وعنه روى الأعرج والزهرى ، كان ثقة فاضلا ، صالحا قليل الحديث ، مات بالمدينة زمن عبد الملك بن مروان .

انظر : أسد الغابة (٤/٠/٤) ، الإصابة (١٣٢٣/٨) ، الاستيعاب (٢١٦/٩) ، سير النبلاء ((8.7.4)) ، الجرح والتعديل ((8.7.4)) ، العقد الثمين ((8.7.4)) ، تهذيب التهذيب ((8.7.4)) .

⁽٩) فى أ : ابن ادريس وكلاهما صواب وهو : 🛚 =

قال $^{(1)}$ أبو داود فى سؤالات الآجرى $^{(7)}$ سمعت أحمد بن صالح $^{(7)}$ يقول $^{(4)}$ إنهم يقولون إن مولد الزهرى سنة خمسين .

قال أبو داود حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبد الله (ه)عن الزهرى قال

(١) في أ : فإن .

أما الآجرى فلم أعثر له على ترجمة ، وقد أشار إلى ذلك محقق السؤالات لكنه جمع له ترجمة موجزة من بطون التراجم فهو :

أبو عبيد محمد بن على بن عثمان الآجرى ، البصرى ، الحافظ ، صاحب أبى داود ، أحد علماء القرن الثالث ، حدث عن أبى داود وأبى اسماعيل الترمذى ، وعنه حدث أبو أحمد العسكرى ، له كتاب السؤالات ، عاش إلى أوائل القرن الرابع . انظر مقدمة سؤالات الآجرى (٣٨-٤٣) .

(٣) أحمد بن صالح المصرى المعروف بابن الطبرى ، الإمام الكبير ، حافظ الديار المصرية ، ولد فيها عام (١٧٠ه) حدث عن ابن وهب وابن عينة وعبد الرزاق ، وعنه حدث البخارى وأبو داود وأبو زرعة ، كان رأسا في هذا الشأن قل أن يرى مثله مع الثقة والبراعة وكان يصلى بالإمام الشافعي ، قال البخارى : ثقة صدوق ، أثنى عليه الإمام أحمد وجرت بينهما مذاكرات ، وكان من جلة المقرئين إلا أنه يعاب عليه الكبر ، مات عام (١٤٨٨) .

انظر: سير النبلاء (١٦٠/١٢) ، تاريخ بغداد (١٩٥/٤) ، الجرح والتعديل (٢١٦٥) تهذيب التهذيب (٣٩/١) ، طبقات الحفاظ (٢١٦) ، الشذرات (١١٧/٢) ، العبر (٤٥٠/١) ، طبقات الحنابلة (٤٨/١) .

(٤) في أ : يقول فيه .

⁼ عائذ بالله بن عبد الله ، ويقال : عيذ الله بن ادريس بن عائد الخولاني ، قاضى دمشق وعالمها وواعظها ، ولد عام الفتح وقيل حنين ، حدث عن أبي ذر وأبي الدرداء وجماعة من الصحابة ، وعنه حدث مكحول والزهرى ، كان من فقهاء الشام ، ثقة ، عالما بالقصص وله جلالة عجيبة ، مات عام (٨٥٠) . انظر : الإصابة (١٩٩/٧) ، الاستيعاب (١٢/١٤) ، أسد الغابة (٨/٦) ، سيرالنبلاء الخرح والتعديل (٧٧/٧) ، الحلية (١٢٢/٤) ، العبر (١٩١٨) ، تهذيب التهذيب (٨٥/٥) ، طبقات الحفاظ (١٨) .

 ⁽۲) واسمه سؤالات أبى عبيد الآجرى أبا داود فى الجرح والتعديل ويوجد منه ثلاثة أجزاء الشالث والرابع والخامس ، وقد طبع الثالث بتحقيق محمد العمرى ونشره المجلس العلمي بالجامعة الاسلامية .

⁽a) المراد عبد الله بن وهب وسبقت ترجمته ص().

وفدت إلى مروان بن الحكم $^{(1)}$ وأنا محتلم $^{(7)}$.

ونقل ابن عبد البر عن قوم أن ماكان من قول صغار التابعين في ذلك ليس مرسلا بل يسمى منقطعا أيضا لكثرة الوساطة لغلبة روايتهم عن التابعين في من التابعين في ذلك (٣)لكن المشهور كما قال ابن الصلاح وغيره التسوية بين التابعين في اسم الارسال (٤)وإن تغايرا في حكم الاحتجاج على قول الشافعي كما سيأتي .

فقولى (٥) (ولو يكون ساقطا صحابى) اسم كان مؤخر وهو (صحابى) لأنه وإن كان نكرة إلا أنه في سياق الشرط فيقتضى العموم وذلك من مسوغات الابتداء بالنكرة (٦).

وقولى (فى ظاهر وقد يزاد رابى) أى زائد على الصحابى من ربا يربو إذا زاد $^{(v)}$ ، وإذا احتمل سقوط غير الصحابى ممن يحتمل أن لايكون عدلا فلم يتحقق $^{(h)}$ عدالة الراوى ، وكون الساقط هو الصحابى فقط إنما هو بحسب الظاهر ويحتمل أكثر كما بيناه . $^{(*)}$

⁽۱) مروان بن الحكم بن العاص القرشى ولد بمكة بعد الهجرة بسنتين ، قيـل له رؤية ، دوى عـن عمـر وعثمان وعلى ، وعنـه روى ابن المسيب وعـروة ، كـان ذا شهامة وشجـاعة ومكر ودهاء ، شهد الجمـل وصفين ، وتولى المدينـة لمعاوية ، استولى على الحلافة تسعة أشهر ومات خنقا عام (70ه) .

انظر : الإصابة (٣١٩/٩) ، الاستيعاب (٧٠/٩) ، أسد الغابة (١٤٤/٥) ، سير النبلاء (٣٢/٧٤) ، العقد الثمين (١٦٥/٧) ، تهذيب التهذيب (٩١/١٠) ، تهذيب الأسماء (٨٧/٢) .

 ⁽٣) لم أجد هذا النقل في الجزء المطبوع من سؤالات الآجرى ولافيما لدى من مصادر .
 والله أعلم .

⁽٣) انظر : التمهيد لابن عبد البر (٢١/١) ، شرح ألفية العراقي (١٤٥/١) ، فتح المغيث (٣) (١٢٩/١) ، توضيح الأفكار (٢٨٥/١) .

⁽٤) انظر مقدمة ابن الصلاح (٧٣).

⁽٥) في ج، د: بقولي.

⁽٦) انظر شرح ابن عقیل (٢١٩/١).

⁽٧) انظر لسان العرب (ربا) (۳۰٤/١٤) .

⁽۸) فى ج : يتحقق على الوجهين .

^(*) ۱۲۹ج

وقــولى (وذا يسمـى مـرسلا) أى باتفــاق فى التـــابعى الكبير (١)، وعلى الراجح فى الصغير .

وقولى (وربما جاء فى الأصول رسمه معمما) إشارة إلى أن ماسبق فى تفسير المرسل هو الراجح فإنه قول الأكثرين المشهور الذى قطع به الحاكم وغيره من أهل الحديث وجرى عليه كثير من الأصوليين (٢).

[المرسل عند الأصوليين]:

وربما وجد فى أصول الفقه تفسيره بأعم من سقـوط الصحـابى وسقوط غيره وتحته طريقتان :

إحداهما: تسمية ماسقط $^{(7)}$ من الإسناد واحد أو أكثر سواء الصحابي أو غيره مرسلا ، فيتحد مع المسمى بالمنقطع بالمعنى الأعم كما سبق $^{(3)}$ ، ويدخل فيه حينئذ المعضل ، وهو ماتعدد فيه الساقط على ماسبق فى تفسيره $^{(6)}$ ، قال ابن الصلاح : ففى الفقه وأصوله أن كل ذلك يسمى مرسلا وإليه $^{(7)}$ ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب ، وقطع به [وقال $]^{(Y)}$ إلا أن أكثر مايوصف بالإرسال من حيث الاستعمال مارواه التابعى عن النبى صلى الله عليه وسلم ،

⁽۱) سبق أن عبد البر حكى الاجماع على ذلك . راجع ص $(\gamma \in \Gamma)$ ه (γ) .

 ⁽٢) أقول عبارة المؤلف موهمة بأنه قول جمهور الأصوليين خصوصا أنه قال بعدها وربما ... الخ وليس كذلك بل المراد بالمرسل عند جمهور الأصوليين معناه الأعم
 كما سيأتى . والله أعلم .

انظر: معرفة علوم الحديث (٢٥) ، شرح ألفية العراقي (١٤٤/١) ، التمهيد لابن عبد البر (١٩٤/١) ، تشنيف المسامع عبد البر (١٩٨/١) ، تشنيف المسامع (١٩٣/٤) ، الإبهاج (٣٧٧/٢) ، البحر المحيط (٤٠٣/٤) ، نهاية السول (٢٦٦/٢) ، كشف الأسرار للبخاري (٣/٣) .

⁽٣) في د : يسقط .

⁽٤)،(٥) راجع ص(٢٠٠). (٢٠٠٧)

⁽٦) في أ ، ج ، د : قال وإليه ... والأولى اسقاط قال كما في نسخة ب لأن كلام ابن الصلاح متصل . والله أعلم .

⁽٧) مثبته من نص ابن الصلاح وهي ضرورية لأن مابعده من كلام الخطيب .

وأما مارواه تابعي التابعي عنه فيسمونه المعضل(1). انتهى .

وعبارة ابن برهان : المرسل أن يحذف الراوى واحدا بينه وبين غيره (*) كقول التابعى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك ، وقول (*) واحد من تابعى التابعين قال أبو بكر ، ونحن نعلم أنه مالقيه ولاسمع منه (*). وفي "المستصفى" للغزالى نحوه أيضا (*) لل ويوجد مثله في كلام المحدثين

وفى المستصفى للغزالي محوه ايضا (١٠٠٠ ويوجد مثله في كلام المحدثين (٥). غير الخطيب ، فقد نقله النووى في "شرح مسلم" عن جماعة من المحدثين (٥).

الطريقة الثانية : أن يقول من هو دون الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك أعم من أن يكون تابعيا أو دونه كما قال ابن الحاجب في تعريفه : هو قول غير الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٦)، فتلخص في تفسير المرسل أربعة آراء .

وفيه أيضا خامس : وهو أنه إذا قيل فى الإسناد فلان عن رجل أو عن شيخ عن فلان وذلك عن (v)النبى صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك مما يذكر فيه الراوى مبهما ، قال ابن الصلاح : فالذى ذكره الحاكم فى "معرفة علوم الحديث" أنه لايسمى مرسلا بل منقطعا(A), وهو فى بعض المصنفات المعتبرة فى أصول الفقه معدود من أنواع المرسل(A). انتهى .

⁽۱) انظر : مقدمة ابن الصلاح (۷۱) ، الكفاية (π ۷) .

^(*) ۱۱٤

⁽٢) في د ؛ وهو قول .

⁽۳) انظر الوصول لابن برهان (۱۷۸/۲).

⁽٤) انظر المستصفى (١٦٩/١) .

⁽۵) انظر شرح النووى على مسلم (۳۰/۱).

⁽٦) وهذا تعريف ابن السبكى أيضا .

انظر : مختصر ابن الحاجب (٧٤/٧) ، جمع الجوامع مع المحلى (١٦٨/٢) .

⁽٧) فى أ، ب، د : غير .

⁽٨) انظر معرفة علوم الحديث (٧٧).

⁽٩) انظر مقدمة ابن الصلاح (٧٣) .

قيل (۱)؛ وكأنه يريد ببعض المصنفات المعتبرة "البرهان" لإمام الحرمين فإنه قال فيه ذلك ، قال : وكذا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم التى لم يسم حاملها (۲)وزاد صاحب "المحصول" على ذلك أن الراوى إذا سمى الأصل باسم لايعرف به فهو كالمرسل (۳).

على أن هذا موجود فى كلام أهل الحديث أيضا ، فقد ذكر أبو داود كثيرا مما أبهم فيه الرجل فى كتاب المراسيل (٤).

على أن المختـــار أنه لايسمـــى مـرسلا ولامنقطعــا بل متصلا فى اسنـــاده مجهول كما نقله الحافظ رشيد الدين العطار (ه)

⁽١) قائله العراقي شيخ المؤلف.

⁽٢) انظر البرهان (١/٦٣٣).

⁽٣) انتهى كلام العراق وقد جمعه المؤلف من كتابيه التقييد وشرح الألفية ، ومانقله عن المحصول نقله أيضا الاسنوى والزركشي والذي في المحصول التفصيل : وهو أن الراوى إذا حدث عن رجل باسم لايعرف به فإن فعل ذلك لأن من يروى عنه ليس بأهل فلايقبل ، وإن فعله لصغر سنه قبله من يقول بالاكتفاء بظاهر العدالة .

ومن يقول لابد من التفحص فمن لايقبل المراسيل لايقبله لأنه لم يتمكن من التفحص عن عدالته حيث لم يذكر اسمه فهو كالمرسل ...النح .

ومـن هنـا يعلم أن النقل عن المحصـول غير دقيق بالإضافة إلى أنه يوهـم بأنه رأى للرازى . والله أعلم .

انظـر : التقييـد و الايضاح (٧٤) ، شـرح ألفيـة العراقي (٥٤/١) ، المحصـول (٢٦/١/٢) ، نهاية السول (٢٦٨/٢) ، المجر المحيط (٢٥/٤) .

⁽٤) انظر مثلا فی ص(۱۲۰) منه : عن الحضرمی عن رجل من الأنصار ، وفی ص(۱۲۵) عن سلیمان بن أبی موسی عن رجل من بنی عدی ، وانظر أیضا التقیید والایضاح (۷٤) .

⁽ه) يحيى بن على بن عبد الله القرشى أبو الحسين المعروف بالرشيد العطار ، الإمام ، الحافظ ، ولد بالقاهرة عام (١٨٤هم) محدث ، مؤرخ ، مالكى المذهب ، إليه انتهت رئاسة الحديث في الديار المصرية ، من مؤلفاته :

[&]quot;المعجم" في تراجم شيوخه ، "تخفة المستزيد" ، "غرر الفوائد المجموعة" ، مات بالقاهرة عام (٦٦٢ه) .

انظر : نيل الابتهاج (٣٥٤) ، حسن المحاضرة (٢٥٦/١) ، هدية العارفين (٢٩٣/٥) الأعلام (١٩٥٨) ، معجم المؤلفين (٢١٣/١٣) .

في "الغرر"($^{(1)}$ عن الأكثرين $^{(7)}$, وقال النووى في شرح مسلم في (البيوع) في الرجل الذي أصابته الجائحة في غره $^{(7)}$: قال القاضى : قول الراوى حدثني غير واحد ، أو حدثني الثقة أو حدثني بعض أصحابنا ليس هو من المقطوع ولامن المرسل ولامن المعضل بل هو من باب الرواية عن المجهول $^{(2)}$. انتهى ومسألة أخبرني الثقة سبق ترجيح أن الجهالة فيها زالت بذلك إن كان قائله إماما معتبرا $^{(6)}$.

أما إذا وقع الإيهام فى الواسطة بين التابعى والنبى صلى الله عليه وسلم وصرح فى ذلك المبهم بأنه صحابى فليس من المرسل لأن الصحابة عدول وقد نقله الحافظ عبد الكريم (٢)في "القدح المعلى "(٧) عن أكثر

⁽١) وهـو غرر الغوائد المجموعة في بيان ماوقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة وهو مخطوط في جزئين صغيرين ضمن مخطوطات جامعة الرياض . انظر الأعلام (١٥٩/٨) .

 ⁽۲) نقله عن العطار العراقى فى شرح الألفية (١٥٥/١)، والتقييد (٧٥-٧٦)، وانظر
 أيضا : تدريب الراوى (١٩٧/١)، حاشية العطار (٢٠١/٢).

 ⁽٣) وهمم المؤلف في ذلك فهو في كتاب المساقاة والمزارعة ، باب استحباب وضع الدين
 وليس في البيوع باب وضع الجوائح . والله أعلم .

⁽٤) انتهى مانقله النووى عن القاضى ، والغالب مراده القاضى عياض لأنه اعتمد على شرح القاضى لصحيح مسلم فهو ينقل عنه كثيرا . والله أعلم . انظر شرح النووى على مسلم (٢١٩/١٠) .

⁽۵) راجع ص(۱/۹۲) .

⁽٦) عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي أبو على ويقال أبو عمد قطب الدين ، حافظ مؤرخ حكيم ، ولد مجلب عام (١٩٦٤م) ، تلا السبع على المليجى وسمع من ابن العماد وابن الفرات الاسكندراني ، كان كيسا ، متواضعا ، عببا إلى الطلبة ، غزير المعرفة مداوما على المطالعة والاشتغال بالتأليف وكان سمحا باعارة الكتب ، حج مرات ، وحدث بمنى ، من مؤلفاته :

[&]quot;القدح المعلى" ، "شرح صحيح البخارى" ، "الاهتمام بتلخيص الإلمام" ط ، "تاريخ مصر" ، مات في مصر عام (٧٣٥ه) .

انظر : الجواهر المضية (1/203) ، الغوائد البهية (10) ، حسن المحاضرة (10/1) السدر الكامنة (11/7) ، الشذرات (11/7) ، الأعلام (11/7) ، هدية العارفين (11/7) ، معجم المؤلفين (11/7) ، مقدمة الاهتمام (11/7) .

 ⁽٧) ذكره حاجى خليفة فى كشف الظنون (١٣١٦/٢) ولم أقف على مزيد فى تعريفه .
 والله أعلم .

العلماء^(۱).

وماوقع في "سنن البيهقي" من جعل ذلك مرسلا(٢):

إن أراد فى التسمية مع كونه محتجا به كمرسل الصحابة فإنه يسمى مرسلا وهو حجة كما سيأتي فقريب .(*)

وإلا فممنوع ، فقد صرح بخلافه البخارى عن الحميدى $^{(*)}$ والأثرم عن أحمد $^{(*)}$.

(١) نقله عن القدح المعلى العراقى فى التقييد والأيضاح (٧٤) .

قال ابن حجر : أورد ذلك في معرض رده معتذرا عن الأخذ به ولم يعللـه إلا بذلك وهذا مصير منه إلى أن عدم تسمية الصحابي يضر في اتصال الإسناد .

انظـر : التقييـد والإيضـاح(٧٤) ، النكــت لابن حجـر (٥٦٤/٢) ، السنن الكبرى (١٩٠/١)

11.6 (*)

(٣) عبد الله بن الزبير بن عيسى أبو بكر القرشى الحميدى المكى ، الحافظ ، شيخ الحرم صاحب المسند ، حدث عن ابن عيينة ووكيع والشافعى وعنه حدث الإمام البخارى وأبو زرعة وأبو حاتم وقال : ثقة إمام ، قال الذهبى : ليس بالمكثر لكن له جلالة في الاسلام ، مات بحكة عام (٢١٩هـ) .

انظر : سير النبلاء (١٠/٦١٦) ، الجرح والتعديل (٥٦/٥) ، العبر (٧٧٧١) ، طبقات ابن السبكي (١٩٠/٥) ، طبقات الأسنوى (١٩/١) ، العقد الثمين (١٩٠٥) ، تهذيب التهذيب (١٦٠/٥) ، طبقات الحفاظ (١٧٨) .

(٤) هذا ماقاله العراق في التقييد ، وجزم شيخ الاسلام الأنصارى بأن مراد البيهقى مجرد التسمية ، قال وإلا فهو حجة كما صرح به في موضع آخر ، وقد أشار ابن حجر إلى أن هذا الموضع في كتاب معرفة السن حيث قال البيهقي : وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم ثقات فترك ذكر أسمائهم لايضر إذا لم يعارضه ماهو أصح منه .

انظر : التقييد والآيضاح (٧٤) ، تدريب الراوى (١٩٧/١) ، فتح المغيث (١٤٥/١) فتح المغيث (١٤٥/١) فتح الباق (١٨٥/٣) ، النكت لابن حجر (٥٦٣/٢) ، معرفة السنن (٨٣/٣) .

⁽٢) عزى إليه ذلك العراقى ، وبين ابن حجر موضعه فقال : خالف البيهقى فى كتاب السن فقال فى حديث حميد بن عبد الرحمن الحميرى حدثنى رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فى النهى عن الوضوء بفضل المرأة ، وهذا حديث مرسل.

نعم فرق أبو بكر الصيرفي بين أن يصرح التابعي بسماعه من الصحابي فيقبل لأنهم عدول ، أو يقول عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلايقبل لاحتمال واسطة بينه وبين الصحابى وهمو حسن متجه وكلام من أطلق محمول عليه (١).

قلت : (عن) محمولة عندهم على الاتصال كما سيأتي (٢)فلافرق حينئذ وبتقدير التسليم فالفرق بينه وبين مسألتنا ظاهر ، فإن التصريح بأن الواسطة صحابي لايساويه المحتمل لوساطة ^(٣)غير الصحابي . والله أعلم .

[حجية المرسل] :

نعم يكون حجةمرسل من لم يرو إلا عن عدول تؤتمن كابن المسيب الذي يرسله عن صهره أبى هريرة أعزه الشرح :(*)

هذا استدراك لإطلاق أن المرسل من المنقطع الـذي لايحتج به ، وقد (**) حكى فيه نحو العشرين قولا(٤)، بعضها ضعيف جدا ، وبعضها داخل في الأقوال المشهورة فيه ، فلنقتصر في ذلك على خمسة لكونها أقوى ، غير مافي مسألة مرسل الصحابي فإنها تأتي من بعد .

أحد الأقوال الخمسة : أنه يحتج به مطلقا وهو قول أبى حنيفة ومالك وأشهر الروايتين عن أحمد ، وحكاه في المحصول عـن الجمهـور ، ومراده

⁽١) هذا ماقاله العراق بعد أن نقل كلام الصيرفي .

فانظر : التقييد والايضاح (٧٤) ، فتح الباقي (١٩٥/١) ، تدريب الراوي (١٩٧/١).

⁽٢) سيأتي ان شاء الله عند الكلام على الحديث المعنعن ص(١٥٥٦) .

⁽٣) فی ب : بواسطة ، وفی ج ، د : بوساطة .

^(*) ۲۹۷

^(**) ۱۳۰ج

⁽٤) حكاها الزركشي في البحر المحيط (٤٠٤،٤٠٩/٤).

جمهور الأصوليين ، واختاره أيضا الآمدى $^{(1)}$.

وذكر محمد بن جرير الطبرى أن التابعين أجمعوا بأسرهم على قبول المراسيل ، ولم يأت عن أحد إنكاره إلى رأس المائتين (٢).

قال ابن عبد البر : كأن ابن جرير يعنى أن الشافعي أول من رد المرسل . انتهى (٣).

قيل (٤)؛ إن صح هذا عن ابن جرير فهو محمول على أنه لم يكن يعمل به إلى رأس المائتين حتى يحتاج لإنكار ، فلما عمل به أنكره من أنكره ، وإلا فابن جرير من أجلاء الشافعية يبعد أن يدعى خرق إمامه الإجماع وإمامه أدرى بمواقع الإجماع والاختلاف من أمشاله ، وهذا مسلم وابن عبد البر والخطيب ينقلون رده عن الجماهير كما سيأتي (٥).

قلت : الجواب حسن إلا كونه لم يكن يعمل به إلى رأس المائتين ففيـه نظر ، لأن أبا حنيفة ومالكا من القائلين بقبوله والعمل به .

قيل ^(٦): ويحتمـل أن مـراد ابن جرير مـراسيل الصحابة ؛ لأن المخـالف فيها الأستاذ أبو إسحق^(٧)وهو بعد المائتين .

قلت : لكن بكثير فإن وفاته عاشر المحرم سنة ثماني عشـر وأربعمائة (^)،

⁽۱) انظر : کشف الأسرار للبخاری (7/7) ، أصول السرخسی (77/7) ، التمهید لابن عبد البر (7/1) ، مختصر ابن الحاجب (7/4) ، تنقیح الفصول (77/7) ، شرح الروضة (77/7) ، العدة لأبی یعلی (7/7/7) ، شرح الروضة (77/7) ، العدة لأبی یعلی (7/7/7) ، شرح الروضة (77/7) ، جمع الجوامع مع المحلی (77/7)) .

⁽٢) نقلُه عنه ابن عبد اُلبر وغيره .

انظر : التمهيد (٤/١) ، البحر المحيط (٤٠٧/٤) ، النكت لابن حجر (٢٧٢٥) ، حاشية العطار (٢٠٢/٢) ، تدريب الراوى (١٩٨/١) ، توضيح الأفكار (٢٩١/١) . (٣) انظر نفس المصادر عدا الأخير .

⁽٤) لم أُجد هذا القائل بعد التتبع . والله أعلم .

⁽٥) سيأتي بعد قليل في المذهب الثاني .

⁽٦) لم أعثر على القائل بعد التتبع . والله أعلم .

⁽٧) سيأتي بيان ذلك عند الحديث عن مراسيل الصحابة .

⁽۸) راجع ترجمته ص(۵۷) .

فكيف يكون رأس المائتين غاية لذلك إلا أن يكون للأستاذ سلف في رأس المائتين ، قال ابن جرير ذلك لأجله .

وغلا بعض هؤلاء (١) فزعم أن المرسل أقوى من المسند من حيث أن المرسل له كأنه التزم صحته من حيث أخفى بخلاف مالو صرح ($^{(7)}$), ويحكى ذلك عن بعض الحنفية $^{(7)}$, وحكاه "صاحب الواضح" عن أبي يوسف $^{(4)}$.

والشافعي رضى الله عنه قـد أشار إلى رد ذلك حيث قال بعد المرسل الذي اعتضد بما سنذكره (ه)عنه حتى صار حجة مانصه :

ولانستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت [به ثبوتها] $^{(r)}$ بالمتصل وذلك أن معنى المنقطع مغيب يحتمل أن يكون حمل عمن يكون يرغب عن الرواية عنه إذا سمى إلى آخره $^{(v)}$.

فأشار إلى انحطاطه بما فيه من الاحتمال ، هذا مع الاعتضاد ، فكيف بالمجرد ولو قيل بحجيته ، وإذا لم يساوه فكيف يكون أقوى ؟

الشانى : الرد مطلقا ، قال ابن عبد البر وهو قول أهل الحديث ، قال ابن الصلاح : وهو المذهب الذى استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر ، أى كما قاله الخطيب في "الكفاية"(^)وبه قال القاضى أبو بكر

⁽١) أي بعض القائلين بحجية المرسل .

 ⁽۲) عزاه ابن عبد البر إلى بعض المالكية وقولهم مخصوص بمراسيل الثقات ، ونقله إمام الحرمين عن بعض أئمة الحديث .

انظر : التمهيد (٣/١) ، البرهان (٦٣٤/١) ، نهاية السول (٢٦٦/٢) ، جامع الأصول لابن الأثير (٦٤/١) .

⁽٣) انظز : كشف الأسرار للبخاري (٥/٣) ، تشنيف المسامع (١٣٢٤/٤) .

 ⁽٤) كذا نقل الزركشى والظاهر أن المراد بصاحب الواضح هو ابن عقيل لاالمعتزلى .
 والله أعلم .

انظر البحر المحيط (٤٠٤/٤) .

 ⁽٥) سيأتى فى القول الحامس الآتى .

⁽٦) في جميع النسخ بها ثبوته ، والمثبت من النص .

⁽٧) الرسالة (٤٦٤) ، وسيذكر المؤلف قول الشافعي بتمامه ص(٧٥٢)

⁽A) انظر : التمهيد لابن عبد البر (١/ه) ، مقدمة أبن الصلاح ($(v\pi)$ ، الكفاية ($(v\pi)$ الجر المحيط ($(v\pi)$ ، شرح الكوكب ($(v\pi)$ ، شرح الكوكب ($(v\pi)$) .

من الأصوليين (١)، وفى صدر صحيح مسلم : المرسل فى أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة (٢)، وهذا وإن قاله مسلم على لسان غيره لكنه أقره (٢).

نعم ظاهر كلام ابن الصلاح فى قوله بالرد إنما هو فى غير ماقدمه من المرسل المحتج به كما سنذكره عن الشافعى إلا أنه لما نقل عن مسلم ذلك اقتضى أن مراده الرد مطلقا ، فبين كلاميه بعض تناف إن لم يؤول (*) الشالث : إن كان المرسل من أئمة النقل قبل ، وإلا فلا ، واختاره ابن الحاجب(٤).

والرابع : وهو قول عيسى بن ابان ، إن كان من مراسيل الصحابة والتابعين وتابعي ، ومن كان من أثمة النقل قبل ، وإلا فلا (٥). وقد يدعى اتحاده مع ماقبله (٦)، لأن الظاهر بقوله التابعين وتابعي

⁽۱) حيث قال : ولايجب العمل بشيء من المراسيل حسما للباب . انظر : تلخيص التقريب (٨٠٢/٢) ، الإبهاج (٣٧٧/٢) ، جمع الجوامع مع التشنيف (١٣٢٥،١٣٢٤/٤) .

⁽٢) انظر صحيح مسلم (٣٠/١) .

 ⁽٣) كذا قال العراقي وغيره .
 انظر : شرح ألفية العراق (١٤٨/١) ، التقييد والايضاح (٧٥) ، شرح الكوكب
 (٥٧٨/٢) ، الدرر اللوامع (٨٧٠/٣/٢) .

^(*) ۱۱۵ب

 ⁽٤) انظر : محتصر ابن الحاجب (٧٤/٢) ، منتهى السؤل (٨٨) ، يبان المختصر
 (١/٦٢٧) .

⁽ه) نقله عنه أبو الحسين والآمدى واختاره ابن الساعاتي في البديع ، ونقل عنه السرخسى قوله : كل من اشتهر في الناس بحمل العلم منه تقبل روايته مرسلا ومسندا ، قال السرخسى وإنما يعنى محمد بن الحسن وأمثاله . انظر : المعتمد (١٤٤/٢) ، الإحكام للآمدى (١٣٦/٢) ، بديع النظام (١٥٧/١/٢) ، أصول السرخسى (١٣٣/٢) ، البحر المحيط (٤٠٤/٤) .

⁽٦) لعله يقصد شيخه الزركشى حيث جعل هذا مع ماقبله قولا واحدا وجزم بذلك ابن السبكى فبعد أن نقل كلام ابن الحاجب قال : وأكمة النقل يدخل فيهم الصحابة والسابعون وتابعوهم وهو اختصار حسن وليس مذهبا مغايرا لرأى ابن أبان كما توهمه بعض الشارحين .

انظر : تشنيف المسامع (١٣٢٤/٤) ، الإبهاج (٣٧٧/٣) ، النكت لابن حجر (٢٩٧/٣) .

التابعين من هو من أمَّة النقل منهم ، وأما الصحابة فكلهم أمَّة النقل ، فإن أراد عموم التابعين وتابعي التابعين تغايرا ، ولكنه بعيد .

نعم هما فى الحقيقة راجعان إلى قبول المراسيل مطلقا ، إذ المراد بألمة النقل أهل الجرح والتعديل ومن ليس كذلك لايقول أحد بقبول مرسله لأن اعتماد القائلين له إنما اعتمدوا على أن تركه تعديل له وإلا لما جاز له الجزم بأن المحدث عنه صدر ذلك منه ، لكن اختار ابن برهان فى "وجيزه" قريبا من ذلك وهو : مع كونه (١)من ألمة النقل أن يكون مذهبه فى الجرح والتعديل موافقا لمذهب من يريد العمل بمرسله فى ذلك (٢).

الخامس: وهو مااقتصرت عليه في النظم لأن مذهب الشافعي الذي نص عليه ، وهو أرجح الأقوال: أن المرسل لا يحتج به بمجرده، ومن ألطف مااستدل به الشافعي في ذلك وتداوله الناس عنه كالغزالي وغيره الإجماع على رد المرسل في الشهادة ، وهو (٣)أن لايذكر الشاهد من شهد على شهادته ، ولم يجعلوا تركه تعديلا له ، فكذا الرواية إذ لافارق بينهما فيما يرجع إلى العدالة (٤).

⁽١) أى مع كون المرسل ـ بالكسر ـ من أئمة النقل فالضمير يعود على المرسل لاعلى ابن يرهان كما هو المتبادر . والله أعلم .

⁽٢) أقول جميع كتب ابن برهان مفقلودة عدا الأصول ، كذا ذكر محققه ، لكن الذي يظهر لى أن الوصول هو الوجيز حيث وقفت على جميع النقول المعزوه إليه في الوصول . والله أعلم .

وعبارة ابن برهان : والحق عندنا أن الارسال إن صدر ممن يعتقد صحة مذهبنا في الجرح والتعديل قبلنا قوله مسندا أو مرسلا ، وإن كان يخالف مذهبنا لم نقبل ارساله لاحتمال أن يكون من أغفل ذكره غير مقبول الرواية . انظر الوصول (١٨١/٢) .

⁽٣) في أ ، ج ، د : وهي .

⁽٤) هذا الاستدلال نقله أبن عبد البر عن الشافعي وأهل الحديث . انظر : التمهيد (٦/١) ، المستصفى (١٧٠/١) ، الكفاية (٤٢٨) ، المحصول (٢/١/٧٥٦) ، التبصرة (٣٢٨) .

نعم إذا انضم إلى المرسل مايتقوى به يكون حجة فمن ذلك إذا كان (*) المرسل له ممن عرف أنه لايروى إلا عن عدل ، وقد اعتبرت مراسيله فوجدت مسانيد كسعيد بن المسيب رضى الله عنه ، لكن هل يحتاج مرسله إلى انضمام مايؤكده كما سيأتي من مرسل غيره ، أو لا؟ قال الماوردى في (باب بيع اللحم بالحيوان) : إن القديم يحتج به لأنه لايرسل حديثا إلا ويوجد مسندا ، ولأنه لايروى إلا عن أكابر الصحابة وأيضا فإن مراسيله سبرت فكانت مأخوذة عن أبي هريرة لما بينهما من الوصلة والصهارة ، فصار إرساله كإسناده عنه ، ومذهب الشافعي في الجديد أن مرسل سعيد وغيره ليس بحجة ، وإنما قال مرسل سعيد عندنا حسن بهذه الأمور التي وصفناها ليس بحجة ، وإنما قال مرسل سعيد عندنا حسن بهذه الأمور التي وصفناها بإرساله واعتمادا على ماقارنه من الدليل فيصير المرسل مع ماقارنه حجة (۲). انتهلى . فظاهره أن الجديد الاحتياج للعاضد وهدو خلاف ماحكاه ابن الصلاح عنه من كونه لايحتاج بخلاف مرسل غيره (۳).

نعم هو ظاهر نص الشافعي في (الرهن الصغير)⁽¹⁾فإنه لما قيل له : فكيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعا ولم تقبلوه عن غيره؟

^(*) ۱۳۱ج

⁽۱) انظر ص (۲۶۷) .

 ⁽۲) انظر: الحاوى (۱۵۸/۵) ، هامش المجموع (۲۱/۱) ، تدريب الراوى (۲۰۰/۱) .
 وقد أشار الزركشي إلى مانقله الماوردي ، قال وكذا نقل الخطيب التسوية عن الجديد وفيه نظر . انظر البحر المحيط (٤١٩/٤) ، ولم أقف على قول الخطيب في الكفاية . والله أعلم .

⁽٣) أقول كلام المؤلف لايخلو من نظر وعبارة ابن الصلاح :

اعلم أن حكم المرسل حكم الضعيف إلا أن يصع تخرجه بمجيئه من وجه آخر ، ولهذا احتج الشافعي بمرسلات ابن المسيب فإنها وجدت مسانيد من وجوه أخر ولايختص ذلك عنده بارسال ابن المسيب . والله أعلم .

انظر مقدمة أبن الصلاح (٧٣).

⁽٤) من كتاب الأم .

قلنا : لانحفظ أن ابن المسيب روى منقطعا إلا وجد مايدل على سنده (1) ولانأثر (7)روى عن أحد (7)فيما عرفناه عنه إلا ثقة معروفا ، فمن كان مثل حاله قبلنا منقطعه .

قال: ورأينا غيره يسمى المجهول ويسمى من رغب عن الرواية عنه ويرسل عن النبى صلى الله عليه وسلم ويرسل عمن لم يلحق من الصحابة المستنكر الذى لايوجد له شيء [يسده](1)ففرقنا بينهم لافتراق أحاديثهم، ولم نحابى أحدا، ولكنا قبلنا في ذلك بالدلالة البينة على ماوصفنا من صحة روايته(6). انتهى .

ويكن تأويل هذا النص بأن المراد قبلتم مرسل سعيد بشرطه ، ويكون مراد الشافعى التنبيه $^{(1)}$ على أحد الشروط التى نقلها عنه ، وهو أن يكون المرسل للحديث إذا سمى لايسمى إلا ثقة فلا خالف مانقله الماوردى عن الجديد $^{(v)}$.

ولهذا قال البيهقى : إن لابن المسيب مراسيل لم يقبلها الشافعى حين (*) لم ينضم إليها مايؤ كدها ، ومراسيل لغيره قبلها حين انضم إليها مايؤ كدها . انتهى (*).

⁽١) في أ: مسندة .

⁽٢) في ج ، د : ولاتم أثر .

⁽٣) في ج : أحمد .

⁽٤) في جميع النسخ : يرده ، والمثبت من الأم وهو الصواب .

⁽۵) انظر : الأم (۱۹۷/۳) ، الدرر اللـوامع (۸۷۱/۳/۲) ، البحـر المحيط (٤١٩/٤) ، النكت لابن حجر (٤/٥٥) .

⁽٦) في ج : البينة .

 ⁽٧) ومع حمل النص على ظاهره فلايخالف مانقله الماوردى عن الجديد الأن كتاب الرهن الصغير من القديم وإن كان ضمن الأم ، لذا نسب الماوردى القبول إلى القديم ، كذا قال ابن الرفعة ونقله عنه الزركشى فى البحر المحيط (٤١٩/٤) .

^{11.0 (*)}

⁽A) نقلـه عـن البيهقــى النـووى فى المجمــوع (٦١/١) ، والــزركشى فى التشنيــف (٨) ١٩٣٤/) ، وانظر البحر المحيط (٤١٩/٤) .

ومنه يعلم أن ذلك لا يختص بسعيد كما هو ظاهر نص (الرهن الصغير)(١) وإن زعم الروياني أنه يقتضى اختصاصه بسعيد ، وكأنه نظر أول النص دون قوله بعده ، فمن كان إلى آخره $^{(r)}$.

وبذلك أيضا يرد على من زعم أن الشافعي يحتج بمرسل سعيد والحسن دون غیرهما^(۳).

قلت : ولكون مرسل سعيد لابد له من الاعتضاد ، قال الشافعي في المختصر في باب (بيع اللحم بالحيوان) بعد أن روى عـن مالك عن زيد بن أسلم عن ابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم (نهي عن بيع اللحم **بالحيوان)(؛)**، وعن ابن عباس (أن جزورا نحرت على عهد أبي بكر الصديق فجاء رجل بعناق فقال اعطوني جزءا بهذا العناق ، فقال أبو بكر : لايصلح هذا ، وكان القاسم بن محمد (ه)، وابن المسيب ، وعروة ، وأبو بكر بن

⁽١) حيث قال فمن كان مثل حاله قبلنا منقطعه . وقد سبق توثيق هذا النص عندما سبق قبل قليل . والله أعلى .

هذا ماقاله الزركشي بعد أن نقل مازعمه الروياني .

انظر : البحر المحيط (٤١٩/٤) ، الدرر اللوامع (٨٧٢/٣/٢) .

⁽٣) أقول أفاض الزركشي في تحرير منهب الشافعي ولم يتعرض لهذا القول ولم أجد من نقله ، وهو مردود قطعا لأن مرسلات سعيـد بن المسيـب اختلـف في قبـول الشافعي لها وهي التي ذكر الحفاظ أنها أصح المراسيل ، فكيف بمراسيل الحسن التي قال عنها الإمام أحمد : ليس في المرسلات أضعف منها ، وهناك قول بأن الشافعي استحسن مراسيل الحسن نقله الزركشي . والله أعلم .

انظر : الكفاية (٤٢٦،٤٤٤) ، البحر المحيط (٤١٣/٤) .

انظر أيضًا : الموطأ (البيوع) (١٥٥/٣) ، المراسيل لأبي داود (١٤٢) ، التمهيد لابن عبد البر (۳۲۲/٤).

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، الحجة ، الحافظ ، أحد الفقهاء السبعة ، ولد في خلافة على رضي الله عنه ، أمه أم ولد وتربي في حجر عــائشة وتفقه بها وأكثر عنها وجالس ابن عباس وأبا هريرة ، روى عن أبيه وابن مسعود وزينب أم المؤمنين مـرسلا ، وعنه حدث ابنــه والشعبي والزهري ، كان ثقــة ، ورعا ، فقيها ، قليل الحديث والفتيا ، قال مالك : كان من فقهاء الأمة ، مات بقديد عام (١٠٠٨) وقيل غير ذلك .

عبد الرحمن (۱) يحرمون بيع اللحم بالحيوان إلى أن قال : ولانعلم أحدا من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم خالف فى ذلك أبا بكر ، وإرسال ابن المسيب عندنا حسن (۲). انتهى .

نعم اختلف الأصحاب في قوله حسن على وجهين ، حكاهما الشيخ أبو إسحق (٣) والجطيب في "الكفاية "(٥).

أحدهما : معناه محتج به ، وصرح القفال في "شرح التلخيص"(٦) بنقله

انظر: سير النبلاء (٥٣/٥)، تهذيب التهذيب (٣٣٣/٨)، الجرح والتعديل (١١٨/٧)، العبر (١٨٣/٢)، الشذرات (١٣٥/١)، حلية الأولياء (١٨٣/٢)، تهذيب الأسماء (٣٥/٥)، وفيات الأعيان (٥٩/٤)، طبقات الحفاظ (٣٨)، نكت الهميان (٢٣٠).

⁽۱) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي ، أحد الفقهاء السبعة ، حدث عن أبيه وعمار بن ياسر وأبو هريرة وعائشة ، وعنه حدث عمر بن عبد العزيز والزهرى والشعبي ، كان ممن جمع العلم والعمل والشرف وكان يقال له راهب قريش لكثرة صلاته وقد كان ضريرا ، مات عام (۱۹۵ه) .

انظر : سير النبلاء (٤١٦/٤) ، الحلية (١٨٧/٢) ، العبر (١١١/١) ، تهذيب التهذيب ((70.11) ، طبقات الحفاظ ((70.11)) . الشذرات ((70.11)) .

 ⁽۲) انظر مختصر المزنى (۱۵۸،۱۵۷/۲) ، والنص موجود أيضا فى : المجموع (۱۱/۱) ،
 وتدريب الراوى (۱۹۹/۱) .

⁽٣) حكاهما في اللمع وشرحها (٣٤٨/٢).

⁽٤) نقله عنه الزركشي في التشنيف (١٣٢٧/٤).

⁽٥) انظر الكفاية (٤٤٤).

 ⁽٦) لم أقف بعد البحث الطويل على من صرح بالمراد بالتلخيص ، ثم وجدت النووى ذكر فى ترجمة ابن القاص أن لـ كتاب التلخيص وقد شرحه القفال وتلميذه أبو على السنجى فيكون هو المراد .

قال النووى : من أنفس مصنفات ابن القاص التلخيص فلم يصنف قبله ولابعده مثله في أسلوبه .

وقال ابن شهبة : وهو مختصر يذكر فى كل باب مسائل منصوصة ومخرجه ثم أمورا ذهب إليها الحنفية على خلاف قاعدتهم .

وقــال خليفة : وهو أُجمع كتاب في فنه للأصول والفروع على صغــر حجمه وخفة حمله .

أما شرح القفال فهو فى مجلدين قال الاسنوى وهو قليل بأيدى الناس . انظر : تهذيب الأسماء (٢٥٣/٢) ، طبقات ابن شهبة (١٨٣،١٠٧/١) ، طبقات الاسنوى (٢٩٩/٢) ، كشف الظنون (٢٩٧/١) .

عن النص ، فقال قال الشافعي مرسل ابن المسيب عندنا حجة (١).

والشانى : معناه يرجح به وإن لم يكن حجة ، وصححه الخطيب (٢). فإن قيل : ماالمراد بأنها تتبعت فوجدت مسانيد؟

أى : تتبعت كلها فظهر أن سعيدا أسندها من غير هذا الطريق . (*) أو أنها تتبع غالبها فكانت كذلك فكأنها كلها مسندة إلحاقا للأقل بالأغلب .

أو تتبعت فوجدت كلها مسندة من غير طريق سعيد فحكم على الكل بذلك؟

فالجواب : أن الظاهر إرادة الثاني .

إذ لو أريد الأول لكانت مسانيد لامراسيل لخروجها عن الإرسال بمجيئها مسندة من هذا الوجه ، ولهذا قال الخطيب : إن من مراسيل سعيد مالم يوجد مسندا بحال من وجه يصح (٣)وهذا غير ماسبق عن البيهقي أن بعضها لم يعتضد (٤)فلايظن اتحادهما .

ولو $^{(a)}$ أريد الشالث ، وإن أوهمه كلام ابن الصلاح $^{(r)}$ لما احتاجت إلى مقو آخر على أن في اعتبار اجتماعه مع المسند المقوى إشكال $^{(v)}$ يأتي $^{(**)}$

 ⁽۱) نقله عن شرح التلخيص النووى في المجموع (۱۲/۱) ، والإرشاد (۱۷۷/۱) ،
 والزركشي في التثنيف (۲۲۸/٤) .

⁽٢) انظر الكفاية (٤٤٤).

^(*) ۱۹۶

⁽٣) انظر : الكفاية (٤٤٤) ، تشنيف المسامع (١٣٢٨/٤) .

⁽٤) راجع ص(٤).

⁽٥) في د : وإن .

 ⁽٦) حيث قال : والمرسل ضعيف إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر ، ولهذا احتج الشافعي بمرسلات ابن المسيب فإنها وجدت مسانيد من وجوه أخرى .
 انظر مقدمة ابن الصلاح (٧٣) .

⁽٧) في ب: اشكالا .

^(**)۲۲۲ج

تقريره ، وجوابه $^{(1)}$ ، ومما يدل على نفى إرادة ذلك قول الشافعى : ولانعلمه $^{(7)}$ يأثر إلا عن الثقات $^{(7)}$.

على أنه قد اختلف فى اختصاص مراسيل سعيد بما ذكر بحسب الواقع ، وإن كان الشافعي قال إن من كان مثله يكون كذلك .

فقيل : يختص ، وكأنه قال إذا قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنما أعنى أن أبا هريرة أخبرنى بذلك فهو مسند حكما ، ولكنه لما انحط عن درجة المسند الصريح احتاج إلى المقوى .

وقيل : لا يختص لأنه (٤)قد يوجد المعنى المذكور في غيره (٩).

تنبيهات :

أحدها : ماسبق نقله عن "مختصر المزنى" من المرسل في بيع اللحم بالحيوان $^{(r)}$ أسنده الترمذي من رواية زيد بن سلمة الساعدى $^{(v)}$ ، والبزار من

⁽١) انظر ص(١٥٤٦).

⁽٢) في ب: نعلم .

⁽۳) سبق نص الشافعي ص(۳) .

⁽٤) في أ: لوجه .

 ⁽a) وهو الراجع كما قال الزركشي وغيره .
 انظر : تشنيف المسامع (١٣٢٧/٤) ، البحر المحيط (٤١٩/٤) ، الارشاد للنووى (١٧١/١) .

⁽٦) المراد حديث ابن المسيب المرسل (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان). راجع ص(٢٥٠١).

⁽٧) لم أجد هذا الحديث في سنن الترمذي بعد التتبع وكذلك لم يعز إليه أصحاب المعجم المفهرس ثم أيضا لم أجد ترجمة لريد الساعدي وأغلب الظن أن المؤلف وهم في ذلك ، فالذي رواه مسندا هو الدارقطني من طريق مالك عن الزهري عن سهل بن سعد الساعدي وليس زيد الساعدي ، وقد رواه أيضا ابن عبد البر بهذا الاسناد وقال لايصح عن مالك ولاأصل له في حديثه . والله أعلم .

انظر : سنن الدارقطني (البيوع) ((V1,V0/T)) ، التمهيد لابن عبد البر ((V17/E)) ، نيل الأوطار ((V17/E)) ، الزرقاني على الموطأ ((V17/E)) ، وستأتى ترجمة سهل بن سعد ص() .

رواية ابن عمر (١)، والحاكم من حديث الحسن عن سمرة (٢)، وقد احتج البخارى بالحسن عن سمرة (٣)، فهذا عاضد آخر لمرسل سعيد زائد على مافى "المختصر" (*)

[التنبيه] الثاني : من الفوائد المهمة أن الشافعي قال في "الرسالة" مانصه وكل حديث كتبته منقطعا فقد سمعته متصلا أو مشهورا [عمن](1)روى عنه بنقل عامة من الفقهاء يروونه (ه)عن عامة ، ولكن كرهت وضع حديث لاأتقنـه حفظا وخفت طول الكتاب وغاب عني بعـض كتبي (٦). انتهي . وهو

⁽١) مسند البزار محقق الآن في رسائل علمية وقد طبع منه جزء لاتوجد فيه مرويات ابن

هـذا وقد عزاه إلى البزار الهيئمـي في مجمع الزوائد (١٠٥/٤) ، والشـوكاني في نيل الأوطار (٣١٤،٣١٣) ، والزرقاني في شرح الموطأ (٣٠٣/٣) .

 ⁽۲) سمرة بن جندب بن هلال الفزارى ، من علماء الصحابة ، غزا مع الرسول صلى الله عليه وسلم ، حدث عنه ابن سيرين والحسن البصرى ، نزل البصرة وكان زياد يستخلفه عليها فكان شديدا على الخوارج فقتل بشرا كثيرا ، قال البيهقي : نرجو له بصحبته ، قال ابن سيرين كان عظيم الأمانة صدوقا ، سقط في قدر فيه ماء حار كان يتعالج بالقعود عليه فمات عام (٨٥م) بالبصرة ، قال ابن عبد البر : وذلك تصديق لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "آخركم موتا في النار".

انظر : الإصابة (٢٥٧/٤) ، الاستيعاب (٢٥٦/٤) ، أسد الغابة (٣٥٤/٢) ، تهذيب الأسماء (١/٥٣٥) ، تهذيب التهذيب (٢٣٦/٤) ، سير النبلاء (٨٣/٣) ، الجرح والتعديل (١٥٤/٤) .

⁽٣) كذا قال الحاكم في المستدرك ، قال الـذهبي وبين العلماء اختلاف في الإحتجاج بالحسن عن سمرة وقد ثبت سماع الحسن ولقياه بلاريب ، وقد روى البخاري بسنده عن ابن الشهيد قال : أمرني ابن سيرين أن أسأل الحسن ممن سمع حديث العقيقة فسألته فقال من سمرة بن جندب . والله أعلم .

انظر : المستدرك (٣٥/٢) ، سير النبلاء (١٨٣/٣) ، تدريب السراوي (٢٠١/١) ، صحيح البخاري (العقيقة) (٢١٧/٦).

^(*) ۱۱٦

⁽٤) اضافة من نص الشافعي وبها يستقيم المعني .

 ⁽٥) في نص الشافعي عامة من أهل العلم يعرفونه ، وكذا في نقل الزركشي .
 (٦) انظر : الرسالة (٤٣١) ، البحر المحيط (٤٣٤/٤) .

يشمل كل منقطع أورده فى كتبه مرسلا أو منقطعا بغير الإرسال فيكون متصلا لما ذكره ، وقد انكشف (١)بذلك عن الناظر فى كلامه غمة عظيمة (١)فلله الحمد .

[التنبيه] الثالث: قولى (الذى يرسله عن صهره أبي هريرة) إشارة إلى ماسبق نقله عن الماوردى $^{(7)}$ لأن سعيدا كان زوج ابنته أبي هريرة رضى الله عنهما ، والمعنى أنه إذا أرسل فإنما يريد به مارواه عن أبي هريرة كما دل عليه الاستقراء ، وإن كان قد روى عن غيره من الصحابة فروى عن عمر كما في السنن الأربعة "وعن أبي $^{(2)}$ وعن أبي ذر وأبي بكر عند ابن ماجه ، وروى عن على ، وعثمان ، وسعد $^{(6)}$ ، وأبي موسى $^{(7)}$ ،

فما وجدناه فى كتبُّ من المراسيل لايقدح فى مذهبه من عدم الاحتجاج بها لأنها متصلة عنده .

انظر البحر المحيط (٤٧٤/٤) .

⁽١) في ج : انكشفت .

⁽٢) لذلك قال الزركشي :

⁽٣) راجع ص(۲^۲۲) .

⁽٤) ساقطة من ج .

⁽ه) في ج: سعيد ، والمثبت هو الصواب وهو:

سعد بن أبى وقاص مالك بن أهيب أبو اسحاق القرشى أحد العشرة والسابقين الأولين ، له أحاديث في الصحيحين وعنه حدث ابن عمر وعائشة وابن عباس ، شهد بدرا وأحدا والحديبية وكان فتح العراق على يديه في القادسية ونزل المدائن ، وهو أول من رمى بسهم في سبيل الله وأول من أراق دما وكان قد اعتزل الفتنة زمن على رضى الله عنه وخرج في آخر حياته الى حمراء الأسد ومات بها عام (٥٥ه) ودفن بالمدينة .

انظر: الإصابة (١٦٠/٤) ، الاستيعاب (١٧٠/٤) ، أسد الغابة (٣٦٦/٢) ، الحلية (٩٢/١) ، تاريخ بغداد (١٤٤/١) ، تهذيب الأسماء (٢١٣/١) ، نكت الهميان (١٥٥) ، العقد الثمين (٩٣/٤) ، تهذيب التهذيب (٤٨٣/٣) .

⁽٦) عبد الله بن قيس بن سليم أبو موسى الأشعرى ، أسلم ورجع إلى قومه ثم قدم المدينة بعد خيبر وجاهد مع الرسول صلى الله عليه وسلم واستعمله على بعض اليمن ، واستعمله عمر على البصرة فافتتح الأهواز وأصبهان واستعمله عثمان على الكوفة ، وكان أحد الحكمين في صفين ثم اعتزل الفتنة ، روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء وعنه روى أبو سعيد وابن المسيب ، وكان حسن الصوت بالقرآن صواما ، قواما ، ربانيا ، زاهدا جمع العلم والعمل والجهاد ، مات عام (١٤هر) وقيل غير ذلك .

وشريك (١)، وعائشة ، وروى أيضا عن أبيه (٢)وغيرهم في الصحيحين وغيرهما، وروى عنه خلائق (٣)، وقد كان رأس علماء التابعين وفقيهم ، ولد سنة خمس عشرة ، وقيل سبع عشرة ، ومات سنة أربع وتسعين (٤). (فالذي يرسله) مبتدأ خبره الجملة الطلبية وهي (أعزه) أي انسبه ، أو مفعول بفعل مقدر أي (٥)أعز الذي يرسله ، واروه عن صهره على قاعدة الإشتغال في العربية (٦)، بل هذا أرجح ، لأن الاخبار بالجملة (٧)الطلبية قليل ، والله تعالى أعلم .

⁼ انظر : الإصابة (٩/٦) ، الاستيعاب (٣/٧) ، أسد الغابة (٣٦٧/٣) ، سير النبلاء (٣٨٠/٣) ، الجرح والتعديل (١٣٨/٥) ، العبر (٥٢/١) ، تهذيب التهذيب (٣٦٢/٥) .

⁽۱) رجعت إلى تراجم شريك من الصحابة فلم أجد من ذكر أن ابن المسيب روى عنه وكذلك لم أجد في ترجمة ابن المسيب أنه روى عن شريك ، فالصواب أنها أم شريك كما ذكر الذهبي غيره وهي :

غزية بنت دودان بن عوف ، وقيل في اسمها ونسبها غير ذلك وقيل هي التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنها روى جابر وابن الزبير وسعيد بن المسيب .

انظر : تهذیب التهذیب (۲۲/۱۲) ،الإصابة (۲۳۵/۱۳) ، الاستیعاب (۲۵۱/۱۳) ، أسلد الغابة (۳۵۱/۷) ، سیر النبلاء (۲۵۵/۲) ، (31/4) ، الجرح والتعدیل (۶۱4/4) .

⁽۲) وهـو المسيب بن حزن بن أبي وهـب المخزومي له ولأبيـه صحبـة وكان ممن بايع تحت الشجرة ، شهد اليرموك والفتوح بالشام ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي وأبي سفيان وعنه روى ابنه ، مات في خلافة عثمان .

انظر : الإصابة (٢٠٦/٩) ، الاستيعاب (٩٩/١٠) ، أسد الغابة (١٧٧/٥) ، تهذيب التهذيب (١٥٧/١٠) ، تقريب التهذيب (٥٣٢) .

⁽٣) ذكر الذهبي أن ابن المسيب روى عن جميع من سبق وأشار إلى أن روايته عن أبي ابن كعب وعن أبي بكر الصديق مرسله . انظر سير النبلاء (٢١٨/٤) .

⁽٤) راجع ترجمته ص().

⁽٥) في ب : بفعل وقدر .

⁽٦) الاشتغال : هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو سببه . شرح ابن عقيل (١٢٩/٢) .

⁽٧) في ج : في الجملة .

كما رآه الشافعي تحريرا

ومن يكون تابعا كبيرا

الشرح :

(من) هذه فى موضع خفض عطفا على (من) التى أضيف إليها (مرسل) فى قولى (نعم يكون حجة مرسل من) والمراد استثناء هاتين الصورتين من رد المراسيل :

إحداهما : مرسل من لم يرو إلا عن العدول كابن المسيب .

والثانية : من يروى عن العدول وغيرهم ولكنه تابعى كبير فإن الغالب في مثله أن لايروى إلا عن الصحابة وهم عدول ، فالغلبة فيما سبق باعتبار نفس المرسل وفي الثاني باعتبار نوع المرسل فافترقا ، والتقييد بالتابعي الكبير هو ماقرره الشافعي ، وحرره في نصه الآتي نقله عن "الرسالة" مبسوطا ، وشرح مايشكل منه ، والمراد بالتابعي الكبير والصغير سبق بيانه قريبا(۱). قولي (تحريرا) مفعول ثان لرأى ، أي رأى الشافعي أن هذا القيد هو المحرر . والله أعلم .

[معضدات المرسل]:

بشرط أن يعضد كلامسند أو وفقه لما يقول الأكثر عمن روى لاعن شيوخ الأول أو عمل العصر به فيحصل مجردا ولاالذى له عضد فان كل واحد دليل

أو قول أو فعل الصحابى يعضد أو مسرسل بمثل هذا يؤثر أو انتشار أو قياس منجلى حجية المجمسوع لاذا المسرسل مالم يكن لمسند قد استند ينفسع فى السرجيح مانقول

الشرح :

المراد بقولى (يعضد كلا) كل قسم من القسمين السابقين ، وهذا على ماسبق من ترجيح أن مرسل سعيد بن المسيب ونحوه لا يعمل به عند الشافعي إلا إذا اعتضد .

 ⁽۱) راجع ص (۱) .

والحاصل أن العمل بالمرسل مطلقا عنده لابد له من مقو ، نعم شرط في القسم الثاني زيادة على اشتراط المقوى ثلاثة شروط :

كونه من كبار التابعين ، وقد صرحت به في البيت الذي قبله .

وأن يكون بحيث لو سمى لم يسم مجهولا .

وأن لاينفرد عن الثقات بمعنى (١)مرسله .

ولم أصرح بهما فى النظم ؛ لأن الثالث يفهم مما سيأتى فى زيادة الثقة (7)، فإنه يدخل فيه الزائد عما رواه الثقات وزيادة بعض حديث (8) انفد به عن (7) الثقات ، وإذا كان هذا فى (8) المسند لايقبل إلا بشرط أن لا يخالفه الثقات فى المعنى ، ففى المرسل أولى .

وأما الثانى فيخرج من اشتراط كون التابعى كبيرا لأن العلة فيه إنما هى روايته غالبا عن الصحابة وهم عدول ، فهذا فى الغالب إذا سمى لايسمى إلا من هو (٥)معلوم العدالة لامجهولها ، وحينئذ فتصريح الشافعى - رحمه الله - بهما للإيضاح وللبيان الشافى فى ذلك ، فلنذكر نصه فى "الرسالة" مجروفه لما اشتمل عليه من القواعد والفوائد ، ونبين ماقد يحتاج إلى البيان ، وماقضنه من صور الاعتضاد ثم نذكر مازاد بعض أصحابه (*) منها مما استخرج من كلامه فى غير ذلك ، فأقول :

قال الشافعي رضى الله عنه في (باب الحجة على تثبيت خبر الواحد) حيث ذكر أنه قال له قائل:

فهل يقوم بالحديث المنقطع حجة على من علمه؟ وهل يختلف المنقطع أو هو وغيره سواء؟

⁽۱) في ج، د: يعني.

 ⁽۲) انظر ص (۱۳۵۹) .

^(*) ۱۳۳

⁽٣) في ج : عنه .

⁽٤) في ب : في هذا .

⁽۵) في ج، د: إلا وهو.

^{11.7 (*)}

فقلت له: المنقطع مختلف ، فمن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم اعتبر عليه بأمور:

منها: أن ينظر إلى ماأرسل من الحديث فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل معنى ماروى كانت هذه دلالة على صحة من (١)قبل عنه وحفظه .

وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من بسنده قبل ماينفرد به من ذلك ويعتبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم؟

فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوى (٢)له مرسله وهى أضعف من الأولى . فإن لم يوجد ذلك نظر إلى مايروى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قولا له (٣)فإن وجد يوافق ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح إن شاء الله تعالى .

وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ثم يعتبر عليه ٰ بأن يكون إذا سمى $\left[\text{Au} \cdot \text{Ce} \right] \left(\text{Au} \cdot \text{Ce} \right)$ يسم مجهولا ولامرغوبا عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما يروى عنه .

ويكون إذا شرك أحدا من الحفاظ في حديثه لم يخالفه ، فإن خالفه ووجد حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة (٥) خرج حديثه .

⁽۱) في د : ما .

⁽٢) في ب: تقوى ، وهي توافق نقل الخطيب .

 ⁽٣) فى جميع النسخ قولاً له يوافقه ، ولاتوجد كلمة (موافقة) فى الرسالة ولافى نقل الحطيب ولافى نقل العراقى لهذا أسقطتها . والله أعلم .

⁽٤) مضافة من الرسالة وقد أثبتها المؤلف عندما أعاد النص ص(٢٧٧).

⁽ه) في ب ، ج ، د : صحته ، والمثبت يوافق الرسالة .

ومتى خالف ماوصفت أضر بحديثه حتى لايسع (١)أحدا منهم قبول مراسيله .

وإذا وجدت الدلائل بصحة $^{(*)}$ حديثه بما وصفت أحببنا $^{(*)}$ أن نقبل مرسله ولانستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت [به $]^{(*)}$ ثبوتها بالمتصل ، وذلك أن معنى المنقطع مغيب يحتمل أن يكون حمل عمن يرغب عن الرواية عنه إذا سمى وأن بعض المنقطعات وإن وافقه مرسل مثله فقد يحتمل أن يكون خرجهما واحدا من حيث لو سمى لم يقبل ، وأن قول بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم إذا قال برأيه [لو وافقه لم يدل على صحة $]^{(*)}$ خرج الحديث دلالة قوية إذا نظر فيها $]^{(*)}$, ويكن [أن $]^{(*)}$ يكون إلما غلط فيه حين سمع [قول $]^{(*)}$ بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم [يوافقه $]^{(*)}$ ويحصل $]^{(*)}$ مثل هذا $]^{(*)}$

قال الشافعى فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فلاأعلم واحدا منهم يقبل مرسله لأمور: أحدها: أنهم أشد تجوزا فيمن يروون عنه.

⁽١) في ج : يسمع .

⁽٢) في ج : لصحة ، وهي توافق نقل الخطيب .

⁽٣) في ج: أحبينا . ص (٥٤)

^(£) في جميع النسخ : بها ، والمثبت من الرسالة ويقتضيه السياق .

⁽ه) فى جميع النسخ بدل المثبت يوجد عبارة (أو وافقه لم يصح على) ولايستقيم المعنى بها والمثبت من الرسالة .

⁽٦) في نقل الخطيب: فيهما .

⁽٧) في جميع النسخ : أنه ، والمثبت من الرسالة .

⁽٨)،(٩) مضافة من الرسالة .

⁽١٠) في الرسالة : يحتمل .

^(*) ۹۵د ، ۱۱۷ب

⁽١١) العبارة وردت في جميع النسخ هكذا:

يوافقه (عن بعض الفقهاء) من بعض الفقهاء ، ومابين القـوسين لايوجد في الرسالة ولافي نقل الخطيب ، وهو تكرار من النساخ لذا أسقطته .

والآخر: أنهم يؤخذ $^{(1)}$ عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه. والآخر: كثرت الإحالة في الأخبار ، وإذا كثرت الإحالة في الأخبار كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه $^{(7)}$. وممن روى كلام الشافعي هذا أبو بكر الخطيب في "الكفاية $^{(7)}$ وأبو بكر البيهقي في "المدخل $^{(1)}$ بإسنادهما الصحيح إليه .

فقال البيهقى : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ $^{(a)}$ ثنا $^{(1)}$ أبو العباس محمد بن يعقوب $^{(v)}$ ، أخبرنا الربيع بن سليمان .

(١) في الرسالة : توجد ، والمثبت يوافق نقل الخطيب والبيهقي .

 ⁽۲) انظر قول الشافعي في الرسالة (۲۱۱-٤٦٥) ، ونقله الزركشي في البحر المحيط
 (۲) والعراق في شرح الألفية (۱۵۰/۱) .

⁽٣) انظر الكفاية (٤٤٤).

⁽٤) كتاب المدخل طبع جزء منه والآخر مفقود ، وقد ذكر المحقق هذا النص ضمن النصوص المفقودة ، وعلى كل حال فقد رواه البيهقى أيضا فى المعرفة والمناقب . والله أعلم .

انظر : مقدمة المدخل (٧٥) ، معرفة السنن (١٦٢/١) ، مناقب الشافعى (٣١/٣) . (٥) المراد به الحاكم .

⁽٦) في ج : حدثنا . قال النووى :

جرت العادة بالاقتصار على الرمز في حدثنا وأخبرنا من قديم الأعصار إلى زماننا فيكتبون من حدثنا (ثنا) ومن أخبرنا (أنا).

انظر شرح النووي على مسلم (٣٨/١).

⁽۷) محمد بن يعقوب بن يوسف أبو العباس الأموى مولاهم الأصم ، ولد عام (٢٤٧ه) كان أبوه من أصحاب ابن راهويه فارتحل به إلى الآفاق فسمح ببغداد وأصبهان ومصر وبيروت والكوفة ، حدث عن الربيع المرادى كتاب الأم ، وعنه حدث الحاكم وابن منده ، أصابه صمم فى شبابه بعد الرحلة ، قال الحاكم : ولم يختلف أحد فى صحة سماعه وصدقه وكان حسن الخلق سخى النفس ، مات عام (٣٤٦ه) وقد حدث (٧٦) سنة .

انظر : سير النبلاء (٤٥٢/١٥) ، العبر (٢٧٣/٢) ، نكت الهميان (٢٧٩) ، طبقات الخفاظ (٣٥٤) ، النجوم الزاهرة (٣١٧/٣) ، الشذرات (٣٧٣/٢) .

وقال الخطیب : أخبرنا أحمد بن محمد بن عبد الله الكاتب (۱)قال أخبرنا أحمد بن معفر بن محمد بن مسلم (۲)قال أنا أحمد بن موسى الجوهرى (7) -(1).

وأخبرنا محمد بن [عيسى] (٥) بن عبد العزيز الهمداني ، قال أخبرنا صالح

⁽۱) أحمد بن محمد بن عبد الله بن خالد المعروف بابن الكاتب ، ولد عام (٣٣٦ه) ، سمع أحمد بن جعفر وابن الصواف وعنه روى الخطيب ، كان صحيح السماع كثيره ، مات عام (٤٢٥ه) . انظر تاريخ بغداد (٤٩/٥) .

⁽٢) أبو بكر أحمد بن جعفر الختلى نسبة إلى قرية بخرسان ، ولـد عام (٨٧٧٨) سمع أبا مسلم الكجى وعبد الله بن أحمد بن حنبل ، وعنه حدث الـدارقطني وأبو نعيم وأحمد الكاتب قال الخطيب : كان ثقة ثبتا صالحا ، كتب من القراءات والتفاسير أمرا عظيما ، مات عام (٣٦٥ه) .

انظر : تاریخ بغداد (v1/2) ، سیر النبلاء (A7/17) ، العبر (v1/2) ، الشذرات (v1/2) .

⁽٣) أحمد بن موسى أبو العباس الجوهرى يعرف بأخى خزرى ، حدث عن الحسين المروزى والربيع بن سليمان ، وعنه روى أبو بكر الختلى وأبو القاسم الطبرانى كان ثقة ، مات عام (٣٠٤م) .
انظر تاريخ بغداد (١٤٣/٥) .

⁽٤) قال النووى : إذا كان للحديث استادان أو أكثر كتبوا عنـد الانتقال من استاد إلى استاد (ح) .

قال : والمختار أنها مأخوذة من التحول لتحوله من اسناد إلى اسناد . انظر شرح النووى على مسلم (٣٨/١) .

⁽٥) الإضافة من الكفاية وهو: ا

محمد بن عيسى بن عبد العزيز أبو منصور الهمذانى ، الإمام المحدث الرئيس الأوحد ، العبد الصالح ، ولد عام (٣٥٤ه) ، حدث عن الحافظ صالح بن أحمد وجبريل العدل ، وعنه حدث الخطيب ، كان صدوقا ، ثقة ، متواضعا ، رحيما كثير الصلاة ، حج أكثر من (٢٠) حجة وأنفق أموالا لاتحصى فى وجوه البر ، مات فى عام (٣١٤ه) .

انظر سبر النبلاء (٥٦٣/١٧) .

ابن أحمد الحافظ $^{(1)}$ قال أخبرنا محمد بن حمدان الطرائفی $^{(7)}$ قالا أخبرنا الربيع ابن سليمان قال قال الشافعی : المنقطع مختلف ... إلى آخره $^{(7)}$.

ففيه ذكر الشروط الثلاثة السابقة .

ولايقال: إن قوله ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولا إنما هو من العواضد كما زعمه الإمام في "المحصول" وأتباعه (٤) حتى لا يكون شرطا في كل مرسل.

لأنا نقول: لو أراد ذلك لقال وكذلك أن يكون إذا سمى إلى آخره أو نحو ذلك فعدوله إلى قوله ثم يعتبر إلى آخره كالصريح في اعتباره في المرسل من حيث هو والمعنى في اشتراطه مطلقا واضح ، ولهذا عطف عليه قوله ويكون إذا شرك أحدا (٥) من الحفاظ فإنه لايصح أن يجعل من (*) المقويات بل اشتراط أن المرسل إذا روى معناه من وجه آخر أن يكون مساويا لما رواه الثقات في المعنى ، وهدو معنى قدوله أولا فأسندوه إلى

⁽۱) صالح بن أحمد بن محمد التميمى السمسار ، ولد عام (٣٠٣ه) حدث عن أبيه وابن أبي حاتم والطرائفى ، وعنه حدث ابن زنجويه ، كان ركنا من أركان الحديث ، ثقة حافظا ، دينا ، ورعا ، صدوقا ، لايخاف فى الله لومة لائم ، له كتاب فى "طبقات الهمذانيين" ، وآخر فى "سنن الحديث" ، مات عام (٣٨٤ه) . انظر : سير النبلاء (٢٥/١٥) ، تاريخ بغداد (٣٣١/٩) ، العبر (٣٥/٣) ، طبقات الحفاظ (٣٩١) ، الشذرات (١٩/١٠/١٠) .

⁽۲) فى أ: الطرائقى ، والصواب المثبت وهو : كمد بن حمدان بن سفيان أبو عبد الله الطرائفى المخرصى ، روى عن الربيع بن سليمان وابن زنجويه ، وعنه حدث صالح بن أحمد الحافظ قال وكان عنده عامة كتب الشافعى عن الربيع وكان رجلا سهلا حسن الأخلاق يصبر على التحديث ، واسع العلم صدوقا .

انظر : تاريخ بغداد (٢٨٩/٢) ، الأنساب (٥٨/٤) .

⁽٣) انظر : الكفاية (٤٤٤) ، فتح المغيث (١٤٢/١) .

 ⁽٤) انظر : المحصول (۱/۲۲، ۱۲۹۳) ، التحصيل (۱٤٩/٢) .

⁽٥) في ب: أحد.

^(*) ١٣٤ج

رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل معنى ماروى فإن خالفهم اشترط أن يكون مخالفتهم له بالنقصان في المعنى .

فإن قيل : ففى "مختصر المزنى" فى حديث (إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا) أو قال (خبثا) أخرجه الشافعى بسنده (۱) ثم قال إن ابن جريج روى بإسناد لم يحضر الشافعى ذلك بزيادة (بقلال هجر)(۲)وكذا قال فى "الأم" و"المسند"(۳).

وقال ابن الأثير والرافعي في "شرحيهما للمسند"($^{(1)}$)؛ إن الإسناد الذي لم يحضر الشافعي كما ذكره أهل العلم بالحديث محمد $^{(6)}$ [أن] $^{(7)}$ يمي بن

⁽۱) مسند الشافعي (۲۲/۱) وفيه (نجسا أو خبثا) .

وانظــر الحديث بنحــوه فى : سنن الترمــذى (الطهــارة) (۹۷/۱) ، سنن أبى داود (الطهارة) (۱۲/۱) ، المستدرك (۱۳۲/۱) .

⁽٢) هجر: تطلق على عدة مواضع ، قال ابن الأثير: أما التي تنسب إليها القلال الهجرية فهي من قرى المدينة .

انظر : معجم البلدان (٣٩٣٥) ، النهاية لابن الأثير (هجر) (٢٤٧/٥) .

⁽٣) وكذا قال أيضا في اختلاف الحديث .

انظر : مختصر المزنى (۱/٤٤-٤٥) ، الأم (۲/۳،۱) ، مسند الشافعي (۲۲/۱) ، اختلاف الحديث (۱۰٦) .

⁽٤) أي مسند الشافعي .

أما شرح الرافعي فقد سبقت الإشارة إليه ص (١١٩٣).

وأما شرح ابن الأثير فيحققه الآن الدكتور خليل ملا خاطر كعمل خاص وقد طبع جزءا من مقدمته وهو خاص بمناقب الشافعي .

وقد أفادني بأنه يستخرج ان شاء الله ثلاثة مجلدات من هذا الشرح قريبا .

هذا وقد جمع سنجر الجاولي بين شرح ابن الأثير والرافعي وشرح النووي إذا كان الحديث في مسلم جمعها في كتاب وهو مخطوط يوجد جزء منه في دار الكتب المصرية .

انظر مقدمة مناقب الشافعي لابن الأثير (٢٥) .

⁽ه) هـو محمـد بن يحيي شيخ جريج ، ولـه رواية عـن يحيي بن بكير ، قـال ابن حجـر : وكيف ماكان فهو مجهول .

انظر : تلخيص الحبير (١٩/١) ، نصب الراية (١١٠/١) ، الكامل لابن عدى (٢٣٥٨/٦) .

⁽٦) في جميع النسخ : بن ، والمثبت من شرح ابن الأثير وغيره .

عقيل (۱) [أخبره]($^{(Y)}$ أن يحيى بن يعمر ($^{(Y)}$ أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إذا بلغ الماء قلتين بقلال هجر) الحديث ، وأخرجه كذلك الدارقطنى ($^{(A)}$)، قال ابن ألا ثير وهو مرسل ، فإن يحيى تابعى مشهور ($^{(B)}$). انتهى فقد عمل الشافعى بالمرسل مع كونه مخالفا للمسند بزيادة .

(٢) مثبتة من شرح ابن الأثير وغيره .

(٤) أقول وهم المؤلف في العزو إلى شرح ابن الأثير والدارقطني ، أما في الاسناد فقد سبق بيانه قبل أسطر وأما في المتن فالذي في شرح ابن الأثير والدارقطني :

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا كان اللاء قلتين لم يحمل نجسا ولابأسا ، فقلت ليحبي بن عقيل قلال هجر؟ قال : قلال هجر .

هذا وقد قال الزيلعى ان قوله بقلال هجر يوهم أنه من قول النبي صلى اللهعليه وسلم وليس كذلك ، قال ابن حجر : والتقييد بقلال هجر ليس فى الحديث المرفوع إلا فى رواية المغيرة وتقدم أنه غير صحيح . ا.ه

وهذه الرواية أوردها ابن عدى من طريق المغيرة بن صقلاب عن محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا كان الماء قلتين من قلال هجر لم ينجسه شيء) ، قال ابن عدى : وهذا التقييد غير محفوظ إلا في هذا الحديث قال : والمغيرة منكر الحديث ، وعامة مايرويه لايتابع عليه . انظر : الشافى شرح مسند الشافعى (ق/٣٦) ، سنن الدارقطنى (الطهارة) (١٢٤/١) ، الكامل السنن الكبرى (٢٢٣/١) ، تلخيص الحبير (١٩/١) ، نصب الراية (١١٠/١) ، الكامل لابن عدى (٢٣٥/١) .

⁽۱) يحبي بن عقيل الخزاعي البصرى نزيل مرو ، روى عن عمران بن حصين وأنس ويحبي بن يعمر ، وعنه روى سليمان التيمي وعبد الله بن كيسان ، قال ابن معين ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر : صدوق من الثالثة . انظر : تهذيب التهذيب (۲۵/۱۱) ، تقريب التهذيب (۵۲۸) ، الثقات (۵۲۸)

⁽٣) يحيى بن يعمر أبو سليمان العدوانى المقرى، ، حدث عن عائشة وأبى هريرة وابن عباس ، وعنه حدث عطاء الخرسانى ويحيى بن عقيل ، قرأ القرآن على الدؤلى ، كان ثقة من أوعية العلم ذا لسن وفصاحة ، قيل : هو أول من نقط المصاحف ، نفاه الحجاج إلى خرسان ، تولى القضاء فى عدة مدن ثم عزل ، مات عام (١٢٩ه) ، وفى بعض المصادر عام (٩٥ه) .

انظر : سير النبلاء (٤١/٤) ، الجرح والتعديل (١٩٦/٩) ، معجم الأدباء (٢/٢٠) وفيات الأعيان (٦٠/١٠) ، بغية الوعاة (٢٥٥/١) ، تهذيب التهذيب (٢٠٥/١١) ، طبقات الخفاظ ($^{\circ}$ 0) ، الشذرات ($^{\circ}$ 1)

⁽٥) انظر : الشافي شرح مسند الشافعي (ق/٣٦) ، تلخيص الحبير (١٩/١) .

فالجواب : أنه أنقص معنى لعموم قوله قلتين الواقع في جواب الشرط كل قلتين ، فتخصيصه بقلال هجر نقص معنوى فهو أنقص .

وكذا يجاب عن كل ماأشبه ذلك كحديث (قضى بالشاهد واليمين) (۱) ونحوه ، والعلة في اشتراط عدم مخالفة المرسل رواية الثقات أنه لايقوى حينئذ بما رووه بل يضعف .

ثم حاصل مافى كلام الشافعي من المقويات أربعة :

أحدها: أن يأتى معناه مسندا من طريق آخر ، وهو أقوى الأربعة ، ويعلم من تعبير الشافعى فيه بقوله شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه _ أن من شرط ذلك المسند أن يكون صحيحا خلافا لما زعمه الإمام في "المحصول" أن مراد الشافعى المسند الضعيف (٢).

ثانيها : أن يوافقه مرسل أخذ $^{(7)}$ من أرسله العلم من غير من أخذ منه مرسل الأول .

ثالثها : أن يوافقه قول بعض الصحابة .

رابعها: أن يوافقه قول أكثر العلماء ، وهو معنى قول الشافعى _ عوام من أهل العلم _ إذ لم يقل عوام أهل العلم حتى يكون اجماعا ، ولاقال بعض أهل العلم حتى يكون الشافعي أن يوافقه

⁽۱) رواه الشافعي وبين الاستدلال به في الأم (VA/V).

 ⁽٢) لم يصرح الرازى بذلك لكنه يفهم من كلامه حيث قال أثناء نقل هذا المعضد :
 وهذا إذا لم تقم الحجة باسناده .

ولعل المؤلف تبع شيخه الزركشي الذي قال :

يفهم من كلام الشافعي اشتراط صحة المسند ، لكنه بعد ذلك أورد اعتراضا بأن العمل يكون حينئذ بالمسند لابالمرسل ، فأجاب بقوله ولعل الشافعي أراد هنا بالمسند مالاينتهض بنفسه كما أشار إليه الإمام في المحصول . ا.ه

فلعل ماذكره الرازي هو الأرجح . والله أعلم .

المحصّول (٢٦٠/١/٢) ، وانظر : البحر المحيط (٤١٧/٤) ، النكــت لابن حجر (٢٧٧٢) ، نهاية السول (٢٧٧٢) ، الإبهاج (٣٨١/٢) .

⁽٣) في أ، ب، د: أحد.

قياس أو انتشار من غير دافع أو عمل أهل العصر به أو فعل صحابي (١). وهذا الأخير ربما روى في النص السابق ، ففيه بعدما سبق من المقويات مالفظه : نظر إلى مايروى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قولا له أو فعلا^(۲).

لكن هذا داخل فيما ذكره الشافعي ثالثا وهو عمل بعض الصحابة (٦) فإنه يشمل القول والفعل (٤)فلذلك صرحت بهما في النظم ، وذكرت هذه السبعة (٥) لاعلى ماوقع في ترتيب الشافعي كما تراه لأجل النظم وأسقطت التقوية بعمل أهل العصر (٦) لأنه إذا كان قول الأكثر عاضدا فقول الكل

⁽١) قال السخاوى : ويمكن دخولها في نص الشافعي بتكلف في بعضها . انظر : الحاوى (٥/٥٥) ، هامش المجموع (٦١/١) ، تدريب الراوى (٢٠٠/١) ، نهاية السول (٢٦٨/٢) ، فتح المغيث (١٤٣/١) .

⁽٢) قدوله (أو فعلا) لايوجد في نص الـرسالة ولافي نقـل الخطيـب ، ولافي نقـل المؤلف السابق والأأدرى سبب هذا الوهم . والله أعلم . راجع ص(

⁽٣) أقول ذكر المؤلف قبل قليل أن ثالثنا : أن يوافقه قول بعض الصحابة ولاأدرى كيف جعله هنا عمل الصحابة ولايخفى مافى الموضع من خلط واضطراب . والله

⁽٤) أي ٰ باعتبار أن القول عمل باللسان . والله أعلم .

أى المعضدات ، والمراد أنه ذكرها في النظم وسيأتي بيانها الآن مع مافي ذلك من

⁽٦) قلت : هذا عجيب فقد صرح به في النظم حيث قال : أو عمل العصر به فيحصل حجية المجموع لاذا المرسل فالذى ذكره المؤلف في النظم ثمانية معضدات لاسبعة ، الأربعة التي نص عليها الشافعي والأربعة التي نقلها عن الماوردي وترتيبها كما في النظم :

١ ـ أن يعضده مسند .

٢ - أو قول صحابي .

٣ ـ أو فعله .

٤ ـ أو يوافق قول الأكثر.

٥ ـ أو يوافق مرسل .

٦ ـ أو انتشار من غير دافع .

أولى ويأتى فيه ماسنذكره في اجتماع المرسل والمسند من كونهما دليلين (١). وزاد الماوردي تاسعا وهو أن لايوجد دليل سواه (٢)، ونقله أيضا إمام الحرمين عن الشافعي فقال : وقد عثرت في كلامه على أنه إذا لم يجد إلا المرسل مع الاقتران بالتعديل على الإجمال عمل (r).

ورد : بأنه لايعرف ذلك عن الشافعي ، وبالغ ابن السمعاني في التغليظ على الإمام ، وقال أجمع كل من نقل عن الشافعي من (٤)العراقيين والخراسانيين أن أصله رد المراسيل وأنها لاتقبل بنفسها بحال (٥)(*).

وأيضًا فإن كان في نفسه حجة فلاحاجة لفقد الدليل ، وإن لم يكن حجة فسواء وجد دليل آخر أولا ومثل هذا بعيد عن التعقل .

نعم إن أريد على بعد بفقد الدليل ، فقد دليل خالفه فيرجع (٢) حاصله إلى أنه حجة ضعيفة لاتقاوم شيئا من الأدلة إلا (٧) البراءة الأصلية لفقد غيرها فانها أضعف منه.

٧ ـ أو يوافق قياس جلى .

٨ ـ أو عمل العصر به .

والموضع كما سبق قبل قليل فيه اضطراب وخلط ، وأيضا هـذا من غرائب المؤلف وسبق الإشارة إلى بعضها في قسم الدراسة . والله أعلم .

⁽١) انظر ص(١٦).

⁽٢) انظر : الحاوى (٥/ ١٥٨) ، البحر المحيط (٤٢٤،٤٢٢/٤) ، تشنيف المسامع . (1444/5)

⁽٣) انظر : البرهان (٦٤٠/١) ، البحر المحيط (٤١٣/٤) .

⁽٤) في ب : عن .

⁽٥) انظر : القواطع (٧٩٩/٢) ، البحر المحيط (٤١٣/٤) ، وانظر فتح المغيث (١٤٢/١).

^{11.4 (*)}

⁽٦) في ج ، د : فرجع .

⁽v) في ج: لا.

قلت : ورأيت في كلام الماوردي مايرشد لذلك ، فقال في (باب [صدقة البقر]) $^{(1)}$ في قول الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن حميد بن قيس $^{(7)}$ عن طاووس $^{(7)}$ أن معاذا أخذ من ثلاثين بقرة تبيعا ومن أربعين بقرة مسنة $^{(3)}$. فإن قيل حديث معاذ مرسل لأن طاووسا ولد في زمن عمر وكان له سنة حين $^{(6)}$ مات معاذ ، والشافعي لايقول بالمراسيل فكيف يعتد بها .

قيل الجواب عنه من ثلاثة أوجه إلى أن قال:

والجواب الشانى : أن الشافعى يمنىع من أخذ المراسيل إذا كان هناك مسند يعارضه ، فإن كان مشتهرا لايعارضه فالأخذ به واجب (r). انتهى . نعم تسميته لذلك مرسلا إنما هو على طريقه كما سبق (v)إلا أن يحمل

⁽۱) فى جميع النسخ : زكاة الفطر ، ولاأدرى أهو سهو من المؤلف والموضع كما سبق لا يخلو من اضطراب أو أنه تصحيف من النساخ فاللحاق يأباه ولم أجده فى هذا الباب ، والمثبت هو الصواب .

⁽٢) حميد بن قيس الأعرج أبو صفوان الأسدى مولاهم ، روى عن مجاهد والزهرى ، وعنه روى السفيانان ومالك ، كان ثقة كثير الحديث ، مقرىء أهل مكة ، وقيل ليس به بأس ، وقيل : ليس بثقة ، مات عام (١٣٠ه) .

انظر : الجرح والتعديل (۲۲۷/۳) ، تهذيب التهذيب (۲۹/۳) ، تقريب التهذيب (۱۸۸۲) ، ميزان الاعتدال (۱۳۸/۲) ، المغنى للذهبي (۱۸۸۸) .

⁽٣) طاووس بن كيسان أبو عبد الرحمن الفارسي عالم اليمن ، سمع زيد بن ثابت وعائشة وأبي هريرة ، وعنه روى عطاء ومجاهد ، كان من أكابر التابعين فقها ودينا ورواية للحديث وكان له جرأة على وعظ الملوك ويأبي القرب منهم ، قال ابن عباس : أظنه من أهل الجنة ، حج أربعين حجة ومات بحكة وهو حاج عام (١٠٠ه). انظر : سير النبلاء (١٩٨٥) ، الجرح والتعديل (١٠٠٤) ، الحلية (١٩٤٧) ، تهذيب الأسماء (١٠٥١) ، وفيات الأعيان (١٩٥٩) ، تهذيب التهذيب (١٨٥٨) ، طبقات الخاط (١٩٥٤) ، الشذرات (١٩٥١) ، الأعلام (٢٧٤/٣) .

⁽٤) مختصر المزنى مع الحاوى (١٠٦/٣) ، الموطأ (الزكاة) (٢٥٩/١) .

⁽ه) في ج : حتى ، والمثبت يوافق الحاوي .

⁽٦) انظر الحاوى (١٠٧/٣) .

⁽۷) وهـو مـاسقط منه راو سـواء أكـان صحـابيا أم غيره ، وهــذا معنى المرسـل عنـد الأصوليين . راجع ص(2/3) .

على أن معاذا إنما أخذ من ثلاثين بقرة تبيعا ومن أربعين مسنة بأمر النبى $^{(*)}$ صلى الله عليه وسلم له بذلك حين وجهه إلى اليمن كما جاء فى أصل الحديث $^{(1)}$ فإنه ينحل إلى رواية طاووس عن النبى صلى الله عليه وسلم فهو مرسل على كل حال على هذا التقرير $^{(*)}$.

و يمكن جواب آخر عن قول الماوردى والإمام وهو أن المرسل إذا دل على منع شىء مباح بالبراءة الأصلية وجب أن يكف عنه احتياطا لالكون المرسل حجة كما قاله إمام الحرمين فى المجهول إذا روى خبرا أنه يجب الانكفاف ويبحث عن حاله ، وقد سبقت المسألة (٣).

وزاد بعضهم مقويا عاشرا كما هو ظاهر عبارة "المحصول" أن يكون ممن سبر مرسله فوجد مسندا كابن المسيب^(٤).

لكنه تفريع على أن مرسل ابن المسيب ونحوه يحتج به بمجرده من غير انضمام عاضد ، وسبق أن الراجح خلافه (٥)، وبتقدير التسليم فهو في الحقيقة مسند .

^(*) ۱۱۸

⁽۱) وهو: بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرنى أن آخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا أو تبيعة ، ومن كل أربعين مسنة . سنن الترمذى (الزكاة) (۳۰/۳) ، وانظر : سنن أبى داود (الزكاة) (٤٩٤/١) ، سنن النسائي (الزكاة) (٢٦/٥) .

⁽۲) أقول لا يخفى مافى هذا من التكلف ، فالحديث الذى روى عن طاووس مرسلا رواه قوم مسندا عن طاووس عن ابن عباس عن معاذ وإن كان رجال المرسل أثبت . ثم إن الحديث ـ كما قال ابن عبد البر ـ روى بإسناد متصل صحيح ثابت من غير رواية طاووس وصححه الترمذى ، فعلى القول بأن الشافعي أخذ بمرسل طاووس فلأنه اعتضد بمسند وليس لعدم وجود المعارض . والله أعلم .

انظر : التمهيد لإبن عبد البر (٢٧٤/٢) ، سنن الترمذي (الزكاة) (٢٠/٣) .

⁽٣) راجع ص(١١٨١) . (٤) انظر المحصول (٦٦٠/١/٢) .

⁽ه) راجع ص(۱۷۲۲) .

ومعنى قول الشافعى أحبينا (1)كما قال البيهقى اخترنا (1), ولذلك قال القفال في "شرح التلخيص" أن الشافعى يقول أحب ويريد به الإيجاب (1), ووقع في "تقريب" القاضى أبي بكر أن معناه الاستحباب (1)فيفهم أن الأخذ بالمرسل عنده مستحب لاواجب .

وضعف (٥): بأن الشافعى لم يرد به قسيم الواجب إذ ليس فى الأدلة مايستحب الأخذ به ولا يجب ، فالمراد قصوره عن رتبة المسند كما صرح به عقبة (٦).

وأعجب من ذلك قول النووى فى "شرح الوسيط" أن المرسل ليس بحجة عندنا إلا أن الشافعى قال يجوز الاحتجاج بمرسل الكبار من التابعين بشرط أن يعتضد بأحد أمور أربعة إلى آخره (v), وهو إشارة إلى النص ، فعير بالجواز تعلقا بقول الشافعى أحببنا ، لكن قد سبق المراد به إذ الجواز لامعنى له هنا لأنه إن كان دليلا وجب العمل به أو غير دليل لا يجوز العمل به ، اللهم إلا أن يريد النووى بالجواز أنه يسوغ (h)الاستدلال به كسائر الأدلة بمعنى (h)أنه دليل لا التخيير في تركه (v)

⁽۱) راجع نصه ص(۱۲۲۶) .

 ⁽۲) لم أقف عليه في المعرفة والاالمناقب ، وقد عزاه الزركشي إلى المدخل وسبق ماقيل فيه ص(۱۹۳۰) .هـ (٤٢)

انظر قول البيهقى في : البحر المحيط (٤٢٢/٤) ، تشنيف المسامع (١٣٣٢/٤) ، شرح ألفية العراقي (١٥١/١) .

⁽٣) نقله عنه الزركشي وأنه ذكر ذلك في باب اللقطة .

انظر البحر المحيط (٤٢٢/٤) ، وسبق التعريف بشرح التلخيص ص(١٥٥٥).

⁽٤) انظر : تلخيص التقريب (٨١٠/٢) ، تشنيف المسامع (١٣٣٢/٤) .

⁽٥) المضعف هو الزركشي .

⁽٦) انظر البحر المحيط (٤٢٢/٤) .

⁽٧) لم أعثر على توثيق لهذا النص . والله أعلم .

⁽۸) فی د : یشرع .

⁽٩) في ب: يعنى .

^(*) ۲۹۷

قولى (فيحصل حجية المجموع) إلى آخره إشارة إلى سؤال مشهور أورده القاضى أبو بكر على الشافعى وتداوله الأصوليون ، ونقله الإمام فخر الدين عن الحنفية (١٠) وتقريره :

أن المرسل إذا أسند من طريق آخر فالعمل بالمسند .

وإن لم يسند وانضم إليه مايكون حجة كعوام الفقهاء إن كان الشافعى أراد به الاجماع وكالقياس الصحيح ونحوه ، فالعمل بالمنضم لأنه حجة على استقلاله .

وإن $h^{(r)}$ ينضم إليه ماليس بحجة كمرسل آخر وقول صحابي وفتوى الأكثر إن أراده الشافعي بقوله عوام من أهل العلم ونحو ذلك فقد انضم غير مقبول إلى مثله فلا $h^{(r)}$ حجة فيهما .

فيجاب عن هذا الشق: بأن المرسل لما كان ضعيفا انجبر بماانضم إليه وزال ضعفه بما يزيل التهمة فيه عن الراوى المحذوف ، فالحجة بمجموع الأمرين كما يفهمه قول الشافعي رحمه الله: يقوى له مرسله وسبق تقرير الماوردي له بأن الحجة ليست في المرسل وحده ولافي المنضم وحده (١٠).

وأما الجواب عن الشق الأول: فإن المسند إذا انضم إلى المرسل كما قاله ابن الصلاح كأنه بين أن الساقط في المرسل عدل محتج به فوجب أن يكون دليلا (٥) ولاامتناع أن يكون للحكم دليلان وتظهر فائدته في الترجيح عند التعارض (٦).

⁽۱) انظر : تلخيص التقريب (۸۰۸/۲) ، القواطع (۷۹۸/۲) ، البحر المحيط (٤١٧/٤) المحصول (٦٦١/١/۲) ، تيسير التحرير (١٠٥/٣) ، شرح العضد (٧٥/٢) .

⁽٢) لم : ساقطة من أ .

⁽٣) فى أ : ولا .

⁽٤) راجع ص(١٤٥٢) .

 ⁽۵) انظر مقدمة ابن الصلاح (۷۳).
 (٦) انظر هذا الاعتراض وجوابه في:

الإبهاج (۳۸۰/۲) ، النكت لابن حجر (۲۹۳۸) ، شرح ألفية العراقي (۱۵۳/۱) ، تشنيف المسامع (۱۳۳۱/۶) ، مختصر ابن الحاجب (۷۶/۷) ، تدريب الراوى (۱۸۸۱) ، بيان المختصر (۷۸/۱) .

وأما عند انضمام إجماع أو قياس فكذلك فيه دلالة على صحة سند المرسل فيكونا (١) دليلين أيضا كما في انضمام المسند (٢) لكن في حالة انضمام إجماع نظر ، فإن الإجماع على وفق دليل لايلزم أن يكون مستنده (٣) والقياس على وفق شيء لايلزم منه صحته لأن الاعتماد في القياس على دليل الأصل المقاس عليه فلذلك لم أذكر في النظم إلا حالة انضمام المسند التي ذكرها ابن الصلاح ، على أن ابن الحاجب قد سلم ورود الاعتراض في هذا الشق واقتصر على الجواب عن الشق الآخر (٤).

تنبيهان :

أحدهما : مما (٥) ذكره الشافعي في كون المرسل إذا لم يعتضد لايكون حجة ماقال فيه أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن المنكدر (٦) أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله إن لى مالا وعيالا وإن لأبي مالا وعيالا ويريد أن يأخذ مالى فيطعم عياله ، فقال رسول الله صلى الله

⁽١) في ب : فيكونان .

 ⁽۲) فى ب : يوجد هنا عبارة (لكن فى حالة انضمام المسند) وهـى تكرار من الناسخ .
 والله أعلم .

 ⁽٣) سبق بيان ذلك ص (٣٧) .

 ⁽٤) وقد رد الزركشي ماسلمه ابن الحاجب بما سبق في جواب المؤلف .
 انظر : مختصر ابن الحاجب (٧٤/٢) ، تشنيف المسامع (١٣٣١/٤) .

⁽٥) في أ، ج، د: ما.

⁽٦) محمد بن المنكدر بن عبد الله القرشى ، الحافظ ، القدوة، ولــد سنة بضع وثلاثين ، حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا ، وحدث عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس ، وعنه حدث الزهرى والسفيانان وشعبة ومالك ، كان من سادات القراء ، حجة ، ثقة ، غاية في الاتقان والحفظ والزهد ، مات عام (١٣٠ه) .

انظر : سير النبلاء (٥٩٥٨) ، الجرح والتعديل (٨\'٩٥) ، الحلية (١٤٦/٣) ، تهذيب التهذيب (١٤٧/١) ، طبقات الحفاظ (٥١) ، الشذرات (١٧٧/١) .

عليه وسلم: (أنت ومالك لأبيك)(۱)قال الشافعي محمد بن المنكدر غاية في (*) الثقة والفضل والدين والورع ، ولكن لاندري عمن قبل هذا الحديث (۲). [التنبيه] الثاني : هل تنحصر التقوية فيما ذكر ، أو لنا أن نقوى بغيرها إذا ظهر ؟

الظاهر : نعم لأن المراد معلوم .

ويحتمل المنع لأنها من تخريج الراسخين فى العلم العالمين بمواقع الانجبار ومناسبة الجوابر ، وفى هذه الأزمان قصرت الأفهام عن التدقيق فيبعد (٣) الاتيان بمثلها ، والله تعالى يؤتى الحكمة من يشاء ، ويختص بفضله من يريد والله أعلم .

[الصيغ التي تدل على اتصال السند]:

والأخذ بالذى يقول (٤) الصاحب قال رسول الله حكم واجب الشرح:

لماكان الاتصال شرطا فى السند ليتحقق (٥)اجتماع الشروط كما سبق وجب أن يكون للراوى عن غيره صيغة تدل على عدم الوسط :

صريحة : نحو حدثنى ، وأخبرنى ، وسمعت ورأيت ونحو ذلك ، وهذه أرفع الدرجات سواء فى الصحابى وغيره ، وإن قصرها الإمام الرازى وأتباعه

⁽۱) رواه ابن ماجه عـن جابر ، قال المنـاوى رجاله ثقات ، ورواه الإمـام أحمـد بلفظ (والدك) ، قال السخاوى : والحديث قوى .

انظر : سنن ابن ماجه (التجارات) (۷۲۹/۲) ، التيسير للمنــاوى (۳۷۸/۱) ، مسند أحمد (۱۷۹/۲) ، المقاصد الحسنة (۱۰۲) ، كشف الحفا (۱۷۹/۲) .

^(*) ۱۳۱

⁽٢) انظر : الرسالة (٤٦٨،٤٦٧) ، معرفة السنن للبيهقي (١٦٦/١) .

⁽٣) في ج : فبعد .

⁽٤) في ج: يقوله.

⁽a) في ج : لتحقق .

على ألفاظ الصحابي (١).

أو راجحة من احتمالين (٢): وعليها اقتصرت في النظم لأن الأولى واضحة لكن لغير الصريح مراتب ، وهي في الصحابي ، وأما غيره فسنتعرض لما يمكن أن يجرى فيه من ذلك .

[مرسل الصحابى] :

فالمرتبة الأولى إذا قال الصحابى: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فعل كذا أو نحو ذلك وجب أن يحمل على الاتصال وأن لاواسطة بينهما فيكون ذلك حكما شرعيا يجب العمل به ويعبر عن هذه المسألة بمرسل الصحابى هل هو حجة أو لا؟

الأكثرون أنه حجة خلافا لما يحكى عن الأستاذ أبى إسحق الاسفراييني أنه ليس بحجة إلا أن يقول إنه لايروى إلا عن صحابي (٣)أى : فيما لايمكنه إدراكه ، وفيما (٤)يكن أن لايروى إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم أو يعتضد بما سبق في مراسيل التابعين .

وهذا بناء على المشهور في تعليل المنع بأن الصحابي قد يروى عمن لا يعلم عدالته مالم ينقب عنها كالتابعين ، ومقابله تعليل القرافي ذلك باحتمال

والايضاح (٨٠) .

⁽۱) أقول ليس فى المحصول ماقاله المؤلف ، بل ذكر الرازى أن مراتب نقل الصحابى للخبر سبعة أولها أن يقول سمعت وحدثنى وأخبرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر أن مراتب نقل غيرالصحابى سبعة أيضا أولها إذا قال حدثنى أو سمعت أو أخبرنى .

فلم يقصر الرازى هذه الألفاظ على الصحابي ، ولعل المؤلف لم يطلع على الكلام بكامله . والله أعلم .

انظر : المحصول (٦٤٣،٦٣٧/١/٢) ، التحصيل (١٤٦،١٤٤/٢) .

⁽Y) eaal السماع وعدمه .

⁽٣) حكاه النووى وغيره . انظر : مقدمة شرح النووى على مسلم (٣٠/١) ، المجموع (٦٢/١) ، البحر المحيط (٤١٠/٤) ، تشنيف المسامع (١٣٣٨/٤) ، شرح ألفية العراقي (١٥٦/١) ، التقييد

⁽٤) في ب ، ج ، د : مما .

روایته عن صحابی قام به مانع کماعز $^{(1)}$ وسارق رداء صفوان $^{(7)(7)}$ ، ولایخفی مافیه من نظر .

وفى بعض كتب الحنفية التصريح بأنه لاخلاف فى الاحتجاج به $^{(1)(*)}$. وكذا فى "النهاية" للهندى أنه لايتجه فى قبوله خلاف ، قال لظهوره $^{(**)}$ فى الرواية عنه صلى الله عليه وسلم ، وبتقدير روايته عن الصحابة فغير قادح لثبوت عدالتهم ، وأما احتمال رواية الصحابي عن تابعى فنادر $^{(0)}$.

⁽١) في أ : كما عرف سارق ، وهو تصحيف .

والمثبت هو الصواب وهو : ماعز بن مالك الأسلمى معدود فى المدنيين ، روى عنه ابنه عبد الله حديثا واحدا وهو الذى أتى النبى صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنى فرجمه صلى الله عليه وسلم .

انظر : أُسد الغابة (٥/٨) ، الإصابة (٣١/٩) ، الاستيعاب (٢٩٨/٩) ، التجريد للذهبي (٤٠/٢) .

⁽۲) صفوان بن أمية بن خلف القرشى ، هرب يوم الفتح ، ثم رجع إلى النبى صلى الله عليه وسلم بعد أن أخذ له الأمان وخرج معه إلى حنين كافرا ، ثم أسلم وحسن اسلامه ، روى عن النبى عدة أحاديث وعنه روى ابن المسيب وعطاء وطاووس ، كان أحد أشراف قريش فى الجاهلية والاسلام وشهد البرموك ، مات عام (١٩ها) . وقصة سرقة ردائه رواها الإمام مالك والنسائى .

انظر : الإصابة (١٤٥/٥) ، الاستيعاب (١٢٨/٥) ، أسد الغابة (٢٣/٣) ، سير النبلاء (٢٣/٣) ، الجرح والتعديل (٤٢١/٤) ، تهذيب التهذيب (٤٢٤/٤) ، العبر (٥٠/١) ، الموطأ (الحدود) (٨/٨٤) ، سنن النسائي (قطع السارق) (٨/٨٨-٧٠) .

 ⁽٣) انظر: تنقيح الفصول (٣٨٠) ، نهاية السول (٢٦٧/٢) ، تشنيف المسامع
 (١٣٣٨/٤) .

⁽٤) كذا ذكر العراق في شرح الألفية (١٥٦/١)، وذكر في التقييد والايضاح (٨٠) أنه في بعض شروح المنار والذي في شرح المنار لابن ملك (٦٤٤) الاجماع على القبول.

أما التصريح بعدم الحلاف في حجيته فمذكور في أصول السرخسي (٣٥٩/١) ، تيسير التحرير (١٠٢/٣) ، وانظر البحر المحيط (٤١٣/٤) .

^(*) ۱۱۹ب

^(**) ۱۰۸

⁽ه) انظر : النهاية (قسم ٥٠٤/٢) ، تشنيف المسامع (١٣٣٧/٤) ، وقد أشار إليه الكمال في الدرر اللوامع (٨٨/٣/٢) .

وقد جرى على نحو هذا السبكى فى "شرح المختصر" حيث قال ابن الحاجب إنه محمول على أنه سمعه منه ، وقال القاضى متردد (١)أى بين ذلك وبين أن يكون سمعه من غيره عنه صلى الله عليه وسلم بناء على عدالة الصحابة أى فإن قلنا الكل عدول قبل ، وإلا كان كمرسل التابعى بل عتمل أن يكون الصحابى سمعه من تابعى عن ()صحابى .

فقال (7): هذا الذى نقله المصنف عن القاضى تبع فيه الآمدى (1)و لانعرفه والـذى نص عليه القاضى فى "التقريب" حمل (قال) على السماع ولم يحك فيه خلافا، بل و لاأحفظ عن أحد فيه خلافا(0). انتهى .

وهو عجيب فإن ظاهر إطلاق الغزالى وابن برهان وغيرهما أن الشافعى يرد المرسل مطلقا ولو كان مرسل صحابى إلا بانضمام مقو $^{(r)}$ ، وأن الذى

انتهى كلام ابن الحاجب وماعزاه إلى القاضى فيه نظر يأتى بعد قليل .
 انظر : مختصر ابن الحاجب (٦٨/٢) ، منتهى السؤل (٨١) .

 ⁽۲) في ج : غير .
 وهذا تفسير المؤلف لعبارة (متردد) .

⁽٣) أى ابن السبكي في شرح المختصر ـ

⁽٤) لأن ابن الحاجب اختصر الأحكام في منتهى السؤل ثم في المختصر . انظر الإحكام للآمدي (١٠٧/٣) .

⁽ه) أقول الراجع مانقله ابن السبكى عن القاضى وهو الذى يفهم من تلخيص التقريب وجزم الزركشى أنه رآه فى التقريب ، وأن مانقله الآمدى وابن الحاجب وهم . ا.ه أما التردد فقال به القاضى فيما إذا قال الصحابي أمرنا أو نهينا . والله أعلم . انظر : رفع الحاجب (ج١/ق١٥٣) ، البحر المحيط (٣٧٣/٤) ، تشنيف المسامع (١٣٣٧/٤) ، تلخيص التقريب (٧٩٨،٨٠٦،٨٠٥/٢) .

⁽٦) قلت : بل العجب فيما ذكره المؤلف فظاهر كلام الغزالى وابن برهان يفيد عكس ماذكر فقد أشار الغزالى فى المستصفى والمنخول أن مذهب الشافعى رد المرسل ثم قال : وصورته أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يعاصره ، وقال أبو هريرة من لم يعاصره .

وهـذا ظاهر فى أن المراد مرسـل غير الصحابى ، أما ابن برهـان فقـد صرح باستثناء مرسل الصحابى من الرد فقال : =

يحتج عرسل الصحابة إغا هو بعض المنكرين للمرسل ، وكذا قال القاضى عبد الوهاب في "الملخص" أن مذهب الشافعي رد المراسيل مطلقا ومن أصحابه من يقول إن مذهبه قبول مراسيل الصحابة (١).

وفى "الوسيط" لابن برهان اختلف أصحابنا في مراسيل الصحابة :

فمنهم من قال انها مقبولة لأن الشافعي قد قبل مراسيل سعيد فلأن يقبل ذلك من الصحابة أولى .

ومنهم من قال لايقبل لأن الشافعي ماقبل المراسيل وإنما عمل بمراسيل سعيد لأنه تتبعها فوجدها مسندة فقبلها من حيث الاسناد لامن حيث الارسال وهذا هو الأصح (٢). انتهى .

ونقله سليم عن الأشعرى وأن الشيخ أبا اسحق حكاه في "التبصرة" عن الأشعرية (٣)، واختاره أبو الخطاب من الحنابلة ونقله أيضا عن

مذهب الشافعى أنه لا يجوز الاحتجاج بالمراسيل إلا مراسيل الصحابة وابن المسيب .
 ولعل سبب الوهم الذى وقع من المؤلف هو أن شيخه قال أما الغزالى فأطلق فى المستصفى أن المرسل مردود عند الشافعى ، لكن مراد السزركشى بالإطلاق هو مراسيل ابن المسيب وغيرها لأنه قال عقب ذلك : وقال فى المنخول المراسيل مردودة عند الشافعى إلا مراسيل ابن المسيب .

فالذى يصح عن الشافعي أنه لايخالف في مراسيل الصحابة وهو ظاهر كلامه في الرسالة وعزاه إليه الأثمة فلاعبرة بما نسب اليه كما سيأتي الآن . والله أعل انظر : المستصفى (١٩٧١) ، المنخول (٢٧٢) ، الوصول لابن برهان (١٧٧/) ، البحر المحيط (١٤/٤) ، شرح مسلم على النووى (٣٠/١) ، المجموع (٦٢/١) ، الإحكام للآمدى (١٣٦/٧) .

⁽١) نقله عن الملخص القرافي والزركشي .

انظر : تنقيح الفصول (٣٨٠) ، البحر المحيط (٤١٠/٤) .

 ⁽۲) لم أجد النـص بكامله فيما لـدى من مصادر وإنما نقل الـزركشى تصحيح ابن برهان واستغربه .

انظر : البحر المحيط (٤١٠/٤) ، تشنيف المسامع (١٣٣٨/٤) ، فتح المغيث (١٤٦/١) (٣) انتهى ماقاله سليم الرازى وقد نقله الزركشي من كتابه التقريب واستغربه .

و تجدر الإشارة إلى أن ماعزى إلى التبصرة وأبى الخطاب ـ كما سيدكر المؤلف الآن ـ خصوص فيما إذا قال الصحابى قال رسول الله فإنه لايحمل على السماع ، وليس خلافهم ـ كما توهم عبارة المؤلف ـ في حجية مرسل الصحابى . والله أعلم . انظر : البحر المحيط (٣٧٧) ، التبصرة (٣٣٥) .

الأشعرية (١)، وقد حكى الخلاف أيضا بعض المحدثين (٢).

نعم ابن الصلاح جزم بأن ذلك في حكم الموصول المسند لكنه فرض المسألة في أحداث الصحابة (٣)ويؤخذ منه أن كبار الصحابة من باب أولى ، وكذلك مثله النووى في "شـرح مسلم" بقول عائشة رضـي اللـه عنها : أول مابدىء به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحى الرؤيا الصالحة ، وهي من كبار الصحابة ، فقد روت (٤)قضية لايمكن أن تكون حضرتها فيحمل على أنه صلى الله عليه وسلم حدثها بذلك $^{(a)(*)}$.

وإنما قبلنا مراسيل الصحابة كما قال ابن الصلاح لأن روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قادحة لأن الصحابة كلهم عدول (٦)، وماأشار إليـه من روايتهم عن الصحابة إنما هو بحسب الغالب ، وربما كـانت روايتهم عن التابعين ، وقد ذكر الخطيب فيما صنف فيمن روى من الصحابة عن التابعين نحو ثلاث وعشرين رواية ، وإن كان الغالب أنها اسرائيلي (٧)أو موقوف أو حكاية ، والمرفوع من ذلك قليل (^).

⁽١) انظر : التمهيد للكلوذاني (١٨٥/٣) ، شرح الكوكب (٤٨٣/٢) ، وانظر الهامش الماضى .

⁽٢) كالعراقي وغيره .

انظر : التقييد والايضاح (٨٠) ، شرح ألفية العراقي (١٥٦/١) ، فتح المغيث . (157/1)

⁽٣) انظر مقدمة ابن الصلاح (٧٥).

⁽٤) في ج ، د : يقدرون .

انظـر : شرح النووى على مسلم (٣٠/١) ، (١٩٧/٢) ، صحيـح البخـارى (بدء الوحي) (٣/١) .

^(*) ۱۳۷ج

⁽٦) انظر مقدمة ابن الصلاح (٧٥).

⁽٧) في ج : اسرائيله .

هذا ماذكره العراقى ثم سرد أحاديث وقعت له نقل المؤلف بعضها . وقد تتبع ابن حجر روايات الصحابة عن التابعين ، وليس فيهما رواية تثبت في

الأحكام عن تابعي ضعيف . قال : وهذا يدل على ندور أخذهم عن من يضعف من التابعين .

انظر : التقييد والإيضاح (٧٦) ، النكت (٧٠/٢) .

كحديث سهل بن سعد $^{(1)}$ عن مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت $^{(7)}$ أن النبى صلى الله عليه وسلم أملى عليه [Y] المستوى القاعدون من المؤمنين $^{(7)}$ فجاء ابن أم مكتوم الحديث رواه البخارى $^{(1)}$ وحديث السائب بن يزيد عن عبد الرحمن بن عبد القارى $^{(6)}$ عن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (من نام عن حزبه أو عن شيء منه فقرأه مابين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل) . رواه مسلم $^{(7)}$.

⁽۱) أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الساعدى الأنصارى ، توفى أبوه فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولد قبل الهجرة بخمس سنوات ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن أبى بن كعب ومروان بن الحكم وهو دونه ، وعنه روى الزهرى وأبو حازم بن دينار ، توفى بالمدينة عام (۹۱ه) وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة .

انظر : الاستيعاب (٢٧٥/٤) ، الإصابة (٢٧٧/٤) ، أسد الغابة (٢٧٢/٤) ، سبر النبلاء (١٤/٤) ، الجرح والتعديل (٢٦١/٥) ، تهذيب التهذيب (٣٤٥) . تقريب التهذيب (٣٤٥) .

 ⁽٢) أقول التمثيل بهذا الحديث إلما هـو على القول الراجح بأن مـروان بن الحكـم من التـابعين وعده البعض صحابيا لأنه ولد عام أحد ، وقيل لـه رؤيا ، والأصح أنه لم ير الرسول صلى الله عليه وسلم .

راجع ترجمته ص().

⁽٣) النساء (٩٥) .

⁽٤) انظر صحيح البخارى مع الفتح (التفسير) (۲٦٠،۲٥٩/٨) .

⁽٥) عبد الرحمن بن عبد - بغيراضافة - القارى نسبة إلى القارة من بنى خزيمة ، يقال له صحبة ، وإنما ولد فى أيام النبوة ، أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير روى عن عمر وأبى أيوب ، وعنه روى السائب بن يزيد مع تقدمه والزهرى ، كان ثقة من جلة علماء المدينة ، توفى بالمدينة عام (٥٨ه) وقيل غير ذلك . انظر : الاستيعاب (٥٨/١) ، الإصابة (٧١٩/٧) ، أسد الغابة (٣٠٧٣) ، سير النبلاء (١٤/٤) ، الجرح والتعديل (٢١٥/٥) ، تهذيب التهذيب (٢١٧٥) ، تقريب التهذيب (٣٤٥) .

⁽٦) لفظ مسلم (وصلاة الظهر).

صحيح مُسلم (صلاة المسافرين) (١/ ١٥ه) ، وانظر شرح النــووى على مسلم (٢٩/٦).

وحديث يعلى بن أميــة $^{(1)}$ عـن عنبسة بن أبى سفيـان $^{(7)}$ عـن أخته أم حبيبة $^{(7)}$ عن النبى صلى الله عليه وسلم (من صلى ثنتى عشرة ركعة بالنهار أو بالليل بنى له بيت فى الجنة) رواه النسائى $^{(1)}$ ، وغير ذلك مما يطول ذكره $^{(0)}$. والله تعالى أعلم .

⁽۱) يعلى بن أمية بن أبي عبيدة التميمى ، أسلم يوم الفتح وحسن اسلامه وشهد حنينا والطائف وتبوك ، روى عن عمر وعنبسة بن أبي سفيان ، وعنه روى عطاء ومجاهد له أحاديث فى الصحيحين ، استعمله عمر على نجران وعثمان على الجند ، وقاتل فى صفين مع عائشة رضى الله عنها ، كان من أجود الصحابة وأول من أرخ الكتب ، بقى إلى قريب الستين .

انظر : الإصابة (٣٧٢/١٠) ، الاستيعاب (٩٣/١١) ، أسد الغابة (٥٢٣/٥) ، تهذيب الأسماء (١٦٥/٣) ، العقد الثمين (٤٧٨/٧) ، تهذيب التهذيب (٢٩٩/١١) .

⁽۲) عنبسة بن أبى سفيان صخر بن حرب أخو معاوية ، روى عن أخته أم حبيبة وشداد بن أوس ، وعنه روى أبو أمامة الباهلي ويعلى بن أمية ، لم يصح له صحبة ولارؤية ، ولاه معاوية مكة وحج بالناس عام ٤٧،٤٦ه ، كان ثقة من الطبقة الأولى من التابعين .

انظّر : الإصابة (772/۷) ، أسد الغابة (702/٤) ، تهـذيب التهـذيب (170/٨) ، تقريب التهذيب (170/٨) .

⁽٣) رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب ، أم المؤمنين ، وهي من بنات عم النبي صلى الله عليه وسلم وهي أقرب أزواجه نسبا ، وأكثر صداقا ، كانت عند عبيد الله بن جحش فتنصر فعقد له صلى الله عليه وسلم عليها وهي في الحبشة وجهزها النجاشي روت عدة أحاديث وعنها حدث معاوية وعنبسة وعروة بن الزبير ، ماتت عام (٤٤ه) ، وقيل (٤٢ه) .

انظـر : أسـد الغـابة (١١٥/٧) ، الإصـابة (٢٦٠/١٢) ، الاستيعــاب (٣/١٣) ، سير النبلاء (٢١٨/٢) ، الجرح والتعــديل (٤٦١/٩) ، تهـذيب التهــذيب (٤١٩/١٢) ، الشذرات (٥٤) .

⁽٤) انظر سنن النسائي (قيام الليل) (٢٦٢/٣).

⁽٥) ذكر العراقي نحو ثمانية عشر حديثا فانظرها في التقييد والايضاح (٧٦–٧٩) .

[المرتبة الثانية : الرواية بلفظ : عن . أن] :

وعن وأن والذى كأمرا أوحرم أو رخص فيما أثرا الشرح :

هذه المرتبة الثانية من ألفاظ الصحابي المحتملة للاتصال برجحان ولغيره.

أن يقول الراوى عن الصحابي بعد ذكره : عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن رسول الله $.^{(*)}$

أو يقول إن النبي أو رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا أو فعل كذا ⁽¹⁾.

[عن] :

فأما (عن) فيكون فيما بين الصحابي والنبي صلى الله عليه وسلم ، وفيما بين من دونه وبين من فوقه ويسمى ذلك كله عند المحدثين العنعنة ، وهي إيراد الحديث بلفظ (عن) من غير تصريح بالتحديث (٢).

قال ابن الصلاح : عده بعض الناس من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره (٣).

أى : محتجا بأنه لما احتمـل الاتصال والانقطاع احتيــط فى أمره وجعل مرسلا إن كان من قبل الصحابي ومنقطعا إن كان من قبل غيره .

وأجيب : بأن (عن) لابد لها من متعلق كروى (١)أو حدث أو نحوه

^(*) ۱۹۷

⁽۱) هـذا مما يختص بالصحابى ، والمؤلـف مثل هنا للرواية بلفـظ (عن) و(أن) . والله أعلم .

 ⁽۲) انظر شرح ألفية العراق (١٦٢/١).

⁽٣) مقدمة ابن الصلاح (٨٣).

⁽٤) في أ: لروى .

فیکون متصلا^(۱).

قال ابن الصلاح: والصحيح الذى عليه الجمهور أنه من قبيل الاسناد المتصل - أى حتى لو تبين عدم اتصاله بوجه آخر يكون ذلك كالإرسال الخفى (٢) وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه وقبلوه، وكاد ابن عبد البريدعي إجماع أئمة الحديث على ذلك (٣). انتهى .

ولاحاجة إلى قوله ⁽¹⁾كاد يدعى فقد ادعاه صريحا فى مقدمة "التمهيد" فقال :

اعلم وفقك الله أنى تأملت أقاويل أئمة الحديث ونظرت فى كتب من اشترط الصحيح فى النقل ، ومن لم يشترطه فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن لاخلاف بينهم فى ذلك ، إذا جمع شروطا ثلاثة ، وهى : عدالة المخبرين .

ولقاء بعضهم بعضا مجالسة ومشاهدة .

وأن يكونوا براء من التدليس .

ثم قال : وهو قول مالك وعامة أهل العلم^(٥). انتهى .

 ⁽١) لم أقف على من ذكر هذا المعنى ولعله للمؤلف .
 وفى كلام الـزركشي مايشير إليـه حيث ذكر أنه يحتج به لظهـوره فى السمـاع وكذا
 قال المحلى . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (١٣٣٩/٤) ، المحلى على جمع الجوامع (١٧٣/٢) .

⁽٢) هذه جملة اعتراضية نقلها المؤلف عن شيخه العراقى فى شرح الألفية (١٦٣/١) . (7) انظر : مقدمة ابن الصلاح (7) ، فتح المغيث (١٥٥/١) ، شرح الكوكب (٢٦٦/٢) .

 ⁽٤) في أ ، ب ، ج : لقوله ، والمثبت يوافق التقييد وشرح الألفية فهذا التعقيب للعراق .

⁽ه) انتهى تعقيب العراقى ، ولابن حجر تعقيب عليه حيث قال :
إنما عبر بقوله : كاد لأنه جزم بإجماعهم على القبول ، ولايلزم منه اجماعهم على
أنه متصل . والله أعلم .
انظر : التقييد والايضاح (٨٣) ، التمهيد (١٢/١) ، النكت (٨٣/٢) ، وانظر شرح ألفية العراقى (١٦٣/١) ، فتح المغيث (١٥٦/١) .

قال ابن الصلاح : وادعى أبو عمرو الدانى المقرى الحافظ (1) إجماع أهل النقل على ذلك (1).

قلت : وكذلك أيضا ادعى مسلم الإجماع فى خطبة الصحيح (٣)وإن اعترض عليه فى ذلك (٤)، نعم يشترط فى غير الصحابة ماسبق نقله عن ابن عبد البر ثلاثة شروط وذكرها أيضا ابن الصلاح سوى شرط العدالة فإنه لم

"جامع البيان في السبع"، "التيسير"، "الاقتصاد"، مات عام (١٣٥٨). انظر: الصلة (١٣٥/٢)، بغية الملتمس (٤١١)، نفح الطيب (١٣٥/٢)، سير النبلاء (٧٧/١٨)، أنباه الرواه (٢٤١/٣)، معرفة القراء الكبار (٢٠٦/١)، الدياج (٨٤/٢)، شجرة النور (١١٥)، طبقات الداودي (٣٧٣/١)، معجم الأدباء (١٣٤/١٢).

(۲) وقد قاله تبعا للحاكم . قال ابن حجر : وكان الأولى عزوه إلى الحاكم .
 انظر : مقدمة ابن الصلاح (٨٤،٨٣) ، معرفة علوم الحديث (٣٤) ، فتح المغيث
 (١٥٦/١) ، تدريب الراوى (٢١٥،٢١٤/١) ، النكت (٨٣/٢٥) .

(٣) ليس فى كلام مسلم التصريح بالاجماع فعبارته:
 القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديما وحديثا ...الخ .
 وقد رد ابن حجر دعوى الاجماع بمخالفة المحاسي وغيره . والله أعلم .
 انظر : صحيح مسلم (٢٩/١) ، النكت (٨٤/٢) ، فتح المغيث (١٥٧،١٥٦١) .

(٤) لم يذكر المؤلف الاعتراض ولاسببه .

فالسبب أن الذين نقلوا الاجماع على قبول الاسناد المعنعين اشترطوا حصول اللقاء ولم يشترطه مسلم ، بل رده وقال انه مستحدث مخترع وان القول الشائع المتفق عليه قبول الاسناد المعنعن إذا كان الرواه ثقات وأمكن اللقاء والسماع وإن لم يأت خبر صريح بذلك فهو حجة إلا إذا قامت بينة على عدم السماع .

ورد : بأن الإمام البخارى وابن المديني اشترطوا ذلك .

انظر : صحيحً مسلم (٢٩/١) ، شرح أُلفية العراقي (١٦٣/١) ، فتح المغيث (١٥٧/١).

⁽۱) عثمان بن سعيد بن عثمان الأموى مولاهم أبو عمرو الدانى نسبة إلى دانية مدينة بالأندلس الإمام الحافظ ، المجود المقرى ع ، عالم الأندلس ، ولد عام (٣٧١ه) ، سمع الحديث والقراءات من أبى مسلم الكاتب ، وعنه حدث وعليه قرأ ابنه العباس وخلق ، كان أحد الأئمة في علم القرآن رواية وتفسيرا وطرقا واعرابا حسن الحط ، جيد الضبط ، من أهل الذكاء والحفظ ، دينا ، ورعا ، قال الذهبي : إليه المنتهى في تحرير علم القراءات وعلم المصاحف مع البراعة في علم الحديث والتفسير والنحو ، بلغت مؤلفاته (١٢٠) منها :

يذكره (۱) لأنه شرط فى الاحتجاج بالحديث لافى كونه متصلا ، ولذلك لا يتعرضون له فى تعريف المتصل ونحوه ، وجرى البيضاوى والهندى على تصحيح الاتصال فيما إذا كانت العنعنة بين الصحابى والنبى صلى الله عليه وسلم (1) ويقابله (1) التوقف كما اقتضاه المحصول (1).

[أن] :

وأما (أن) فقال ابن الصلاح اختلفوا فى قول الراوى إن فلانا قال كذا وكذا هل هو بمتزلة (عن) فى الحمل على الاتصال إذا ثبت التلاقى بينهما حتى يتبين فيه الانقطاع؟ مثاله مالك عن الزهرى أن سعيد بن المسيب قال : كذا(٥)(*).

قلت فى كون محل النزاع مثل ماذكره من التصريح بعد أن تلفظ (قال) ونحوه نظر فإن ذلك لاينحط عن درجة (قال) المجردة عن $(10)^{(1)}$ إذ لم يرد فيه إلا مايدل على التأكيد .

والذى يظهر أن يكون محل النزاع أن يقول مثلا فلان إن فلانا فعل كذا أو قال لفلان كذا أو نحو ذلك من غير أن يذكر لفظا يدل على أنه حدثه بذلك أو سمعه منه (٧).

⁽۱) انظر مقدمة ابن الصلاح (۸٤) .

⁽۲) انظر : منهاج الوصول (۲۰۸/۲) ، النهاية (قــم۲/۲۰۰) .

وقد عزاه اليهما أيضا ابن السبكى في الإبهاج (٣٦٦/٢) ، والزركشي في البحر (٣٧٩/٤) ، والتشنيف (١٣٣٩/٤) .

⁽٣) فى ب ، ج ، د : ومقابله .

 ⁽٤) كذا ذكر الزركشى قال وليس مقابل الأصح المنع .
 انظر : تشنيف المسامع (١٣٣٩/٤) ، المحصول (٦٤٢/١/٢) .

⁽٥) مقدمة ابن الصلاح (٨٤).

^(*) ۱۲۰ب

⁽٦) أى كأنه قال مالك عن الزهرى قال سعيد بن المسيب كذا . والله أعلم .

⁽٧) تعقب المؤلف وجيه ولم أجده عند غيره . والله أعلم .

قال ابن الصلاح : وروینا عن مالك أنه كان یری $^{(1)}$ عن فلان وأن فلانا سواء ، وعن أحمد لیسا سواء $^{(1)}$. انتهی . $^{(*)}$

"الكفاية العنرض عليه بأن أحمد لم يقل ذلك كما رواه الخطيب فى الكفاية السنده إلى أبى داود فيما قيل له: إن رجلا قال عروة أن عائشة قالت يارسول الله، و[عن](r)عروة عن عائشة سواء فقال ليس هذا بسواء (r)

أى لأن عروة فى الأول استند إلى قول عائشة ولاأدرك القصة فكان منقطعا ، و(عن) بمجردها تدل على التحديث ، ولاإشكال فى ذلك فكان $^{(0)}$ متصلا $^{(7)}$ فلو قال أن عائشة قالت قلت يارسول الله كان متصلا .

وحكى ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم أن (عن) و(أن) سواء . وعن البرديجي (^{v)}أبي بكر أن حرف (أن) محمول على الانقطاع حتى يتبين

 ⁽۱) فى ج: يروى ، وهـى توافق مقدمة ابن الصلاح المطبوع ، والصـواب المثبت كما فى نقل ابن حجر عن ابن الصلاح . والله أعلم .
 انظر : مقدمة ابن الصلاح (٨٤) ، النكت لابن حجر (٩٠/٢) .

⁽٢) انظر نفس المصدرين .

^(*) ۱۳۸ج

⁽٣) اضافة من النص

⁽٤) انظر الكفاية (٤٤٧).

^{11.4(**)}

⁽۵) فی أ ، ج ، د : و کان .

⁽r) أى متصلا فى الظاهر ، لكن لما عرف أن عروة لم يكن موجودا حين قالت عائشة يارسول الله تبين الانقطاع ومن هنا قال المؤلف عقبها ، ولو قال أن عائشة رضى الله عنها قالت قلت يارسول الله كان متصلا أى متصلا حقيقة لأنه حينئذ أسند القصة إلى عائشة لاأنه حضر قولها .

انظر التقييد والايضاح (٨٥) ، وانظر ماقاله ابن حجــر فى النكــت (٩٩١/٢) . (٧) أى وحكى عن البرديجي .

وفی ج : البردعی وكلاهما صواب وهو :

أحمد بن هارون البردعى البرديجى نسبة إلى مدينة بأقصى أذربيجان ، الإمام ، الحافظ ، الحجة ، ولد نحو عام (٣٣٠ه) ، حدث عن الربيع بن سليمان ، وعنه حدث الطبراني ، كان ثقة مأمونا ، فهما ، بارعا في علم الأثر ، مات ببغداد عام (٣٠٠ه) .

السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى .

قال ابن عبد البر: وعندى لامعنى لهذا لاجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أن رسول الله أو سمعت(١).

قــال ابن الصلاح : ووجدت مثــل مـاحكاه عــن البرديجي $^{(r)}$ للحافظ الفحل $^{(r)}$ يعقـوب بن شيبـة $^{(1)}$ في $^{(1)}$ مسنــده الفحـل $^{(0)}$ فــإنه ذكـر فيـه مـارواه

⁼ انظر : تاریخ بغداد (۱۹٤/۵) ، سیر النبلاء (۱۲۲/۱٤) ، النجوم الزاهرة (۱۸٤/۳) الشذرات (۲۳٤/۲) ، العبر (۱۱۸/۲) .

⁽١) انظر : التمهيد لابن عبد البر (٢٦/١) ، مقدمة ابن الصلاح (٨٧) .

⁽٢) في ج : البردعي ، وكلاهما صواب كما سبق قبل قليل .

⁽٣) في ج : العجلي .

⁽٤) فى جميع النسخ ابن أبى شيبة والصواب المثبت كما فى مقدمة ابن الصلاح وغيرها وكما سيذكره المؤلف بعد قليل وهو :

يعقوب بن شيبة بن الصلت أبو يوسف السدوسى المالكى ، الحافظ الكبير ، العلامة الثقة ، ولد نحو (١٨٥ه) ، سمع على بن عاصم وعنه حدث حفيده محمد ، كان ثقة صدوقا فقيها ، صاحب حشمة وحرمة وافرة ، وكان صاحب أموال عظيمة ، وقد كان يرى الوقف فى مسألة خلق القرآن لذا بدعه الإمام أحمد ، مات عام (٢٦٠هـ). انظر : تاريخ بغداد (٢٨١/١٤) ، سير النبلاء (٢٧٢/٤٤) ، العبر (٢٥/٣) ، طبقات الحفاظ (٢٥٤) ، الشذرات (٢٤٦/١) ، النجوم الزاهرة (٣٧/٣) .

⁽٥) كذا أطلق عليه ابن الصلاح .

والمراد "المسند الكبير" قال الذهبي عديم النظير ، يخرج العالى والنازل ، ويذكر سيرة الصحابي مستوفاه ثم مروياته ، ويوضح علل الأحاديث ويتكلم على الرجال ويجرح ويعدل بكلام عذب شاف فلايل الناظر فيه .

قال والذي تم منه ثلاثين مجلدا ولو كمل لجاء في مائة مجلد .

قال الزركلي وقد طبع الجزء العاشر منه باسم مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم .

انظر : سير النبلاء (٢/٦٧٦) ، كشف الظنون (٢/٨٧٨) ، الأعلام (١٩٩/٨) .

أبو الزبير (1)عن ابن الحنفية (1)عن عمار قال : أتيت النبى صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فسلمت عليه فرد على السلام ، وجعله مسندا موصولا .

وذكر رواية قيس بن سعد (٣)لذلك عن عطاء بن أبى رباح عن ابن الحنفية أن عمارا مر بالنبى صلى الله عليه وسلم وهو يصلى ، فجعله مسلا (٤).

وأجيب عن ذلك بمثل ماسبق فى قول أحمد ، وذلك لأن ابن الحنفية لم يسند القصة إلى قول عمار ، ولو قال إن عمارا قال مررت بالنبى صلى الله عليه وسلم لما كان مرسلا ، ولكنه لما قال إن عمارا مر كان حاكيا لقصة لم

⁽۱) محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير القرشى مولاهم الحافظ ، الصدوق ، روى عن جابر وابن عباس وابن عمر ، وعنه روى الزهرى والسفيانان ومالك وشعبة ، كان من أكمل الناس عقلا وأحفظهم ، وثقه جماعة ، وقال ابن المدينى : ثقة ثبت ، وقيل لا يحتج به ، قال الذهبى : وقد عيب عليه بأمور لا توجب ضعفه المطلق منها التدليس ، مات عام (١٢٨ه) .

انظر: سير النبلاء (٥٠/٥) ، الجرح والتعديل (٧٤/٨) ، ميزان الاعتدال (١٦٢/٥) ، العبر (١٦٨/١) ، العقد الثمين (٣٥٤/٢) ، تهذيب التهذيب (٤٤٠/٩) طبقات الحفاظ (٥٠) ، الشذرات (١٧٥/١) ، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (٨٧) .

⁽٢) أبو القاسم محمد بن على بن أبى طالب السيد الإمام ، أمه من سبى اليمامة ، ولد عام وفاة الصديق ، روى عن عمر وأبيه وأبى هريرة ، وعنه حدث بنوه ، كان ورعا كثير العلم شديد القوة ، وكان مع أبيه فى الجمل وصفين ، توفى بالمدينة عام (٨٠ه) وقيل غير ذلك .

انظر : سير النبلاء (١١٠/٤) ، الحلية (١٧٤/٣) ، تهذيب الأسماء (٨٨/١) ، الجرح والتعديل (٢٦/٨) ، وفيات الأعيان (١٦٩/٤) ، العبر (٩٣/١) ، تهذيب التهذيب (٣٤/٩) ، الشذرات (٨٨/١) .

⁽ π) قيس بن سعد أبو عبد الملك الحبشى المكى مولى نافع بن علقمة ، روى عن عطاء وطاووس ومجاهد ، وعنه روى الحمادان ، اتفقوا على توثيقه وقيل لابأس به وكان قليل الحديث وقد خلف عطاء فى مجلسه لكنه لم يعمر ، مات عام (π 11 α 1) . نهذيب النقات (π 1 α 1) ، تهذيب الأسماء (π 1 α 1) ، تهذيب التهذيب (π 1 α 2) .

⁽٤) مقدمة ابن الصلاح ($^{(4)}$) .

يدركها فيحصل أنه ليس فى كلام ابن شيبة ولاأحمد مايدل على الاستواء (١). إلا أن يريدا ماسبقت الإشارة إليه من أن (عن) تتعلق بحدث أو قال محذوفة ولاكذلك (أن) ، فافترقا .

ويظهر أثر هذا الفرق فى نحو حديث عائشة فى بدء الوحى فإنه مرسل صحابى كما قاله النووى كما سبق $(^{7})$ لأنها لم تسنده إلى قول النبى صلى الله عليه وسلم ولاأدركت الواقعة ولو أتى هنا بـ(عن) بدل (أن) كما لو قيل عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم أول مابدىء به الوحى إلى آخره كان ذلك ظاهرا فى أنه صلى الله عليه وسلم حدثها بذلك أو سمعته يقوله وإن لم يؤت فى ذلك بلفظ قال ونحوه .

فالضابط كما قاله ابن عبد البر أن الراوى لقضية (٣):

إن أمكن أن يكون أدركها حكم بالاتصال .

أو لم يدركها وكان صحابيا فمرسل صحابي .

أو تابعيا حكم بالانقطاع إلا أن يسندها إلى صحابي (٤).

⁽١) هـذا الجواب ذكره العراقي في شرح الألفية (١٧٠/١) ، والتقييد والايضاح (٨٥) .

⁽۲) راجع ص(۲ه۲) .

⁽٣) في ج : لقصة .

⁽٤) لم أجد هذا الضابط في مقدمة التمهيد والظاهر أنه سهو من المؤلف حيث وجدت العراقي ينسبه لنفسه ، حيث قال :

ثم بينت ذلك بقاعدة يعرف بها المتصل من المرسل وتقريرها أن الراوى إذا روى حديثا فيه قصة أو واقعة :

فإن أدرك مارواه بأن حكى الصحابى قصة وقعت من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه حكم لها بالاتصال .

وإن لم يعلم أنه شاهدها ، وإن لم يدرك تلك الواقعة فهو مرسل صحابي .

وإن كان الراوى تابعيا فهو منقطع .

وإن روى التابعي عن الصحابي قصة أدرك وقوعها كان متصلا.

وإن لم يدركها وأسندها إلى الصحابي كانت متصلة .

وإن لم يدركها ولم يسندها إلى صحابي كان منقطعا .

انظر : شرح ألفية العراقي (١٧٠/١) ، التقييد والإيضاح (٨٦) .

وممن $^{(1)}$ حكى اتفاق أهل النقل على ذلك أبو عبد الله بن المواق فذكر من عند أبى داود حديث عبد الرحمن بن طرفة $^{(7)}$ أن جده عرفجة $^{(7)}$ قطع أنفه يوم الكلاب $^{(1)}$. الحديث ، وقال : انه عند أبى داود هكذا مرسل $^{(0)}$ ، قال : وقد نبه ابن السكن $^{(7)}$ على إرساله ، قال : وهذا بين لاخلاف بين أهل التمييز من أهل هذا الشأن في انقطاع مايروى كذلك إذا علم أن الراوى لم يدرك زمان القصة كما في هذا الحديث $^{(7)}$.

(١) في ب : وفيمن .

انظر : الثقات (٩٢/٥) ، تهذيب التهذيب (٢٠١/٦) ، تقريب التهذيب (٣٤٣) .

(٣) عرفجة بن أسعد بن كرب التميمى له صحبة ، كان من الفرسان فى الجاهلية وشهد الكلاب فأصيب أنفه ثم أسلم فأذن له الرسول صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفا من ذهب ، روى عنه ابنه طرفة وحفيده والفرزدق الشاعر ، عداده فى أهل البصرة. انظر : الإصابة (٢١/٤) ، الاستيعاب (٧٩/٧) ، أسد الغابة (٢١/٤) ، تهذيب التهذيب (٢١/٤) ، تقريب التهذيب (٣٨٩) .

(٤) الكلاب: بالضم والتخفيف اسم ماء بين البصرة والكوفة ، وقيل: ماء بين جبلة وشمام على بعد سبع ليال من اليمامة ، وكان فيه الكلاب الأول والشاني وهما من أيام العرب المشهورة وسمى الكلاب لما لقوا فيه من الشر.

انظر : معجم البلدان (٤٧٢/٤) ، النهاية لابن الأثير (١٩٦/٤) .

(ه) وقد ذكر أبو داود رواية أخرى فيها أن عبد الرحمن بن طرفة أدرك جده عرفجة .
 قلت : وهي مع ذلك مرسله لأنه لم يسندها إلى جده . والله أعلم .
 انظر سنن أبى داود (الحاتم) (٢/٢٩٤) .

(٦) سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البزاز ، الإمام الحافظ ، المجود الكبير ، ولد عام (٢٩٤ه) وأكثر الترحال فيما بين نهر جيحون والنيل ثم نزل مصر ، سمع البغوى وابن أبي داود ، وعنه حدث ابن منده ، قال الذهبي : جمع وصنف ، جرح وعدل ، صحح وعلل ، وأثني ابن حزم على كتابه "الصحيح المنتقى" ومن مؤلفاته أيضا :

"السنن والحديث" ، "الصحاح المأثورة" ، مات عام (٣٥٣هـ) .

انظر : سير النبلاء (١١٧/١٦) ، العبر (٢٩٧/٢) ، طبقات الحفاظ (٣٧٨) ، حسن المحاضرة (٣٥٨) ، الشذرات (١٢/٣) ، هدية العارفين (٣٨٩١) .

 ⁽۲) عبد الرحمن بن طرفة بن عرفجة التميمى ، روى عن جده وعنه روى أبو الأشهب وسلمة بن زرير ، قال العجلى ثقة ، وذكره ابن حبان فى الثقات حديثه فى أهل البصرة وهو من الطبقة الرابعة .

 ⁽٧) انتهى كلام ابن المواق في بغية النقاد وقد نقله العراق في التقييد والايضاح (٨٦) ،
 وشرح الألفية (١٧١/١) .

[إذا قال الصحابى أمرنا أو نهينا أو رخص لنا] :

ونحوه قـولى (والذى كـأمر أو حرم أو رخص) هـو بضـم أولها^(١)على البنــاء للمفعول ، والمراد مــن ذلك أن الصحابي إذا قال أمــرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو رخص لنا في كذا ، أو حرم علينـا كذا يكـون ذلك محمولا على الاتصال أى أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمرهم ونهاهم ورخص لهم وحرم عليهم تبليغا عن الله عز وجل وإن كان يحتمل أن ذلك من بعض الخلفاء لكنه بعيد فإن المشرع لذلك هو صاحب الشرع .

هــذا قول الشافعي وأكثر الأئمة (7)خلاف اللصير في (7) والاسماعيلي (4)وإمـــام الحرمين (٥)وللكـرخى والـرازى مــن الحنفيـــة (٦)ولأكثر مــــالكيــــة

⁽١) في أ ، ج ، د : أولهما .

⁽٢) انظر معرفة علوم الحديث (٢٢).

⁽٣) عزاه إليه جماعة ونقله العراقي عن الدلائل والأعلام . انظر : شرح ألفية العراقي (١٢٦/١) ، الإبهاج (٢٦٥/٢) ، البحر المحيط (٣٧٥/٤) شرح الكوكب (٤٨٥/٢).

⁽٤) عزاه إليه جماعة .

انظر : المجموع (٥٩/١) ، مقدمة ابن الصلاح (٦٩) ، طبقات ابن السبكي (٧/٣) توضيح الأفكار (٢٦٩/١) ، وانظر نفس المصادر . والاسماعيلي هو:

أحمد بن ابراهيم بن اسماعيل أبو بكر الجرجاني الاسماعيلي ، الحافظ ، الحجة ، الفقيه ، شيخ الْأُسلام ، ولـد عام (٢٧٧هـ) ، روى عن ابن أبي شيبـة وعنه حدث الحاكم وقال كان واحد عصره وشيخ المحدثين والفقهاء وأجلهم في الرئاسة والمروءة والسخاء ولاخلاف بين العلماء فيه ، قال الذهبي : لـه تصانيف تشهد له بالإمامة في الفقه والحديث منها :

[&]quot;مُسند عمر" ، "المستخرج على الصحيحين" ، "المعجم" ، مات عام (٣٧١ه) . انظر : سير النبلاء (٢٩٢/١٦) ، العبر (٣٥٨/٢) ، طبقات ابن السبكي (٧/٣) ، تبيين كذب المفترى (١٩٢) ، طبقات الحفاظ (٣٨١) ، هدية العارفين (١٦/١) ، الشذرات (٧٥،٧٢/٣) ، النجوم الزاهرة (١٤٠/٤) .

⁽۵) انظر البرهان (۱/۹۶۹–۱۵۰).

⁽٦) انظر : أصول الجصاص (١٩٧/٣) ، ميزان الأصول (٤٤٦) ، أصول السرخسي . (٣٨٠/١)

بغداد (۱)، ونقله ابن القطان عن نص الشافعي في الجديد وأن القول بأنه مرفوع هو القديم (۲).

وحكى ابن السمعاني قولا ثالثا بالوقف (π) .

وابن الأثير في أول "جامع الأصول" قولا رابعا إن كان من قول أبي بكر الصديق فمرفوع لأنه لم يتأمر عليه غيره أو من قول غيره فلا (٤).

وفى "شرح الإلمام": إن كان قائله من أكابر الصحابة [كالخلفاء الأربعة فيغلب على الظن غلبة قوية أن الآمر هو الرسول صلى الله عليه وسلم . وفي معناهم علماء الصحابة](٥)كابن مسعود وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل .

وفى معناهم من كثر إلمامهم بالنبى صلى الله عليه وسلم وملازمتهم كأنس وأبى هريرة وابن عمر وابن عباس وأما غير هؤلاء فالاحتمال فيهم قوى (٦).

ثم قال القاضى فى "التقريب" إنه لافرق بين أن يقول الصحابى ذلك فى زمنه صلى الله عليه وسلم أو بعده $^{(\gamma)}$.

⁽۱) عزاه إليهم الزركشى ولم أجده فى مالدى من كتب القرافى والبــاجى وابن عبد البر ولاغيرها . والله أعلم . انظر البحر المحيط (٣٧٥/٤) .

⁽۲) نقل ذلك الزركشي في البحر (۳۷۵/٤) ، وابن النجار في شرح الكوكب (۴۸۵/۲) $\dot{(Y)}$

 ⁽٣) حتى يقوم الدليل .
 انظر القواطع (٩٩٨/٢) ، ونقله الزركشي في البحر (٣٧٥/٤) .

⁽٤) قال ابن حجر : وهو مقبول .

انظر : جامع الأصول (٤٩/١) ، البحر المحيط (٣٧٥/٤) ، النكت (٢١/٥) . (٥) مابين المعكوفتين ساقط من جميع النسخ وهو مثبت من نقل البحر .

⁽٦) نقله الزركشي بهذه العبارة تقريبا عن شرح الإلمام فانظر البحر المحيط (٣٧٦/٤).

⁽٧) لم أقف عليه في تلخيص التقريب وقد نقله عن التقريب الـزركشي في البحر المحيط (٣٧٦/٤) ، وبه قال الغزالي في المستصفى (١٣١/١) .

أما لو قال التابعى ذلك فقد تردد الغزالى بين كونه موقوفا أو مرفوعا مرسلا $^{(1)}$ ، وجزم ابن عقيل من الحنابلة بأنه مرسل $^{(1)}$.

تنبيهان :

أحدهما : علم من ذلك أنه إذا صرح الصحابي بالفاعل يكون متصلا من باب أولى بأن يقول أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أو نهانا أو حرم علينا أو فرض أو رخص أو نحوه وأن ذلك $^{(7)}$ مثل قال ، وقد سبق بيان مافيه لأنه مرسل صحابي $^{(4)}$ إلا أن هذا يطرقه أمر آخر من حيث يحتمل أن $^{(*)}$ يظن ماليس بأمر أمرا لكنه بعيد ، فلذلك ذهب الجمهور إلى أنه حجة $^{(6)}$ (**). وخالف داود فقال لا يحتج به حتى ينقل لفظ الرسول $^{(7)}$ ، ونازع ابن

⁽١) كذا عزاه إليه الزركشى وليس فى عبارة الغزالى التصريح بكونه موقوفا أو مرفوعا وإن كان ذلك يؤخذ من مفهومها حيث قال :

أماً التابعي إذا قال أمرنا احتمل أمر الرسول صلى الله عليه وسلم ويحتمل أمر الصحابة لكنه لايليق ، قال : ولكن الاحتمال في قول التابعي أظهر منه في قول الصحابي .

انظر نفس المصدرين .

⁽۲) كذا قال الزركشي في البحر (۳۷٦/٤).

⁽٣) فی ج ، د : کان .

⁽٤) راجع ص(٩٥) .

^(*) ۱۳۹

^{(ُ}ه) نقل ذلك الرازى والآمدى وإبن الحاجب وغيرهم .

انظر: المحصول (۱۲۸/۱/۲) ، الإحكام للآمدى (۱۰۸/۲) ، مختصر ابن الحاجب (۲۸/۲) ، نهاية السول (۲۸۹۲) ، الإبهاج (۲۸۰۲) ، شرح ألفية العراقي (۱۲۷/۱)

^(**) ۸۹۸

⁽٦) ذكر العراقى أن ابن الصباغ عزاه إلى داود فى العدة ، ونقل الزركشى أن الحريرى عزاه إليه أيضا قال : ومما يساعد على هذا النقل مارأيت فى كتاب الإعذار أن بعض الظاهرية ذهبوا إلى أنه لايقبل إلا إذا صرح راويه بسمعت وأخبرنا حتى ينتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال ابن حزم : قول الصحابي أمرنا بكذا ليس بمسند . ا.ه

بیان $^{(1)}$ من أصحاب داود فی ثبوت ذلك عن داود $^{(7)}$.

أما حمل لفظ الأمر على الوجوب والنهى على التحريم أو لا؟ فسيأتي في محله من باب الأمر والنهي (٣).

وفى المسألة مذهب ثالث بالتفصيل بين أن يكون الناقل له من أهل المعرفة باللغة فيجعل قوله أمر ونحوه كحكاية لفظ النبي صلى الله عليه وسلم. أو لايكون كذلك فلا ،حكاه القاضى في "التقريب" وإمام الحرمين في "التلخيص"(٤)، قال القاضى : والصحيح عندنا أنه إن كان المعنى المنقول بحيث تعتور (٥)عليه العبارات المختلفة فلانجعل نقله ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم ، وإلا فلا^(٦).

والذي نقله القاضي الباقلاني عن داود هو التوقف . والله أعلمٍ . انظر : شرح ألفية العراقي (١٣٧/١) ، البحر المحيط (٣٧٤/٤) ، الإحكام لابن حزم (١٩٤/١) ، توضيح الأفكار (٢٧٠/١) ، تلخيص التقريب (٧٩٧/٢) .

⁽١) لم أعثر له على ترجمة . والله أعلم .

نقل الزركشي عن القاضي أبي الطيب قوله : هكذا سمعت الحريرى يحكيه من مذهب داود وسمعت ابن بيان القصار وكان داوديا ينكر ذلك ويقول يجوز الاحتجاج به .

انظر البحر المحيط (٣٧٤/٤) ولم أقف عليه في أحكام ابن حزم . والله أعلم . (٣) انظر ص (٩٦٠) ١٣١٨.

انظر : تلخيص التقريب (٥٨٧/٢) ، البحر المحيط (٣٧٥/٤) .

التعاور : التداول في الشيء يكون بين اثنين ، والاعتوار : أن يكون هذا مكان هذا وهذا مكان هذا ، والمعنى أنه يضع العبـارات المختلفـة بعضهـا مكــان بعــض . والله أعلم .

انظر لسان العرب (عور) (٦١٩،٦١٨).

⁽٦) هذا سهو من المؤلف والصواب وإلا فيجعل كقوله صلى الله عليه وسلم وعبارة القاضى : وإن كان ذلك المعنى الذي رواه بحيث لاتختلف عليـه العبارات فهُو كنقل قوله صلى الله عليه وسلم. انظر المصدرين السابقين.

ثم هل محمل ذلك على أمر العموم ونهيهم أو على خصوص (١)أو توقف؟ اختار القاضى الوقف ، قال ابن القشيرى جرى فيه على معتقده في الوقف (٢).

[التنبيه] الثاني :

من أمثلة القسم الأول وهو المبنى للمفعول (أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة) رواه البخارى ، وغيره عن أنس (٣)(*).

وقول أم عطية (أمرنا^(٤)أن نخرج في العيدين الحيض وذوات الخدور ، وأمر الحيض أن يعتزلن مصلى المسلمين)(٥).

وقولها أيضا (نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعنزم علينا) $^{(7)}$ و كلاهما في الصحيحين .

وفى حديث زيد بن ثابت فى النسائى (أمروا أن يسبحوا دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين)(٧).

⁽١) في د : الخصوص .

 ⁽۲) كذا نقل الزركشى عن ابن القشيرى وقال : لا يحمل على العموم أو الخصوص إلا
 أن يقترن من حال الراوى مايدل على ذلك .

وفى تلخيص التقريب لايحمل على العموم لكن إذا دلت قرينة على اثبات الشرع عموما فيحمل عليه للقرينة .

انظر : البحر المحيط (٣٧٥/٤) ، تلخيص التقريب (٧٩٧/٢) .

٣) هذا لفظ أبى داود ، وفي البخاري (وأن يوتر الإقامة) .

سنن أبي داود (الصلاة) (١٩٥/١) ، صحيح البخاري (الأذان) (١٥٠/١) .

^{*)} ۱۲۱ب

 ⁽٤) فى صحيح البخارى بضم الهمزة (بالبناء للمفعول) وفى صحيح مسلم بالفتح .
 انظر : صحيح البخارى (العيدين) (٨/٢) ، صحيح مسلم (العيدين) (٢٠٥/٢) .
 (٥) انظر نفس المصدرين .

رُدِين (٦) سبق تخريجه ص(٦).

⁽٧) سنن النسائي (السهو) (٧٦/٣) .

وفى مسلم عن عائشة (أمروا أن يستغفروا لأصحاب محمد فسبوهم) $^{(1)}$. وفى البخارى عن أنس (حرمت علينا $^{(7)}$ الخمر ، ومانجد خمر الأعناب إلا قليلا $^{(7)}$ ، وعامة خمرنا البسر) $^{(2)}$.

وفى أبى داود والترمذى عن عمار (رخص للحائض أن تنفر إذا حاضت) (٥).

وأما أمثلة المبنى للفاعل مصرحا به فكثيرة ، كحديث عبد الله بن مغفل في مسلم $\left(\frac{1}{10} \right)^{(1)}$ الحديث .

وحديث البراء بن عازب في الصحيحين (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع) $^{(v)}$ الحديث .

وحديث عقبة بن عامر (٨)في أبي داود والترمذي والنسائي (أمسرني

انظر : صحیح مسلم (التفسیر) (۲۳۱۷/٤) ، شـرح النووی علی مسلم (۱۵۸/۱۸) . (۲) فی ج ، د : علیکم .

(٣) في ج، د: إلا قليل.

(٦) الله ج ، د : إلا قليل .
 (٤) انظر صحيح البخارى (الأشربة) (٢٤١/٦) .

والبسر : التمر قبل أن يرطب ، فأوله طلع ثم خلال ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم قر . انظر لسان العرب (بسر) (٨/٤) .

(ه) لم أجد هذا الحديث في الترمذي ولافي أبي داود ولافي المعجم المفهرس ، ولعله سهو من المؤلف وإنما وجدته في صحيح البخاري وسنن الدارمي لكن بلفظ (إذا أفاضت) وهو الأقرب ، أو يكون المراد بـ(إذاحاضت) أي قبـل طواف الوداع . والله أعلم .

انظر : صحيح البخارى (الحج) (۱۹۵/۲) ، سنن الدارمى (مناسك الحج) (۳۹۸/۱). (٦) صحيح مسلم (المساقاة) (۱۲۰۱/۳) .

(٧) هذا لَفظ مسلم ، وفي البخارى بلفظ (النبي صلى الله عليه وسلم).
 صحيح مسلم (اللباس) (١٦٣٥/٣) ، صحيح البخارى (الجنائز) (٧٠/٢) .

(۸) عقبة بن عامر أبو عبس الجهني ، الإمام المقرىء ، من أصحاب الصفة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه روى ابن عباس وابن المسيب ، كان عالما مقرئا ، فصيحا ، فقيها ، فرضيا، شاعرا كبير الشأن ، من أحسن النباس صوتا بالقرآن ، شهد صفين مع معاوية وولى له مصر وتوفى فى آخر خلافته عام (۸۵ه) .

⁽۱) وقد قالت عائشة رضى الله عنها ذلك فيمن سب عثمان وعلى رضى الله عنهما ، والأمر بالاستغفار الذى أشارت إليه هو قوله تعالى [والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان] الحشر (۱۰) .

النبى صلى الله عليه وسلم أن أقرأ المعوذات دبر كل صلاة) $^{(1)}$.

وحديث أبى هريرة فى مسلم (حرم رسول الله صل ىالله عليه وسلم مابين $(r)^{(r)}$.

وحديث جابر فى مسلم أيضا (رخص النبى صلى الله عليه وسلم لآل عمرو ابن حزم $^{(7)}$ فى الرقية $^{(4)}$ الحديث إلى غير ذلك . والله أعلم .

[قول الراوى يرفعه أو ينميه أو يبلغ به]:

وقول داو في الصحابي المنتبد^(ه) يرفعه ينميه أو يبلغ به الشرح :

من الألفاظ المتعلقة برواية الصحابي وإن لم يذكر فيها لفظه أن يقول راوى الحديث عنه يرفعه أو ينميه أو يبلغ به ، فإنه محمول على أنه (*) (يرفعه) للنبي صلى الله عليه وسلم ، أو (ينميه) عنه أى ينقله ويعزوه إليه أو (يبلغ به) أى يبلغ به منتهى الحديث وهو كونه عن النبي صلى الله عليه

انظر: أسد الغابة (۵۳/٤) ، الإصابة (۲۲/۷) ، الاستيعاب (۱۰۰/۸) ، سير النبلاء (۲۲/۷) ، تهذيب التهذيب (۲۲/۷) ، الشذرات (۱۲/۱) ، الجرح والتعديل (۳۱۳/٦) ، العبر (۲/۱) .

⁽۱) انظـر : سنن أبى داود (الـوتر) (۲۷۷۱) ، سنن الترمــذى (فضــائل القــرآن) (۱۵۷/۵) ، سنن النسائى (السهو) (۱۸/۳) .

⁽٢) صحيح مسلم (الحج) (١٠٠٠/٢).

⁽٣) عمرو بن حزم بن زيد أبو الضحاك الأنصارى ، شهد الخندق ومابعدها واستعمله الرسول صلى الله عليه وسلم سنة عشر على نجران وهو ابن سبع عشرة سنة ليفقههم في الدين ويأخذ الصدقات ويعلم القرآن ، مات بالمدينة عام (٥٩١) وقيل غير ذلك. انظر : الاستيعاب (٢٩٩/٨) ، الإصابة (٩٩/٧) ، أسد الغابة (٢١٤/٤) ، تهذيب الأسماء (٢٠/٢) ، تهذيب التهذيب (٢٠/٨) ، تقريب التهذيب (٢٠/٨) .

⁽٤) انظر صحيح مسلم (السلام) (١٧٢٧،١٧٢١).

⁽٥) في د : المثبه .

^{111. (*)}

وسلم ، قال ابن الصلاح حكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحا (١). وذلك كقول سعيد بن جبير ($^{(7)}$ عن ابن عباس (الشفاء في ثلاث ، شربة عسل ، وشرطة محجم ، وكية نار) ثم قال رفع الحديث ، رواه البخارى ($^{(9)}$ عن الأعرج ($^{(9)}$ عن أبي هريرة يبلغ به قال : (الناس وكحديث أبي الزناد ($^{(1)}$ عن الأعرج ($^{(9)}$ عن أبي هريرة يبلغ به قال : (الناس

(۱) مقدمة ابن الصلاح (۷۰) ، وانظر : الكفاية (٤٥٥) ، تدريب الراوى (١٩٠/١) ، شرح ألفية العراقي (١٣٣/١) ، شرح الكوكب (٤٨٦/٢) .

⁽٢) سعيد بن جبير بن هشام الأسدى الوالي مولاهم ، الكوفى ، الإمام الحافظ ، المقرىء ، المفسر ، الشهيد ، روى عن أبن عباس وعائشة وعنه روى أيوب السختيانى ، كان كثير القراءة والحج والعمرة من كبار علماء التابعين ومتقدميهم فى التفسير والحديث والفقه والعبادة والورع ، قتله الحجاج ظلما عام (٩٥هـ) وعمره خو (٥٠) عاما وقيل غير ذلك وقيره بواسط .

انظر: سير النبلاء (2)، الجرح والتعديل (3)، الحلية (3)، الحلية (3) تهذيب الأسماء (3)، وفيات الأعيان (3)، العقد الثمين (3)، تهذيب التهذيب (3)، طبقات الحفاظ (3)، طبقات الداودى (3) الشذرات (3).

⁽٣) صحيح البخاري (الطب) (١٢/٧) .

⁽٤) عبد الله بن ذكوان أبو عبد الرحمن القرشى مولاهم يلقب بأبي الزناد ، ولد عام (٢٥ه) حدث عن أنس وعروة وابن المسيب وأكثر عن الأعرج ، وعنه حدث موسى بن عقبة والسفيانان ومالك ، كان من علماء الاسلام وأئمة الاجتهاد وأمير المؤمنين في الحديث ، بصيرا بالعربية ، فصيحا ، وثقه ابن معين وأحمد وأبو حاتم مات فجأة عام (١٣٠ه) وقيل غير ذلك .

انظر : الجرح والتعديل (٤٩/٥) ، سير النبلاء (٤٤٥/٥) ، تهذيب التهذيب (٢٠٣/٥) ، الشذرات (١٨٢/١) ، ميزان الاعتدال (١٣٢/٣) ، طبقات الحفاظ (٤٥) العبر (١٧٣/١) .

⁽ه) عبد الرحمن بن هرمز أبو داود الأعرج المقرىء الحافظ ، الحجة ، سمع أبا هريرة وأبا سعيد ، وعنه حدث الزهرى وأبو الزناد ، كان من أعلم الناس بأنساب قريش وكان يكتب المصاحف وهو أول من وضع العربية ، كان ثقة كثير الحديث ، قال النووى اتفقوا على توثيقه ، مات مرابطا بالاسكندرية عام (١١٧ه) ، ويحتمل أنه جاوز الثمانين .

انظـر : سير النبلاء ((79/1)) ، الجرح ((79/1)) ، تهــذيب الأسمـــاء ((70/1)) ، تهذيب التهذيب ((70/1)) ، طبقات الحفاظ ((70)) ، بغية الـوعاة ((71)) ، طبقات الزمي ((71)) .

تبع لقریش)^(۱).

وفى الصحيحين عن أبى هريرة رواية (تقاتلون قوما صغار الأعين) $^{(7)}$ الحديث .

وروى مالك فى "الموطأ" عن أبى حازم عن سهل بن سعد قال : (كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى فى الصلاة) قال أبو حازم لاأعلم إلا أنه ينمى ذلك $(^{7})$ ، قال مالك : رفع ذلك ، هذه رواية عبد الله بن يوسف $(^{1})^{(0)}$ ، ورواه البخارى من حديث القعنبى $(^{7})$ عن مالك عبد الله بن يوسف $(^{1})^{(0)}$ ،

صحيح مسلم (الإمارة) (١٤٥١/٣) ، صحيح البخاري (المناقب) (١٥٤/٤) .

وليس في صحيح مسلم قوله (رواية) والله أعلم .

(٤) المُوطأ المطبوع برواية يُحيى بن يحيى ورواية محمد بن الحسن وليس فيهما (قال مالك رفع ذلك). والله أعلم .

(ه) عبد الله بن يوسف الدمشقى التنيسى نسبة إلى بلد قرب دمياط ، الإمام الحافظ ، المتقن ، حدث عن مالك والليث ، وعنه حدث البخارى وابن معين ، كان من أثبت الناس في الموطأ ، وثقه جماعة وقال ابن عدى :صدوق خير فاضل ، مات عام (٢١٨ه) .

انظر: سير النبلاء ($^{(4)}$ 0) ، الجرح والتعديل ($^{(4)}$ 0) ، العبر ($^{(4)}$ 1) ، تهذيب التهذيب ($^{(4)}$ 1) ، طبقات الحفاظ ($^{(4)}$ 1) ، حسن المحاضرة ($^{(4)}$ 1) ، الشذرات ($^{(4)}$ 2) ، ميزان الاعتدال ($^{(4)}$ 2) ، معجم البلدان ($^{(4)}$ 1) .

(٦) عبد الله بن مسلمة بن قعنب أبو عبد الرحمن الحارثي القعني نسبة إلى جده ، الإمام ، الثبت القدوة شيخ الاسلام ، ولد عام (١٣٠٥) ، سمع من شعبة ومنه سمع البخارى ومسلم ، قال أبو حاتم : ثقة حجة لم أر أخشع منه ، كان كبير القدر ، عاب الدعوة ، كثير العبادة ، إذا رؤى ذكر الله ، من أثبت الناس في الموطأ ، قال مالك : هو خير أهل الأرض ،مات بمكة عام (٢٧٦ه) .

⁽۱) أقول ذكر مسلم سندين للحديث في الأول (عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) وليس فيه يبلغ به ، وكذا في رواية البخارى ، وبمسلم سند آخر فيه (يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم) . والله أعلم .

 ⁽۲) ذكر المؤلف الحديث مختصرا ونصه فى البخارى (تقاتلون قوما كأن وجوههم المجان المطرقة ، قال سفيان وزاد فيه أبو الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة رواية صغار الأعين) الحديث .

صحيح البخارى (الجهاد) (٢٣٣/٣) ، وانظر صحيح مسلم (الفتن) (٢٣٤/٤) . (٣) الموطأ (قصر الصلاة) (١٥٩/١) .

, بلفظ ينمى ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم $^{(1)}$ فصر بالرفع

والمراد بقولى (٢) (راو فى الصحابي) الراوى عن الصحابي ، أما إذا لم يكن الراوى أدرك الصحابي فالحديث مرفوع منقطع ، وكذا إذا كان من دون التابعي مثلا يقول عن التابعي أنه يرفعه أو ينميه أو يبلغ به فهو مرسل لسقوط الصحابي (٣). والله أعلم .

وهكذا قول الصحابي يأثره المنة ذا ويذكره

الشرح :

أى من ألفاظ الصحابي أن يقول من السنة كذا ويذكره فإنه أيضا محمول على الرفع عند الأكثرين⁽¹⁾، وأن المراد سنة النبي صلى الله عليه وسلم أى شرعه الذى تلقاه الصحابة عنه وذلك مثل قول على رضى الله عنه (من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة) رواه أبو داود^(٥)في رواية ابن داسة^(٦)وابن الأعرابي^(٧).

⁽۱) صحيح البخارى (الأذان) (۱۸۰/۱).

⁽٢) في أ: بقول.

 ⁽۳) أى مرفوع مرسل كما ذكر ابن الصلاح فى مقدمته (۷۰) ، وانظر : الإرشاد للنووى (۱۲۱/۱) ، تدريب الراوى (۱۹۲/۱) ، فتح المغيث (۱۲۱/۱) .

⁽٤) انظر : الكفاية (٤٦١) ، معرفة علوم الحديث (٢٢) ، شرح ألفية العراقي (١٢٦/١) شرح الكوكب (٤٨٣/٢) ، البحر المحيط (٣٧٦/٤) ، الإحكام للآمدى (١١٠/٢) .

⁽٥) سنن أبي داود (الصلاة) (٢٦٠/١).

⁽٦) محمد بن بكر بن محمد بن داسة التمار ، الشيخ ، الثقة ، العالم ، سمع أبا داود وهـو آخر من حدث عنه بالسنن كاملا وعنه روى الخطابي ، مات عام (٣٤٦هـ) . انظر : سير النبلاء (٥٣٨/١٥) ، العبر (٢٧٣/٢) ، الشذرات (٣٧٣/٢) .

⁽٧) أحمد بن محمد بن زياد أبو سعيد بن الأعرابي ، الإمام ، المحدث ، القدوة ، الصدوق ، الحافظ شيخ الحرم ، ولد عام (١٤٦٨م) تقريبا ، سمع الحسن الزعفراني ، وعنه روى ابن منده ، كان كبير الشأن بعيد الصيت ، عالى الإسناد ، قال الذهبي : حمل السنن عن أبي داود وله في غضون الكتاب زيادات في المتن والسند ، مات عام (٣٤٠م) .

قال ابن الصلاح : فالأصح أنه مسند مرفوع لأن الظاهر أنه لايريد به $\|\mathbf{y}\|_{\mathrm{cons}}$ إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومايجب اتباعه $(1)^{(*)}$.

وحكى ابن الصباغ فى "العدة" عن أبى بكر الصيرفى وأبى الحسين (۲) الكرخى وغيرهما أنهم قالوا يحتمل أن يريد به سنة غير النبى صلى الله عليه وسلم فلا يحمل على سنته (۳). انتهى . ونقل هذا إمام الحرمين عن المحققين وجرى عليه القشيرى (٤).

وقال الماوردى $^{(a)}$: إن القول الجديد للشافعي ، إنه مجمل وإن كونه محمولا على سنة النبي صلى الله عليه وسلم هو القول القديم $^{(r)}$. انتهى . وحكى نحوه ابن فورك وسليم في "التقريب" ، وابن القطان $^{(v)}$ والصيدلاني في "شرح المختصر" في باب أسنان إبل الخطا $^{(A)}$ وغيرهم حتى قيل إنها من المسائل التي يفتى فيها بالقديم في الأصول $^{(a)}$.

⁼ انظر : سير النبلاء (٤٠٧/١٥) ، الحلية (٣٧٥/١٠) ، العبر (٢٥٢/٢) ، الشذرات (٣٥٤/٢) ، النجوم الزاهرة (٣٠٦/٣) .

⁽١) مقدمة ابن الصلاح (٦٩) .

^(*) ۱٤٠

⁽٢) الصواب أبو الحسن كما هو مشهور في كنيته ونقل العلماء عنه .

 ⁽٣) ماحكاه ابن الصباغ نقله العراقى فى شرح ألفيته (١٢٦/١) ، وانظر : فتح المغيث
 (١٠٨/١) ، الإبهاج (٣٦٥/٢) ، النكت لابن حجر (١٠٤/٢) .

⁽٤) انظر : البرهان (٦٤٩/١) ، البحر المحيط (٣٧٨/٤) ، ونفس المصادر عدا الأول .

 ⁽a) كذا في جميع النسخ وهو خطأ تكرر كثيرا والصواب أنه المازري .

 ⁽٦) ماقاله المازري في شرح البرهان نقله الزركشي في البحر (٣٧٧/٤) ، وابن السبكي
 في رفع الحاجب (ج١/٣٥٣) ، وانظر الإبهاج (٣٦٦/٢) .

⁽٧) نقـل الـزركشي نصـوصهم بتمـامهـا فـراجعها في البحـر المحيـط (٣٧٦-٣٧٦).

⁽A) نقله عنه الاسنوى في نهاية السول (٢٥٩/٢) ، والزركشي في التشنيف (١٣٤٢/٤) ، والبحر (٢٧٧/٤) .

 ⁽٩) قال الزركشى بعد أن نقل أقوال هؤلاء الأعلام :
 فعلى هـذا المسألة عندهم مما يفتى فيها على القديم وهو نوع غريب في المسائل الأصولية وان كثر ذلك في الفروع . البحر المحيط (٣٧٧/٤) .

لكن المشهور أن هذا هو الجديد (١) فإن الشافعي قال في القديم : المرأة تعاقل الرجل إلى ثلث الدية، أي تساويه في العقل فإن (7) زاد الواجب على الثلث صارت على النصف (7).

قال الشافعى فى الجديد كان مالك يذكر أنه السنة وكنت أتابعه على ذلك وفى نفسى منه شىء حتى علمت أنه يريد سنة أهل المدينة فرجعت عنه (٤) فدل "هذا" (٩) على أن عنده أن من يقول السنة كذا إنما يعنى به سنة النبى صلى الله عليه وسلم سواء الصحابي أو من دونه _ إلا أن من دون الصحابي يكون مرسلا _ مالم يتبين أن القائل من السنة كذا لايريد به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (١).

ومثله ماقال الشافعى أيضا وقد روى عن سفيان (٧)عن أبى الزناد قال سألت سعيد بن المسيب أن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته ، قال يفرق بينهما قال أبو الزناد قلت : هو سنة ، فقال سعيد : سنة .

⁽١) على كل حال سيأتي بعد قليل انه منصوص عليه في القديم والجديد معا .

⁽٢) في أ، ب، د: وإن.

 ⁽٣) قول الشافعي في القديم نقله النووي في روضة الطالبين (٢٥٧/٩) ، وابن السبكي
 في الإبهاج (٢٦٦/٣) ، ورفع الحاجب (ج١/ق١٧٤) .

والمراد أن دية المرأة فيما دون النفس تساوى دية الرجل مالم تبلغ الثلث ، فإذا بلغت الثلث صارت على النصف من دية الرجل . والله أعلٍ .

⁽٤) نقل ابن السبكى قول الشافعى من مختصر التقريب للقاضى ولم أقف عليه في تلخيص التقريب في موضع المسألة ، والله أعلم .

انظر : الإبهاج (٣٦٦/٢) ، رفع الحاجب (ج١/١٧٤) .

⁽ه) ساقطة من ب . . .

⁽٦) انظر المصدرين السابقين .

⁽۷) قلت : حدث السفيانان عن أبى الزناد ، وبالرجوع إلى ترجمة الشافعى لم أجد أنه حدث عن الثورى وإنما حدث عن ابن عيينة فيكون هو المراد . والله أعلم انظر ترجمة أبى الزناد ص () ، ترجمة الشافعى ص () ، ترجمة ابن عيينة ص () .

قال الشافعى : والذى يشبه قول سعيد أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم $^{(1)}$.

ومن ثم قال القاضى أبو الطيب إنه ظاهر مذهب الشافعى لأنه احتج على قراءة الفاتحة [في صلاة الجنازة] ($^{(\gamma)}$ بصلاة ابن عباس وقراءتها والجهر بها ، وقال إنما فعلت هذا لتعلموا أنها سنة $^{(\eta)}$ ، وكذا قال ابن السمعانى أيضا إنه مذهب الشافعي ($^{(1)}$).

قلت: ونص عليه في "الأم" في باب [الصلاة على الجنازة] (٥) فقال بعد ذكر ابن عباس والضحاك ذلك أنهما رجلان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لايقولان السنة إلا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (٦).

⁽۱) انظر : مسند الشافعی (۱/۵۰) ، رفع الحاجب (ج1/ق1/) ، البحر المحیط (۳۷۸/٤) ، النکت لابن حجر (1/3/۵) .

 ⁽۲) سقطت هذه العبارة من نقل الـزركشي لكلام القاضي أبى الطيب وتبعـه المؤلف ،
 وهي مثبتة من نقل ابن حجر وهي ضرورية لبيان المراد . والله أعلم .

⁽٣) نقله عن القاضى أبى الطيب الزركشى فى البحر (٣٧٦/٤) ، وابن حجر فى النكت (٣٣/٢) ، وانظر مارواه الشافعى عن ابن عباس واستدلاله به فى مسند الشافعى (٢١٠/١) ، الأم (٢٣٩/١) .

⁽٤) انظر : القواطع (٢٩٥/٢) ، البحر المحيط (٣٧٦/٤) ، النكت لابن حجر (٢٣/٢).

⁽ه) فى جميع النسخ (باب عدد الكفن) وقد تبع المؤلف فى ذلك شيخه الزركشى الذى تبع شيخه الأسنوى وتابعهم ابن حجر وهو سهو إذ لا يوجد فيه هذا النص ، وقد وجدته فى (باب الصلاة على الجنازة).

ويؤيد أنه سهو قول الاسنوى بعد نقله للنص :

هذا نصه بحروفه وذكر بعده بقليلِ مثله . ا.ه

قلت : مراده قول الشافعي : وأصحاب النبي صلى الله عليـه وسلم لايقولون بالسنة والحق إلا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكلا النصين ذكرا فى (باب الصلاة على الجنازة) وليس فى (عدد الكفن) والله أعلم والله نسأل أن يحسن لنا الحتام ويتوفانا على الإيمان . آمين .

انظر : نهاية السول (٢٥٩/٢) ، البحر المحيط (٣٧٧/٤) ، تشنيف المسامع (١٣٧٧/٤) ، الأم (٢٤٠/١) ، النكت لابن حجر (٥٢٤/٢) .

⁽٦) انظر نفس المصادر .

وحينئذ فقد تلخص أنه منصوص فى القديم والجديد (۱)، وجزم الرافعى به فى (كتاب التيمم) ($^{(\gamma)}$ وقال النووى فى "شرح المهذب" فى المقدمة أنه المذهب الصحيح المشهور $^{(\gamma)}$ ، وجرى عليه من المتأخرين الإمام الرازى والآمدى $^{(1)}$.

نعم شرط الحاكم وأبو نعيم $^{(a)}$ كون الصحابى معروفًا بالصحب $^{(r)}$ وفيه إشعار بأن من قصرت صحبته لايكون كذلك $^{(v)}$ فيكون ذلك قولا ثالثا مفصلا.

⁽۱) معا ، كذا قال الاسنوى في نهاية السول (٢٦٠/٢) ، وسبق قريبا إشارة المؤلف إليه.

 ⁽٢) أًى جزم بهذا القول حيث قال : والسنة في كلام الصحابي تنصرف إلى سنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم .

فتح العزيز (٣٤١/٢) ، وانظر البحر المحيط (٣٧٧/٤) .

⁽٣) انظر المجموع (١/٥٩).

⁽٤) انظر : المحصول (١١٠/١٢) ، الإحكام للآمدى (١١٠/٢) .

⁽۵) أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني ، الإمام الحافظ ، الثقة ، العلامة ، ولد عام (٢٣٦٨) ، كان أبوه من علماء المحدثين ، سمع الطبراني وعنه روى الخطيب ، كان حافظا مبرزا ، عالى الإسناد ، هاجر إليه الحفاظ ، لكن يؤخذ عليه رواية الأحاديث الموضوعة دون بيانها ، قال الخطيب : يتساهل في الإجازة فيقول أخيرنا دون أن يبين ، قال الذهبي هذا مذهب رآه وغيره وكان ابن منده يقذع فيه وهو ينال من ابن منده وقد عرف وهن كلام الأقران في بعضهم ، من مؤلفاته : "الحلية" ، "علوم الحديث" ، "تاريخ أصبهان" ، "دلائل النبوة" ، مات عام (٣٠٠٠٠) انظر : سير النبلاء (٢٤٥/١٥) ، وفيات الأعيان (٢١/١١) ، العبر (٢٠/١٧) ، طبقات الخفاظ (٢٤٦) ، طبقات الاستوى (٢٤١٧) ، الشذرات (٢٤٥٧) .

⁽٦) نقـل ذلك الزركشى من كتابيهما فى علوم الحديث ، وكتاب الأصفهانى مفقود على الأظهر حيث ذكر بروكلمان مؤلفاته المخطوطة وليس فيها هـذا الكتاب ، وأيضا لم يشر إليه الزركلي . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٣٧٨/٤) ، معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٢) ، تاريخ الأدب (٢٢)٢) .

⁽٧) كذا قال الزركشي في البحر (٣٧٨/٤).

وفى المسألة قـول رابع أنه فى حكـم الموقـوف ونقلـه ابن الصلاح والنووى عن أبى بكر الإسماعيلى (١).

تنبيهان :

أحدهما: إذا قلنا بأن من السنة مرفوع لا يكون في ذلك دلالة على تعيين الحكم من وجوب أو ندب فقد يأتي ويراد به الندب كما في (من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة) $(^{(\gamma)})$ والوجوب $(^{(\gamma)})$ كما في الصحيحين من حديث أبي قلابة $(^{(1)})$ عن أنس (من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها شبعا ثم قسم ، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا ثم قسم) ، قال أبو قلابة : ولو شئت لقلت إن أنسا $(^{(1)})$ وغه إلى النبي صلى الله قسم) ، قال أبو قلابة : ولو شئت لقلت إن أنسا

⁽١) كذا قال الزركشي وماعزاه إلى النووي صحيح.

أما ابن الصلاح فلم ينقله عن الاسماعيلي صراحة بل قال :

قول الصحابي أمرنا بكذا من المرفوع وخالف الاسماعيلي ، قال ابن الصلاح : وهكذا قول الصحابي من السنة كذا فالأصح أنه مسند وسيأتي أيضا ذلك في مسألة قول الصحابي كنا نفعل ص(٨٠/) .

^{. (}۱۸ ، المجموع (۳۷۸/٤) ، مقدمة ابن الصلاح (۱۸) ، المجموع (۹۹/۱) . "

 ⁽۲) سبق تخریجه ص (۲۶ ۱۶) .
 (۳) فی أ ، ج ، د : للوجوب .

⁽٤) عبد الله بن زيد بن عمرو أبو قلابة الجرمى البصرى شيخ الاسلام ، ولد بالبصرة ثم قدم الشام ، حدث عن أنس وأبي هريرة وعنه حدث قتادة ويحبي بن أبي كثير ، كان ثقة ، كثير الحديث من الفقهاء ذوى الألباب ، قال النهبي : كان يرسل كثيرا قال أبوحاتم : ولايعرف له تدليس أريد للقضاء فهرب إلى الشام ، وقد ابتلي في بدنه فذهبت يداه ورجلاه وبصره وهو حامد شاكر ، مات بعريش مصر عام (١٠٤ه) وقبل غير ذلك .

انظر : سير النبلاء (٤٩٨/٤) ، الجرح والتعديل (٥٧/٥) ، الحلية (٢٨٢/٢) ، العبر (١٢٧/١) ، تهذيب التهذيب (٢٥٤/١) ، النجوم الزاهرة (٢٥٤/١) ، النجرات (١٢٦/١) . الشذرات (١٢٦/١) .

⁽a) في ج : إنسانا .

عليه وسلم $^{(1)(*)}$.

قال ابن دقيق العيد : عتمل قول أبي قلابة وجهين :(**)

أحدهما : أن يكون ظن ذلك مرفوعا لفظا من أنس فتحرز (٢)عن ذلك تورعا .

والثانى : أن يكون رأى أن قول أنس من السنة فى حكم المرفوع ، فلو شاء لعبر عنه بالمشهور (٣)على حسب مااعتقده .

قال : والأول أقرب . انتهى ^(٤).

وفى الحديث مباحث أخرى ذكرتها فى "جمع العدة لفهم العمدة" فراجعها ومن هذا يعلم أن إطلاق السنة هنا كما يطلق فى مقابلة الكتاب (٥).

[التنبيه] الثانى : علم من قولى (وهكذاقول الصحابى) أن من دون الصحابى لا يحتج بقوله ذلك بل يكون مرسلا ، وإن كان مرفوعا كما فهم ذلك من نص الشافعى السابق ، فإن كان من مثل سعيد بن المسيب ففيه ماسبق في مراسيله ، ولهذا قال القاضى أبو الطيب في "شرح الكفاية" (٦) قول

 ⁽١) كذا في البخارى وفي صحيح مسلم قال خالد _ وهو الذي روى عن أبي قلابة _ لو
 شئت قلت : رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

انظر : صحيح البخارى (النكاح) (١٥٤/٦) ، صحيح مسلم (الـرضاع) (١٠٨٤/٢) . (*) ١٣٢ب

^(**) ۹۹د

⁽٢) في أ : فيحرر ، وفي ب : فيحترز ، والمثبت يوافق النص .

⁽٣) في النص لعبر عنه بأنه مرفوع .

⁽٤) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤١/٤) باختلاف بسيط .

⁽ه) سبق أن السنة تطلق على مايقابل القرآن وعلى مايقابل الواجب وعلى مايقابل البدعة ، والمراد هنا الإطلاق الأول . البدعة ، والمراد هنا الإطلاق الأول . راجع ص(٣٣-) .

⁽٦) تكرر نقل الزركشي عنه وصرح في مقدمة البحر (٧/١) أنه من الكتب التي اعتمد عليها واسمه "شرح الكفاية والجدل" ولم أقف على من ذكره في كتب التراجم ، ولم أهتد أيضا إلى المقصود بالكفاية بعد مراجعة كشف الظنون وذيله .

الذى يجدر ذكره أن إمام الحرمين له كتاب الكافية فى الجدل وهو معاصر للقاضى أبى الطيب لكن يبعد أنه المراد لتقدم القاضى فى السن . والله أعلم .

التابعى من السنة كذا فى حكم المراسيل ، إن كان قائله سعيدا فهو حجة ، وإلا فلا . وفى "تعليقه (1)فى باب الجمعة والعيد وجهان أصحهما وأشهرهما أنه موقوف على بعض الصحابة وثانيهما مرفوع مرسل (1). والله أعلم .

[قول الصحابي كنا نفعل في عهده صلى الله عليه وسلم]:

كنا معاشر الأناس نفعل ومثله كنا نقول أو نسرى قيل وإن لم يذكرالعهدوذا^(٣) كذا كان الناس يفعلونا

بعهده والناس فيه تفعل أو نفعل الشيء بعهد ذكرا النووى قواه في المعنى خذا وماعلى التافه يقطعونا

الشرح :

هذه صيغ من ألفاظ الصحابي محمولة على الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم - وإن كانت دون ماسبق ويؤخذ ذلك من النظم من تأخرها⁽¹⁾ عنها ، لأن المقام لبيان المراتب وبعض هذه تكون الحجة فيه من إلحاقه بالإجماع لامن جهة كونه سنة مرفوعة كما سيأتي بيانه (٥)، وبعضها (٦)أقوى من بعض (٤).

أولها : وهـو أعلاها إذا قـال الصحابى : كنا معـاشر النـاس نفعل كذا بعهد النبى صلى الله عليه وسلم ، وعبرت في النظم بـ(الأناس) باعتبار الأصل

⁽١) وهـى فى فـروع الشـافعية من أجل الكتـب فى نحو عشـر مجلدات كثيرة الاستـدلال والأقيسة وقد أشار الزركلي إلى أنه مخطوط فى استانبول . والله أعلم .

انظر : طبقات ابن شهبة (٢٢٨/١) ، كشف الظنون (٢٤٤/١) ، الأعلام (٢٢٢/٣) . (٢) ماقاله أبو الطيب في شرح الكفاية والتعليقة نقله الزركشي في البحر المحيط (٣٧٨/٤) .

⁽٣) في أ : كذا .

⁽٤) في أ : تأخيرهما .

⁽٥) انظر ص

⁽٦) في ب : في بعضه .

^(*) ۱۶۱ج

قال الجوهرى: والناس قد يكون (١) من الإنس والجن وأصله أناس فخفف ، ولم يجعلوا الألف واللام فيه عوضا من الهمزة المحذوفة ؛ لأنه لو كان كذلك لما اجتمع مع المعوض منه في قول الشاعر (٢):

إن المنايا يطلعو ن على الأناس الآمنينا

انتهی ^(۳).

ومشل هذه المرتبة كان الناس يفعلون فى عهده صلى الله عليه وسلم ، وهو معنى قولى (فيه) أى فى عهده ، وإنما حمل ذلك على الرفع لأن الظاهر من حال الصحابى تبليغ مايتلقاه من الشارع .

قال الشيخ تاج الدين السبكى فى "شرح المختصر" : إن هذا مما $(\mathfrak{t})^{(*)}$.

ومراده من حيث كونه مرفوعا لامن حيث أنه إجماع اعتضد بمعرفة النبى صلى الله عليه وسلم كما نقله شيخنا الزركشي في "شرح جمع الجوامع"(٥)عنه لفساد ذلك لأن الإجماع لاينعقد في حياة النبي صلى الله عليه

(٢) وهو ذو حدن الحميرى الملك قاله في أبيات منها :

يوم يغير ذا النعيم وتارة يشفى الحزينا إن المنايا يطلع ن الأناس الآمنينا فيدعنهم شتى وقد كانواجميعا وافرينا

انظر خزانة الأدب (٢٨٧/٢).

(٣) انتهى من الصحاح (نوس) (٩٨٧/٣) ، وانظر مادة (أنس) (٩٠٥/٣) .

(٤) رفع الحاجب (ج١/ق٢٧).

in (*)

(ه) أقول تفسير المؤلف لكلام ابن السبكى فيه نظر وكأنه لم يقف على كلامه في شرح المنهاج واعتراض المؤلف على شيخه في غير محله ، بل مانقله الزركشى عن ابن السبكى صحيح ، فقد صرح بذلك في الإبهاج فقال :

لايتجه فى القول بكونه حجة خلاف بتصريحه _ أى الصحابى _ بنقل الإجماع المعتضد بتقرير النبي صلى الله عليه وسلم . ا.ه

. رسر في الله على ابن السبكي خصوصا أنه يرى أن الإجماع لا ينعقد في ورد على ابن السبكي خصوصا أنه يرى أن الإجماع لا ينعقد في ورد على الله عليه وسلم . والله أعلم .

انظر : الإبهاج (٣٦٧/٢) ، تشنيف المسامع (١٣٤٤/٤) ، البحر المحيط (٣٧٩/٤) ، جمع الجوامع مع المحلى (١٧٩/٤) .

⁽١) في ب: تكون ، والمثبت يوافق النص .

وسلم كما سبق بيانه^(۱).

[المرتبة] الثانية: قول الصحابي كنا نقول أو نرى أو نفعل كذا بعهده صلى الله عليه وسلم أو في عصره أو في حياته أو نحو ذلك ، وهذه دون ماقبلها لاحتمال عود الضمير على طائفة مخصوصة لاجميع الناس .

قلت : لكن المدار على التقييد بعهده صلى الله عليه وسلم ، فإن ظاهره أنه أطلع عليه وأقره ، فلذلك قلت ونحوه كذا ، ولم أقل ودونه .

مشال ذلك قول جابر (كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم)(١)متفق عليه .

وقوله (كنا نأكل من لحوم الخيل على عهد النبى صلى الله عليه وسلم) رواه النسائى وابن ماجه $^{(7)}$.

فهذا (٤) قطع الحاكم وغيره من أهل الحديث وغيرهم بأنه من قبيل المرفوع ، وصححه الإمام الرازى والآمدى وأتباعهما وغيرهم من الأصوليين (٥).

قال ابن الصلاح : وهو الذى عليه الاعتماد لإشعار ذلك بأنه صلى الله عليه وأقره وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة .

 ⁽۱) هذا هو الراجح ، وقيل ينعقد في زمنه صلى الله عليه وسلم .
 راجع ص(٦٠٧) .

 ⁽۲) هذا لفظ مسلم ولفظ البخارى (عهد النبي صلى الله عليه وسلم).
 صحيح مسلم (النكاح) (١٠٦٥/٢) ، صحيح البخارى (النكاح) (١٥٣/٦) .

⁽٣) هذا لفظ النسائي لكن ليس فيه (من).
ولفظ ابن ماجه (أكلنا زمن خيبر الخيل وحمر الوحش).
وفي رواية عن أسماء بنت أبر يك قالت : (نحن فرسا فأك

وفى رواية عن أسماء بنت أبى بكر قالت : (نحرنا فرسا فأكلنا من لحمه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) . سنن النسائى (الصيد والذبائح) (٢٠١/٧) ، سنن ابن ماجه (الـذبائح) (١٠٦٤/٢) .

ستن النساني (الصيد والذبائح) (٢٠١/٧) ، سنن ابن ماجه (الـذبائح) (١٠٦٤/٢) (٤) أي فهذا القسم .

⁽٥) انظر : معرفة علوم الحديث (٢٢) ، شرح ألفية العراقى (١٣٧/١) ، فتح المغيث (١١٣/١) ، المحصول (١١٣/١٢) ، الإحكام للآمدى (١١١/٢) ، تشنيف المسامع (١٣٤/٤) ، البحر المحيط (١٣٧٦/٤) .

قال : وبلغني عن البرقاني (١) أنه سأل الاسماعيلي عن ذلك فأنكر كونه من المرفوع $^{(7)}$ أى : فهو موقوف عنده $^{(7)}$ لاحتمال أنه لم يبلغه صلى الله عليه

أما لو صرح باطلاعه فبلاخلاف (٤) كقول ابن عمر (كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حى أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان ، ويسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولاينكره) رواه الطبراني في "المعجم الكبير" (٥)، والحديث في الصحيح لكن بدون التقييد باطلاعه (٦).

⁽١) أحمد بن محمد أبو بكر البرقاني نسبة إلى قرية بنواحي خوارزم ، الحافظ ، الفقيه ، الثبت ، شيخ الفقهاء والمحدثين ، ولد عام (٣٣٦ه) بخوارزم ، سمع الاسماعيلي ، وعنه حدث البيهتي والخطيب والشيرازي ، سكن بغداد دهـرا ، كان ثقة ، ورعا ، فهما ، كثير الحديث ، له حظ من العربية عارفا بالفقه ، كثير العبادة ، كان نسيج وحده ، من مؤلفاته :

المسند ، جمع فيه الصحيحين وأضاف إليهما ، مات ببغداد عام (٤٢٤ه) . انظر : سير النبلاء (٤٦٤/١٧) ، تاريخ بغداد (٣٧٣/٤) ، العبر (١٥٦/٣) ، طبقات ابن السبكــى (٤٧/٤) ، طبقات الآسنـوى (٢٣١/١) ، طبقـات الحفاظ (٤١٨) ، الشذرات (٢٢٨/٣) ، النجوم الزاهرة (٢٨٠/٤) ، معجـم البلدان (٢٨٧/١) . (٢) انظر مقدمة ابن الصلاح (٦٨) .

⁽٣) هـذا تفسير المؤلف ولم يصرح به ابن الصلاح ولاالنووى الـذي اكتفى بقوله : (وقال أبو بكر الاسماعيلي وغَيره لايكون مرفوعا أضافه أو لم يضفه) . والله أعلم . انظـر : مقــدمة ابن الصلاح (٦٨) ، المجمــوع (٦٠/١) ، وراجع هـــامش (\') ص (۱۱۷۹) .

⁽٤) في أ : فلاخلاف .

والمراد أنه لـو صـرح باطلاع الـرسول صلى اللـه عليـه وسلم فلـه حكـم المرفـوع بلاخلاف ، وادعى العراقي الاجماع عليه . انظر شرح ألفية العراقي (١٢٨/١) .

⁽٥) المعجم الكبير (٢٨٥/١٢) بالنص ، وانظر شرح ألفية العراقي (١٢٨/١) .

كنذا قَال العراقي ومراده حديث ابن عمر (كَنا نخير بين الناس في زمن النبي صلى اللـه عليه وسلم فنخير أبا بكـر ثم عمر بن الخطاب ثم عثمـان بن عفــان رضى الله عنهم) . والله أعلم .

صحيح البخاري (فضائل الصحابة) (١٩١/٤) ، وانظر شرح ألفية العراقي (١٢٨/١).

قـال ابن الصلاح : ومـن هـذا القبيـل قـول الصحابى كنـا لانرى بأسـا [بكذا](۱)ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا(۲).

وقد أشرت إلى شمول ذلك بقولى (أو نرى) قوله كنا نرى أو لانرى إذ لافرق بين النفى والاثبات .

[المرتبة] الثالثة (٣): أن يقول الصحابي ماسبق من كنا نفعل أو نقول أو نرى ولكن لايقيد بعهده صلى الله عليه وسلم ، فالمختار كما قاله ابن الصلاح أنه موقوف تبعا للخطيب وغيره (٤)، وإن كان الحاكم والإمام الرازى أطلقا أن هذه الصيغة للرفع فيشمل ماقيد بعهده ومالم يقيد بعهده (٥).

نعم قال ابن الصباغ في "العدة" انه الظاهر ، ومثله ٰبقول عائشة _ رضى الله عنها _ (كانت اليد لاتقطع في الشيء التافه)(٦).

وقال النووى فى "شرح المهذب": إنه قال به أيضا كثير من الفقهاء وهو قوى من حيث المعنى (٧). انتهى .

ولكن هذا التمثيل إنما يحسن أن يكون من القسم الرابع الذى ذكرته في البيت الرابع بقولي (^)(كذاك كان الناس يفعلون) إلى آخره ، فإذا قال

⁽١) إضافة من النص .

⁽۲) مقدمة ابن الصلاح (۹۹) .

⁽٣) فى ج : الثالث ، وفى ب ، د : الثانى .

⁽٤) انظر : مقدمة ابن الصلاح (٦٨) ، الكفاية (٤٦٣،٤٦٢) .

⁽ه) انظر : معرفة علوم الحديث (٢٢) ، المحصول (٦٤٣/١/٢) ، شرح ألفية العراقي (١٢٩/١) .

 ⁽٦) ماقاله ابن الصباغ نقله العراق في شرح ألفيته (١٣٠/١) ، وانظر قـول عائشة في النكت (١٨٠/٢) .

 ⁽٧) عبارة (من حيث المعنى) لاتوجد فى كلام النووى ، وقد أثبتها المؤلف تبعا لشيخه
العراقى ولم أجدها فى شرح المهذب ، وليست موجودة أيضا فى شرح النووى على
البخارى كما سينقله المؤلف بعد قليل بقوله فى النظم :

^{... ...} وذا النووى قواه في المعنى

فيه نظر . والله أعلمٍ .

انظر : شرح ألفية العراقى (١٣١/١) ، المجموع (٦٠/١) ، وانظر ص (١٣٨٩) (٨) في أ : فقولي .

الصحابى : كان الناس يفعلون أو كانوا لايقطعون فى التافه أو نحو ذلك ، ولم يقيد بعهده أو فى عصره أو زمانه أو نحو ذلك فقيل : يحتج به لأن ظاهره أنه إجماع (١)، وجمع ابن الحاجب بينه وبين القسم الذى قبله وسوى بينهما فى الاحتجاج به على قول الأكثر لهذا المعنى ، فقال :

مسألة (7): إذا قال - أى الصحابى - كنا نفعل أو كانوا يفعلون فالأكثر حجة لظهوره فى عمل الجماعة (7).

ولم يذكر المرتبتين الأولتين لأنهما حينئة حجة من باب أولى ، ومقتضى (٤)كلام القاضى فى "التقريب" أنه لا يحتج بمثل ذلك إلا أن أضافه لعهد النبى صلى الله عليه وسلم أو أسنده للإجماع صريحا (٥)فإن هذا ليس فيه تصريح بكل الأمة ، وكأن الأولين اكتفوا بظهور ذلك فى الاتفاق لأن (الناس) ظاهره العموم بالألف واللام ، و(كانوا لا يقطعون) أى من لهم التصرف فى الشرع وهم أهل الاجماع .

ويظهر أثر ذلك فيما إذا كان القائل لذلك تابعيا فإن قيده بعهد النبى صلى الله عليه وسلم فهو كالمرسل ، وإن لم يقيد (r) وقلنا إنه كالإجماع فكأنه حاك للإجماع ، وقد ذكر المسألة في "المستصفى" (v) إلا أنه خبر واحد ، واختلف في ثبوت الإجماع به ، ومختار الغزالي أنه لا يثبت وهو قول (v) الأكثر ، واختار الرازى ثبوته وجزم به الماوردى قال (h) وليس آكد من السنة وهي تثبت به وقد سبقت المسألة أول هذا الباب (v).

⁽١) انظر هذا القول في البحر المحيط (٣٨٠/٤).

⁽۲) ساقطة من ب ، ج ، د .

⁽٣) انظر : مختصر ابن الحاجب (٦٩/٣) ، منتهى السؤل (٨٢) .

⁽٤) في أ : يقتضى .

 ⁽a) أى أضافه إلى جميع الناس .
 انظر كلام القاضى فى البحر المحيط (٣٨٠/٤) .

⁽٦) في د : يقيده .

⁽٧) انظر المستصفى (١٣٢،١٣١/١).

^(*) ۱۶۲ج ، ۱۲۳ب

⁽A) في ب : وقال .

⁽٩) راجع المسألة مع أقوال هؤلاء الأئمة في ص(٧٧) .

ومما يشبه ذلك حديث المغيرة بن شعبة (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابه بالأظافير) (١) قال الحاكم : هذا يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسندا أى مرفوعا لذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وليس بمسند بل موقوف (٢)، وذكر الخطيب غوه ($^{(7)}$).

قال: - أعنى ابن الصلاح - لكنه مرفوع بل أولى مما سبق لكونه أحرى باطلاعه صلى الله عليه وسلم عليه ، ولعل الحاكم وهو ممن يرى بأن ماسبق مرفوعا إنما قال ذلك هنا نفيا لكونه مرفوعا لفظا بل هو مرفوع عنده معنى ، هذا معنى كلام ابن الصلاح (٤).

ونقل النووى في أوائل "شرح مسلم" في فصوله المفرقة عن جماعات في أصل المسألة أنه إن كان ذلك الفعل لأيخفى غالبا كان مرفوعا ، وإلا كان موقوفا كقول (٥) بعض الأنصار (كتا نجامع فنكسل ولانغتسل)(٦) قال : وبه قطع

⁽۱) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٩) ، ونحوه روى البخارى في الأدب المفرد (٣٥٩) .

⁽٢) انظر معرفة علوم الحديث (١٩).

⁽٣) أى نحو هذا الحديث ، وقد رواه في كتابه الجامع (١٦١/١) ، ولم يتعرض لكونه موقوفا أو لا؟

⁽٤) انظر مقدمة ابن الصلاح (٢٩) .

⁽ه) في أ ، د : لقول ، وفي ب : فالقول .

⁽٦) لم يورد النووى هذا ألأثر في شرح مسلم وإنما ذكره بالنص في المجموع تبعا للشيرازي ، وقد ذكره الشيرازي في شرح اللمع بعبارة أوسع فقال :

قـال زيد : أخبرتنى عمومتى مـن الأنصار أنهم كانوا يكسلـون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولايغتسلون .

فقال عمر : أوعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فأقركم عليه؟ فقال ذيد : لا

وهذا الأثر بنحوه رواه الطبراني والإمام أحمد وقد ورد في صحيح مسلم الخلاف بين المهـاجرين الذين قالوا يجب الغسـل وإن لم ينزل والأنصار الـذين قالوا لايجب إلا من الماء ثم احتكموا إلى عائشة رضى الله عنها . والله أعلم .

انظر : مقدمة شرح مسلم (٣٠/١) ، المجموع (٦٠/١) ، شرح اللمع (٣٨٤،١٢٦/٢) المعجم الكبير (٤٥/٥) ، مسند أحمد (١١٥/٥) ، صحيح مسلم (الحيض) (٢٧١/١) .

الشيخ أبو إسحق الشيرازى من الشافعية (1).

واختار القرطبي (۲)أيضا هذا التفصيل ، ومشل الشرع المستقر الذي لا يخفى بقول أبي سعيد (كنا نخرج صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر أو صاعا من شعير) (۳) الحديث ، ومثل ما يكن خفاؤه عديث رافع بن خديج (كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دوى لنا بعض عمومتى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك (٤)(٥).

(١) انظر نفس المصادر .

(٣) انظر صحيح مسلم (الزكاة) (٦٧٨/٢).

وعن ابن عمر (كنا لانرى بالخبر بأساحتى ... زعم رافع أن نبى الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه) .

وعن جابر (كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصيب من القصرى ومن كذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من كأنت له أرض فليزرعها أوفليحرثها أخاه وإلا فليدعها).

والمحاقلة : لها معان منها معنى المخابرة وهـى اجارة الأرض بجزء مايخرج منها كالثلث والربع .

وقد نقل النووى أقوال العلماء وأدلتهم ثم رجح قول الإمام أحمد والصاحبين أنه يجوز إجارة الأرض بالذهب والفضة وتجوز المزارعة بالثلث والربع قال وعليه المحققين من أصحابنا وهو الراجح المختار ، ثم ذكر تأويلين للنهى الوارد في الأحاديث . والله أعلم .

صحیح مسلم (البیوع) (۱۱۷۷،۱۱۸۹/۳۱) ، أنیس الفقهاء (۲۰٤) ، النووی علی مسلم (۱۹۸/۱۰) .

(ه) انتهى ماقاله القرطبي وهذا التمثيل نقله عن القاضى عبد الوهاب كما ذكر ذلك الزركشي في البحر المحيط (٣٧٩/٤).

⁽۲) تكرر نقـل الزركشي عنه وسبق أن المراد غـاليا هـو أبو العبـاس صـاحب المفهم . راجع ص(۱۱۷) .

⁽٤) لم أُجده بهذا اللفظ لكن الأحاديث بهذا المعنى كثيرة فى صحيح مسلم عن رافع قال (كنا نحاقل الأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنكريها بالثلث والربع ... فجاءنا ذات يوم رجل من عمومتى فقال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ... أن نحاقل) . الحديث .

وقال في القطعة التي له على البخاري (١): إن ظاهر كلام كثير من المحدثين والفقهاء أنه مرفوع مطلقا وهو قوى (٢).

وهذه العبارة فى الترجيح أقوى مما نقلناه آنفا عن شرح المهذب ، وإن كنت فى النظم إنما ذكرت مقالته فى "شرح المهذب" $^{(*)}$. والله أعلم . $^{(*)}$

[قول الصحابى مما لامجال فيه للرأى]:

لم یکن الرأی له قند عما غیر الصحابی فرتب یعتمد ومايقوله الصحابس مما فحكم مرفوع وأما مستند

الشرح :

إذا قال الصحابي شيئا ليس للاجتهاد فيه مجال ولايقال مثله من جهة (٤) الرأى فحكمه حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأن الظاهر أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، قاله الإمام في "المحصول"(٥) والحاكم في "علوم الحديث" ، ومثل ذلك بقول ابن مسعود (من أتى ساحرا أو عرافا

⁽۱) مراده النووى ، وقد قال في شرح مسلم :

⁽أما صحيح البخارى فقد جمعت في شرحه جملا مستكثرات مشتملة على نفائس من أنواع العلوم بعبارات وجيزات) ، وقد وصل فيه إلى كتاب الإيمان ، وأظنه مفقود والله أعلى .

انظر : شُرح مسلم (٤/١) ، مقدمة تحقة الأحوذى (٢٥٧/١) ، الأعلام للـزركلي (١٤٩/٨) .

⁽٢) هذه العبارة موجودة في المجموع (٩٠/١).

⁽٣) مانقله المؤلف عن شرح المهذب آنفا فيه نظر سبق بيانه ص(١٥٨٠) ه(٧).

s)... (*)

⁽٤) فى أ : قبل ، وفى ج : قبيل ، وفى د : من قبل الراوى .

 ⁽۵) انظر المحصول (۹٤٣/٦/۲).

فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم)(١)ونحو ذلك $^{(7)}$ واقتضاه أيضا كلام ابن عبد البر $^{(7)}$ وغيره من الأئمة .

ولاالثقات إلى قول ابن حزم إن ذلك وإن كان لايقال مثله من جهة الرأى فلعل الصحابى سمعه من أهل الكتاب كما سمع جمع من الصحابة من كعب الأحبار ، فقد روى عنه العبادلة "وغيرهم"($^{(1)}$)، وقد قال صلى الله عليه وسلم (حدثوا عن بنى اسرائيل ولاحرج) $^{(0)(\Gamma)}$.

ُ قيل (٧)؛ ويخرج كون ذلك مرفوعا من قول الشافعي في مسألة الاحتجاج بقول الصحابي الآتي ذكرها في باب الأدلة المختلف فيها (٨)فيما نقله الكيا أن

⁽١) أقول بهذا اللفظ رواه الحاكم .

ورواه الطبرانى بلفظ (من أتى عرافا أو كاهنا يؤمن بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم).

وهذا يوافق الحديث المروفع عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أتى ...) الحديث .

قال الحاكم صحيح على شرطهما ولم يخرجاه .

معرفة علوم الحديث (٢٢) ، المعجم الكبير (٩٣/١٠) ، الجامع الصغير (٢٩/٢) ، ا المستدرك (٨/١) .

⁽٢) انظر : معرفة علوم الحديث (٢١-٢٢) ، النكت (٢٩/٢٥) .

 ⁽٣) لم أجده في مظانه من مقدمة التمهيد ، وقد عزاه إليه العراقي ، ونقل عنه ابن حجر
 أنه حكى الإجماع على ذلك . والله أعلم .

انظر : شرح ألفية العراق (١٤٠/١) ، النكت (٣٠/٢) ، فتح المغيث (١٢٣/١) . (٤) ساقطة من ب .

⁽٥) صحيح البخارى (الأنبياء) (١٤٥/٤).

⁽٦) وهم المؤلف في ذلك فهذا الاستدلال ليس لابن حزم وإنما هو للعراق الذي قال بعد أن نقل رأى ابن حزم : ولإنكاره وجه فإنه وإن كان لايقال مثله من جهة الرأى ...الخ .

وقد نقل السخاوى قول العراقي ورده .

انظر : شَرح أَلفية العراقي (١٤٠/١) ، فتح المغيث (١٢٥/١) ، وراجع الأحكام لابن حزم (١٩٦/٢) ، (٨١/٦) .

ل أَفْف عل القائل صراحة وإن كان الظاهر أن المؤلف استوحى ذلك من كلام شيخه ومانقله عن الكيا . والله أعلم .

⁽۸) وهي ضمن المجلد الثاني .

مذهبه قديما وجديدا اتباع قضاء عمر فى تقدير دية المجوسى بثمانمائة درهم $^{(1)}$ وغو ذلك على ماقال بعض الأصحاب فى سبب ذلك أنه كان يرى $^{(*)}$ الاحتجاج بقول الصحابى إذا خالف القياس من حيث أنه لامحمل له سوى التوقيف $^{(*)}$.

فيتلخص أن قوله حجة إذا لم يكن مدركا بالقياس دون ماإذا كان للقياس فيه مجال (٢).

قال بعض المحققين $^{(4)}$: وهـذا القول هـو المختار وبه تنجمع $^{(a)}$ نصوص الشافعى .

فحيث قال : إن قول الصحابي غير حجة أراد إذا كان للقياس فيه مجال.

وحيث قال : إنه حجة أراد إذا لم يكن للرأى فيه مجال .

وكذا حكاه القاضى فى "التقريب" والغزالى استنباطا من قول الشافعى فى "اختلاف الحديث" أنه روى عن على رضى الله عنه (أنه صلى فى ليلة ست ركعات كل ركعة بست سجدات) ثم قال إن ثبت عن على ذلك قلت به فإنه لامجال للقياس فيه فالظاهر أنه جعله توقيفا(٦).

قال القاضى : وهذا من قول الشافعى يدل على أنه كان يعتقد أن الصحابى إذا قال قولا ليس للاجتهاد فيه مدخل فإنه لايقوله إلا سمعا وتوقيفا وأنه يجب اتباعه عليه لأنه لايقول ذلك إلا عن خبر (٧). انتهى .

⁽۱) انظر : سنن البيهقي (١٠١/٨) ، فقه عمر (٥٠٣/٢) .

iny (*)

⁽٢) نقل الزركشي كلام الكيا ومانقله عن الأصحاب في البحر المحيط (٦٢/٦).

⁽٣) قاله الزركشي في البحر (٦٢/٦).

⁽٤) يقصد شيخه الزركشي .

⁽ه) في ج : تجتمع ، والمثبت يوافق البحر .

 ⁽٦) فى عَـزو الغزّالى إلى اختلاف الحديث خلط سينبه المؤلف عليه بعد قليل ، والسياق لايزال للزركشي .

انظر : المستصفى (٢٧١/١) ، اجمال الإصابة (٤١) .

⁽٧) انظر قول القاضي في البحر المحيط (٦/٦٦) ولايزال السياق للزركشي .

نعم الغزالي جعله من تفاريع القديم (١)وهو مردود لأن كتاب "اختلاف الحديث " من الكتب الجديدة قطعا رواه عنه الربيع بن سليمان بمصر (٢) وجزم بهذا الحكم أيضا ابن الصباغ في "الكامل في الخلاف"(٣)، وقال الكيا في "التلويح "(٤) إنه الصحيح (٥).

وسيأتي في الكلام على قول الصحابي مزيد بيان إن شاء الله تعالى (٦).

وهـو أن ماذكرناه عن الغـزالى نقله الشيخ صلاح الـدين العلائي في (*) "قواعده" عن المستصفى وتعقب نقله له عن القديم بما سبق من كون "اختلاف الحديث" جديدا(٧)، وقال إنما هذا تفريع على قوله إن مذهب الصحابي حجة ، وليس هو (^{۸)}قديا بل هو جديد ثم ذكر نصوصا له في "الأم" تدل^(٩)على أنه حجة وسيأتى إن شاء الله تعالى ذكرها هناك .

انظر : طبقات ابن شهبة (٢٥٢/١) ، طبقات ابن السبكي (١٢٨/٥) ، كشف الظنون (١٣٨١/٢) ، ولم يذكره في الأعلام .

انظر : طبقات ابن السبكي (٧٧ /٢٣٢) هامش (١٠) ، كشف الظنون (٢٣/١) .

⁽١) انظر المستصفى (٢٧١/١).

⁽٢) انظر اجمال الإصابة (٤٢).

⁽٣) الكامل في الحلاف بين الشافعية والحنفية وهو في حجم الشامل ، وقد نقل منه ابن السبكي بعض الفروع .

⁽٤) ذكر ابن السبكي أن الكيا له كتابان في أصول الفقه فلعل هذا أحدهما ولم أقف على من صرح به عند جميع من ترجم له ولافي كشف الظنون وذيله . ثم وجدت عرضا في كشف الظّنون أن له كتاب "التعليق في أصول الفقه" ولعل هذًا هو الكتاب الثاني . والله أعلم .

⁽ه) انتهى كلام الزركشي والذي بدأه المؤلف بقال بعض المحققين وقد تصرف المؤلف فيه يسيرا . والله أعلم .

انظر البحر المحيط (٦٣،٦٢/٦).

⁽٦) سيأتي في المجلد الثاني .

^(*) ۱٤٣

⁽v) فى أ ، ج ، د : جديد .

⁽۸) فی ج : هذا .

⁽٩) في أ : يدل .

وذكر أيضا نحو هذا في كتاب "اجمال الإصابة في أقوال الصحابة"(۱). ولكن الشيخ تقى الدين السبكى جعله مستثنى مما هو مشهور عن الجديد أنه ليس بحجة ثم ذكر نص "اختلاف الحديث"($^{(7)}$ وجرى على هذا الشيخ جمال الدين الأسنائى $^{(7)}$ في "التمهيد"($^{(1)}$).

وقال بعض المحققين في عصرنا (٥)؛ إن نقل ذلك عن "اختلاف الحديث" غلط ، والظاهر أنهم قلدوا فيه الغزالي فليس ذلك في "اختلاف الحديث" فقد تتبعنا الكتاب في عدة نسخ فلم نجده (٦)، نعم في كتاب "اختلاف على وابن مسعود" من كتاب "الأم" في ترجمة الصلاة في الزلزلة، قال الشافعي مانصه :

⁽١) قواعد العلائي لايزال مخطوطا وهذا النقل موجود في اجمال الإصابة (٤٢).

 ⁽۲) نقله عـن الشيخ الإمام الزركشي وابن العـراقي ، وأشار إلى ذلـك ابنـه في جمـع الجوامع .

والمراد أن السبكى جعل ماكان تعبديا أى مما لامجال للقيـاس فيه مستثنى من قول الشافعي في الجديد بعدم حجية قول الصحابي . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (ق/١٣٠) ، الغيث الهامع (ق/٢٩٨) ، جمع الجوامع مع المحلي (٣٩٨/) .

 ⁽٣) نسبة إلى إسنا ـ بكسر الهمز وقيل بالفتح ـ مدينة قديمة مشهورة من العصر الروماني
 بصعيد مصر وهي مسقط رأسه .

والمشهور أنه الاسنوى على غير نسبة . والله أعلم .

انظر : معجم البلدان (۱۸۹/۱) ، مقدمة طبقات الاسنوى (۱۱/۱) ، وراجع مصادر الترجمة ص() .

⁽٤) انظر التمهيد (٤٩٩).

⁽ه) يطلق المؤلف ذلك ومراده غالبا شيخه الزركشي لكني تتبعت هذا فيما لدى من كتبه فلم أجده ولم أعثر على القائل بعد البحث . والله أعلم .

⁽٦) قلت : ولم أجده في المطبوع بعد البحث . والله أعلم .

عباد $^{(1)}$ عن عاصم الأحول $^{(1)}$ عن قزعة $^{(7)}$ عن على عليه السلام أنه صلى فى زلزلة ست ركعات فى أربع سجدات $^{(2)}$ ، خمس ركعات وسجد تين فى ركعة [وركعة وسجد تين فى ركعة]

ولسنا نقول بهذا ، نقول لايصلى فى شىء من الآيات إلا فى كسوف الشمس والقمر ، ولو ثبت هذا الحديث عندنا عن على لقلنا به وهم يثبتونه ولايقولون به يقولون يصلى ركعتين فى الزلزلة فى كل ركعة ركعة .

(١) الذي يغلب أنه :

عباد بن عباد بن حبيب بن الأمير المهلب بن أبي صفرة الأزدى ، الحافظ ، الثقة ، حدث عن الضبعى وعاصم الأحول ، وعنه حدث ابن حنبل وابن معين ، كان حجة ، صدوقا ، وثقه ابن معين وغيره ، قال الذهبي : وتعنت أبو حاتم كعادته وقال لا يحتج به وقد احتج به أرباب الصحاح ، مات ببغداد عام (١٨١ه) وقد قارب السبعين .

وسبب التردد في أنه المراد هو أنى لم أجد من ذكر أن الشافعي روى عنه . والله أعلى .

انظر : سير النبلاء (٢٩٤/٨) ، التاريخ الصغير (٢١٩/٢) ، تقريب التهذيب (٢٩٠) تهذيب التهذيب (٩٥/٥) ، ميزان الاعتدال (٨١/٣) ، المغنى للنمبي (١٤٦٤/١) ، الجرح والتعديل (٨٣/٦) .

⁽۲) عاصم بن سليمان أبو عبد الرحمن البصرى الأحول ، الإمام الحافظ ، روى عن أنس وابن سيرين ، وعنه روى قتادة والسفيانان وعباد بن عباد ، كان من الحفاظ المعدودين ، وثقه جماعة منهم ابن حنبل وابن معين وأبو زرعة وابن المديني ، وضعفه ابن القطان ، مات عام (۱٤١ه) وقبل غير ذلك .

انظر : سير النبلاء (١٣/٦) ، الترابيخ الصغير (٧٠/٢) ، الجرح والتعريل (٣٠/١) ، تهذيب التهذيب (٤٢/٥) ، الشذرات (٢١٠/١) .

⁽٣) قزعة بن يحيى ويقال ابن الأسود أبو الغادية البصرى الحرشى مولى زياد ، ويقال مولى بنى الحريش ، روى عن ابن عمر والخدرى وأبى هريرة وعنه روى مجاهد وقتادة ، تابعى ، ثقة ، صدوق من الطبقة الثالثة .

انظـر : الجرح والتعـديل (١٣٩/٧) ، الثقــات لابن حبـــان (٣٢٤/٥) ، تهــــذيب التهذيب (٣٧٧/٨) ، تقريب التهذيب (٤٥٩) .

 ⁽٤) في جميع النسخ أربع سجدات في ، بتأخير (في) والصواب تقديمها كما في النص .
 (٥) مابين المعكوفتين مثبت من النص .

والمراد أنه صلى ركعتين ، في الأَولى خمـس ركـوعات وسجــدتين ، وفي الشــانية كالركعة العادية ركوع وسجدتين . والله أعلم .

هشيم عن يونس (١)عن الحسن أن عليا صلى فى كسوف الشمس خمس ركعات فى أربع سجدات ، ولسنا ولاإياهم نقول بهذا ، أما نحن فنقول بالذى روينا عن النبى صلى الله عليه وسلم أربع ركعات وأربع سجدات إلى آخر ماذكر (٢)(*).

وقد أخرج فى الزلزلة ابن أبى شيبة $(^{7})$ فى "مصنفه" بسنده عن ابن عباس أنه (صلى الله عليه وسلم) $(^{1})$ صلى بهم فى زلزلة كانت أربع سجدات فيها [وست ركوعات] $(^{0})$.

قال : فلعل الغزالى وقع له نسخة صحف فيها الناسخ لفظ زلزلة بليلة ، وسبق وهمه إلى أن ذلك فى "اختلاف الحديث" ، وإنما هـو فى "اختلاف على وابن مسعود" . انتهى (٦). والله أعلم .

⁽۱) يونس بن عبيد بن دينار ، أبو عبد الله البصرى ، القدوة ، الحجة ، من صغار التابعين ، حدث عن الحسن وابن سيرين وعطاء ، وعنه حدث شعبة وسفيان وهشيم بن بشير ، كان ثقة كثير الحديث من سادات أهل زمانه علما وفضلا وحفظا واتقانا مع التقشف والفقه في الدين واشتهر بالنصيحة في البيع وعدم الغش ، مات عام (١٤٠٠ه) .

انظر: سير النبلاء (٢٨٨/٦)، الجرح والتعديل (٢٤٢/٩)، الحليـة (١٥/٣)، تهذيب التهذيب (٤٤٢/١١)، تقريب التهذيب (٦١٣)، الشـذرات (٢٠٧/١).

 ⁽۲) انظر اختلاف على وابن مسعود من الأم (٧/١٥٥-١٥٦).

^(*) ۱۲٤ب

⁽٣) عبد الله بن محمد بن القاضى أبى شيبة ، أبو بكر العبسى مولاهم ، الإمام العلم ، سيد الحفاظ ، طلب العلم وهو صغير ، سمع من القاضى شريك وابن عيينة وهشم وعنه حدث الشيخان وأبو داود وأحمد ، كان بحرا فى العلم قويا فى الحفظ ، متقنا صدوقا ، من مؤلفاته :

[&]quot;المصنف" ، "المسند" ، "التفسير" ، مات عام (٢٣٥ه) .

انظر : سير النبلاء (١٢/١١) ، الجرح والتعديل (١٦٠/٥) ، تاريخ بغـداد (٦٦/١٠) العبر (٢١/١) ، تهذيب التهذيب (٢/٦) ، الشذرات (٨٥/٢) .

⁽٤) مابين القوسين لايوجد في المصنف . والله أعلم .

⁽٥) في جميع النسخ (فيها ستا) ومابين المعكوفتين مثبت من المصنف (٤٧٢/٢).

 ⁽٦) انتهى ماقاله بعض المحققين في عصر المؤلف ولم أعثر عليه بعد البحث ، وهو تحقيق نفيس . والله أعلم .

[مراتب رواية غير الصحابي]:

وقولي (وأما مستند غير الصحابي) تمامه قولي بعده :

قراءة الشيخ قرأ^(۱)ويقرأ ثم سماع ماعليه يقرأ الشرح :

والمراد بذلك أن مستند غير الصحابي في الرواية له مراتب ، وإن كان بعضها يكون في الصحابي مثله كما سبق في عكسه ، وهو أن ألفاظ الصحابي قد يكون منها ماهو في غير الصحابي لكن الضرورة داعية إلى بيان مستند $^{(7)}$ غير الصحابي والاصطلاح فيه ، ولو كان الحكم فيهما سواء ، وقد $^{(7)}$ اشتمل هذا البيت على ثلاث منها :

احداها: وهو أعلى المراتب كلها عند. الأكثر أن يقرأ الشيخ والراوى عنه يسمع سواء كان املاء أو تحديثا لاإملاء فيه ، وسواء أكان من حفظه أو من كتابه.

قال الماوردى والرويانى : وسواء أكان عن قصد أو اتفاقا ، وسواء أكان مابالقصد استرعاء (٤)أو في مذاكرة أو غير ذلك بخلاف الشهادة .

وسواء أكان المحدث أعمى أو أصم أو سليما ، فلو كان المتحمل أعمى صح سماعه إذا عرف أن ذلك صوت شيخه بطريق معتبر (ه).

فإذا حدث (٢) ماسمعه فإن كان من حفظه صح إذا وثق به أو من كتابه صح إن كان بصيرا بشرط أن يكون ذاكرا لوقت سماعه ، واثقا بكتابه ،

⁽١) في أ: فراو.

⁽٢) في ب: سند .

⁽٣) في ج: قد.

⁽٤) في ج : استدعا ، والمثبت يوافق الحاوى ونقل البحر .

⁽ه) وتحمّل الأصم لايصح ، كما ذكر في الحاوى ونقل البحر واسقاط المؤلف له على . والله أعلى .

⁽٦) أي المحدث .

ومنع أبو حنيفة أن يروى إلا من حفظه كالشاهد(١).

قال الماوردى والرويانى : ولو صح ذلك لبطلت فائدة الكتابة فقد صارت الرواية فى عصرنا من الكتاب أثبت عند (٢) أصحاب الحديث من الحفظ (٣).

ومقابل قول الأكثر أن القراءة على المحدث أقوى من قراءته لأنه أبعد من الخطأ والسهو ، وإنما كان أكثر التحمل عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحديثه لأنه لا يعلم إلا منه ، وهو لا يحدث إلا من حفظه وغيره ليس كذلك .

وجواب الأكثرين : أن تجويز (٤) الخطأ والنسيان في صورة القراءة على الشيخ وهو يسمع أقرب ، وسيأتي لذلك مزيد بيان (٥).

واعلم أن كل مرتبة للتحمل ^(٦)بها لفظ يخبر به عن تحمله هو من وظيفة أهل الحديث ، ولذلك لم أتعرض له فى النظم لكنى ^(٧)أتعرض هنا لشىء منه تتميما للفائدة :

ففى هذه المرتبة يقول : حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت فلانا يقول ، وقال لنا فلان ، وذكر لنا فلان ، وقد نقل القاضى عياض الإجماع في هذا كله (^).

⁽۱) ومانسباه إلى أبى حنيفة لاأظنه يصح ، فقد نقل عنه الحنفية أنه رجح القراءة على الشيخ على قراءة الشيخ من كتاب وروى عنه أنهما متساويان ، والله أعلم انظر : تيسير التحرير (٩١/٣) ، كشف الأسرار للبخارى (٤٠/٣) ، أصول السرخسي (٣٧٥/١) ، فواتح الرحموت (١٦٤/٢) .

⁽٢) في ج ، د : عن .

⁽٣) في ب: الحفاظ .

وقد نقل الزركشي كلام الماوردي والـروياني في البحر المحيـط (٣٨٣/٤) ، وانظر الحاوي (١٩/١٩٨–٩١) .

⁽٤) في ج، د: يجوز.

⁽a) انظر حر

⁽٦) في ج ، د : للمتحمل .

⁽٧) في ب : لكنني .

 ⁽A) الواقع أنه لم يصرح بالإجماع وإنما قال لاخلاف . والله أعلم .
 انظر الالماع (٦٩) .

فلذلك تعقب بعضهم (۱)على ابن الصلاح فى قوله بعد أن حكى ذلك : أن فيه نظرا ، وأنه ينبغى فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصا بما سمع من غير لفظ الشيخ على ماسيأتي أن لايطلق فيما سمع من لفظ الشيخ لما فيه من الإيهام والإلباس (۲).

ووجه التعقب عليه معارضته للإجماع (*)وأنه لا يجب على السامع أن يبين هل كان السماع من لفظ الشيخ أو عرضا (*)

نعم إطلاق لفظ أنبأنا بعد أن اشتهر استعمالها في الإجازة يوهم أن يكون ذلك إجازة والفرض أنه قد سمعه من الشيخ (٤).

قال الخطيب: أرفع العبارات سمعت ثم حدثنا وحدثنى ، ثم أخبرنا _ وهو كثير في الاستعمال _ وقال أحمد بن صالح أخبرنا وأنبأنا دون حدثنا (٥).

وقال أحمد : أخبرنا أسهل من حدثنا ، فإن حدثنا شديد $^{(r)}$ ، وبسط هذا الخلاف وتوجيهه محله كتب علم الحديث $^{(v)}$.

المرتبة الثانية : أن يقرأ هو على الشيخ والشيخ يسمع ، ويسميها أكثر المحدثين العرض وكأن القارىء يعرض ذلك على الشيخ .

⁽١) مراده شيخه العراقي .

⁽٢) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٦٦) .

⁽٣) في أ : معارضة الإجماع .

^(*) عداج

 ⁽٤) انتهى مانقله المؤلف من تعقب العراق على ابن الصلاح وتتمته :
 فينبغى أن لايستعمل في المتصل بالسماع لما حدث من الاصطلاح .
 انظر : شرح ألفية العراق (٢٤/٢) ، تدريب الراوى (٨/٢) .

⁽٥) انظر : الكفّاية (٣٢٠-٣٢٤) ، مقدمة ابن الصلاح (١٩٦) ، شرح ألفية العراقي (٢٥/٢) ، شرح الكوكب (٤٩٢/٢) ، تدريب الـراوى (٨/٢) ، فتـح المغيث (١٨/٢) .

⁽٢) انظر : المسودة (٢٨٣) ، شرح الكوكب (٤٩٢/٢) ، فتح المغيث (٢٠/٢) .

⁽٧) انظر المصادر السابقة .

وأصل ذلك حديث أنس فى الرجل الذى جاء من البادية وهو (*) ضمام بن ثعلبة $(^{(1)})$.

فقال يامحمد : أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك .

قال : صدق .

قال: فمن خلق السماء؟

قال : الله .

قال : فمن خلق الأرض؟

قال : الله .

قال : فمن نصب هذه الجبال؟ ونصب فيها ماجعل؟

قال: الله.

قال : فبالذى خلق السماء وخلق الأرض ونصب $^{(7)}$ هذه الجبال آلله أرسلك ?

قال : نعم .

قال : وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا .

قال : صدق) . الحديث^(۴).

واختلف فى كون هذه المرتبة دون التى قبلها أو فوقها أو مثلها على ثلاثة أقوال :

^{(*) 1.10}

⁽۱) ضمام بن ثعلبة السعدى من بنى سعد بن بكر حيث أرسلوه إلى النبى صلى الله عليه وسلم عام تسع على الأرجح فسأله عن الاسلام وشعائره ثم أسلم ورجع الى قومه داعيا ، فأسلموا ، قال ابن عباس : فما سمعنا بوافد قط كان أفضل من ضمام والحديث في الصحيحين .

انظر : أسد الغابة (٥٧/٣) ، الإصابة (١٩٣/٥) ، الاستيعاب (٢٠٥/٥) ، التجريد للذهبي (٢٠٤/١) .

⁽٢) في ج ، د : خلق .

 ⁽٣) انظر صحیح مسلم (الإیمان) (۱/۱۱) ، وانظر أیضا : صحیح البخاری (الإیمان) (۲۰۷۱) ، الکفایة (۲۹۲) ، معرفة علوم الحدیث (۲۵۸) ، الالماع (۷۲) ، فتح الباری (۱۵۸۱) .

أرجحها : وهو قول الجمهور من أهل المشرق $^{(1)}$ الأول $^{(*)}$

وذهب ابن أبى ذئب وأبو حنيفة إلى الشانى (*)، وحكاه ابن فارس عن مالك ، وعن ابن جريج والحسن بن عمارة $(*)^{(1)}$ ، ورواه الخطيب عن مالك ، والليث ، وشعبة ، وابن لهيعة (*)، ويحيى بن سعيد ،

انظر : الالماع (٧٣) ، مقدمة ابن الصلاح (١٩٨) ، شرح أُلفية العراقي (٣٢/٢) .

1114 (*)

انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٩٨) ، شرح ألفية العراقي (٣٢/٣) ، الكفاية (٣١٣) أصول السرخسي (٣٧٥/١) ، كشف الأسرار للبخاري (٤٠/٣) ، فتح المغيث (٢٨/٢) .

(٣) في د : وابن عمارة ، والصواب المثبت وهو :

الحسن بن عمارة البجلى مولاهم أبو محمد الكوفى ، قاضى بغداد ، روى عن الزهرى والأعمش وعنه روى السفيانان ، كان ضعيفا منكر الحديث ، أجمع أهل الحديث على ترك حديثه ، قال الجوزجاني ساقط ، وقال ابن حبان كان يدلس عن الثقات ، وقال ابن عيينة كان له فضل وغيره أحفظ ، وقال عمرو بن على : رجل صالح صدوق كثير الوهم والخطأ متروك الحديث ، مات عام (١٩٥٣ه) .

انظر: تهذيب التهذيب (٢٠٤/٢) ، تقريب التهذيب (١٦٢) ، تاريخ بغداد (٣٤٥/٧) ، ميزان الاعتدال (٣٦/٧) ، المغنى للذهبي (٢٤٤/١) ، المحدث الفاصل (٣٢٠) .

كذا نقل العراق والسيوطى عن ابن فارس ولعل المراد أبو الحسين اللغوى فقد
 كان فقيها شافعيا ثم تحول إلى مذهب مالك وله كتاب فى أصول الفقه . والله أعلى

انظر : شرح ألفية العراقى ($\Upsilon Y/Y$) ، تدريب الراوى ($\Upsilon Y/Y$) ، معجم الأدباء ($\Upsilon Y/Y$) ، مقدمة معجم مقاييس اللغة ($\Upsilon Y/Y$) .

(٥) عبد الله بن لهيعة بن عقبة أبو عبد الرحمن الحضرمي القاضي ، محدث مصر ، ولد عام (٩٥ه) ، طلب في صباه ، سمع عطاء والأعرج وعنه روى الأوزاعي وشعبة والثورى والليث ومالك ، قيل خلط بعد احتراق كتبه ، ضعفه جماعة وكان =

⁽١) وعزاه القاضى عياض إلى أهل خرسان وأبى حنيفة فى أحد قوليه والشافعي ومسلم وغيرهم وصححه ابن الصلاح والعراقي .

 ⁽۲) عزاه إليهما ابن الصلاح والعراقى ورواه الخطيب عنهما ، ويلاحظ أن ترجيح أبى
 حنيفة لهذه المرتبة إنما إذا كانت قراءة الشيخ من كتابه ، أما إذا كانت من حفظه
 فلا .

ویحیی بن بکیر ^(۱)وغیرهم ^(۲).

والثالث: التسوية وهو مشهور مذهب مالك ومعظم علماء الحجاز والكوفة، وقول البخاري (٣).

[المرتبة] الشالثة : أن يقرأ غير الشيخ على الشيخ والراوى يسمع ، ويسمى هذا عرضا كالذى قبله وفي الرواية به خلاف فحكى الرامهرمزى (٤)

انظر : سير النبلاء (١١/٨) ، تهذيب الأسماء (٢٨٣/١) ، وفيات الأعيان (٣٨/٣) ميزان الاعتدال (١٨٩/٣) ، المغنى للذهبى (٥٠٢/١) ، تهذيب التهذيب (٣٧٣/٥) ، الشذرات (٢٨٣/١) ، حسن المحاضرة (٢٠١/١) .

انظر : سير النبلاء (٦١٢/١٠) ، الجرح والتعديل (١٦٥/٩) ، ترتيب المدارك (٥٢٨/١) ، العبر (٤١٠/١) ، تهذيب التهذيب (٢٣٧/١١) ، طبقات الحفاظ (١٨١) ، حسن المحاضرة (٣٤٧/١) ، الشذرات (٧١/٧) ، هدى السارى (٤٥٢) .

(٢) انظر : الكفاية (١٠-٣١٦) ، شرح ألفية العراق (٣٢/٢) .

(٣) انظر : الالماع (٧١،٦٩) ، صحيح البخاري مع الفتح (١٤٨/١) .

(٤) أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزى نسبة إلى رامه رمز بالقرب من الخليج العربي ، الحافظ ، القاضى ، محدث العجم ، سمع أباه والساجى والبغوى ، وعنه حدث الصيداوى ، كان ثقة ، مأمونا ، طيب النفس ، من فرسان الأدب ، من مؤلفاته :

"المحدث الفاصل" وهو أول مؤلف فى علم المصطلح ، قال الـذهبى : مــاأحسنه من كتاب وهو ينبىء بامامته ، وله أيضا "النوادر" ، "الأمثال" وغيرهــا ، مات برامهرمز عام (٣٦٠هـ) .

انظر : مقدمة المحدث الفاصل (٩) ، سير النبلاء (٧٣/١٦) ، العير (٣٢١/٢) ، طبقات الحفاظ (٣٦٦) ، يتيمة الدهر (٤٩٠/٣) ، معجم الأدباء (٥/٩) ، الشذرات (٣٧،٣٠/٣) ، الفهرست (٢٢٠) .

ابن القطان لايراه شيئا ، قال الذهبي : كان من بحور العلم على لين في حديثه وقد روى مناكير فانحط عن رتبة الاحتجاج وأعرض عن رواياته أصحاب الصحاح ، ولاينبغي اهداره فإنه عدل في نفسه ، والبعض يأخذ بحديثه في الاعتبارات والشواهد والزهد ، مات عام (١٧٢ه) .

انظر : سير النبلاء (١١/٨) ، تهذيب الأسماء (٢٨٣/١) ، وفيات الأعيان (٣٨/٣)

⁽۱) يحيى بن عبد الله بن بكير أبو زكريا القرشى ، مولاهم ، الصدوق ، الحافظ ، ولد عام (۱۵هه) سمع مالك والليث ، وعنه روى أبو زرعة وابن معين ، كان غزير العلم ، عارفا بالحديث وأيام الناس بصيرا بالفتوى ، أديبا ، احتج به الشيخان ، وقبل ضعيف ولا يحتج به وأشار ابن حجر إلى أن البخارى ينتقى حديثه ، مات عام (۲۳۱م) .

عن أبى عاصم النبيـل (١) المنع (٢)، وحكـاه الخطيـب عن وكيع وعـن محمد بن $(^{(9)})$, وكذا عبد الرحمن بن سلام الجمحى

وجمهور العلماء منهم الأئمة الأربعة على خلاف ذلك .

نعم شرط بعض العلماء في العرض أن يكون الشيخ ممسكا لأصله إن لم يكن حافظا مايقرأ عليه ، أو يمسك غير الشيخ من الثقات على خلاف في هذا

(٢) توهم عبارة المؤلف بأن المنع خاص بهذه المرتبة وليس كذلك ، بل المراد المنع مطلقا سواء أكان الراوى هو الذي يقرأ على الشيخ أم غيره والشيخ يسمع. والله أعلم

انظر : المحدث الفاصل (٤٢٠) ، شرح ألفية العراقي (٣١/٣) ، فتح المغيث (٢٥/٢) تدریب الراوی (۱۳/۲) ، شرح الکوکب (٤٩٥/٢) .

(٣) محمد بن سلام بن الفرج البخاري البيكندي ، الحافظ ، الناقد ، روى عن ابن عيينة وهشيم وابن المبارك ، وعنه حدث البخارى ، رأى مالك ولم يسمع منه ، قال أدركته فإذا الناس يقرؤون عليه فلم أسمع منه ، كان من أوعية العلم وأمَّة الأثر ، ذا مال أنفقه في طلب العلم ونشره ، مات عام (٢٢٥ه) .

انظر : سير النبلاء (١٠/ ٦٢٨) ، التاريخ الصغير (٣٥٣/٧) ، الجرح والتعديل (٢٧٨/٧) ، العبر (٢٩٥/١) ، تهذيب التهذيب (٢١٢/٩) ، طبقات الحفاظ (١٨٢) الشذرات (۲/۷۵).

(٤) أبو حرب عبد الرحمن بن سلام الجمحى مولاهم ، الإمام ، الثقة ، حدث عن حماد بن سلمة وابن طهمان ، وعنه حدث مسلم وأبو زرعة وأبو حاتم وقال عنه صدوق ، مات بالبصرة عام (٢٣١هـ) وكان من أبناء التسعين . انظر : سير النبلاء (١٥٠/١٠) ، الجرح والتعديل (٢٤٢/٥) ، تهذيب التهذيب

(١٩٢/٦) ، الشذرات (٧١/٢) ، الأنسآب (٨٥/٥) .

انظر : الكفاية (٣٠٧–٣٠٩) ، شرح ألفية العراقي (٣١/٢) ، فتح المغيث (٢٥/٢) ، شرح الكوكب (٤٩٥/٢).

⁽١) أبو عاصم الضحاك بن محلد الشيباني مولاهم النبيل لقبه بذلك ابن جريج ، شيخ المحدثين الأثبات ، ولد عام (١٣٧ه) ، حدث عن بهز بن حكم وابن جريج ومالك وعنه حدث البخارى _ وهو أجل شيوخه _ وابن راهويه وأحمد ، كان صدوقا ، كثير الحديث ، متفق عليه زهـداً وعلما وديانة واتقانا ، وكان فيـه مزاح ، قال الذهبي في الميزان : أجمعوا على توثيقه ، مات عام (٢١٢ه) . انظــر : سير النبلاء (٤٨٠/٩) ، الجرح والتعــديل (٤٦٣/٤) ، العبر (٢٦٢/١) ، تهذيب التهذيب (٤٥٠/٤) ، طبقات الحفاظ (١٥٦) ، ميزان الاعتدال (٣٩/٣) ، الشذرات (۲۸/۲) ، تهذيب الأسماء (۲۲۹/۲) .

لبعض الأصوليين^(١).

وفى معنى إمساك الثقة أصل الشيخ حفظه مايعرض على الشيخ والثقة ومستمع أو يكون القارىء بنفسه هو الحافظ فيقرأ من حفظه والشيخ يسمع . نعم شرط بعض الظاهرية إقرار الشيخ بصحة ماقرىء عليه نطقا^(۱). والصحيح أن عدم إنكاره ولاحامل له على ذلك من إكراه أو نوم أو غفلة أو نحو ذلك كاف لأن العرف^(۳)قاض بأن السكوت تقرير في مشل هذا وإلا لكان سكوته لو كان غير صحيح قادحا فيه (٤).

واعلم أن التحديث بهذا العرض المسمى عندهم عرض القراءة يقول فيه الراوى حدثنا أو أخبرنا سواء قيد ذلك بقوله بقراءتى عليه أو أطلق على الأصح عند ابن الحاجب وغيره (٥)، فقد نقله الحاكم أبو عبد الله عن الأممة الأربعة (٦).

وذهب ابن المبارك ويحبى بن يحيى $^{(v)}$ وأحمد في رواية ،

⁽١) كذا قال العراقي في شرح ألفيته (٣٠/٢) ، وانظر الالماع (٧٦،٧٠) .

⁽۲) عزاه إليهم ابن الصلاح والعراقي وابن النجار ، وقال بهذا الشرط أيضا الشيرازي وسليم وابن الصباغ وغيرهم .

انظر : مقدمة ابن الصلاح (۱۷۲) ، شرح ألفية العراقي (۳۰/۲) ، شرح الكوكب (۲۹۳/۲) ، الأحكام لابن حزم (۲۵۵۱) ، شرح اللمع (۳۸۳/۲) ، البحر المحيط (۲۸۹/۲) ، منتهى السؤل (۸۳) ، الالماع (۷۸) ، المستصفى (۱۲۵۱) .

⁽٣) في أ : المعرف .

⁽٤) انظر المصادر السابقة .

⁽۵) انظر : منتهى السؤل (۸۳) ، مختصر ابن الحاجب (٦٩/٢) .

⁽٦) انظر معرفة علوم الحديث (٢٥٩).

⁽۷) المراد التميمى كما صرح بذلك ابن الصلاح فى المقدمة (١٦٩) وهو: يحيى بن يحيى التميمى أبو زكريا النيسابورى ، الحافظ ، شيخ الاسلام ، عالم خرسان ولد عام (١٤٢ه) ، لقى صغار التابعين وأخذ عن مالك والليث وعنه روى البخارى ومسلم ، كان ثقة ، ثبتا قدوة ، حسن الوجه ، نورا للاسلام ، قال الامام أحمد : كان عندى إماما ولو عندى نفقة لرحلت إليه ، مات عام (٢٢٦ه) ، قال ابن راهويه : مات وهو إمام أهل الدنيا ، وقد أوصى بثيابه للامام أحمد . انظر : سير النبلاء (١٩٧/١٥) ، الجرح والتعديل (١٩٧٩) ، العبر (٢٤٨٧) ، تهذيب التهذيب (٢٤٨١) ، النجوم الزاهرة (٢٤٨/٢) ، الشذرات (٢٥٩٥) .

والنيسابورى ^(١)إلى المنع مطلقا .

وقيل : يجوز أخبرنا ولايجوز حدثنا ، وهو قول الشافعي ومسلم وجماهير أهل المشرق (٢)، وعليه العمل (٣).

وذهب سليم الرازى وأبو اسحق الشيرازى وابن الصباغ وابن السمعانى إلى أنه لايقول شيئا من ذلك إن لم يقر الشيخ نطقا وإنما يقول قرأت عليه أو قرىء عليه وهو يسمع كما إذا قرأ على انسان كتابا فيه أنه أقر بدين أو بيع أو نحو ذلك فلم يقر به لايجوز أن يشهد عليه (٤)(*).

وقد يفرق بما سبق من اطراد العرف في نحو ذلك بخلاف باب الشهادة فإنه ضيق .

قولى (يقرأ) في آخر النصف الأول من البيت بفتح أوله وفي آخر النصف الثاني بالضم مبنيا للمفعول . والله أعلم .

[الإجازة]:

فأن يجيز دون أن يناوله

ثم إجازة مع المناولة

الشرح :

هذان النوعان دون ماسبق.

أولهما : أن يجيزه بشىء ناوله إياه ، بأن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل مرويه أو فرعا مقابلا به ، ويقول له هذا سماعى أو مرويى بطريق كذا عن فلان فاروه عنى ، أو أجزته لك أن ترويه عنى ثم يملكه إياه بطريق أو بغيره له ينقله ويقابله به .

 ⁽۱) الصواب أنه النسائي كما نقله عنه ابن الصلاح وغيره .
 انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٦٩) ، الكفاية (٣٤٤) ، شرح ألفية العراقي (٣٤/٢) .
 البحر المحيط (٣٨٩/٤) ، فتح المغيث (٣٠،٢٩/٢) ، تدريب الراوي (١٦/٢) .
 (٢) في ج : الشرق .

⁽٣) انظر المصادر السابقة .

 ⁽٤) انظر : شرح اللمع (٣٨٣/٢) ، البحر المحيط (٣٩٠/٤) ، القواطع (٧١١/٧) ،
 مقدمة ابن الصلاح (١٧٢) ، شرح ألفية العراق (٣٨/٢) .

^(*) ۱۲۵ب

وفى معناه أن يجىء الطالب بذلك إلى الشيخ ابتداء ويعرضه عليه فيتأمله الشيخ العارف اليقظ ، ويقول نعم هذا مسموعى أو روايتى بطريق كذا فاروه عنى أو أجزته لك ويسمى هذا عرض المناولة كما أن سماع الشيخ يسمى عرض القراءة كما سبق (١)(*).

والرواية بهذا النوع جائزة ، قال القاضى عياض فى "الالماع" بالإجماع (٢)، وكذا قال المازرى (٣)؛أنه لاشك فى وجوب العمل به (٤)، وقد ذكر ابن وهب أن يحيى بن سعيد سأل مالكا عن شىء من أحاديث فكتب له مالك بيده أحاديث وأعطاها له فقيل لابن وهب أقرأها يحيى عليه فقال يحيى أفقه من ذلك (٥)أى لاستواء الأمرين .

لكن الصيرفى حكى الخلاف فى المسألة وأن المانع خرجه على الشهادة بما فى الصهادة بما فى الشهود عليه بل قال أشهدا (٢) على بقرأ على المشهود عليه بل قال أشهدا (٢) على بنعه مشهور ، وبه قال الشافعى فى كتاب القاضى للقاضى (٧) لا يقبله حتى

⁽۱) سبق ص(۱۵۸) ، وانظر : الالماع (۷۹) ، البحر المحيط (۳۹۳/٤) ، شرح الكوكب (۲/۵۰۵،۰۲،۵۰۰،۵۰) ، الإبهاج (۳۷۱/۲) ، شرح ألفية العراقي (۹۰/۲) .

^(*) ۱٤٥

 ⁽۲) كذا ذكر المؤلف تبعا لشيخه وتبعه ابن النجار ، وليسس في الالماع التصريح بالاجماع ، وعبارته :

وهى روَاية صحيحة عن معظم الأئمة والمحدثين ، قال : وهـو قول كافة أهل النقل والأداء والتحقيق من أهل النظر ، وكذا العراقي . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٣٩٣/٤) ، شرح الكوكب (٢/٤٠٥) ، الالماع (٧٨) ، شرح ألفية العراقي (٩٣/٢) .

⁽٣) في ج : الماوردي ، وهو خطأ متكرر والصواب المثبت .

⁽٤) نقله عنه الزركشي في البحر (٣٩٣/٤) ، وابن النجار في شرح الكوكب (٥٠٤/٢).

⁽ه) روى ذلك الحاكم وغيره عن الاهام مالك ، قال الزركشي : وهو يشير إلى أن ماكتبه مالك بيده وناوله اياه يغني عن قراءته على مالك .

انظر : معرفة علوم الحديث ((709)) ، الالماع (0.4) ، المحدث الفاصل ((470)) ، المحيط ((470)) .

⁽٦) في ب: أشهد .

⁽٧) من الأم (٦/٢١٧).

يشهدا بأن القاضى قرأه عليهما أو نحو ذلك دون ماإذا كان مختوما(١).

إلا أن يقال باب الرواية أوسع ، وإن كان كلام البيهقى يقتضى أن الشافعى يرى التسوية بينهما في ذلك (٢).

ومما استند إليه في أصل المناولة بدون القراءة ماقال البخارى : ان [بعض] (٣) أهل الحجاز احتجوا به عليها حديث النبي صلى الله عليه وسلم حيث كتب لأمير السرية كتابا ، وقال لاتقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا ، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم (٤).

لكن أشار البيهقى إلى أنه لاحجة فى ذلك (٥)وهـو ظاهر لاحتمال أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأه عليه (٦)فيكون واقعة عين يسقط بها الاستدلال

 ⁽۱) أى يقبله إذا شهدا بأن القاضى قرأه عليهما ، دون ماإذا كان مختوما .
 وانظر كلام الصيرفى بتمامه فى البحر المحيط (٣٩٣/٤) ، وانظر شرح الكوكب
 (٥٠٤/٢) .

 ⁽٢) أى يقول بالمنع من القبول فيهما إلا بعد القراءة ، وماذكره البيهقى نقله الزركشى دون تحديد الموضع . والله أعلم .
 انظر البحر المحيط (٣٩٤/٤) .

⁽٣) مثبته من نص البخارى رحمه الله ، وقال ابن حجر : المراد هو الحميدى ذكر ذلك في كتاب "النوادر" . انظر فتح البارى (١٥٥/١) .

⁽٤) انظر صحيح البخارى (العلم) (باب مايذكر في المناولة) (٢٣/١) ، وانظر الالماع (٨١) .

⁽ه) كذا نقل عنه الزركشى ، ونقل عنه فى موضع آخر سبب ذلك وهو أن التبديل فيها كان غير متوهم وهو بعده عند تغير الناس متوهم . وأجاب ابن حجر بأن قيام الحجة مشروط بأن يكون الكتاب مختوما وحامله مؤقنا والمكتوب إليه يعرف خط الشيخ إلى غير ذلك من الشروط الدافعة لتوهم التغيير . والله أعلم . انظر: البحر المحيط (٣٩٤،٣٩٣/٤) ، فتح البارى (١٥٥/١) ، شرح الكوكب (٥٠٥/٢) .

 ⁽٦) تبع ابن النجار المؤلف في هذه العبارة ولايخفى مافيها من نظر ولعل المراد أخبره بما
 فيه أو أمر من يقرؤه عليه . والله أعلم . انظر شرح الكوكب (٥٠٥/٢) .

للاحتمال (۱), وأمير السرية هو عبد الله بن جحش المجدع في الله (۲) وذلك في رجب في السنة الثانية (۳), والحديث المذكور رواه الطبراني موصولا (٤). واعلم أني أشرت بقولي (ثم أجازه مع المناولة) إلى أن هذا ليس كالسماع بل منحط عنه ـ وهو الصحيح ـ حكاه الحاكم عن فقهاء الاسلام المفتين في الحلال والحرام الشافعي وصاحبيه المزني والبويطي وأحمد واسحق وابن المبارك ويجي بن يجي ، قال (٥)؛ وعليه عهدنا أئمتنا وإليه نذهب (١).

⁽۱) فى أ ، ج ، د : الا الاحتمال ، والمثبت هو الصواب ، وهـ و يوافق شرح الكوكب (۷-۵۰) .

⁽٢) عبد الله بن جحش بن رياب الأسدى المجدع فى الله أخو أم المؤمنين زينب ، أحد السابقين ، هاجر إلى الحبشة وإلى المدينة فآخى الرسول صلى الله عليه وسلم بينه وبين عاصم بن صادق ، وقد أمره الرسول صلى الله عليه وسلم على سرية إلى خلة فكان أول أمير وكانت أول سرية وأول غنيمة ، وخبر هذه السرية مشهور ، شهد بدرا ، وفى أحد انكسر سيفه فأعطاه الرسول صلى الله عليه وسلم عرجونا فصار سيفا ، وكان قد دعى أن يجدع فأجيب ، قتله الأخنس بن شريق ، ودفن مع خاله حمزة بن عبد المطلب وله نيف وأربعون سنة .

انظر : الإصابة (٣٤/٦) ، الاستيعاب (١٢٦/٦) ، أسد الغابة (١٩٤/٣) .

⁽٣) انظر سيرة ابن هشام (٦٠١/٢) .

⁽٤) سبق قبل قليل تخريج الحديث من صحيح البخارى ، قال ابن حجر : لم يورده البخارى موصولا في هذا الكتاب وهو صحيح وقد وجدته من طريقين : احداهما مرسله ، والأخرى موصولة أخرجها الطبراني من حديث جندب البجلي باسناد حسن ثم وجدت له شاهدا في تفسير الطبرى . ا.ه . والله أعلم .

انظر : فتح البارى (١٥٥/١) ، المعجم الكبير (١٦٢/٢) ، مجمع الزوائد (١٩٨/٦) ، تفسير الطبرى (٣٤٧/٢) .

⁽ه) أى الحاكم .

 ⁽٦) كلام الحاكم فيه اضطراب لذا قال ابن الصلاح فى كلامه بعض التخليط من حيث خلط بعض ماورد فى عرض القراءة بما ورد فى عرض المناولة وساق الجميع مساقا واحدا.

فالمراد والله أعلم أن عرض السماع وعرض المناولة أقل مرتبة من السماع من الشيخ وعرض المناولة دون عرض السماع . والله أعلم .

انظر : معرفة علوم الحديث (٢٥٩) ، مقدمة ابن الصلاح (١٩٢) ، شرح ألغية العبراق (٩٢/٢) ، تدريب الراوى (٤٧/٢) ، فتح المغيث (١٠٤/٢) ، الابهاج (٣٧١/٢) .

وأما مقابله فقول الزهرى وربيعة (۱)ويحيى بن سعيد ومالك ومجاهد وأبي الزبير وابن عيينة وقتادة وأبي العالية (۲)وابن وهب وآخرين (۳).

قولى (فأن يجيز دون أن يناوله) بفتح (أن) فيهما (٤) اشارة إلى أنه (٥) أعلى من الإجازة المجردة وهو الراجع الذى قال به المحدثون (٢) وإن كان الأصوليون خالفوهم في ذلك كما صرح به امام الحرمين وابن القشيرى والغزالى ، وقالوا المناولة ليست شرطا ولافيها مزيد تأكيد وإنما هو زيادة تكلف أحدثه بعض المحدثين (٧).

⁽۱) المراد ربيعة الرأى صرح بذلك ابن الصلاح فى المقدمة (۱۹۱) ، وهو : ربيعة بن فروخ أبو عثمان القرشى مولاهم اشتهر بربيعة الرأى لأنه كان يعرف به الإمام ، مفتى المدينة ، روى عن أنس وابن المسيب وعنه روى الأوزاعي وشعبة ومالك والسفيانان ، كان ثقة ، ثبتا ، حافظا للفقه والحديث ، من أئمة الاجتهاد صاحب عيادة ، مات بالانبار ويقال بالمدينة عام (١٣٦ه) .

انظر سير النبلاء (٨٩/٦) ، تاريخ بغداد (٤٢٠/٨) ، الثقات (٢٣١/٤) ، وفيات الأعيان (٢٨٨/٢) ، العبر (١٨٣/١) ، تهذيب التهذيب (٢٥٨/٣) ، ميزان الاعتدال (٢٢٤/٢) ، الشذرات (١٩٤/١) .

⁽۲) المراد ابن فيروز كما صرح بذلك الحاكم في معرفة علوم الحديث (۲۵۷) ، وهو : زياد بن فيروز البراء البصرى ، مولى قريش ، قبل اسمه ابن أذينة وقبل كلثوم ، روى عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأنس ، وعنه روى أيوب ويونس بن عبيد ، قال العجلى : بصرى ، تابعى ، ثقة ، كان قليل الحديث ، مات عام (۹۰هـ). انظر : الثقات (۲۵۸/٤) ، تهذيب التهذيب (۱۲۳/۱۲) ، تقريب التهذيب (۲۵۸/٤) .

 ⁽٣) حيث ذهبوا إلى أنه كالسماع .
 انظر: معرفة علوم الحديث (٢٥٦-٢٥٨) ، مقدمة ابن الصلاح (١٩١) ، تدريب الراوى (٤٦/٢) ، الارشاد للنووى (١٩٥/١) ، فتح المغيث (١٠٤/٢) ، شرح ألفية العراقي (٩١/٢) ، شرح الكوكب (٢٠٢٠) ، الابهاج (٣٧١/٢) .

⁽٤) في أ : فيها .

⁽٥) أي الإجازة مع المناولة .

⁽٦) قال ابن الصلاح وغيره: الإجازة المقرونة بالمناولة أعلى أنواع الإجازة على الاطلاق. الاطلاق. انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٩١) ، شرح ألفية العراقي (٩٠/٢) ، تقريب النووى

⁽٤٥/٢) . (٧) انظر : البحر المحيط (٣٩٤/٤) ، البرهان (٦٤٦/١) ، المستصفى (١٦٦/١) .

واعلم أن ألفاظ الراوى بهذا النوع أن يقول : ناولني فلان كذا وأجازني بما فيه أو نحو ذلك أو يقول أخبرني أو حدثني مناولة وهذا باتفاق.

أما الاقتصار على حدثنى وأخبرنى فالأصح المنع ، ومن أجاز قاسه على مالو قرىء عليه وهو ساكت بل هذا أولى ولايخفى مافيه (١). والله أعلم . [أقسام الإجازة المجردة] :

بما يخص أو يعم الموردا ثم فلان مع مثل^(٣)يوجد وُهذه لذی^(۲)خصوص أفردا فعکس ذا ثم عموم يطرد

الشرح :

هذا تقسيم للإجازة المجردة عن المناولة .

والإجازة : مصدر أجزت لفلان كذا وأجزت فلانا .

فمن عداه بحرف الجر فهو بمعنى سوغت له وأبحت له .

ومن عداه بنفسه فهو بمعنى عـديته إلى مالم يكـن متحملا له وراويا $^{(1)}$.

أو $^{(0)}$ من قولهم : أجزته ماء أى أسقيته ماء لأرضه أو لماشيته $^{(7)}$ أو نحو
ذلك .

ومنهم من قال : هي من المجاز المقابل للحقيقة ؛ لأن حقيقة التحمل هو بالقراءة والسماع فما سواه مجاز (٧).

⁽۱) انظر : البحر المحيط (۳۹۵/٤) ، تشنيف المسامع (۱۳۵۰،۱۳٤۹/٤) ، شرح الكوكب (۲۰۸/۲) ، الأصفهاني على المنهاج (۲۷/۲) ، مقدمة ابن الصلاح (۱۹۵،۱۹٤) ، الألماع (۱۲۸) ، تدريب الراوى (۵۱/۲) ، توضيح الأفكار (۳۳۹/۲) .

⁽۲) في د : لذا .

⁽٣) فى ب : نسل ، وغير واضحة فى أ .

⁽٤) انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٩٠) ، شرح ألفية العراقي (٨٧،٨٦/٢) ، تدريب الراوى (٤٢/٢) ، توضيح الأفكار (٣١٠/٣) ، فتح المغيث (٩٤/٢) .

⁽ه) (أو) مشطوبة في ب.

 ⁽٦) قاله ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (جوز) (٤٩٤/١) ، وانظر : الكفاية (٣٤٨)
 المصادر السابقة .

 ⁽٧) عزى السخاوى هذا القول إلى محمد بن سعيد الحجاج ، قال الصنعاني ولاداعى له.
 انظر : فتح المغيث (٧/٧) ، مصادر هامش (٤) السابق عدا الأخير .

وصيغتها فى الاصطلاح مانذكره فى كل قسم من أقسامها وقبل ذلك نقسول وقع الخلاف فيها فى مواضع منها مايتعلق بها من حيث هى ومنها مايتعلق ببعض الأقسام فيقدم (١)الأول هنا :

فمنه : اختلفوا في العمل بها :

فالجمهور على الجواز.

وحكى القاضى عن أهل الظاهر أنها كالمرسل (٢).

وضعف : بأن فى الإجازة "من(n)اتصال المنقول بها والثقة به(n)ماليس فى المرسل(n).

وفي "المنخول" للغزالي قول غريب أنه يعمل بها في أحكام الآخرة دون ماسواها (٦).

ومنه : اختلفوا في الرواية بها .

والراجع الجواز بل حكى القاضى أبو بكر والباجى وغيرهما من الأصوليين الاتفاق عليه(v).

⁽١) في ب ، ج : فتقدم .

 ⁽۲) كذا نقله الزركشي عن القاضى والمراد عن بعض أهل الظاهر كما نقله آخرون .
 والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢٩٦/٤) ، اللمع وشرحها (٣٨٣/٢) ، الكفاية (٣٤٨) ، فتح المغيث (٦٦/٢) ، تدريب الـراوى (٣٠/٢) ، الأحكام لابن حزم (٢٥٦/١) ، الارشاد للنووى (٣٧٢/١) .

⁽٣) ساقطة من ج ، د .

⁽٤) في أ: والتعديه ، وفي د: والتقوية .

⁽a) كذا ضعفه ابن الصلاح وغيره . انظ : مقدمة ابن الصلاح (١٨١)

انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٨١) ، الكفاية (٣٥٤) ، شرح ألفية العراقي (٦٣/٢) تدريب الراوى (٣٠/٣) ، الإبهاج (٣٧٢/٣) .

⁽٦) وقد نسبه الغزالي للأستاذ أبي بكر .

انظر : المنخول (۲۷۰) ، البحر المحيط (۳۹٦/٤) .

⁽٧) قال النووى : وغلط الباجى فى ادعائه الإجماع .

انظر : الارشاد (۳۷۱/۱) ، البحر المحيط (۳۹۹/٤) ، أحكام الفصول (۲۸٤) ، شرح الكوكب (۲۸۲) ، مقدمة ابن الصلاح (۱۸۷) ، فتح المغيث (۹۸/۲) ، روضة الطالبين (۱۸۷) .

وهو عجيب فقد قال بالمنع شعبة قال ولو صحت الإجازة لبطلت (*) الرحلة وقال به أيضا أبو زرعة الرازى وقال لو صحت لذهب العلم (*) وابراهيم الحربى (*)كما نقله عنه الخطيب ثم ابن الصلاح (*) وإن اضطرب فى النقل عنه (*)(**).

واختـاره القـاضى الحسين والماوردى والـروياني ونقلـوه عـن نص الشافعي (ه).

1115 (*)

(۱) رواه عنهما الخطيب بسنده في الكفاية (۳۵۳٬۳۵۲) ، وانظر شرح الكوكب (۵۰۲/۲) .

(٢) ابراهيم بن اسحاق الحربي البغدادى ، العلامة ، الحافظ ، شيخ الاسلام ، ولد عام (٨) ابراهيم ، طلب العلم وهو حدث ، سمع الإمام أحمد وابن سلام وعنه روى ابن صاعد ، كان اماما في العلم ، رأسا في الزهد ، عارفا بالفقه حافظا للحديث ، قيما بالأدب ، جماعة للغة ، صدوقا ، عابدا ، من مؤلفاته :

"غريب الحديث" ، "ناسخ القرآن" ، مات عام (٢٨٥ .

انظر: سير النبلاء (٣٥/٦٥٦) ، تاريخ بغداد (٢٧٢٦) ، طبقات الحنابلة (٨٦/١) ، العبر (٧٤/٢) ، بغية الوعاة (٨٠/١) ، معجم الأدباء (١١٢/١) ، أنباه الرواه (١٩٠/١) ، طبقات الخفاظ (٢٥٩) ، طبقات الخفاظ (٢٥٩) ، طبقات المفسرين (٨١٥) ، الشذرات (١٩٠/١) ، طبقات الشيرازي (١٩٣) .

(٣) انظر : الكفاية (٣٥٢) ، مقدمة ابن الصلاح (١٨٠) .

(٤) روى الحطيب بسنده إلى الحربى أنه أجاز المكاتبة ، قال : وقد ذكر فيما تقدم عن الحربى أنه لايعد الإجازة والمناولة شيئا وهنا أختار المكاتبة على إجازة المشافهة ، والمناولة أرفع من المكاتبة ، قال : فأحسب الحربي رجع عن القول الذي أسلفناه إلى ماذكر هاهنا من تصحيح الكتابة ...الخ ، وقد نبه إلى ذلك الزركشي .

انظر : الكفاية (٣٧٣) ، تشنيف المسامع (١٣٥٧/٤) .

21.4 (**)

(ه) نقل ذلك جماعة كالخطيب ، ونقله الزركشى عن الماوردى والروياني وابن السمعانى والمراد مارواه الخطيب بسنده إلى الربيع أن الشافعي لم يجزه ورقات في البيوع بل أمره أن يقرأها عليه .

لكن لهذا الصنيع تأويل يأتي بعد قليل . والله أعلم .

انظر : الكفاية (٣٥٤) ، البحر المحيط (٣٩٧/٤) ، الحاوى (٩٠/١٦) ، القـواطع (٧٣٣/٢) ، شرح ألفية العراقي (٦٠/٢) ، فتح المغيث (٢٠/٣) .

وحكى ابن وهب عن مالك أنه قال لاأرى هذا يجوز ولايعجبنى $(*)^{(1)}$. قال أبو طاهر الحباس $(^{7})$ من الحنفية : من قال لغيره أجزت لك أن تروى عنى فكأنه يقول أجزت لك أن تكذب على $(^{7})$ ، وكذا قال غيره أنه بمتزلة أبحت لك مالا يجوز في الشرع لأن الشرع لا يبيح رواية مالم يسمع $(^{1})$. واحتج ابن الصلاح للإجازة بأنه إذا أجاز له أن يروى عنه مروياته فقد أخيره بها جملة فهو كما لو أخيره تفصيلا ، واخباره بها غير متوقف على التصريح نطقا كما في القراءة على الشيخ كما سبق . انتهى $(^{6})$.

فتقدير قوله أجزت "ك"(١)أخبرتك أنى أروى هذا الكتاب وأذنت لك أن تنقله عنى ومامعنى قول الراوى أخبرنا فلان إجازة إلا هذا فهو شبيه بمن يكتب الوصية ويقول لشخص اشهد على بما في هذا المكتوب فقد جوز محمد

^(*) ۱۶۱ج

⁽١) رواه الخطيب بسنده إلى ابن وهب ثم قال :

وهـو محمول على الكراهة وإلا فقـد ثبت عن مالك الحكم بصحـة الرواية لأحاديث الإجازة . ا.ه وهذا ماذكر أيضا القاضى عياض .

انظر : الكفاية (٣٥٤،٣٥٣) ، الالماع (٩٤) ، البحر المحيط (٣٩٧/٤) ، شرح الكوكب (٥٠٢/٢) ، فتح المغيث (٦٠/٢) .

⁽٢) محمد بن محمد أبو طاهر الدباس نسبة إلى بيع الدبس ، الفقيه ، إمام أهل الرأى بالعراق ، درس الفقه على القاضى أبى خازم ، كان صحيح المعتقد من أهل السنة والجماعة وبه تخرج الأئمة ، قال الصيمرى : وصف بالحفظ ومعرفة الروايات ، بخيل بعلمه ، ولى قضاء الشام وبها مات ، وقيل مات ،كة .

انظر: أخبار أبى حنيفة للصيمرى (١٦٢) ، الجواهر المضية (٣٢٤/٣) ، الفوائد البهية (١٨٧) ، طبقات الشيرازي (١٤٨) .

 ⁽٣) نقله عن الدباس ابن الصلاح وغيره .
 انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٨١) ، كشف الأسرار للبخارى (٤٣/٣) ، الإبهاج
 (٣٧٣/٢) ، البحر المحيط (٣٩٦/٤) ، شرح الكوكب (٥٠٢/٢) .

٤) انظر : الإبهاج (٣٧٣/٢) ، البحر المحيط (٣٩٧/٤) .

⁽۵) انظر : مقدمة ابن الصلاح (۱۸۱) ، الإبهاج (۳۷۳/۲) .

⁽٦) ساقطة من أ ، ج ، د .

ابن نصر المروزى (۱) من أصحابنا أن يشهد عليه بما فيه (۲)، والرواية أولى (۳). وأما ماحكى عن الشافعى فمحمول على كراهة ذلك لاانه ممتنع كذا اقتضاه كلام البيهقى وحكى عن شيخه الحاكم أنه قال فرضى الله عن الإمام الشافعى كيف كره المكروه عند أكثر أئمة هذا الشأن (٤). انتهى . وقد صرح بالجواز في القديم والجديد .

أما في القديم فقال الكرابيسي إن الشافعي لما قدم يعني إلى بغداد ، أتيته .

فقلت (٥): أتأذن لى أن أقرأ عليك الكتب .

⁽۱) محمد بن نصر بن الحجاج أبو عبد الله المروزى الحافظ ، شيخ الاسلام ، ولد ببغداد عام (۲۰۲ه) ، سمع ابن راهويه والربيع ، وعنه روى السراج ، قال الذهبي : كان اماما مجتهدا من أعلم أهل زمانه باختلاف الصحابة والتابعين ، قبل أن ترى العيون مثله ، قال الحاكم : هو امام أهل عصره في الحديث بلامدافعة ، هجر بسبب قوله القراءة باللفظ مخلوقة ، قال الذهبي : ولو كل ماأخطاً امام ، خطأ مغفورا بدعناه وهجرناه لما سلم ابن نصر ولاأكبر منه ، من مؤلفاته :

[&]quot;تعظيم قدر الصلاة"، "القسامة"، "رفع اليدين"، مات بسمرقند عام (٩٩١ه). انظر: سير النبلاء (٣٩١ه)، تاريخ بغداد (٣١٥/٣)، تهذيب الأسماء (٩٢/١)، العبر (١٩٩٨)، طبقات ابن السبكى (٢٤٦/٧)، تهذيب التهذيب (٩٨٩٨)، طبقات الحفاظ (٤٨٤)، حسن المحاضرة (٢٠/١)، الشذرات (٢١٦/٢).

 ⁽۲) نقله عنه النووى قال: وهو من اختياراته الغريبة المخالفة للمذهب.
 انظر تهذيب الأسماء (۹٤/۱)، وانظر الإبهاج (۳۷۳/۲).

⁽٣) هذا التقدير والاستدلال له قاله ابن السبكى في الإبهاج (٣٧٣/٢) ، وانظر الكفاية (٣٦٣) .

⁽٤) لم أجد كلام البيهقى والحاكم بعد التتبع فى كتبهما وقد نقله عنهما الزركشى فى البحر المحيط (٣٩٧/٤)، وممن حمله على الكراهة أيضا الخطيب فى الكفاية (٣٥٤).

⁽٥) في د: فقلت له.

قال : خذ كتب الزعفراني $^{(1)}$ فانسخها فقد أجزتها $^{(7)}$ لك فأخذتها إجازة $^{(7)}$.

وأما في الجديد فروى الربيع عن الشافعي الإجازة لمن بلغ سبع سنين (٤)(*).

واختلف أيضا فيما يقول الراوى بالإجازة فإن قال : أجازني أو أجاز لنا فهو الأجود وهل يقول أخبرنا أو حدثنا؟

قال أبو الحسين بن القطان لايقول ذلك بل يحكى لفظ الشيخ قال وذهب إلى هذا أبو بكر^(ه).

وقال المازرى : يمتنع (٦)حتى يقول بالإجازة (٧)وقال إمام الحرمين الأولى

⁽۱) الحسن بن محمد بن الصباح أبو على الزعفراني نسبة إلى الزعفرانية قرية قرب بغداد الإمام شيخ الفقهاء والمحدثين ، ولد بعد (۱۷هم) سمع ابن عيينة ووكيع ، وعنه حدث البخارى وابن خزية والبغوى وقرأ على الشافعي وهو أحد رواة القديم ، كان ثقة ، صدوقا ، مأمونا عالى الرواية ، مقدما في الفقه والحديث ، مات ببغداد عام (۲۲هم) .

انظر : سیر النبلاء (۲۱۲/۱۲) ، الجرح والتعدیل ((777)) ، تاریخ بغداد ((777)) ، طبقات الحنابلة ((777)) ، وفیات الأعیان ((777)) ، العبر ((777)) ، طبقات ابن السبکی ((718)) ، تهذیب التهذیب ((718)) ، طبقات الحفاظ ((778)) . الشذرات ((777)) .

⁽٢) في ب: أخيرتها .

⁽٣) رواه الرامهرمزى والخطيب بسنديهما إلى الكرابيسي وهو الحسن بن على وقد سبقت ترجمته ص().

انظر : المحدث الفاصل (٤٤٨) ، الكفاية (٣٦١) ، البحر المحيط (٣٩٧/٤) ، تدريب الراوى (٣١) ، فتح المغيث (٦٤/٢) .

^{. (}٦٤/٢) نظر : البحر المحيط (٣٩٧/٤) ، فتح المغيث (٤)

^(*) ۱۲٦ب

نقل الزركشي كلام ابن القطان في البحر المحيط (٣٩٩/٤).

⁽٦) في أ : قتنع .

في نسبة هذا القول للمازري نظر ، فالزركشي نقل عنه قوله : منهم من أجاز أن
 يقول حدثني وأخبرني ومنهم من منعه حتى يقيد بالإجازة ولم يرجح أحد القولين
 وإنما ذكر اختيار إمام الحرمين للأول وتقرير القشيري له . والله أعلم .
 انظر البحر المحيط (٢٩٩/٤) ، وانظر الكفاية (٣٦٩) .

التصريح به وأقره ابن القشيرى $^{(1)}$ وسيأتى فى بعض الأقسام فى ذلك زيادة $^{(7)}$ بيان .

إذا تقرر ذلك عدنا إلى الأقسام وذكرت منها خمسة :

[القسم] الأول^(٣): إجازة خاص بخاص وهى أعلاها فيقول مثلا أجزتك أو أجزت فلانا أو عددا بعينهم (٤)الكتاب الفلانى أو مااشتملت عليه فهرستى هذه وذلك معين فيها وزعم بعضهم أنه لاخلاف فى جوازها وأن الخلاف إغاهو فى غير هذا القسم ، والصحيح شمول الخلاف للكل كما أطلقنا فيما سبق (٥).

[القسم] الشانى : الإجازة لخاص (٢)لكن بعام وهو معنى قولى أو يعم الموردا فإنه وإن كان معطوفا "بأو "(٧)فهو دون الذى قبله اعتمادا على ظهور ذلك بالتقديم ووضوح أن الإجازة بالعام دون الإجازة بالخاص حتى كان ذلك بديهى وذلك مثل أن يقول أجزت لك أو لكم جميع مسموعاتى ، فالخلاف فى هذا النوع أقوى وأكثر (٨).

وإلى المنع ذهب إمام الحرمين إذ قال : يبعد أن يحصل العلم إلا بالتعويل على خطوط مشتملة على سماع الشيخ فإن $^{(1)}$ تحقق ظهور سماع لموثوق $^{(1)}$ به فإذ ذاك وهيهات . انتهى $^{(11)}$.

⁽١) انظر : البرهان (/٦٤٧) ، المصدر نفسه .

⁽٢) فى ب : بزيادة .

⁽r) فى ج ، د : الأولى .

⁽٤) في ج : يعينهم .

⁽ه) كذا قال ابن الصلاح ولم يبين هذا الزاعم وكذا القاضى عياض . انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٨٠) ، الالماع (٨٨) ، شرح ألفية العراقي (٦١/٢) .

⁽٦) في ج : بخاص .

 ⁽٧) ساقطة من ج ، د .
 (٨) بالنص قاله ابن الصلاح في مقدمته (١٨١) ، لكن سيأتى بعد قليل أنه قول الجمهور.

⁽٩) في أ : بأن ، وفي البرهان : وإن ، والمثبت يوافق أحد نسخ البرهان .

⁽۱۰) فی د : بموثوق ، وفی البرهان : موثوق .

⁽١١) انظر : البرهان (٦٤٦/١) ، البحر المحيط (٣٩٩/٤) .

والجمهور على جوازه أيضا^(١)وغاية ماقاله استبعاد .

[القسم] الثالث : عكس الثانى ، وهو الإجازة لعام بخاص نحو أجزت للمسلمين أو لمن أدرك حياتى أو نحو ذلك بالكتاب الفلاني (٢).

[القسم] الرابع : الإجازة لعام بعام كأجزت أهل العصر بجميع مروياتي وهو دون الذي قبله .

وقد منعه جماعة وجوزه الخطيب وغيره (7)وقد فعله ابن منده فقال أجزت لمن قال لاإله إلا الله(1).

وحكى الحازمي (٥)عمن أدركه من الحفاظ كأبي العلاء الحسن بن أحمد

(١) أى جواز هذا القسم كالأول .

قال ابن الصلاح : والجمهور من العلماء المحدثين والفقهاء وغيرهم على تجويز الرواية بها وإيجاب العمل بشرطها .

انظر مقدمة ابن الصلاح (١٨١) .

(٣) أقول تبع ابن النجار المؤلف في التصريح بهذا القسم ولم أقف على من ذكره مستقلا بل أدخل في القسم الذي يليه حيث أطلقوا تعميم المجاز له دون تقييده بخاص أو عام ، وصرح شيخ الاسلام الأنصاري باتحاد القسمين فقال الشالث: التعميم في المجاز كقوله أجزت للمسلمين أو من أدرك زماني سواء عين المجاز به مثل الكتاب الفلاني أو أطلق مثل مروياتي . والله أعلم .

انظر : شرح الكوكب (١٣/٢) ، فتح الباقي (٦٤/٢) .

(٣) كذا نقل عنه ابن الصلاح وغيره ولم أجده تعرض لهذا النوع بعد النتبع في الكفاية والجامع . والله أعلم .
 انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٨٣) ، شرح الكوكب (١٣/٢) ، البحر المحيط

(٤٠٠/٤) ، الالماع (٩٩) ، الارشاد للنووى (٧٤/١) .

(٤) نقل ذلك ابن الصلاح وغيره .
 انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٨٣) ، شرح ألفية العراقي (١٥/٢) ، شرح الكوكب
 (١٣/٢) .

(ه) محمد بن موسى أبو بكر الحازمى الهمدانى ، الحافظ ، الحجة الناقد ، النسابة البارع ولد عام (١٤٥٨) ، سمع من أبى العلاء العطار وعنه روى ابن باسويه ، كان ثقة ، زاهدا ، ورعا ، ملازما للخلوة والتصنيف ، من الأئمة الحفاظ العالمين بفقه الحديث ومعانيه ورجاله ، من مؤلفاته :

"الناسخ والمنسوخ" ، "عجالة المبتدىء" في النسب ، "المؤتلف والمختلف" في أسماء البلدان ، أدركه الأجل في شبابه فمات عام (٥٨٤) .

[العطار](۱)الهمداني وغيره أنهم كانوا يميلون للجواز (1).

وحكى الخطيب عن القاضى أبى الطيب الطبرى أنه جوز الإجازة لجميع المسلمين من كان منهم موجودا عند الإجازة (٣).

وقال ابن الصلاح: لم نر ولم نسمع عن أحد (٤)ممن يقتدى به استعمل هذه الإجازة ولاعن الشرذمة المجوزة والإجازة فى أصلها ضعف وتزداد بهذا التوسع (٥)ضعفا كثيرا لاينبغى احتماله (٦).

انظر: سير النبلاء (١٦٧/٢١) ، وفيات الأعيان (٢٩٤/٤) ، العبر (٢٥٤/٤) ، طبقات ابن السبكى (١٣/٧) ، النجوم الزاهرة (١٠٩/٦) ، الشذرات (٢٨٢/٤) ، طبقات الاسنوى (١٣/١٤) ، تهذيب الأسماء (١٩٢/٧) .

⁽۱) فى جميع النسخ : القطان ، وهو وهم والصواب المثبت _ كما نقله جمع _ وهو : أبو العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمذانى ، المقرىء ، شيخ الاسلام ، ولد عام (٨٨٤ه) ، سمع من الدونى وابن بيان وعنه روى أبناؤه وأسباطه ، كان حافظا ، مقرئا ، متقنا ، إماما فى النحو واللغة ، حجببا إلى القلوب ، معظما ، حسن الذكر ، من أعيان أممة الحديث ، من مؤلفاته : "زاد المسافر" ، مات عام (٥٦٩ه) .

انظر : سير النبلاء (٢١/د) ، العبر (٢٠٦/٤) ، الشدرات (٣١/٤) .

 ⁽۲) أسنده إلى الحازمي ابن الصلاح وغيره ورجحه النووي .
 انظر : مقدمة ابن الصلاح (۱۸۳) ، روضة الطالبين (۱۰۵۸/۱۱) ، الارشاد للنووي (۳۷۵/۱) ، شرح ألفية العراق (۲۵/۲) ، طبقات الاسنوي (۲۱٤/۱) .

 ⁽٣) كذا ذكر ابن الصلاح وغيره ولم أجده في الكفاية بعد التتبع . والله أعلم .
 انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٨٣) ، الابهاج (٣٧٤/٢) ، شرح ألفية العراقي (٢٥٢/٢) ، البحر المحيط (٤٠٠/٤) ، الإبهاج (٣٧٤/٢) ، شرح الكوكب (١٣/٢٥) الارشاد للنووي (٢٧٤/١) .

⁽٤) في ج : أحمد .

⁽٥) في د : ويزداد هذا ، والمثبت يوافق النص .

⁽٦) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٨٤).

قال بعض شيوخنا (۱): ممن أجازها أبو الفضل بن خيرون ($^{(1)}$) البغدادى وابن رشد المالكى والسلفى ($^{(1)}$) وغيرهم ورجحه ابن الحاجب ($^{(2)}$) وصححه النووى من زيادة الروضة ($^{(3)}$) وأفرد الحافظ أبو جعفر محمد بن الحسين بن أبى البدر البغدادى ($^{(7)}$) كتابا فيمن أجاز هذه الإجازة ومن عمل بها مرتبين على حروف المعجم لكثرتهم ($^{(4)}$).

(١) مراده العراقي .

انظر: سير النبلاء (١٠٥/١٩) ، العبر (٣١٩/٣) ، طبقات الحفاظ (٤٤٥) ، ميزان الاعتدال (٩٢/١) ، الشذرات (٣٨٣/٣) ، المغنى للذهبي (٧٥/١) .

"السفينة الأصبهانية" ، "الوجيز في المجاز والمجيز" ، مات بالاسكندرية عام (٢٧٥ه). انظر : سير النبلاء (٥/٢١) ، وفيات الأعيان (١٠٥/١) ، العبر (٢٢٧/٤) ، طبقات البن السبكي (٣٢٤/١) ، طبقات الحفاظ (٤٦٨) ، حسن المحاضرة (٣٥٤/١) ، الشذرات (٢٥٥/٤) .

(٤) انظر مختصر ابن الحاجب (٦٩/٢).

(ه) بل عمل بها كما ذكر السخاوى قال : وقرأت بخطه فى آخر بعض مصنفاته "وأجزت روايته لجميع المسلمين". انظر : روضة الطالبين (١٥٨/١١) ، الارشاد للنووى (٣٧٤/١) ، التقييد والايضاح

(١٨٢) ، شرح الكوكب (١٥/٥) ، فتح المغيث (٧١/٢) .

(٦) ابن أبي البدر الكاتب البغدادى ، ذكره العراقي ولم أعثر له على ترجمة . والله أعل.

(٧) انتهٰى ماقاله العراقي في شرح ألفيته (٦٥/٢) ، والتقييد والايضاح (١٨٣–١٨٣) .

⁽٢) أحمد بن الحسين بن أحمد بن خيرون ابن الباقلاني ، الإمام ، الحجة ، المقرىء ، ولد عام (٤٠٤ه) ، سمع ابن شاذان والبرقاني وعنه حدث شيخه الخطيب ، كان ثقة عدلا ، متقنا واسع الرواية ، كابن معين في زمانه في الجرح والتعديل مع الانصاف وكتب مالايوصف ، مات عام (٨٨٨ه) .

⁽٣) أبو طاهر أحمد بن محمد الأصبهاني السلفي _ بكسر السين _ وهـو لقب جده ومعناه عليظ الشفة ، ولد عام (٤٧٤هـ) تقريبا سمع محمد المديني والقاسم الثقفي ، وعنه حدث خلق منهم السلطان صلاح الدين وكان يحضر مجلسه ، أخذ الفقه عن الكيا الهـراسي وأبو بكر الشاشي ، كان ثقة ، ورعا ، متقنا ، كثير الحديث ، عظيم الجاء عند ملوك مصر ، جوالا في الآفاق ، آمرا بالمعروف ، مستقلا بالرواية ، من مؤلفاته :

واعلم أن من الإجازة للعموم أن يصفهم بوصف خاص فيكون إلى (*) الجواز أقرب كما قاله ابن الصلاح (*) ومثله القاضى عياض بقوله أجزت لمن هو الآن من طلبة العلم ببلد كذا أو لمن قرأ على قبل هذا قال فما أحسبهم اختلفوا في جوازه أي ممن يصحح الإجازة لأنه محصور فهو كقوله لأولاد فلان أو لإخوة فلان (*).

[القسم] الخامس: الإجازة للمعدوم تبعا للموجود كأجزت لك ولولدك ولعقبك ماتناسلوا وهى جائزة ، فقد أجاز الفقهاء فى الوقف مثل هذا وقد فعل هذا أبو بكر بن أبى داود السجستانى فإنه سئل الإجازة فقال قد أجزت لك ولأولادك ولحبل الحبلة يعنى من لم يولد بعد (٣)وهذا معنى (قولى ثم فلان مع نسل يوجد) أى هى دون ماسبق فى المرتبة .

تنبيهان :

أحدهما : دخل فى إطلاق جواز الإجازة على مافصل إجازة المجاز كأجزت لك مجازاتي أو إجازة ماأجيز لى روايته وهو الصحيح خلافا لبعض المتأخرين (٤) وقد كان الفقيه نصر المقدسي (٥) يروى بالإجازة عن الإجازة وعليه

^(*) ۱٤٧ج

⁽١) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٨٣).

⁽٢) انظر : الالماع (١٠١) ، شرح ألفية العراقي (١٧/٢) ، فتح المغيث (٧٤/٧) .

 ⁽٣) رواه الحطيب بسنده إلى ابن أبي داود .
 انظر : الكفاية (٣٦٢) ، مقدمة ابن الصلاح (١٨٦) ، شرح ألفية العراقي (٧٤/٧)
 تشنيف المسامع (١٣٥١/٤) ، شرح الكوكب (٥١٩/٢) .

⁽٤) لم يصرح بهم ابن الصلاح وأشار إلى أنه لايعتد بهم ، وقد عزاه العراقي إلى الحافظ عبد الوهاب الألماطي أحد شيوخ ابن الجوزي . والله أعلم .

انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٨٩) ، شرح ألفية العراق (٨٢/٢) .

⁽ه) أبو الفتح نصر بن ابراهيم المقدسى ، الشافعى القدوة ، شيخ الاسلام ، ولد قبل (٤١٠هـ) ورحل إلى دمشق ، سمع ابن السمسار وسليم الرازى وعليه تفقه ، وعنه حدث الخطيب وهو من شيوخه وبه تفقه الغزالى ، قال ابن عساكر : كان فقيها ، عاملا ، لم يقبل صلة ، زاهدا ، من مؤلفاته :

العمل إلى زماننا^(١).

[التنبيه] الثانى:

علم من اقتصارى على هذه الخمسة الأقسام أن ماسواها لا يجوز ولا يعمل به فمن ذلك :

الإجازة للمعدوم ابتداء دون ذكر موجود يكون تابعا له نحو أجزت لمن يولد لفلان .

وقد أجازها أبو يعلى $(^{7})$ من الحنابلة،، وأبو الفضل بن عمروس $(^{8})$ من

= "التهذيب" ، "الانتخاب الدمشقى" ، "الكافى" وهى فى الفقه ، مات بدمشق عام (٩٠٠ هـ) .

انظر: سير النبلاء (١٣٦/١٩) ، تبيين كذب المفترى (٢٨٦) ، تهذيب الأسماء (١٢٥/٢) ، العير (٣٢٩/٣) ، طبقات الاسنوى (١٢٥/٣) ، المقدرات (٣٩٥/٣) ، النجوم الزاهرة (١١٠/٥) .

(۱) انظر : المصادر السابقة ، البحر المحيط (200/4) ، شرح الكوكب (200/4) ، الكفاية (200/4) .

(٢) أبو يعلى محمد بن الحسين البغدادى بن الفراء شيخ الحنابلة ، ولد عام (٣٨٠ه) ، سمع على الحربي وابن الوزير ، وعنه حدث الخطيب والكلوذاني وابن عقيل ، أفتى ودرس وولى قضاء دار الحلافة وحلوان ، كان عالم العراق في زمانه ، ذا عبادة وتهجد ، متعففا ، نزه النفس ، ملازما للتصنيف وكان أبوه من علماء الحنفية ، تلا العشر مع معرفة لعلوم القرآن وتفسيره ، قال الذهبي : لم يكن له يد طولى في الحديث فربما احتج بالواهبي ، من مؤلفاته :

"أحكام القرآن"، "العدة"، "الطب"، مات عام (١٥٨٨).

انظر : سير النبلاء (۸۹/۱۸) ، تاريخ بغداد (۲۸۲۵۲) ، طبقات الحنابلة (۱۹۳/۲) ، المقدرات (۳۰۲/۳) ، هدية العارفين (۷۲/۷) .

(٣) محمد بن عبيد الله وقيل عبد الله أبو الفضل بن عمروس ـ بضم العين ـ العلامة ، شيخ المالكية ، ولد عام (٣٧٧م) ، سمع ابن شاهين ، وعنه روى الخطيب وبه تفقه الباجى ، كان ثقة صالحا ، فقيها ، أصوليا ، من كبار المقرئين وإليه انتهت الفتوى ومعرفة مذهب مالك ببغداد ، له "تعليق" في الحلاف ، و"مقدمة" في أصول الفقه ، مات عام (٤٥٧م) .

انظر : سير النبلاء (V7/14) ، تاريخ بغداد (V7/14) ، ترتيب المدارك (V7/14) الشذرات الديباج (V7/14) ، شجرة النور (V7/14) ، تبيين كذب المفترى (V7/14) الشذرات (V7/14) .

المالكية والخطيب من الشافعية (١).

والصحيح الذي استقر عليه رأى القاضي أبي (٢)الطيب وابن الصباغ أنها لاتصح لأن الإجازة في حكم الإخبار جملة بالمجاز (٣)كما تقدم فكما لايصح الإخبار للمعدوم لايصح إجازته قال ابن الصلاح وهو الصحيح الذى لاينبغي غيره (٤).

ونظيره في الوقف لايجوز عندنا وأجازه أصحاب مالك وأبي حنيفة فجوزا الوقف على من سيولد أو يوجد من نسل فلان (٥).

أما الإجازة للمعدوم على العموم كأجزت $^{(7)}$ لن يوجد بعد ذلك مطلقا $^{(V)}$ فلايصح بالإجماع وكأنها إجازة من معدوم لمعدوم $^{(\Lambda)}$.

ومنه : الإجازة للمجهول أو بالمجهول كأجزت لرجل من الناس أو لفلان ويشترك في ذلك الاسم جمع أو أجزتك أن تروى عني شيئا أو تروى كتاب السنن وهو يروى عدة من كتب في السنن المعروفة بذلك ولاقرينة

⁽١) انظر: العدة لأبي يعلى (٩٨٥/٣) ، الكفاية (٣٦٣)، مقدمة ابن الصلاح (١٨٧-١٨٦) ، شرح ألفية العراقي (٧٥/٧) ، البحر المحيط (٤٠١/٤) ، الإبهاج . (TYO/Y)

⁽٢) في ج : أبو .

⁽٣) في ج ، د : فالمجاز .

⁽٤) انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٨٧) ، الإبهاج (٣٧٥) ، تشنيف المسامع (١٣٥٧/٤) ، شرح ألفية العراقي (٧٥/٢).

⁽٥) انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٨٦) ، روضة الطالبين (٣٢٧/٥) ، الحرشي على خليل (٨٠/٧) ، مجمع الأنهر (٧٣٧/١) ، تيسير التحرير (٩٥/٣) ، كشف الأسرار للبخاري (٤٨/٣) ، تدريب الراوي (٣٧/٢) .

⁽٦) في ج : أجزته .

⁽٧) أى على العموم من غير تقييد بنسل فلان . انظر : تشنيف المسامع (١٣٥٧/٤) ، المحلى على جمع الجوامع (١٧٥/٢) .

⁽٨) كذا قال الزركشي ، ولعل المراد أن المجاز قد يوجد بعد وفياة المجيز فتكون من معدوم المعدوم . والله أعلم .

انظر تشنيف السامع (١٣٥٧/٤).

ترشد للمراد فهى إجازة فاسدة لافائدة لها $^{(1)}$.

وليس من هذه الإجازة لمسمين معنيين بأنسابهم والمجيز (٢)جاهل بأعيانهم فلايقدح كما لايقدح عدم^(٣)معرفته بمن هو حاضر يسمع بشخصه^{(٤).}

وكذا^(ه)لو أجاز للمسلمين فى الاستجازة ولم يعرفهم بأعيانهم ولابأنسابهم [ولايتصفح أسماءهم](١) واحدا واحدا فإن ابن الصلاح قال ينبغى أن يصح كما يصح من حضر مجلسه للسماع منه وإن لم يعرفهم ولاعددهم و $V^{(v)}$.

ومنه الإجازة المعلقة بشرط مشل أجزت لمن يشاء فلان أو نحو ذلك فلايصح أيضا كالذي قبله لما فيه من الجهالة والتعليق وقد أفتى القاضي أبو الطيب بأنه (^)لايجوز لأنه إجازة لمجهـــول (٩)قال كقول ه أجزت بعيض الناس (۱۰)(*).

⁽١) انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٨٤) ، روضة الطالبين (١١/١٥٨) ، الإبهاج (٣٧٤/٣) شرح ألفية العراقي (٦٧/٢) ، البحر المحيط (٤٠٠/٤) .

⁽٢) في أُ، ج : والمخبر ، والمثبت يوافق مقدمة ابن الصلاح .

⁽٣) في ج: على .

⁽٤) في د : لشخصه .

⁽٥) في ج : ولذا . وانظر مقدمة ابن الصلاح (١٨٤).

⁽٦) فى أ : ولايصحفهم ، وفى ب : ولابصحبتهم ، وفى ج ، د : ولايعجبهم .

والمثبت من مقدمة ابن الصلاح.

⁽٧) انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٨٤) ، الإبهاج (٣٧٤/٢) ، شرح ألفية العراقي . (TA/Y)

⁽٨) في ب : أنه .

⁽٩) في أ : بمجهول .

⁽١٠) نقله عن القاضى أبى الطيب ابن الصلاح وغيره . انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٨٤) ، الإبهاج (٣٧٤/٢) ، شرح ألفية العراقي . (TA/Y)

^{1110 (*)}

وقال أبو يعلى الحنبلي وابن عمروس المالكي يجوز ذلك(١).

فلو قال أجزت من شاء فهو كأجزت من شاء فلان بل هو أكثر جهالة وانتشارا من جهة تعليقها بمشيئة من لا يحصر عددهم ، نعم هذا فيمن أجاز لمن شاء الإجازة منه أما لو أجاز لمن شاء الرواية عنه فهو أولى بالجواز من حيث إن قضية كل إجازة تفويض الرواية بها إلى مشيئة من أجاز له فكان هذا مع كونه بصيغة التعليق تصريحا بما يقتضيه الاطلاق من حكاية الحال (*) لا تعليقا ولهذا أجاز بعض أصحابنا في البيع بعتك هذا إن شئت فيقول : قبلت (۲).

ومنه : الإجازة لمن ليس أهلا كالطفل والمجنون والكافر والحمل . قال الخطيب : سألت القاضى أبا الطيب عن الصبى هل يعتبر تمييزه فى الإجازة له كالسماع؟

فقال : لا .

فقلت : قد منع بعض أصحابنا أنه لاتصح $^{(7)}$ الإجازة لمن لايصح سماعه . فقال : قد يصح أن يجيز للغائب عنه ولايصح السماع له .

واحتج الخطيب: بأن الإجازة إباحة للرواية فلافرق بين المكلف وغيره (٤) فيدخل الصبى والمجنون وأما الكافر فقد صححوا تحمله إذا أداه بعد الاسلام فالقياس جواز الإجازة له.

ووقعت المسألة "في"(ه)زمن الحافظ أبي الحجاج المزى بدمشق فكان

⁽۱) نقله عنهما ابن الصلاح وغيره . انظر نفس المصادر ، وانظر العدة لأبي يعلى (۱) (۹۸۵/۳) .

^(*) ۱۲۷ب

 ⁽۲) انتهى ماقاله ابن الصلاح فى الإجازة المعلقة بشرط ، فانظر مقدمته (١٨٥-١٨٦) ،
 وانظر : الإبهاج (٧٧٤/٢) ، شرح ألفية العراق (٧٧/٧) .

وماذكره في البيع هو على أصح الوجهين عند الشافعية . انظر المجموع (١٧٠/٩) .

⁽٣) فى أ ، ب : يصح ، والمثبت يوافق الكفاية .

⁽٤) انظر الكفاية (٣٦٢).

⁽۵) ساقطة من ج .

طبیب یسمی محمد بن عبد السید یسمع الحدیث و هو یهودی علی أبی (*) عبد الله محمد بن عبد المؤمن الصوری (*)وکتب اسمه فی طبقات السماع (**) مع الناس ، و أجاز ابن عبد المؤمن لمن سمع و هو من جملتهم و کان السماع و الإجازة بحضرة (*) المزی و بعض السماع بقراءته و لم ینکره ثم هدی الله عز و جل ابن عبد السید للاسلام و حدث و تحمل الطلاب عنه .

قال شيخنا الحافظ عبد الرحيم $(^{(r)})$ بن العراقى : ورأيته $^{(1)}$ ثم ولم أسمع منه $^{(0)}$.

وأما الإجازة للمجهول فصحيحة إذا علم $^{(7)}$ بشخصه أو بنسبه أو نحو ذلك كما سبق $^{(V)}$.

وأما الإجازة للفاسق أو المبتدع فأولى من الكافر بل لاينبغى الشك في جوازها لهما .

وأما الحمل فيفهم من قول (^)الخطيب "انه"(٩)لم يقع لأنه قال لم نرهم أجازوا لمن لم يكن مولودا(١٠٠).

^{«)} ۱٤٨ (

⁽۱) شمس الدين محمد بن عبد المؤمن الصورى أبو عبد الله الدمشقى البخارى ، ولد عام (۲۰۱م) ، حدث بالمعجم الصغير للطيراني إجازة بقراءة المزى وابن سيد الناس وأجاز له ابن طربزد وجماعة وعنه حدث ابن اميله ، مات عام (۲۹۰م) . انظر : العير (۳۷۰/۵) ، ذيل التقييد (۲۸۰/۱) ، الشذرات (۲۱۷/۵) .

الطر : العبر (**) ۱۰۳د

⁽۲) في ج : يحضره .

⁽٣) في ج ، د : عبد الرحمن .

⁽٤) في د : وروايته .

⁽۵) انظر : شرح ألفية العراق (۷۷/۲) ، البحر المحيط (٤٠١/٤) ، شرح الكوكب (١٩٠١٥) ، حاشية العطار (٢٠٧/٢) .

⁽٦) في د : علمه .

⁽۷) راجع ص(۱۳۱۰) .

⁽٨) في د : من كلام .

[.] (٩) ساقطة من ب .

⁽۱۰) انتهى كلام الخطيب . انظر الكفاية (٣٦٢) .

لكن لانعلم إذا وقع هل يجوز أو لا؟ وهو أولى بالصحة من المعدوم (١) ويقوى إذا أجيز له تبعا لأصله .

ويحتمـل أن يبنى على أن الحمـل يعلم أى يعطـى حكـم المعلـوم أم لا؟ إن (٢) قلنا نعم وهو الأصح فيصح (٣).

ومنه : الإجازة لما لم يتحمله المجيز ليرويه المجاز له إذا تحمله $^{(4)}$ المجيز . قال القاضى عياض فى "الإلماع" : لم أرهم تكلموا فيه ورأيت بعض العصريين يفعله ، لكن قال أبو مروان عبد الملك الطبنى ـ أى بضم الطاء والموحدة مشددة ثم نون $^{(6)}$ كنت عند القاضى أبى الوليد يونس $^{(7)}$ بقرطبة

⁽١) كذا قال العراقى تعقيبا على قول الخطيب قال : ولو فعله فاعل لصح بمقتضى القياس إياه .

انظر : الكفاية (٣٦٢) ، شرح ألفية العراقي (٧٨/٢) .

⁽٢) في ب: أم لا لا إن إن .

 $ig(m{r} ig)$ کذا قال العراقی فی شرح ألفیته $ig(m{r} ig)$.

⁽٤) في د : علمه .

⁽o) قوله : والموحدة مشددة الغالب أنه وهم فالذى فى الالماع وكتب التراجم التسكين أو أنه سبق قلم فيكون المراد بضم الطاء والموحدة ثم نون مشددة وهو وجه ذكره السمعانى قال : والمحفوظ : أنها بسكون الباء وتخفيف النون نسبة الطبن بلدة بالمغرب من أرض الزاب وقيل طبنة. وهو :

عبد الملك بن زيادة الله بن على التميمى من أهل قرطبة ، وأصله من طبنة ، ولد عام (٣٩٦ه) ، روى عن ابن حزم والقاضى يونس بن عبد الله ، كان من بيت علم ونباهة ، ذا أدب وجد وصلاح وله عناية فى تقييد العلم والحديث وكانت له رحلتان إلى المشرق فتلقى بمكة ومصر والقيروان وكان إماما فى اللغة وبرع فى الشعر ، وله "فهرسة" ، مات مقتولا فى داره بقرطبة عام (٤٥٧ه) .

انظر : الأنساب (٥٠/٤) ، الصلة (٣٦٠) ، جذوة المقتبس (٢٨٤) ، بغية الملتمس (٣٧٨) .

⁽٦) يونس بن عبد الله أبو الوليد القرطبي ابن الصفار ، شيخ الأندلس ، قاضى القضاة ولد عام (٣٣٨ه) ، حدث عن الليثي راوى الموطأ ، وعنه حدث الداني وابن عبد البر والباجي ، تفقه بالقاضى ابن زرب ، كان علامة في العربية والشعر ، بليغ الموعظة ، وافر العلم ، ذا زهد وقنوع ، كثير البكاء ، على وجهه النور، من مؤلفاته :

فسأله انسان الإجازة بما رواه ومايرويه من بعد فلم يجبه ، فغضب .

فقلت : ياهذا (١) يعطيك مالم يأخذ .

فقال : أبو الوليد هذا جوابي .

قال عياض : فهذا هو الصحيح $^{(7)}$.

وعلى هذا ينبغى أن تبنى المسألة على أن الإجازة إخبار بالمجاز جملة أو إذن .

فعلى الأول لايصح إذ لايجيز عما لم يوجد .

أو بالثانى فيبنى $(^{7})$ على الخلاف فى نظيره من الوكالة فيما لو أذن فى بيع العبد الذى يريد أن يشتريه ، وقد أجازه بعض أصحابنا والصحيح خلافه $(^{4})$. ومنه : الإذن فى الإجازة كأذنت لك أن تخبر عنى من شئت .

قال السبكى فى شرح "منهاج البيضاوى" : لم أر من ذكره وقد وقعت فى عصرنا وسألت عنها فقلت المتجه الصحة كوكل عنى $^{(a)}$ وعلى هذا يكون مجازا من جهة الإذن وينعزل المأذون له فى أن يجيز $^{(1)}$ بموت الآذن كما ينعزل الوكيل بموت الموكل .

 [&]quot;الموعب" شرح الموطأ ، "أخبار الزهاد" ، "المستصرخين بالله" ، وفي عام (١٩٤ه) ،
 ولى قضاء الجماعة والخطابة وبقى إلى وفاته عام (٢٩٩ه) .

انظر : سير النبلاء (١٩/١٧) ، الديباج (٢/٤/٣) ، الصلة (٦٨٤) ، بغية الملتمس (٥١٤) ، شجرة النور (١٦٩) ، جذوة المقتبس (٣٨٤) ، العبر (١٦٩/٣) ، الشذرات (٢٤٤/٣) .

⁽١) في أ، ج، د: ماهذا، والمثبت يوافق الالماع.

⁽۲) انتهى كلام القاضى عياض ومابعده لابن الصلاح . انظــر : الالماع (١٠٦) ، مقــدمة ابن الصلاح (١٨٨) ، شــرح ألفيــة العــراقى (٨١،٨٠/٢) ، تدريب الراوى (٣٩/٣-٤) ، شرح الكوكب (٢١/٢٥) .

⁽٣) في ب ، د : فينبني .

⁽٤) انظر الإبهاج $(Y^{7/7})$ ، والمصادر السابقة عدا الأخير، وانظر حكم هذه الوكالة في روضة الطالبين $(Y^{1/2})$.

ه) انظر روضة الطالبين (٣١٣/٤) .

⁽٦) في ج ، د : يخبر ، تخبر .

قال : ولو قال أذنت لك أن تجيز $^{(1)}$ عنى فلانا فأولى بالجواز $^{(7)}$. والله أعلم .

[المناولة . الإعلام . الوصية . الوجادة] :

تناول إعلامه وصيه وجادة ترتيب ذى البقية (٣)

الشرح :

هذه أنواع أخرى منحطة عما سبق وقد رجع كثير فيها المنع كما سنفصله لكن جريت فيها على قول المجوزين لقوته بل كلام الشافعي يدل على الجواز في أدونها وهو الوجادة كما سيأتي (٤)، وأيضا فلتكثير الفائدة باستيعاب ماذكر من المراتب وقولي (ترتيب ذي البقية)(٥)تنبيه على ترتيبها فكل واحد أعلى مما بعده .

أولها : المناولة المجردة عن الإجازة .

وأصلها لغة : الإعطاء باليد $^{(r)}$ ثم استعملت عند المحدثين $^{(v)}$ وغيرهم في اعطاء كتاب أو ورقة مكتوبة $^{(h)}$ أو نحو ذلك ، ويقول المناول له هذا سماعى من فلان أو مرويى عنه بطريق كذا سواء $^{(h)}$ قال مع ذلك خذه أو ناوله بالفعل ساكتا .

فإذا لم ينضم إليها إذن بالسرواية على مسامضي ذكره (١٠)يسمى المناولة المجردة وهي المراد بقولي (تناول) لأنه مطاوع ناوله مناولة .

⁽١) في ج، د: يخبر، تخبر.

⁽٢) انظر الابهاج (٢/٧٦).

⁽٣) في أ : ترتب البقية ، وفي د : ترتيب البقية .

⁽٤) سيأتي عند الحديث عن الوجادة ص (٣٣٧) .

⁽٥) في أ: ترتب البقية .

⁽٦) انظر : لسان العرب (نول) (٦٨٤/١١) ، البحر المحيط (٣٩٦/٤) .

⁽٧) في ب ، ج : المحققين .

⁽۸) في ج ، د : يكتبونه .

⁽۹) فی ب : وسواء .

⁽١٠) مضى عند الحديث عن الإجازة المقرونة بالمناولة ص(١٣٠٤).

والمرجح عند الأكثرين فيها أنه لاتصح^(١)الرواية بها .

وحكى الخطيب عن قوم أنهم صححوها $^{(7)}$ وبه قال ابن الصباغ $^{(7)}$ قال الهندى : وكلام الإمام فخر الدين صريح فيه وكلام غيره يدل على المنع $^{(2)}$. وقال ابن الصلاح : إنها [مناولة ختلة] $^{(6)}$ لايجوز $^{(7)}$ الرواية بها وعابها

وقال ابن الصلاح : إنها [مناولة مختلة] $^{(a)}$ لا يجوز $^{(r)}$ الرواية بها وعابها غير واحد من الفقهاء والأصوليين على المحدثين $^{(v)}$ وقال النووى إن الصحيح المنع عند الأصوليين والفقهاء $^{(A)}$.

الثانية : الإعلام المجرد عن المناولة والإجازة كأن يقول هذا سماعى من فلان أو روايتى عنه أو نحو ذلك ولايزيد على هذا وهى أولى بالمنع من التى قبلها وإليه ذهب غير واحد من المحدثين وغيرهم وبه قطع أبو حامد الطوسى من الشافعية كما قاله ابن الصلاح (٩).

والظاهر أنه أراد به الغزالي فإنه كذلك في "المستصفى" قال : لأنه لم

⁽١) في ب، د: لايصح.

⁽٢) انظر : الكفاية (٣٨٣) ، مقدمة ابن الصلاح (١٩٤) ، شرح ألفية العراقي (٩٦/٢).

⁽٣) نقله عنه الزركشي وابن النجار .

انظر : البحر المحيط (٣٩٥/٤) ، شرح الكوكب (٥٠٧/٣) . (٤) قال وهو الأظهر .

قال العراقى : وصاحب المحصول لم يشترط الإذن ولاالمناولة بل إذا أشار الشيخ إلى كتاب وقال هذا سماعى من فلان جاز لمن سمعه أن يرويه عنه سواء أناوله أم لا؟ وسواء قال له أروه عنى أم لا؟

انظر: النهاية (قسم ٤٠٠/٠)، البحر المحيط (٣٩٥/٤)، شرح ألفية العراقي انظر: النهاية (٣٩٥/٤)، المحصول (٣٩٥/٤)، فتح المغيث (١١١/٢).

⁽o) في أ ، ب : إجازة مجملة ، في ج ، د : إجازة محتملة ، وما أثبته من النص .

 ⁽٦) في ج ، د : لا مجرد .
 (٧) انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٩٤) ، الإبهاج (٣٧٢/٢) ، شرح ألفية العراقي
 (٩٦/٢) .

⁽ Λ) انظر : التقريب للنووى (Λ /۰۰) ، الارشاد له أيضا (Λ /۰۰) .

⁽٩) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٩٨) .

يأذن (1) في الرواية فلعله لا يجوز الرواية خلل يعرفه فيه وإن سمعه . انتهى (7) وإن كان في الشافعية كثير أبو حامد الطوسى لكن لا يعرف لهم تصنيف فيه هذا غير المستصفى (7).

وبالجملة فالمنع هو المختار كما قال ابن الصلاح وهـو مقتضـي كلام الآمدي (٤).

وذهب كثيرون إلى الجواز منهم ابن جريج وعبيد الله $^{(a)}$ الغمرى بفتح الغين المعجمة $^{(r)}$ وبالراء المهملة وأصحابه المدنيون وطائفة من المحدثين $^{(*)}$

⁽١) أى الشيخ .

⁽٢) المستصفى (١٦٥/١) بالنص .

⁽٣) كذا ذكر شيخ المؤلف العراقي في شرح ألفيته (١٠٧/٢) ، وانظر فتح المغيث (٢/٧/٢) .

⁽٤) قال العراقي ومقتضى كلام الآمدى اشتراط الإذن فيه .

قلت : ولعله يريد قول الآمدى : ولو اقتصر على المناولة أو الكتابة دون لفظ الإجازة لم يجز له الرواية ، إذ ليس فى الكتابة والمناولة مايدل على تسويغ الرواية عنه ولاعلى صحة الحديث فى نفسه .

انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٩٨) ، شرح ألفية العراقي (١٠٧/٢) ، الإحكام للآمدي (١٠٧/٢) .

⁽ه) في أ، ج: عبد الله.

⁽٦) أقول لعل المؤلف وهم في ذلك فما ذكر في الالماع (١٠٨) والتراجم بالعين المهملة نسبة إلى عمر بن الحطاب رضى الله عنه ، وهو :

وهـو عبيد الله بن عمر بن حفـص بن عاصم بن عمر الفاروق رضـى الله عنه أبو عثمان العمرى ، الحافظ من صغار التابعين وأحد الفقهاء السبعة ، ولد بعد السبعين سمـع نافـع الزهرى ، وعنه حدث شعبة وسفيان ، كان مـن سادات أهـل المدينة وأشـراف قريش فضلا وعلما وعبادة وحفظا ، ثبت ، مأمون ، حافظ متفق عليه ، وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم ، مات عام (١٤٧ه) .

انظر : سير النبلاء ($^{0.5}/7$) ، الجرح والتعديل ($^{0.7}/7$) ، الثقات ($^{0.5}/7$) ، تقريب تهديب التهديب ($^{0.5}/7$) ، العبر ($^{0.5}/7$) ، الشدرات ($^{0.5}/7$) ، تقريب التهديب ($^{0.5}/7$) .

^(*) ۱٤٩

والفقهاء والأصوليين وأهل الظاهر ونصره أيضا الوليد بن بكر الغمرى $^{(1)}$ بالمعجمة أيضا ، وبه قطع ابن الصباغ وحكاه القاضى عياض عن كثير $^{(7)}$. وأجازه أبو محمد بن خلاد الرامهرمزى قال حتى لو قال هذه روايتى لكن لاتروها عنى ولاأجيزه $^{(7)}$ لك لم يضره ذلك $^{(1)}$.

قال القاضى عياض : وماقاله صحيح لايقتضى النظر سواه لأن منعه لالعلة ولالريبة لايؤثر فهو من الذي لايرجع فيه (ه).

ورد ذلك ابن الصلاح بأنه (۲)كالشاهد يسمع من يذكر شيئًا في غير مجلس الحكم ليس له أن يشهد على شهادته إذا لم يأذن لـه (۷)قال وذلك مما

⁽۱) الوليد بن بكر أبو العباس الغمرى بالمعجمة ، ويقال العمرى بالمهملة ، الأندلسى ، الحافظ اللغوى ، أحد الرحالة فى الحديث ، حدث عن ابن الخطيب ، وعنه حدث الحاكم ، كان إماما فى الحديث والفقه ، علما باللغة العربية ، ثقة ، أمينا ، وله سماعات فى أقطار كثيرة ، مقدم فى الأدب ، وله شعر فائق ومؤلف فى تجويز الإجازة سماه "الوجازة فى صحة القول بالإجازة" ، مات بالدينور عام (٣٩٣م) . انظر : سير النبلاء (٢٥/١٧) ، تاريخ بغداد (٢٨/١٨٤) ، جذوة المقتبس (٣٦١) ، الصلة (٢٤٢) ، بغية الملتمس (٤٨٠) ، العبر (٣٨٠/٥) ، نفح الطيب (٣٨٠/٢) .

⁽٢) انظر أقوال جميع من سبق في : مقدمة ابن الصلاح (١٩٨) ، التقريب مع التدريب (٥٨/٢) ، شرح ألفية العراقي (١٠٧/٢) ، تشنيف المسامع (١٣٥٢/٤) ، الالماع (١٠٨) ، الأحكام لابن حزم (١٠٥/١) .

⁽٣) في أ ، د : أجزه ، وفي النص : أجيز لك .

⁽٤) انظر المحدث الفاصل (٤٥١) ، وقد رواه عن الرامهرمزى الخطيب في الكفاية (٣٨٥) .

⁽٥) انظر الالماع (١١٠).

⁽٦) في أ : فإنه .

⁽٧) هذا على وجه .

وفى وجه يجوز تحمله والشهادة به بدون إذن ، قال الماوردى وهـو الظاهر من مذهب الشافعى لتعلق الحكم بالظاهر دون السرائر وعلى هـذا الوجه لاتنتهض حجة ابن الصلاح .

قلت : وظاهر كلام الماوردى أنه إذا سمعه في مجلس الحكم فإنه يصح الشهادة به بدون إذن قولا واحدا . والله أعلم .

انظر الحاوي (۲۲۲/۱۷).

 $^{(1)}$ نيه الرواية والشهادة $^{(1)}$. انتهى

لكن القاضى عياض قد تعرض للجواب عن هذا : بأن الشهادة على الشهادة لاتصح إلا مع الاشهاد أو الإذن في كل حال سوي مالو سمعه (*) أدى عند الحاكم فإن فيه اختلافا (٣)وأما الرواية فليس فيها ذلك ، فإن الحديث عن السماع والقراءة لا يحتاج فيه إلى إذن باتفاق فافترقا (١).

وقد يخدش هذا الجواب بأن الحديث عن السماع والقراءة وزان سماعه عند القاضى يؤدي أو نحو ذلك لأنه لايحتمل شيئا آخر بخلاف (٥)مالو سمع شخصاً يقول أنا شاهد على فلان بكـذا فلافرق بينهمـا في ذلك حينئذ^{(٦)(**)}.

واعلم أن هذا كله في جواز الرواية ، أما العمل بما أخبره (٧)به الشيخ انه سماعه أو مرويه فإنه يجب عليه إذا صح إسناده كما جزم به ابن الصلاح وحكاه عياض عن محققى أصحاب الأصول أنهم لايختلفون فيه^(م).

الثالث : الوصية بأن يوصى قبل موته أو عند سفره (٩) بأن فلانا يروى عنه كذا وكذا.

⁽١) في أ: تساوى ، والمثبت يوافق النص .

⁽٢) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٩٩) .

^(*) ۱۲۸

⁽٣) هذا على رأى المالكية ففي الذخيرة :

إذا سمعته يقص شهادته لاتنقلها عنه حتى يشهدك على ذلك ... قاله مالك وفيمن سمعه يؤدى عند الحاكم منع أشهب النقل عنه وأجازه مطرف عند موت القاضي أو عزله وقال أصبغ حتى يشهدك أو تشهد قبول القاضي لتلك الشهادة .

انظر الذخيرة (٢٩١/١٠ - ٢٩٢).

⁽٤) انظر : الالماع (١١٢،١١١) ، تدريب الراوى (١٩/٢ه) .

⁽٥) في ج : بخلافه .

⁽٦) في ج ، د : في ذلك شيئا حينئذ . وانظر أيضا جواب السخاوى فى فتح المغيث (١٣١/٢) .

^{1117 (**)}

⁽٧) في ج ، د : إجازة .

⁽٨) انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٩٩) ، الالماع (١٠٨) ، شرح ألفية العراقي (١٠٩/٢) ، فتح المغيث (١٣٢/٢) ، تدريب الراوى (٩/٢) .

⁽۹) في ج، د: عند غيره.

فعن بعض السلف أنه يجوز للموصى له أن يرويه عن الموصى ، فروى الرامهرمزى من راويه حماد بن زيد $^{(1)}$ عن أيوب $^{(7)}$ قال :

قلت لمحمد بن سيرين أن فلانا أوصى لى بكتبه أفأحدث بها عنه . قال : نعم ثم قال لى بعد ذلك لاآمرك ولاأنهاك .

قال حماد : وكان أبو قلابة قال ادفعوا كتبى إلى أيوب إن كـان حيا ، وإلا فاحرقوها^(٣).

وعلل ذلك (٤) القاضى عياض بأنه نوع من الإذن (٩) قال ابن الصلاح وهذا بعيد جدا وهو إما زلة عالم أو مؤول على أنه أراد أن يكون ذلك على

⁽۱) حماد بن زيد بن درهم ، أبو اسماعيل البصرى الأزرق ، الحافظ الثبت ، أحد الأعلام ، ولد عام (۹۸ه) ، سمع أنس بن سيرين وأيوب ، وعنه روى شعبة وهو من شيوخه وابن المدينى ، وعنه روى الشيخان ، قال ابن مهدى : مارأيت أعلم منه لاسفيان ولامالك ، قال الذهبى : لاأعلم بين العلماء نزاعا فى أنه من أئمة السلف ومن أتقن الحفاظ ، وأعدلهم وأعدمهم غلطا على سعة ماروى ، كان يحفظ حديثه وليس عنده كتاب وقد أضر فى آخره ، مات عام (۱۷۹ه) .

انظر : سير النبلاء (١٩٦٧) ، الجرح والتعديل (١٧٦/١) ، (١٧٧/٣) ، حلية الأولياء (١٧٧/٦) ، الثقات (٢١٧/١) ، تهذيب الأسماء (١٦٧/١) ، العبر (١٢٧/١) ، تهذيب التهذيب (٩٦٣) ، طبقات الحفاظ (٩٦) ، نكت الهميان (١٤٧) الشذرات (٢٩٢) .

⁽۲) أيوب بن أبي قيمة كيسان السختياني ، أبو بكر الحافظ ، سيد الفقهاء ، من صغار التابعين ، ولد عام (۱۳۸ه) ورأى أنس بن مالك ولم يرو عنه ، سمع من أبي قلابة وبحاهد وسعيد بن جبير ، وعنه روى ابن سيرين والزهرى وهم شيوخه ، وشعبة والحمادان ، كان ثقة ثبتا في الحديث ، حجة ، اليه المنتهى في الاتقان ، شديد الاتباع للسنة ، زاهدا ، كثير العبادة ، حج أربعين حجة ، مات بالبصرة عام (۱۳۱م) .

انظر: سير النبلاء (١٥/٦) ، الحلية (٣/٣) ، العبر (١٧٢/١) ، تهذيب التهذيب (٣/٣) ، طبقات الحفاظ (٥٢) ، تهذيب الأسماء (١٣١/١) ، التاريخ لابن معين (٤٨/٣) ، الشذرات (١٨/١) .

⁽٣) انظر : المحدث الفاصل (٤٥٩) ، الكفاية (٣٨٩) ، الالماع (١١٦) ، شرح الكوكب (٣٨٩) .

⁽٤) ذلك تعود على القول بتجويز الرواية بالوصية .

⁽٥) انظر الالماع (١١٥) .

سبيل الوجادة^(١).

الرابع: الوجادة _ بكسر الواو _ مصدر مؤكد لوجد قال المعافى بن زكريا النهرواني $^{(7)}$ إن المولدين ولدوه $^{(7)}$ وليس عربيا جعلوه مباينا لمصادر وجد المختلفة المعنى فكما ميزت العرب بين معانيها فرق هؤلاء بين ماقصدوه من هذا النوع وبين تلك^(٤).

قال ابن الصلاح يعني قولهم وجد ضالته وجدانا ومطلوبه وجودا وفي الغضب موجدة وفي الغني وجدا وفي $[1-1]^{(6)}$ وجدا $^{(7)}$. انتهى .

وزيد (٧)عليه جدة في الغضب وفي الغني إجدان بكسر الهمزة حكاهما

⁽١) انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٩٩) ، شرح ألفية العراقي (١١٠/٢) ، شرح الكوكب

 ⁽۲) أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني بن طرار ، القاضى ، الحافظ ، عالم عصره ، ولد عام (٣٠٥ه) ، سمع البغوى وتلا على ابن شنبوذ ، وعنه حدث القاضى أبو الطيب ، كان ثقة ، من بحور العلم ، قـال الخطيب : كان في وقتـه مـن أعلم الناس بالفقه والنحو واللغة وأصناف الأدُب ، ولى قضاء باب الطاق وكان على مذهُّب ابن جرير ، من مؤلفاته :

[&]quot;الجليس الأنيس" ، وله "تفسير" قيم الفوائد ، مات عام (٣٩٠هـ) .

انظر : سير النبلاء (١٦/١٦) ، تاريخ بغداد (٢٣٠/١٣) ، معجم الأدباء (١٥١/١٩) أنباه الرواه (٢٩٦/٣) ، بغية الوعاة (٢٩٣/٢) ، النجوم الزاهرة (٢٠١/٤) ، وفيات الأعيان (٢٢١/٥) ، طبقات الداودي (٣٢٣/٢) ، طبقات الحفاظ (٤٠٠) ، الشذرات (١٣٤/٣).

⁽٣) قال السيوطى :

المولىد : هو ماأحدثه المولدون الـذين لايحتج بألفاظهم والفـرق بينـه وبين المصنوع أن المصنوع يورده صاحبه على أنه عربي فصيح وهذا بخلافه .

المزهر (٣٠٤/١) .

⁽٤) نقله عنه ابن الصلاح فقال : روينا عن المعافى ...الخ . انظر : مقدمة ابن الصلاح (٢٠٠) ، شرح ألفية العراقي (١١١/٢) ، تدريب الراوي (٦٠/٢) ، فتح المغيث (٦٠/٢) .

⁽٥) في جميع النسخ : الحير ، والمثبت من النص .

⁽٦) انظر المصادر السابقة .

⁽v) فی ب ، ج ، د : ویدل .

ابن الأعرابي $^{(1)}$ وبسط ذلك له موضع أليق من هذا $^{(7)}$.

والوجادة في الاصطلاح : أن يجد الحديث أو نحوه بخط من يعرفه ونثق بأنه خطه حيا كان أو ميتا .

فأما الرواية به فأن يقول $(^{7})$ وجدت بخط فلان كذا ، وإذا لم يثق بذلك يقول $(^{1})$ ذكر أنه خط فلان ولايقول لاحدثنا ولاأخبرنا خلافا لمن جازف فى اطلاق ذلك ، قال القاضى عياض لاأعلم أحدا ممن يقتدى به أجاز ذلك $(^{6})$. وإما أن يقول عن فلان فقال ابن الصلاح إنه تدليس قبيح إذا كان يوهم سماعه منه $(^{7})$.

أما العمل بها فمعظم المحدثين والفقهاء والأصوليين على المنع .

وحكى عن الشافعى الجواز وهو الذى نصره الجوينى واختاره غيره من أرباب التحقيق(v).

قال ابن الصلاح قطع به بعض المحققين من أصحابه وهـو الذي لايتجه غيره في الأعصار المتأخرة . وقال النووى أيضا إنه الصحيح (^).

 ⁽۱) نقله عنه العراقى فى شرح ألفيته (۱۱۱/۲) ، وانظر : التقييد والايضاح (۲۰۰) ،
 توضيح الأفكار (۳٤٧/۲) ، شرح الكوكب (۲۵/۷) .

 ⁽۲) انظر : الصحاح (وجد) (۱۹۰۷) ، تهذیب اللغة (وجد) (۱۹۰/۱۱) ، لسان العرب (وجد) (۱۹۰/۱۲) ، القاموس المحیط (وجد) (٤١٣) .

⁽٣) في أ : يقال .

⁽٤) في ب: فيقول .

⁽٥) انظر الالماع (١١٧) .

⁽٦) انظر : مقدمة ابن الصلاح (٢٠١) ، فتح المغيث (١٣٩،١٣٨/٢) ، توضيح الأفكار (٣٤٥/٢) .

⁽۷) انظر : مقدمة ابن الصلاح (۲۰۱) ، شرح ألفية العراقي (۱۱٤/۲) ، التقريب مع التدريب (۱۳/۲) ، فتح المغيث (۱۳۹/۲) ، شرح الكوكب (۵۲۷/۲) ، البرهان (۱۲۵۸،۲٤۷/۱) ، الالماع (۱۲۰) .

 ⁽٨) انظر نفس المصادر عدا الأخيرين .

تنبيهان :

أحدهما : سبق فى الرواية بالوجادة اللفظ الذى يروى به وينبغى فى الوصية أن يصرح بذلك بأن يقول أوصى لى فلان أن أؤدى عنه كذا ولايطلق حدثنا وأخبرنا وكذا فى الإعلام .

وأما المناولة وكذا ماقبلها وهو الإجازة فلايقال فيهما حدثنا ولاأخبرنا على الصحيح المختار عند الجمهور .

وقال الزهرى ومالك يجوز فيهما إطلاق حدثنا وأخبرنا .

وحكى عن قوم أن ذلك جائز فى الإجازة مطلقا من غير أن يقيد بكونها إجازة فحكاه عياض عن ابن جريج وجماعة من المتقدمين وقال الوليد بن بكر $^{(1)}$ أنه مذهب مالك وأهل المدينة وذهب إليه أيضا إمام الحرمين $^{(*)}$ وخالفهم غيرهم من أهل الأصول وغيرهم $^{(*)}$.

وجوز أبو نعيم وأبو عبد الله المرزباني _ بميم مفتوحة ثم راء ساكنة ثم زاى مفتوحة (٣)ثم موحدة وبعد الألف نون _ أن يقول أخبرنا دون حدثنا

⁽۱) وهو أبو العباس الغمري سبقت ترجمته قريبا ص

^{21.8 (*)}

 ⁽۲) انظر الأقوال السابقة في :
 الكفاية (۳۲۹) ، مقدمة ابن الصلاح (۱۹٤) ، شرح ألفية العراقي (۹۷/۲) ، فتح المغيث (۱۱۲/۲) ، تدريب الراوى (۵۱/۳) ، الإلماع (۱۲۸) ، البرهان (۱۲۷/۱) .

⁽٣) قلت : هذه لغة ذكرها الجواليقي في المعرب (٥٨٩) ، وإلا فالمذكور في الأنساب وكتب التراجم بضم الزاى فقط ولاأدرى لماذا عدل المؤلف عن المشهور ، والله أعلى . وهو :

حمد بن عمران أبو عبيد الله وقيل أبو عبد الله المرزباني الكاتب ، المتقن ، الاخباري ، ولد عام (٢٩٦ه) حدث عن البغوى وابن دريد ونفطويه ، وعنه حدث التنوخي ، كان معتزليا وفيه تشيع ، قال الأزهري : ماكان ثقة ، قال الخليب : وليس حاله عندنا الكذب وأكثر ماعيب عليه مذهبه وتدليسه للإجازة ، قال الذهبي كان راوية مكثرا لكن غالب رواياته إجازة فيطلق في ذلك أخبرنا كالمتأخرين من المغاربة ، له مصنفات كثيرة جدا منها :

[&]quot;أخبار المعتزلة" ، "أخبار الشعراء" ، مات عام (٣٨٤ﻫ) .

إلا أن يقول حدثنا أو أخبرنا إجازة كما يقول فى المناولة أخبرنا أو حدثنا مناولة أو نحو ذلك موضحة فى علم الحديث لانطول بها .

[التنبيه] الثاني :

المكاتبة : بأن يكتب الشيخ إلى غيره سمعت من فلان كذا للمكتوب (*) إليه إذا علم خطه أو ظنه بأخبار عدل أنه خطه أو شاهده يكتب أن يعمل به و (τ) يرويه عنه إن أجازه به وكذا إن لم يجزه عند كثير من المتقدمين حتى قال ابن السمعانى انها (τ) أقوى من الإجازة (τ) .

واقتضى كلام الكيا أنه كالسماع قال : لأن الكتابة أحد اللسانين وقد كان صلى الله عليه وسلم يبلغ الغائب بالكتابة إليه .

قال: ولو بعث إليه رسولا وأخبره بالحديث حلت له الرواية لأن الرسول ينقل كلام المرسل فهو كالكتاب بل أوثق منه وكان صلى الله عليه وسلم يكتب إلى عماله تارة ويرسل أخرى (٠).

⁼ انطر: الأنساب (٥/٥٦) ، سير النبلاء (٢١/٧٤) ، تاريخ بغداد (١٣٥/٣) ، معجم الأدباء (٢٦٨/١٨) ، أنباه الرواه (١٨٠/٨) ، وفيات الأعيان (٤/٣٥) ، العبر (٢٧/٣) ، ميزان الاعتدال (١١٨/٥) ، الشذرات (٢١١/٣) ، النجوم الزاهرة (١١٨/٤) .

⁽۱) انظر : مقدمة ابن الصلاح (۱۹٤) ، شرح ألفية العراقي (۹۷/۲) ، فتح المغيث (۱۱۲/۲) ، تدريب الراوي (۱/۲) ، شرح الكوكب (۹۲/۲) .

⁽٢) في ب: أو ، والمثبت يوافق البحر .

⁽٣) في ج ، د : انه ، والمثبت يوافق البحر .

 ⁽٤) انظر كلام ابن السمعانى في : القواطع (٧٠٩/٢) ، مقدمة ابن الصلاح (١٩٧) ، شرح ألفية العراق (١٠٤/٣) ، البحر المحيط (٤٠٠/٤) ، شرح الكوكب (٥١٦/٢).
 (٥) انظر كلام الكيا في البحر المحيط (٤٠٠/٤) .

ونقل (۱) الصيرفى عن مالك أنه كان يكتب ويقول كتبت كتابى هذا وختمته مجاتمي فاروه عني (۲).

قال البيهقى : الآثار فيه كثيرة عن التابعين وأتباعهم من بعدهم فدل على أنه واسع عندهم وكتب النبى صلى الله عليه وسلم إلى عماله بالأحكام شاهدة $^{(n)}$ لقولهم .

إلا أن ماسمعه من (٤) الشيخ فوعاه أو قرىء عليه وأقر به فحفظه يكون أولى بالقبول مماكتب به إليه لما يخاف على الكتاب من التغيير والإحالة . انتهى (٥).

ونقل أبو الحسين بن القطان عن بعضهم اعتبار شاهدين على الكاتب بأنه كتبه على حد شرط كتاب القاضى (r).

وصفة الرواية بهذا النوع كتب إلى أو أخبرني كتابة .

وجوز الإمام فخر الدين أن يطلق أخبرنى وإن لم يقل كتابة (v)، وجرى عليه ابن دقيق العيد في "سرح العنوان" فجعل قول الراوى كتابة أدبا(h) لاشرطا(h)، ونقل نحو ذلك عن الليث بن سعد أنه يجوز إطلاق حدثنا وأخبرنا(v).

⁽١) في ج: فنقل.

⁽٢) انظر المصدر السابق.

⁽٣) في أ : مشاهدة .

⁽٤) في ج : عن ، والمثبت يوافق النص .

⁽ه) نقـل الـزركشي كلام البيهقي مـن المدخل ، وهـذا النص ضمن الجزء المفقـود مـن المدخل أشار إلى ذلك المحقق .

انظر : البحر المحيط (٣٩١/٤) ، تدريب الراوى (٥٦/٢) ، المدخل للبيهقي (٨٠).

 ⁽٦) انظر كلام ابن القطان في : البحر المحيط (٣٩١/٤) ، شرح الكوكب (١٧/٢) ،
 وانظر الوجيز للغزالي (٢٤٣/٢) .

 ⁽٧) لكن يلاحظ أن الرازى منع أن يقول سمعت أو حدثنى .
 انظر : المحصول (٦٤٥/١/٢) ، البحر المحيط (٣٩٧/٤) .

لق ب : إذنا ، والمثبت يوافق البحر .

⁽٩) انظر كلام ابن دقيق العيد في البحر المحيط (٣٩٢/٤) .

⁽١٠) انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٩٧) ، شرح ألفية العراقى (١٠٦/٣) ، البحر المحيط (١٠٩/٤) .

(188x)

والمختار الراجح الأول .

ومنع قوم من الرواية بالكتابة كالماوردى والرويانى وأجابا عن كتب النبى صلى الله عليه وسلم بأن (١) الاعتماد كان على أخبار المرسلة على يده ونقل انكار ذلك أيضا عن الدارقطني (٢).

قال إمام الحرمين في "النهاية" كل كتاب لم يذكر حامله فهو مرسل (٣). قلت : وإنما لم أذكر هذا النوع في النظم لأن مرده عند القائل به أحد أمرين :

الوجادة : وإن فارقها من حيث أنه قصده هنا (١) بالكتابة بخلاف الوجادة. والآخر : الإجازة (١) على ماسبق من تفاصيلها وإن فارقها من حيث أن فيها لفظا بخلاف الكتابة فاكتفى بذكرهما ومن أراد التوسع في ذلك فليراجعه من محله وهو علم الحديث . والله تعالى أعلم .

خاتمة:

تكذيب أصل فرعه (١)لايسقط مرويه فإنه قد يضبط (*) والشيخ ناس فإذا ماظنا أو شك فهو للقبول أدنى

هذه الخاتمة في مسائل كالمفرعة على ماتأصل من القواعد في خبر الواحد وماشرط فيه وربما يخرج من ذلك شروط أخرى في قبـول خبر الواحد سوى

⁽١) في أ : فإن .

⁽٢) نقله عنهم الزركشي في البحر المحيط (٣٩٢/٤) ، وانظر قول الماوردي في الحاوى (٢٠/١٦) .

 ⁽٣) نقله الزركشى عن النهاية ، وقد قاله الإمام أيضا فى البرهان لكن خصه بكتب
 رسول الله قال ولو ذكر التحق بالمسند .

انظر : البحر المحيط (٣٩٢/٤) ، البرهان (٦٣٣/١) ، نهاية السول (٢٦٨/٢) .

⁽٤) في ج ، د : كتبا .

⁽۵) في ج ، د : الإجادة .

⁽٦) فى د : لافرعه .

^(*) ۱۲۹ب

ماتقدم لكن على آراء تارة ترجح $^{(1)}$ وتارة تضعف $^{(7)}$ والفطن ينظر في الراجع فيزيده $^{(7)}$.

[المسألة] الأولى :

إذاكذب الأصل فرعه فيما رواه عنه هل يسقط ذلك المروى عن درجة الاعتبار فيرد (٤)ولايعمل به أو لا؟ (٥)قولان :

أحدهما: وهو المختار وعليه جريت في النظم وفاقا لابن السمعاني كما سيأتي $^{(r)}$ وجرى عليه صاحب "جمع الجوامع $^{(v)}$ لموافقته للقواعد أنه لا يسقط مرويه لأنه قد يضبط الفرع ويكون الشيخ ناسيا له فينكره اعتمادا على غلبة ظنه أنه ماأخبره ولهذا كان الحالف على غلبة ظنه والأمر بخلافه لا يحنث $^{(\Lambda)}$. وممن اختار ذلك أيضا أبو الحسين بن القطان $^{(r)}$ وابن السمعاني في "القواطم $^{(r)}$.

⁽١)،(٢) في أ ، ج : يرجح ، يضعف .

⁽٣) فى أ، د: فَبريده.

⁽٤) في ج، د: فيرتد.

⁽a) أقول تكذيب الأصل للفرع له حالات منها:

الحالة الأولى : أن يكون جازما بذلك ويصرح بتكذيب الفرع .

الحالة الثانية : أن يكذبه لكن لا يجزم بذلك بل يغلب على ظنه .

الحالة الثالثة : أن لاينكر الأصل وإنما يشك أو يظن أنه لم يحدث بذلك .

وقد ضم المؤلف الحالتين الأولى والثانية وجعلهما مسألة واحدة تبعا _ كما يظهر _ لشيخه الزركشي وابن السبكي والتحقيق التفصيل . وستأتى الإشارة إليه عند سرد الأقوال . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٣٢١/٤) ، جمع الجوامع مع التشنيف (١٢٢٤/٤) .

⁽٦) سيأتي بعد أسطر .

⁽v) انظر جمع الجوامع مع المحلى (140/1) .

 ⁽A) هذا هو لغو اليمين على تفسير أبى حنيفة فلاكفارة فيها ولااثم .
 انظر : الحاوى (٢٨٨/١٥) ، تحفة الفقهاء (٢٩٥/٢) .

⁽٩) قال الزركشي رأيته في كتابه . انظر البحر المحيط (٣٢٢/٤) .

⁽١٠) انظر : القواطع (٧٢٨/٢) ، المصدر نفسه .

وجزم به الماوردى والرويانى إلا أنهما قالا إن الفرع لا يجوز أن يرويه عن الأصل $\binom{(1)}{2}$.

وهو مشكل لأنه إذا كان المروى معتبرا فلم لايعزى للشيخ (٢).

القول الثانى : سقوط ذلك المروى وهو المشهور (T)، وذكر إمام الحرمين أن القاضى عزاه للشافعى (T)ونقله ابن السمعانى فى كتاب "القواطع" عن الأصحاب وإن خالفهم (T).

بل ربا حكى بعضهم الاتفاق عليه كما هو مقتضى كلام الهندى فى بعض كتبه ومقتضى كلام النووى فى "شرح مسلم" فى (باب الذكر بعد الصلاة)(٢)،

⁽۱) نقله عنهما الزركشي في البحر ($\pi \pi \pi / \epsilon$) ، والتشنيف ($\pi \pi / \epsilon$) ، وانظر الحاوي ($\pi \pi / \epsilon$) .

⁽٢) سيأتى بعد قليل مايمكن أن يزول به هذا الاشكال .

⁽٣) انظر البحر المحيط (٣٢١/٤) .

⁽٤) قلت : هذا خاص بالحالة الأولى التي أشرت إليها فى صدر المسألة وهى أن يصرح بتكذيب الفرع ويجزم بذلك . قال الإمام : فأما إذا كذبه أو قطع بنسبته إلى الغلط ... ادعى القاضى على الشافعى أنه قال ترد الرواية . ا.ه

البرهان (٢٥٥/١) ، وانظر : تشنيف المسامع (١٢٢٥/٤) ، البحر المحيط (٣٢١/٤) .

⁽ه) استدراك جيد من المؤلف حتى لايتوهم التعارض مع ماعزى إليه قبل قليل . قلت : وكلام ابن السمعاني خاص بالحالة الأولى كما سبق حيث قال : إذا حجد الموى وكذب بالحديث سقط الحديث وكذا قال الأمراب المشرود

إذا جحد المروى وكذب بالحديث سقط الحديث هكذا قال الأصحاب . ا.ه ثم رجح خلافه .

القواطع (٧٢٧/٢) ، وانظر : تشنيف المسامع (١٣٢٥/٤) ، البحر المحيط (٣٢٢/٤). (٦) قلمت صرح الهندى في النهاية بالإجماع على عدم القبول وأفاده أيضا كلام النووى.

وكلامهما خاص بالحالة الأولى وهي التكذيب مع الجزم.

قـال الهنــدى : والمختار التفصيــل فإن كان الإنكار إنكار جحــود وتكــذيب لم يقبل وإلا قبل .

قـال فحصل الاجماع على عدم القبـول إن كان راوى الأصـل مكذبا للفرع جازما بغلطه فى الرواية سواء جزم الفرع أم لم يجزم .

قال النووى : فأما إذا أنكره انكارا جازما قاطعا بتكذيب الراوى وأنه لم يحدثه به قط فلايجوز الاحتجاج به عند جميعهم . ا.ه

انظر : النهاية (قسم ٤٥٣،٤٥٢/٢) ، شرح النووى على مسلم (٨٤/٥) .

وفيه نظر لما سبق^{(۱)(*)}.

وفى المسألة قول ثالث: بالوقف لتعارض قطع الشيخ بكذب الراوى وقطع الراوى بأن الشيخ رواه له وليس أحدهما بأولى من الآخر وهو ظاهر كلام ابن الصباغ فى "العدة"(٢)ونقله ابن القشيرى عن اختيار القاضى (**) أبى بكر على خلاف مانقله عنه إمام الحرمين والخطيب فى "الكفاية" من الرد(٢).

(۱) أى لا يصع ادعاء الاتفاق لما سبق فى القول الأول بعدم سقوط الرواية . قلت : هذا النظر مبنى على ماسبق الاشارة إليه من جعل المؤلف حالتى التكذيب مع الجزم والتكذيب مع غلبة الظن مسألة واحدة والتحقيق الفرق بينهما . فالحالة الأولى هى التى جزم فيها الهندى بعدم القبول بالاجماع وقال النووى عند

الجميع ، وماقالاه سديد ولاأظن أحدا يخالف فيه ولو فرض فلااعتداد به .

أما قول من قال بعدم سقوط الرواية فمحمول على الحالة الثانية وهى التكذيب مع غلبة الظن بل كلام المؤلف صريح في ذلك أثناء نقل حججهم حيث قال :

فينكره اعتمادا على غلبة ظنه أنه ماأخبره ولهذا كان الحالف على غلبة ظنه والأمر بخلافه لايحنث .

وبهذا الجمع يزول الاشكال ويظهر أن الخلاف إنما هو في الحالة الثانية .

وبه أيضًا يمكن حل مااستشكله المؤلف من كلام الماوردى والروياني حيث قال الماوردى :

إن أنكره لم يقدح في صحة الـرواية ولايجوز للمحدث أن يرويه إن أنكـره ويجوز أن ينسه .

فيحمل عدم القدح على حالة التكذيب مع غلبة الظن وعدم جواز التحديث عند الجزم بالتكذيب وجواز التحديث عن الشك والتردد وهذا ماسبق تقريره أول المسألة . والله أعلم .

راجع ص(٣٢٩)) وٰمابعدها .

- īny (*)
- (۲) ذكر ذلك الزركشي في البحر المحيط (۳۲۲/٤).
 - (**)۱۵۱ج
- (٣) أقول تبع المؤلف شيخه الزركشى في هذا النقل والذي رأيته في البرهان والكفاية
 هو التفصيل :

فالشيخ إذا قطع بكذب الراوى فهنا عزى إمام الحرمين الرد إلى القاضى ورواه الخطيب بسنده إليه حيث قال : =

وعلى قول الوقف يطلب الترجيح .

وفى "شرح المختصر" لابن السبكى تأييد القول الأول بأنه كان يلزم أن يقول الأصحاب أنه لو اجتمع الأصل والفرع فى شهادة ترد قال وما^(١) أراهم يقولون بهذا (٢).

فقضيته $(^{"})$ أنه إجماع وصرح بأنه حكى الاتفاق فيه الشيخ بدر الدين فى "شرح جمع الجوامع " ثم قال :

لكن ينازع فى ذلك قول الهندى : إنه لايصير بذلك واحد منهما بعينه مجروحا وإن كان لابد من جرح واحد منهما لابعينه كالبينتين المتكاذبتين .

قال : وفائدته : تظهر فی قبول روایة کل واحد منهما وشهادته إذا انفرد $^{(1)}$ وعدم قبول شهادته وروایته مهما $^{(0)}$ اجتمعا ولو کان فی غیر ذلك الحدیث . انتهی $^{(7)}$.

قال السبكى : وقد حكوا قولين $(^{(v)})$ فيما إذا ادعى رجل على رجلين انهما رهناه عبدهما $(^{(\Lambda)})$ فزعم كل واحد منهما أنه مارهن نصيبه وأن شريكه رهن وشهد عليه بذلك :

⁼ وإن كان جحوده للرواية جحود مصمم على تكذيب الراوى فيجب أن لايعمل بذلك الحديث ، قال : ولو قال لاأدرى حدثته أو لا؟ توقفت في حاله . ومن هنا يظهر أن التوقف الذى عزاه ابن القشيرى إلى القاضى في صورة ، والرد الذى عزاه إمام الحرمين والحطيب في صورة أخرى فلاتعارض . والله أعلم . انظر : البحر المحيط (٣٧٧٤) ، البرهان (١٠٥١) ، الكفاية (١٦٩) ، وراجع ماقيل في الهوامش السابقة .

⁽١) في ج : وأنا ، والمثبت يوافق النص .

 ⁽۲) انظر رفع الحاجب (ج ۲/ق ۱۷۸،۱۷۷).

⁽٣) في أ : فقضيه .

 ⁽٤) في أ : إذ لاترد ، وفي ج ، د : إذ لاتفرد .

⁽۵) فی د : منهما .

 ⁽٦) انتهى كلام الزركشى ومانقله عن الهندى .
 انظر : تشنيف المسامع (١٢٧٤/٤) ، النهاية (قسم ٢/٤٥٣) .

⁽٧) ويقال وجهين . انظر روضة الطالبين (١١٣/٤) .

⁽٨) في أ ، د : عندهما .

أحدهما: لايقبل لطعن كل واحد منهما في صاحبه . وأصحهما: يقبل وبه قال الأكثرون لأنهما ربما نسما(١).

ومما يشبه ذلك من الفقه البينتان تتكاذبان بتعارضهما ولايقدح ذلك في عدالتهما .

وإذا قال لامرأته إن كان هذا الطائر غرابا فأنت طالق وعكس آخر $^{(7)}$ ولم يعرف الطائر لا يمنع أحد منهما $^{(7)}$ غشيان امرأته $^{(3)}$ مع أن امرأة أحدهما طالق في نفس الأمر $^{(6)}$.

وكـذا المجتهـدان في إناءين كـل منهما توضاً بإناء لايؤم أحدهما $[V_{-4}, (r)]$.

ومالو علق عتق عبده بكون الطائر غرابا ، والآخر بكونه ليس غرابا ثم ملك أحدهما العبد الآخر واجتمعا في ملك عتق أحدهما الابعينه $(^{\circ})$. وهو كثير إلا أن الفرق أن مسألتنا يقال فيها إن يقين $(^{\wedge})$ أحدها الاينافي كونه ناسيا فلاترد شهادته بالاحتمال .

⁽١) انظر المصدر السابق.

⁽٢) بأن قال : إن لم يكن هذا الطائر غرابا فأنت طالق .

⁽٣) في د: أحدهما .

⁽٤) انظر روضة الطالبين (١٠٠/٨) .

⁽ه) انتهى كلام ابن السبكى وهو فى رفع الحاجب (ج١/ق١٧٨،١٧٧) ، وانظر النهاية (قسم٤٥٣/) .

⁽٦) لأن أحد الانائين نجس قطعاً .

انظر روضة الطالبين (٣٩/١) .

 ⁽٧) ويؤمر بتعيين العتق في أحدهما .
 انظر روضة الطالبين (١٠٠/٨) .

⁽۸) فی ب ، ج ، د : تعین ، وفی ب : تعبن .

تنبيهات :

أحدها: محل الخلاف إذا أنكر الشيخ الحديث بالجملة ، أما لو أنكر لفظة منه فقط فلاخلاف في وجوب العمل به قاله القاضي في "التقريب"(١). ومحله أيضا إذا كان الشيخ المنكر واحدا ، أما لو كانوا كثيرا يبعد أنهم نسوا وحفظ الراوى فإنه يكون قادحا قطعا قاله ابن فورك (٢).

ومحله أيضا إذا كان الفرع جازما به فإن كان شاكا فلا يخفى أنه لايعمل به لأن شرط الرواية الجزم وإن لم ينكر الشيخ فكيف مع الإنكار^(٣).

و محله أيضا إذا أنكره لفظا وهو معنى قولى (تكذيب) .

أما لو أنكره فعلا بأن رواه له ثم عمل بخلافه .

فإن كان مما يقبل التأويل فيجوز أن يكون ذلك لأنه أوله .

وإن لم يقبل فقال ابن الأثير في "شرخ مسند الشافعي" إنه مردود (٤) و بمثله (٥) قال أبو زيد الدبوسي من الحنفية (٦).

لكن قياس مذهبنا أنه لايرد بذلك مطلقا $^{(v)}$ لأن العبرة بما روى الراوى لا بما يرى كما لو كانا من واحد ، فإن لم يعمل الشيخ بخلاف ولكن ترك العمل به فهو يشعر بأنه لو كان صحيحا لما تركه والظاهر أنه كالذى قبله $^{(A)}$.

⁽۱) نقلــه عنــه الــزركشي في البحــر (۲۲۲/٤) ، وفي تلخيـــص التقــريب (۲/۲۷) : فلايقتضي ذلك رد الرواية .

⁽٢) نقله عنه الزركشي في البحر (٣٢٦/٤).

⁽۳) انظر : المحصول (۱۲۲۰/۲) ، تشنيف المسامع (۱۲۲۰/۱) ، البحر المحيط (۳) . (۳۲) ، كشف الأسرار للبخاري (۱۲/۳) .

⁽٥) أى بمثل هذا التفصيل كذا عزى الزركشي . والله أعلم .

⁽٦) انظر : البحر المحيط (٣٢٣/٤) ، كشف الأسرار للبخاري (٣/٣٦-٦٦) .

⁽٧) قاله الزركشي في البحر (٣٢٣/٤).

⁽٨) انظر نفس المصدر.

[التنبيه] الثاني :

أن الرواية في هذا تخالف الشهادة فإن الأصل إذا أنكر بطلت شهادة الفرع الذي هو شاهد على شهادته $^{(1)}$.

[التنبيه] الثالث:

إذا لم يقع الإنكار إلا من أصحاب الشيخ لامن الشيخ فإن لم يكن المنكر عليه من مشاهير أصحابه فنقل ابن برهان عن أصحابنا أنه يرد كما ردوا حديث أبى خالد الدالانى (٢)(ليس الوضوء على من نام قائما أو قاعدا أو راكعا أو ساجدا ، وإنما الوضوء على من نام مضجعا) (٣)لقول أحمد إن أبا خالد الدالاني يزاحم أصحاب قتادة وليس منهم (٤).

⁽١) انظر : المهذب (٣٣٩/٢) ، البحر المحيط (٣٢٣/٤) ، حاشية العطار (١٦٥/٢) .

⁽٢) أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن الدالاني الأسدى الكوفي ، كان يتزل في بني دالان ويقال واسطى ، روى عن أبي اسحاق السبيعي وقتادة ، وعنه روى شعبة والثوري قال أبو حاتم : صدوق ثقة ، وقال ابن حنبل وابن معين : ليس به بأس ، قال الحاكم شهد له الأئمة المتقدمين بالصدق والاتقان ، وقيل : كان كثير الخطأ فاحش الوهم ، ليس بحجة ، وكان يدلس ، قال ابن حجر : من السابعة .

انظر : الجرح والتعديل (۲۷۷/۹) ، من كلام أبى زكريا (۸٦) ، ميزان الاعتدال (۲۲/۲) ، المغنى للذهبى (۲۲/۲) ، تهذيب التهذيب (۱۰۲/۲) ، تقريب التقريب (۲۳۲) .

⁽٣) كذا أورد الزركشي هذا الحديث في البحر (٣٧/٤).
وقد رواه البيهقي بلفظ (لايجب الوضوء على من نام جانسا أو قائمًا أو ساجدا حتى
يضع جنبه فإذا وضع جنبه استرخت مفاصله).

ورواه أبو داود بلفظ (إنما الوضوء على من نام مضطجعا) ، والترمذى بنحوه . سنن البيهقى (الطهارة) (١٠١/١) . وانظر : سنن الترمذى (أبواب الطهارة) (١١١/١) ، مسند أحمد (٩٠/٤) بتحقيق

⁽٤) قال البيهقى يعنى به أحمد أنه لايعرف للدالانى سماع من أبي قتادة . انظر ماقيل في هذا الحديث في نفس المصادر ومانقله أحمد شاكر في هامش الترمذي والمسند . والله أعلم .

قال ابن برهان وماتخيلوه لايصح لأن الفرض أن الناقل ثقة عدل فكيف يرد وغاية ذلك زيادة ثقة ، فاللائق بمذهبنا أنه لايرد(١).

فإن كان الإنكار من الراوى نفسه بأن قال كنت وهمت أو أخطأت ، فقال (7)ابن القطان الظاهر أن يكون كما سبق لاحتمال النسيان وقال (8) القاضى أبو الطيب يقبل انكاره كما قبل أولا تحديثه (8).

أما لو قال تعمدت الكذب فقال الصيرفي لايعمل بذلك الحديث ولابشيء من نقله (٤).

فإن قال عدل مرتضى فى رواية عدل إنها ليست بصحيحة ولم يبين لقوله وجها لم يسمع منه قاله الكيا الطبرى قال وبمثله رددنا قول ابن معين لم يصح فى النكاح بغير ولى حديث (٥).

[التنبيه] الرابع:

من أمثلة المسألة مارواه البخارى فى رفع الصوت بالذكر عن عمرو (*) يعنى ابن دينار (۱)عن أبي معبد مولى

⁽١) نقله عنه الزركشي في البحر (٣٢٧/٤) ولم أقف عليه في الـوصول . والله أعلم .

⁽۲) في د : قال .

^(*) ۱۰۰۵

⁽٣) انظر كلام ابن القطان والقاضى أبي الطيب في البحر المحيط (٣٢٨،٣٢٧/٤).

⁽٤) نقله عنه الزركشي في البحر (٣٢٨/٤).

⁽ه) كذا نقل الزركشي عن الكيا ، وفي التاريخ لابن معين (٢٣٦/٢) : (ليس يصح في هذا شيء إلا حديث سليمان بن موسى) . انتهى بالنص . وسيأتي الحديث ص(٥٧) روأيضا ص(٥٧٥) . والله أعلم . انظر : البحر المحيط (٣٢٩/٤) ، التقييد والايضاح (١٥٢) ، شرح ألفية العراقي (٣٣٩/١) .

^(*) ۲۵۱ج

⁽٦) عمرو بن دينار أبو محمد المكى الأثرم ، شيخ الحرم ، مفتى أهل مكة ، الحافظ ، ولد عام (٤٥ه) ، سمع ابن عباس ومولاه أبى معبد وجمع من الصحابة ، وعنه روى قتادة والزهرى وشعبة والشورى والحمادان ، كان من أوعية العلم وأتمة =

ابن عباس $^{(1)}$ عن ابن عباس $^{(7)}$ فإن الشافعى ثم مسلما قالا إن الحديث $^{(*)}$ معلول بأن $^{(7)}$ أبا معبد أنكر تحديثه عمرا بذلك $^{(4)}$ قال الشافعى وكأنه نسى $^{(6)}$. ومنها : مافى سؤالات الآجرى لأبي داود سمعت أبا داود يقول قال

انظر : سير النبلاء (٣٠٠/٥) ، الجرح والتعديل (٢٣١/٦) ، العقد الثمين (٢٣١/٦) ، تهذيب الأسماء (٢٧/٠) ، تهذيب التهذيب (٢٨/٨) ، طبقات الحفاظ (٤٣) ، الشذرات (١٧١/١) ، العير (١٣/١) .

(۱) أبو معبد مولى ابن عباس ، حجازى ، اسمه نافذ ، روى عن مولاه وعنه روى عمرو بن دينار وسليمان الأحول ، وثقه ابن حنبل وابن معين وأبو زرعة وذكره ابن حبان فى الثقات ، كان ثقة ، حسن الحديث ، من أصدق موالى ابن عباس ، مات بالمدينة عام (١٠٤ه) .

انظر : الثقاتُ (٤/٤/٥) ، الجرح والتعديل (٨/٧٠٥) ، تهذيب التهذيب (١٩٠٤/١٠) ، تقريب التهذيب (٥٥٨) .

(۲) قال : (كنت أعرف انقضاء صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالتكبير). صحيح البخاري (الأذان) (۲۰٤/۱)، صحيح مسلم (المساجد) (۲۰/۱)، مسند الشافعي (صفة الصلاة) (۹۹/۱).

(*) ۱۳۰ب

(٣) في د : فإن .

(٤) أقول: نسبة هذا القول إلى الشافعي ومسلم فيها نظر فقد رويا الحديث ولم يصرحا بأنه معلول ، بل قال النووي وابن حجر: إن احتجاج مسلم بالحديث دليل على ذهابه إلى صحة الحديث الذي يروى على هذا الوجه ، قال النووى : وهو مذهب جمهور علماء المحدثين والفقهاء والأصوليين . والله أعلم . انظر : شرح النووى على مسلم (٨٤/٥) ، فتح الباري (٣٢٦/٣) ، وانظر المصادر

(٥) انظر : مسند الشافعي (٩٩/١) ، فتح الباري (٣٢٦/٢) .

الاجتهاد، قال ابن عيبنة: ثقة، ثقة، ثقة، ثقة، وقال ابن أبي نجيح: مارأيت أفقه منه لاعطاء ولامجاهد ولاطاووس، كان كثير الحديث صدوقا، لكنه لايحب التحديث، سئل إياس عن أفقه أهل مكة قال: أسوؤهم خلقا عمرو بن دينار إذا سألته عن حديث كأنما تقلع عينه، مات عام (١٣٦ه).

ابن المبارك كابرنی $^{(1)}$ روح بن شیبان $^{(7)}$ مكابرة $^{(7)}$ حدثنی بحدیث ثم قال $^{(1)}$ أحدثك $^{(1)}$.

المسألة الثانية (٥):

إذا لم ينكر الشيخ وإنما شك أو ظن أنه لم يحدث فرعه أو قال لاأدرى صحة ماعزاه إلى والراوى ثقة $^{(7)}$ جازم بذلك ، فالأكثر على قبوله والعمل به وإليه أشرت بقولى (فإذا ماظنا أو شك فهو للقبول أدنى) أى أقرب للقبول من الذى سبق فى إنكار الشيخ وعلى هذا أصحابنا ومحمد بن الحسن قال القاضى وهو مذهب أكثر العلماء والفقهاء $^{(V)}$ من أصحاب مالك والشافعى وأبى حنيفة وقال سليم إنه قول أصحاب الحديث بأسرهم وبعض الحنفية ، قال ابن القشيرى وهو مااختاره القاضى وادعاه مذهب الشافعى $^{(A)}$.

كما روى ربيعة عن سهيل بن أبي صالح (٩)

⁽١) في أ : كنا نرى .

⁽٢) لم أعثر له على ترجمة . والله أعلم .

⁽٣) في أ : بكاس .

⁽٤) الجزء المطبوع من السؤالات لايوجد فيه هذا النص ، راجع ص(١<١٠) من البحث ولم أر من ذكر هذا المثال . والله أعلم .

⁽٥) أي المسألة الثانية من مسائل الحاقة .

⁽٦) في ج : فيه .

⁽٧) في ب : أكثر العلماء والمحدثين .

⁽A) هذه الأقوال نقلها الزركشي في البحر (٣٢٣/٤)، وانظر : مقدمة ابن الصلاح (١٥١)، تشنيف المسامع (١٢٦/٤)، تلخيص التقريب (٧٨٥/٧)، الإحكام للآمدى (١٨٨٢)، أصول السرخسي (٣/٣)، أصول الجماص (١٨٣/٣)، أحكام الفصول (٢٦٩)، شرح الكوكب (٣/٨).

⁽۹) أبو يزيد سهيل بن ذكوان السمان ، المدنى ، التابعى ، المحدث الكبير ، الإمام الصادق ، حدث عن أبيه وابن شهاب وربيعة ، وعنه حدث ربيعة والأعمش وشعبة والسفيانان والحمادان ، كان ثقة من كبار الحفاظ لكنه مرض فنسى الكثير وقيل بسبب وفاة أخيه ، وثقه ابن معين ومرة قال ليس محجة ، قال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به وقد خرج له البخارى ومسلم في الشواهد ، مات عام (١٤٠٠) انظر ر : سير النبلاء (٥/٨٥٤) ، الجرح والتعديل (١٩٠٤٢) ، ميزان الاعتدال (٢٣٣٢) ، المغنى للسندهي (١٩٠١٤) ، العبر (١٩٠١١) ، التاريخ لابن معين (٢٠٨/١) ، تهذيب التهذيب (٢٩٣٤) ، الشذرات (٢٠٨/١) .

عن أبيه $^{(1)}$ عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم $^{(1)}$ عن الشاهد واليمين) ثم قال سهيل لاأدرى ثم $^{(7)}$ صار بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عنى أنى حدثته بذلك كذا رواه أبو داود وهو فى الترمذى وابن ماجه بدون قول سهيل لربيعة لاأدرى $^{(7)}$.

واستدل باشتهار ذلك ولم ينكره أحد على جوازه (١).

وإن كان ابن الحاجب ضعف الاستدلال به بأنه ليس فيه مايدل على وجوب العمل والحلاف إنما هو في ذلك (ه).

ورد : بأنه إذا جاز أن يعمل به ثبت أنه حق يجب العمل به $^{(7)}$.

قال السبكى في "شرح المختصر" ومن ظريف مااتفق في ذلك أن أبا القاسم بن عساكر وهو أستاذ زمانه حفظا واتقانا وورعا(٧)حدث عن

⁽۱) أبو صالح ذكوان بن عبد الله السمان ، التابعى ، الحافظ ، الحجة ، من كبار علماء المدينة ، ولد فى خلافة عمر رضى الله عنه ، سمع أبا هريرة وعائشة وابن عباس ، وعنه حدث ابنه سهيل والأعمش والزهرى ، قال الإمام أحمد : ثقة ، ثقة ، من أجل الناس ، وقال أبو حاتم : يحتج بحديثه ، مات بالمدينة عام (١٠١٨) . المنز : سير النبلاء (٣٦/٥) ، الجرح والتعديل (٤٥٠/٣) ، العبر (١٢١/١) ، طبقات الخاظ (٣٣) ، تهذيب التهذيب (٢١٩/٣) .

⁽۲) في أ، ج: لم.

 ⁽٣) انظر : سنن أبى داود (الأقضية) (٣٣٢/٧) ، سنن الترمذى (الأحكام) (٣٢٧/٣) ،
 سنن ابن ماجه (الأحكام) (٧٩٣/٧) .

⁽٤) انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٥٢) ، شرح ألفية العراق (٣٣٧/١) ، تدريب الراوى (٢٣٧/١) ، بيان المختصر (٧٣٩/١) ، الحاوى (٩٢/١٦) ، شرح الكوكب (٣٣٥-٥٤٥) .

⁽٥) انظر : مختصر ابن الحاجب (٧١/٢) ، منتهى السؤل (٨٤) .

⁽٦) انظر : شرح العضد (٧١/٥) ، بيان المختصر (٧٣٨/١) ، شرح الكوكب (٧٠/٠).

٧) على بن الحسن بن هبة الله أبو القاسم الدمشقى ، الحافظ الكبير ، المجود ، ثقة الدين ، ولد عام (٤٩٩ه) ، سمع أبا القاسم النسيب وخلق كثير في بغداد ومكة والمدينة وأصبهان ونيسابور ومرو وهراة والكوفة ، وعنه حدث أبو العلاء العطار والسمعانى ، كان فهما ، حافظا ، متقنا ، بصيرا بهذا الشأن ، مواظبا على الجماعة وتلاوة القرآن والاعتكاف ، زاهدا في الأملاك والمناصب وله شعر حسن ، له مؤلفات كثيرة منها :

سعید بن مبارك الدهان (1)ببغداد قال رأیت فی النوم شخصا أعرفه و هو ینشد صاحبا له :

أيها [الماطل]^(۲)دينى أملى [وتماطل]^(۲) علل القلب فإنى قانع منك بباطل

وحدث ابن عساكر بذلك الحافظ أباسعد بن السمعانى قال ابن السمعانى فرأيت سعيد بن المبارك وعرضت عليه هذه الحكاية فقال ماأعرفها قال ابن السمعانى : وابن عساكر من أوثق من رأيت جمع له الحفظ والمعرفة والإتقان ولعل ابن الدهان نسى (٤).

[&]quot; تاریخ دمشق" ، "تبیین کذب المفتری" ، قال الذهبی : وعساکر لعله لقب أو اسم لأحد أجداده ، قال ابن السبكی : اشتهر یعساکر ولایعلم أحد من جدوده سمی بذلك ، مات عام (٥٧٠ه) وقد حضر الصلاة علیه السلطان صلاح الدین . انظر : سیر النبلاء (٥٧٤/٢٠) ، العبر (٢١٢/٤) ، طبقات ابن السبكی (٢١٥/٧) ، طبقات الأسنوی (٢١٦/٣) ، وفیات الأعیان (٣٠٩/٣) ، طبقات الحفاظ (٤٧٤) ، معجم الأدباء (٧٣/٣) ، الشذرات (٢٣٩/٤) .

⁽۱) سعيد بن المبارك بن الدهان أبو محمد البغدادى النحوى ، ولـد ببغداد عام (٤٩٤هـ) سمع ابن الحصين وأبى غالب ورحل إلى أصبهان ثم استقر بالموصل ، قال العماد : كان سيبويه عصره ووحيد دهره ، من مؤلفاته :

[&]quot;شرح الإيضاح" للفارسي ، "الغرة" شَرح اللمع لابن جني ، "سرقات المتنبي" ، مات بالموصل عام (١٩٦٩هـ) وقد عمي في آخر حياته .

انظر : سير النبلاء (۸۱/۲۰) ، معجم الأدباء (۲۱۹/۱۱) ، أنباه الرواه (۲۷/۲) ، بغية الوعاة (۷۷/۱) ، وفيات الأعيان (۳۸۲/۲) ، نكت الهميان (۱۵۸) ، طبقات الداودى (۱۸۳/۱) ، الشذرات (۲۳۳/٤) ، الأعلام (۱۰۰/۳) .

⁽٢) في جميع النسخ : المماطل ، والمثبت من شرح المختصر وكذلك أنباه الـرواه .

⁽٣) في جميع النسخ : ومماطل ، والمثبت من شرح المختصر وكذلك أنباه الرواه .

⁽٤) انتهى مانقله ابن السبكى فى رفع الحاجب (ج ١٥ / ١٧٨) ، ولم أجده فى الأنساب ولاالتحبير لابن السمعانى ، والقصة نقلها القفطى ثم قال : وقد سمعت أن ابن الدهان استملاها من ابن السمعانى فصار يقول أخبرنى ابن السمعانى أخبرنى ابن عساكر عنى أنى حدثته ، قال القفطى فكأنا روى عن رجلين عن نفسه وهو أغرب ماوقع فى طريق الرواية .

انظـر : أنباه الرواه (٤٩/٢) ، وفيات الأعيان (٣٨٤/٢) ، نكـت الهميان (١٥٩) .

وذهب الكرخى والرازى وأكثر الحنفية إلى أن الحديث في هذه المسألة لايقبل ولذلك ردوا خبر (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل) (١) لأن رواية الزهرى قال لاأذكره $(^{4})$ وكذا حديث سهيل في الشاهد واليمين كما سبق $(^{7})$ وذكر الرافعى في (باب الأقضية) أن القاضى ابن كج حكاه وجها عن بعض الأصحاب $(^{4})$ ونقله شارح اللمع عن اختيار أبي حامد المروروذى $(^{6})$ فإنه قاسه على الشهادة $(^{7})$ فإن كان المراد في شهادة الشاهدين على القاضى وهو يقول $(^{4})$ لاأعلم فهو مااستدله به من قاله من الحنفية ولكن الفرق أن باب الشهادة أضيق .

وفى المسألة مذهب ثالث : قاله أبو زيد الدبوسى : التفصيل بين أن يكون الأصل ممن يغلب نسيانه واعتياد ذلك فيقبل ، أو لا فلا (٨)(*).

ورابع : قاله الكيا : التفصيل بين أن يكون هناك دليل مستقل فلايعمل به لأنه بمتزلة خيرين تعارضا والتردد يورث ضعفا فقدم الأخير (٩)وإن لم

⁽۱) سنن الترمذي (النكاح) (٤٠٨/٣) ، والحديث بلفظ مقارب في مسند أحمد (٢٢٨/٤) ، سنن ابن ماجه (النكاح) (١٥٥/١) ، وانظر تحفة الأحوذي (٢٢٨/٤) .

 ⁽۲) وذلك بعد أن سأله ابن جريج .
 انظر : سنن الترمذى (۲۰/۳) ، مسند أحمد (٤٧/٦) ، شـرح الكوكب (٥٤٩/٢).

انظر: ستن الترمدى (٢٠/٣) ، مسند احمد (٤٧/٦) ، شرح الكوكب (٤٩/٢). ومانقله المؤلف عن الحنفية هو أحد الأوجه الذى ردوا بها الحديث . انظر: المبسوط (١٢/٥) ، بدائم الصنائم (٢٤٩/٢) .

⁽٣) سبق قريباً ، وانظر : أصول الجصاص (١٨٣/٣) ، أصول السرخسي (٣/٣) ،

تيسير التحرير (١٠٧/٣) ، وانظر شرح الكوكب (١٤٠/٥) . (٤) كذا نقل الزركشى فى البحر ، وحكاه أيضا عن ابن كج فى التشنيف ولم أجده فى الروضة . والله أعلم .

انظر: البحر المحيط (٣٢٤/٤) ، تشنيف المسامع (١٢٢٦/٤) .

⁽٥) ويعرف أيضا بالمروزي ، راجع ترجمته ﴿ ﴾.

⁽٦) المراد بشارح اللمع هو اليماني كما هو الظاهر من نقل النوركشي عنه في البحر (٣٢٥،٣٢٤/٤).

⁽٧) في د : بقول ، وغير منقوطة في باقي النسخ .

 ⁽۸) نقله عنه الزركشي في البحر (۲٤/٤).

ina (*)

⁽٩) في أ : فعدم الآخر .

يوجد دليل مستقل فهو أولى قال : وهو حسن جدا $^{(1)}$.

وقول خامس: أنه يجوز لكل أحد أن يرويه إلا الذى نسيه حكاه بعض شراح اللمع $[av]^{(7)}$ هل اليمن أن صاحب الاتصال $[av]^{(7)}$ حكاه عن بعض أصحابنا وهو معنى ماحكاه ابن كج وجها أنه هو لايعمل به ويعمل به غيره $[av]^{(2)}$ و كأن ذلك لكون المرء لايعمل بخبر أحد عن فعل نفسه كما فى المصلى بنيه على مالايعتقده دليله حديث ذى اليدين $[av]^{(7)}$ يعمل بخبره حتى أخبره غيره $[av]^{(7)}$ و تذكر $[av]^{(7)}$ مانسى .

وبه أجيب عن رد الشاهدين يشهدان على القاضى وهو لايستحضر لكن الفرق فى القاضى كما سبق ، وأما فى مسألتنا فموضع الفائدة من الرواية نسبته إلى النبى صلى الله عليه وسلم والناس فى ذلك كلهم (٨)سواء .

قال الصيرفي : فإن قيل : هلا حملتم النسيان على الفرع .

⁽١) انظر تفصيل قول الكيا في البحر المحيط (٣٢٤/٤).

⁽٢) في جميع النسخ : عن ، والصواب المثبت من البحر .

 ⁽٣) كذا في جميع النسخ والذي في البحر (٣٢٥/٤) صاحب الأمثال ، ولم يظهر لى
 المقصود . والله أعلم .

⁽٤) لم أجد هذه الحكاية فيما لدى من مصادر ، وسبق أن الذى حكاه ابن كج وجها هو عدم القبول مطلقا ، فالظاهر أن المؤلف وهم هنا . والله أعلم .

⁽ه) الخرباق بن عمرو من بنى سليم ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسميه ذى اليدين ، وكان في يديه طول وحديثه مشهور في الصحيحين حيث قال للرسول صلى الله عليه وسلم حينما سلم من ركعتين أقصرت الصلاة أم نسيت؟ قال النووى وليس هو ذى الشمالين فهذا خزاعى قتل ببدر ، وذو اليدين سلمى عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد غلط الزهرى فجعلهما واحدا .

انظر : تهذیب الأسماء (۱۸۵/۱) ، الإصابة (۸۷/۲) ، صحیح البخاری (السهو) ((77/7) ، صحیح مسلم (المساجد) ((77/7) .

⁽٦) في د : عني .

⁽٧) في أ : ويذكر .

⁽٨) في د : كله .

قيل : هو جازم مثبت والنسيان إلها هو في جانب من قال الأدرى وشك (1).

أما إذا لم يكن الراوى جازما فإن قال أشك فلايقبل قطعا وإن قال أظن فيقدح كما قاله ابن القطان (7), وقال "صاحب الإنصاف (7) فيه نظر أصولى ولتجويزه (1) وجه ، ولهذا يجوز أن يروى على الخط بخلاف الشهادة وفي مسلم في (باب الاغتسال) عن ابن جريج عن عمرو بن دينار [أكبر علمي] (1) والذي يخطر على بالى أن أبا الشعثاء (7) أخبرنى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة (7)

⁽١) نقل الزركشي ماأورده الصيرفي من سؤال وجواب في البحر (٣٢٤/٤).

⁽٢) المقصود ابن القطان المحدث وذكر ذلك في الوهم والايهام ، ونقله الزركشي في البحر (٣٢٨/٤).

⁽٣) كذا نقل الزركشي ولم يظهر لي المقصود . والله أعلم .

⁽٤) في أ ، ج ، د : ولتحريره .

⁽٥) فى جميع النسخ : أكثر ظنى ، والمثبت من صحيح مسلم والبحر المحيط .

⁽٦) جابر بن زيد البصرى أبو الشعشاء البصرى ، الإمام ، عالم أهل البصرة عد مع الحسن وابن سيرين وهو من كبار تلاميذ ابن عباس ، عنه حدث أيوب وقتادة وعمرو بن دينار وقال : مارأينا أحدا أعلم منه ، كان ليبا ، من المجتهدين فى العبادة ، روى عن ابن عباس قوله تسألوني وفيكم جابر بن زيد؟! قال النووى : اتفقوا على توثيقه وجلالته وهو معدود فى أئمة التابعين وفقهائهم وله مذهب تفرد به . مات عام (٩٣ه) .

انظر: سير النبلاء (٤٨١/٤) ، الجرح والتعديل (٢٩٤/٢) ، الحلية (٨٥/٣) ، تهذيب التهذيب (٣٨/٢) ، تهذيب التهذيب (٣٨/٢) طبقات الحفاظ (٢٨) ، الشذرات (١٠١/١) .

⁽۷) ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية ، كان اسمها برة فسماها الرسول صلى الله عليه وسلم ميمونة ، أم المؤمنين وخالة ابن عباس وخالد بن الوليد ، تزوج بها الرسول صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء سنة سبع من الهجرة ، روى عنها ابن عباس ، كانت من سادات النساء ، قالت عائشة رضى الله عنها كانت من أتقانا لله وأوصلنا للرحم ، توفيت بسرف وقيل بحكة ثم نقلت إلى سرف عام (۳۹م) وقيل (۱۵م) .

واعتذر بعضهم (1)عن مسلم بأنه إنما ذكره متابعة لااعتمادا(*).

نعم ينبغى أن يجرى في العمل بها(٢) الخلاف في الشاهد بالاستفاضة إذا ذكرها في مستنده $^{(7)}$ وكان شيخنا شيخ الاسلام "البلقيني $^{(4)}$ يختار أنه لايضر ذلك لأنه إذا كان حقا فلايضر التعرض له^(ه).

قال الهندى : إذا قال أظن أنى سمعته منك فقال الشيخ أشك أو لاأذكر فالأشبه أن يكون من صور إنكار الشيخ فلايقبل أو يقبل على الخلاف السابق (٦).

تنبيه :

كره العلماء لأجل هذا الخلاف الرواية عن الأحياء منهم الشعبي وعبد الرزاق والشافعي حكاه الخطيب في "الكفاية"(٧)، وذكر البيهقي في "المدخل'

انظر : الإصابة (١٣٨/١٣) ، الاستيعاب (١٥٩/١٣) ، أسد الغابة (٢٧٢/٧) ، سير النبلاء (٢٣٨/٢) ، العبر (٥٧،٨/١) ، تهذيب التهذيب (٤٥٣/١٢) ، الشذرات . (OA. EA. 17)

انظر صحيح مسلم (الحيض) (٢٥٧/١) ، البحر المحيط (٣٢٨/١) .

منهم النووى وشرحه على مسلم (٧/٤) ، وانظر البحر المحيط (٣٢٨/٤) .

^(*) ۱۵۳

⁽۲) أى بالرواية .

⁽٣) كذا قال الزركشي ، ولعل مراده إذا قال الشاهد بالاستفاضة أكبر علمي أو يغلب على ظنى كذا ، فهل ترد شهادته؟ والله أعلم . انظر البحر المحيط (٣٢٨/٤).

⁽٤) ساقطة من ب ، ج ، د .

⁽٥) قلت : كذا في جميع النسخ وهذا التعليل غير واضح . ولم أجد في كتب المتأخرين من عزى هذا القول للبلقيني وإن كـان بعضهم تعرض لأُقُواله في الشهادة بالاستفاضة لكن لم يبينوا قوله في هذه المسألة .

والذي يترجح فيها أن التردد في الشهادة بالاستفاضة يبطلها . والله أعلم . انظر : نهاية المحتاج (٣١٧/٨–٣٢٠) ، الجمل على المنهج (٣٩٨/٥) ، تحفة المحتاج

^{. (}٣٦٦-٣٦٥/١٠)

⁽٦) انظر : النهاية (قسم ٤٥٣/٢) ، البحر المحيط (٣٢٦/٤) .

⁽٧) انظر الكفاية (١٧٠).

أن ابن عبد الحكم روى عن الشافعى حكاية فأنكرها الشافعى ثم ذكرها فقال له لاتحدث عن حى فإن الحى لايؤمن عليه النسيان (1), وصنف الدارقطنى جزءا فيمن روى عنه بعد نسيانه ثم صنف فى ذلك الخطيب وذكر مأهمل الدارقطنى من ذلك(7). والله أعلى .

[المسألة الثالثة : زيادة الثقة] :

وزاید علی الثقات من ثقة الا إذا كان الذی لم یروها أو مادواعی نقلها (٤) توفرت أو كان قد صرح بالنفی لها تعارضا فإن رواها كرة (٢) فكروایتین فیما قدما یبقی تعارضا ومافیه انفرد

يقبل فهو قد يكون حققه مثلهم $K^{(r)}$ يغفلون مثلها فإن $T_{(r)}$ لأحفظ عنها قد سكت على الذى يقبل حيث وجها وترك التحديث فيها مرة $T_{(r)}$ وإن يكن $T_{(r)}$ قد غيرت إعراب ما عصن واحد واحدا قبل إن ورد

الشرح :

المسألة الثالثة من مسائل هذه الخاقة زيادة الثقة فى الحديث مالم يروه غيره من الثقات الذين رووا الحديث ، ولها ثلاثة أحوال : أن يعلم تعدد المجلس أو اتحاده أو لايعلم واحدا^(٩)منها .

⁽۱) هذا ضمن النصوص المفقودة حيث لم أجده فى المدخل ، وقد نقله الزركشى فى البحر (٣٢٤/٤) ، ورواه الخطيب بسنده فى الكفاية (١٧٠) ، وانظر شرح ألفية العراقى (٣٣٩/١) .

⁽٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح (١٥٣) ، البحر المحيط (٣٢٥/٤) ، الكفاية (٤٢٠) .

⁽٣) في ج : لم .

⁽٤) فى ج ، د : مادواعى بعده ، وفى أ : مادواعى نقله ، وكذا فى ب لكنها شطبت وكتبت فى الهامش (نقلها) وهو يوافق مافى الشرح . والله أعلم .

⁽٥) في ب: يرى الأحفظ.

⁽٦) في ج، د: كثره.

⁽٧) الظاهر أن هنا تقديم وتأخير ، وظاهر الشرح كما سيأتى أن الصواب : فإن رواها مرة وترك التحديث فيها كرة

⁽۸) فی ب : تکن .

⁽٩) في ج، د: واحدة.

فالأولى : وهى أن يعلم تعدد المجلس فيقبل ماانفرد به ، قال الإبيارى وابن الحاجب والهندى بلاخلاف (١).

وانتقد $(^{7})$ بأن ابن السمعاني قد أجرى فيها الخلاف الآتي $(^{7})$:

الثانية : أن لايعلم واحد منهما فكالذى قبله $^{(*)}$.

الثالثة : أن يعلم اتحاد المجلس فأما أن يصرح الذى لم يروها بنفيها أو يسكت فإن صرح بنفيها فسيأتى أن حكمها التعارض وطلب الترجيح وإن لم يصرح بنفيها بل سكت ففيها مذاهب :

أحدها: وهو قول الجمهور من الفقهاء والمحدثين أنها مقبولة مطلقا ولهذا قبل النبى صلى الله عليه وسلم خبر الأعرابي عن رؤية الهلال مع انفراده وقبل خبر ذى اليدين وأبى بكر وعمر (أ)وإن انفردوا عن جميع الرواه (٥).

وممن نقل عنه إطلاق القبول مالك ، كما حكاه عنه القاضى عبد $^{(*)}$ السوهاب في "الملخصص" وعن أبى الفرج من أصحابه وعن أصحاب الشافعي $^{(7)}$.

⁽۱) انظر: التحقيق والبيان (۲۱۲۳) ، مختصر ابن الحاجب (۷۱/۲) ، النهاية (قسم ۲/۸۷۱) ، تشنيف المسامع (۱۲۸۸) ، البحر المحيط (۲۲۹۴) ، الإحكام للآمدى (۱۲۰/۲) .

⁽٢) المنتقد هو الزركشي .

⁽٣) حيث حكى أقوال العلماء دون تفريق بين اتحاد المجلس أو تعدده ، وصرح فى آخر المسألة بأنه لافرق بين أن يسندا الزيادة وتركها إلى مجلس أو مجلسين أو يطلقا والله أعلم .

انظر : القُواطع (٨٧٣/٢) ، البحر المحيط (٣٢٩/٤) ، تشنيف المسامع (١٢٢٩/٤). (*) ١٣١١-

⁽٤) سبق حديث ذى اليدين فى ترجمته ص $(^2 N^4)$ ، وانظر حديث الأعرابي فى : سنن أبى داود (الصيام) ($^4 N^4)$ ، سنن الترمذى مع تحفة الأحوذى ($^4 N^4)$ ، سنن ابن ماجه (الصيام) ($^4 N^4)$ ، المستدرك ($^4 N^4)$ ، الستن الكبرى للبيهقى ($^4 N^4)$) .

⁽٥) انظر هذا الاستدلال في : البحر المحيط (٣٣١/٤) ، شرح الكوكب (٤٣/٢) .

^(*) ۲۰۱د

⁽٦) نقـل ذلـك القرافى فى تنقيح الفصـول (٣٨٣) ، والزركشـى فى البحـر (٣٣١/٤) .

وجرى على الإطلاق أبو الحسين بن القطان^(١)وإمام الحرمين في "البرهان" والغزالي في "المستصفى" وقال سواء أكانت الزيادة من حيث اللفظ والمعنى والشيخ أبو اسحق في "اللمع" وابن برهان واختاره ابن القشيرى أيضا (٢). وأطلق إمام الحرمين وغيره نقل ذلك عن الشافعي لكن سبق في المرسل

أن كلام الشافعي في "الرسالة" يدل على أن الزيادة ليست مقبولة مطلقا بل مقيدة بما سبق هناك (٣)نعم له نص آخر في "الأم" يأتي ذكره .

الثانى : أنها تقبل إلا إذا كان الساكت عنها لايغفل(٤)مثلهم عن مثلها عادة إما لكثرتهم أو نحو ذلك وبه قال ابن السمعاني (ه) وابن الصباغ ، قال : فإن كان الراوى للزيادة واحدا والساكت عنها واحدا فالأخذ برواية الضابط منهما فإن كانا ضابطين ثقتين فالأخذ بالزيادة أولى (٦)، وفي "المحصول" قريب من ذلك (٧).

وكذا قال الآمدي إن من لم يرو الزيادة إن انتهمي إلى حد لاتقضى العادة بغفلة مثلهم عن سماعها والذى رواها واحد فهي مردودة وإلا فاتفق جماعة من الفقهاء والمتكلمين على القبول خلافا لجماعة من المحدثين ولأحمد في إحدى الـروايتين عنــه (^{٨)}وجرى عليــه أيضــا ابن الحاجب والقـــرافي وغيرهما^(٩).

قال الزركشي : وهو أثبت نقل عنه في المسألة . انظر البحر المحيط (٣٣٢/٤) . (٤) في ب: لاتغفل.

⁽١) نقله عنه الزركشي في البحر (٣٣١/٤) .

⁽٢) انظر : البرهان (٢/٦٦) ، المستصفى (١٦٨/١) ، اللمع وشرحها (٣٤١/٢) ، الوصول لابن برهان (١٨٦/٢) ، البحر المحيط (٣٣١/٤) .

⁽٣) وهو ألايخالفه الثقات في المعنى ، راجع ص﴿٢٧٪) .

^{. (} α) انظر : القواطع (α) ، البحر المحيط (α) .

⁽٦) انتهى كلام ابن الصباغ وقد نقله الزركشي في البحر (٣٣١/٤).

هذا ماذكره الزركشي في البحر (٣٣١/٤) ، وانظر المحصول (٦٧٨/١/٢) .

انتهى كلام الآمدى في الإحكام (١٢١/٢) ، وانظر : البحر المحيط (٣٣١/٤) ، نهاية السول (٢٧١/٢) ، شرح الكوكب (٢/٢٥) ، المسودة (٢٩٩) .

⁽٩) انظر : مختصر ابن الحاجب (٧١/٢) ، تنقيع الفصول (٣٨١) .

ونقل ابن السبكى عن ابن السمعانى ذلك مع زيادة استثناء أمر آخر وهو أن تكون (1) الزيادة مما يتوفر الدواعى على نقله قال وهو المختار (1) وعليه جريت في النظم بقولى (إلا إذا كان الذي لم يروها) إلى آخره وعليه جريا في قولى (أو مادواعي) موصولة (1) بمعنى (التي) فلذلك أعدت الضمير عليها مؤنثا في نقلها .

و (یغفل) $(1)^{2}$ بضم أوله و کسر ثالثه _ مزید غفل یغفل بضم الفاء . نعم قال بعضهم $(0)^{3}$: ان مسألة توفر الدواعى لیست فى "القواطع" لابن السمعانى $(1)^{3}$.

قلت: يجوز أن يكون قالها فى موضع آخر وأيضا فاستثناؤها واضح، فقد صرح الإمام الرازى وأتباعه بأن من المقطوع بكذبه الخبر الذى تتوفر الدواعى على نقله وأبطلوا بذلك مانقله الروافض من النص على إمامة على رضى الله عنه.

⁽١) في أ، ب: يكون.

⁽٢) قاله في جمع الجوامع ووافقه الزركشي في البحر فقال وإليه يميل كلام ابن السمعاني وتابعهم ابن النجار لكنه في التشنيف تعقب ذلك كما سيأتي الآن . والله أعلم النجاء عمد الحدام و مو الحد (١٤١٧٠) و النجاء (١٤١٧٠) و شد

انظر : جمع الجوامع مع المحلى (١٤١/٢) ، البحر المحيط (٣٣٧/٤) ، شرح الكوكب (٤٣٣/٤) .

⁽٣) في أ، ب، د: موصول.

⁽٤) في ج : وتغفل .

⁽٥) مراده شیخه الزرکشی .

 ⁽٦) أشار إلى ذلك الزركشى تعقيبا على عزو ابن السبكى ، فقد نقل نص ابن السمعانى وليس فيه اشتراط توفر الدواعى .

قلت: واعتراض النزركشى فى محله إذ لم أقف على هذا الشرط فى كلام ابن السمعانى لاتصريحا ولاتلميحا ، ويحتمل أن ابن السبكى أضافها من عنده ولايقصد انها من كلام ابن السمعانى ونص عبارته :

والمختار وفاقا لابن السمعانى المنع إن كان غيره لايغفل أو كانت تتوفر الدواعى على نقلها . والله أعلم .

انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (١٢٣٠،١٢٢٨/٤) ، القواطع (٨٧٥/٢) .

وأبطلوا به أيضا قول العيسوية وهم أتباع أبي عيسى الأصفهانى اليهودى $^{(1)}$ عن التوراة أن موسى عليه السلام آخر مبعوث بأنه لو كان كذلك لذكره أحبار اليهود في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع شدة عداوتهم و تبديلهم ما في $^{(7)}$ التوراة من بعثه واخفاء نعته $^{(7)}$.

بل زاد الإمام الرازى من المقطوع بكذبه مانقل عن النبى صلى الله عليه وسلم بعد استقرار الأخبار وفتش عنه فلم يوجد فى بطون الصحف ولافى صدور الرجال (٤)وإن كان فى القطع بكذبه نظر وإنما ينبغى أن يكون مغلبا "على "(٥)الظن كذبه (٦)وعلى كل حال فجريان مشل ذلك فى الزيادة أولى .

⁽۱) أبو عيسى بن اسحاق بن يعقوب الأصفهاني ، قيل اسمه عوفيد الوهيم أى عابد الله وكان في زمن المنصور وابتدأ دعوته في زمن مروان بن محمد وتبعه بشر كثير من اليهود ونسبوا إليه المعجزات والآيات .

انظر الملل والنحل (۲۲۸–۲۳۰) .

⁽٢) في ج : بما في .

⁽٣) أقول ابطال قول العيسوية بأنه لم تتوفر الدواعى على نقله لم يذكره الرازى ولاأتباعه ، فنسبة ذلك إليهم وهم .

وإنحا ذكره ابن السبكى فى شرح المنهاج وأشار إليه الزركشى فى البحر وفيه نظر فإن العيسوية يثبتون نبوة عيسى ومحمد عليهما أفضل الصلاة والسلام وإنحا يقولون بأنهما بعثا إلى قومهما خاصة وكذا صرح الرازى فى اعتقاد فرق المسلمين والمشركين والله أعلم .

انظر : المحصول (γ'/γ) 3) ، التحصيل (γ) 11) ، الإبهاج (γ) 7) ، منهاج الوصول (γ) 7) ، الفصل فى الملل والنحل (γ) 9) ، اعتقاد فرق المسلمين والمشركين (γ) 1) ، المجموع (γ) 9) .

⁽٤) انظر : المحصول (٤/٥/١/٢) ، التحصيل (١١١/٢) .

⁽٥) ساقطة من ب.

⁽٦) للقرافي هنا كلام جيد .

انظر: تنقيح الفصول (٣٥٦) ، الإبهاج (٣٢٨/٢) ، البحر المحيط (٢٥٤/٤) ، تشنيف المسامع (١١٨٩/٤) .

الثالث (۱): لايقبل مطلقا وعزاه ابن السمعاني لبعض أهل الحديث ونقله عن الحنفية (۲).

وحكاه القاضى عبد الوهاب عن أبى بكر الأبهرى وغيره من أصحابهم قال : وعلى هذا بنوا الكلام فى الزيادة $^{(7)}$ المروية فى حديث عدى بن حاتم $^{(1)}$ (وإن أكل فلاتأكل) $^{(6)(7)}$.

⁽١) في ب: والثالث.

الرابع: الوقف لتعارض أصل عدم الزيادة مع أصل صدق الثقة (۱). الخامس: أن الزيادة لاتقبل إلا إذا أفادت حكما شرعيا حكاه ابن (*) القشيرى والقاضى عبد الوهاب فإن لم تفده لم تقبل كقولهم فى محرم وقصته ناقته فى أخابين جرذان ($^{(7)}$ فذكر الموضع لايتعلق به حكم شرعى ($^{(7)}$)، قال البكرى ($^{(4)}$ فى المعجم: الجرذان ($^{(6)}$): أى بجيم ثم را $^{(7)}$ ثم ذال معجمة على ($^{(**)}$ لفظ جمع جرذ $^{(*)}$ موضع بالشام معروف ($^{(A)}$ لكن هذا لايناسب تفسير الواقع فى الحديث إلا بتأويل ($^{(P)}$).

السادس : عكسه وهو القبول إذا رجعت الزيادة إلى لفظ لايتضمن حكما زائدا حكاه ابن القشيرى (١٠٠).

السابع: تقبل الزيادة إن كانت باللفظ دون المعنى حكاه القاضى فى "(١١).

⁽۱) انظر : النهاية (قسم ۲/۵۷۷) ، البحر المحيط (۳۳۲/۶) ، تثنيف المسامع (۱۲۳۰/٤) .

^{1119 (*)}

⁽٢) في ج : أخابن جزذان ، وفي البحر وتنقيح الفصول أحافيق جرذان .

⁽٣) انظر : تنقيح الفصول (٣٨٢) ، البحر المحيط (٣٣٣/٤) .

⁽٤) أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكرى نسبة إلى بكر بن واثل ، تلقى عن ابن حيان وأجاز له ابن عبد البر ، كان لغويا اخباريا من أهل الأدب والمعرفة بمعانى الأشعار والغريب والأنساب ، متقنا لما قيده جميل الكتب ، من مؤلفاته :

"معجم مااستعجم" ، "شرح أمالى القالى" ، "اشتقاق الأسماء" ، مات عام (١٩٨٧ه).

انظر : سير النبلاء (١٩/١٥٩) ، الصلة (١٨٨٧) ، بغية الوعاة (١٩/٢) ، مقدمة معجم مااستعجم (ص-ش) .

 ⁽ه) في ج : الجزدان .

⁽٦) في ج ، د: زاي ، وهو وهم .

^(**) ١٥٤ج

⁽٧) في ج : جزذ .

⁽۸) انظر معجم مااستعجم (۳۷۹/۱).

⁽٩) أى أنه أحرم قبل ذلك الموضع وهو بعيد ، أو غير ذلك . والله أعلم .

⁽١٠) انظر البحر المحيط (٣٣٣/٤).

⁽١١) قال الزركشى : ويحتمل أنه الذي قبله . انظر المصدر نفسه .

الشامن : إن اشتهر بنقل الزيادات منفردا بها لم تقبل $^{(1)}$ و إلا قبل نقله الإبيارى في $^{"}$ شرح البرهان $^{"(7)}$.

التاسع: لايقبل إن كان الساكت عنها أحفظ وأكثر ممن رواها ونقل عن نص الشافعى فى "الأم" فى مسألة اعتاق الشريك فى الكلام على زيادة مالك وأتباعه فى حديث (وإلا فقد عتق منه ماعتق)(7)إذ قال الشافعى إنما يغلط الرجل بخلاف من هوأحفظ منه ، أو يأتى بشىء يشركه (1)فيه من لم يحفظ منه ماحفظ منه وهم عدد وهو منفرد (1) انتهى فظاهره أن زيادة الثقة إنما ترد حيث خالف بها من هو أحفظ منه أو لم يخالف وإنما انفرد بها عنه (1)وهم كثير وهو واحد .

ونحوه قول الشافعي أيضا في حديث سعيد بن أبي عروبة $^{(v)}$ (وإن كان

⁽١) في ج ، ب : يقبل .

⁽۲) انظر : التحقيق والبيان (۸۹۷/۳) ، البحر المحيط (۳۳٤/٤) ، نهاية السول (۲۷۲/۲) .

 ⁽٣) رواه البخارى ومسلم ومالك والشاقعى .
 صحيح البخارى (العتق) (١١٧/٣) ، صحيح مسلم (العتق) (١١٣٩/٢) ، الموطأ (العتق) (٧٧٢/٢) ، مسند الشافعى (العتق) (٦٦/٢) .

⁽٤) في البحر : فيتركه .

⁽ه) أقول: نقل الزركشى هذا النص والنص الآتى أيضا ولم أجده بهذا اللفظ عند تعرض الشافعى لحديث (وإلا فقد عتق منه ماعتق) وهو موجود بمعناه وفيه اختلاف ، وقد تتبعت هذا النص فى كثير من المظان فلم أجده . والله أعلم . انظر: البحر المحيط (٣٣٤/٤) ، الأم (١٨٤/١٨٣/٧) .

⁽٦) أى عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن الراوى . والله أعلم .

⁽٧) أبو النضر سعيد بن أبي عروبة مهران البصرى ، الحافظ ، عالم أهل البصرة ، وأول من صنف السنن النبوية ، حدث عن الحسن وابن سيرين وقتادة ، وعنه حدث شعبة والثورى والقطان ، كان من مجو رالعلم ، وثقه ابن معين والنائي وأبو زرعة وغيرهم ، قال الذهبي : كان أعرج ورمى بالقدر وكان يدلس ، قال أبو حاتم : ثقة قبل أن يختلط ، وقال ابن معين : من سمع بعد عام (١٤٢ه) فليس بشيء ، مات عام (١٥٦ه) وهو في عشر الثمانينات .

انظر: سير النبلاء (١٣/٦) ، الجرح والتعديل (١٥/٤) ، تهذيب التهذيب (١٣/٤) ، ميزان الاعتدال (٣٤١/٢) ، المغنى للذهبى (٣٨١/١) ، تقريب التهذيب (٢٣٩) .

معسرا استسعى العبد فى قيمته) $^{(1)}$ إن هذه الزيادة وهى ذكر الاستسعاء تفرد بها سعيد وخالفه الجماعة فلايقبل $^{(7)}$.

ومن $^{(r)}$ یری من أصحابه قبول الزیادة مطلقا كما هو ظاهر مااشتهر عن الشافعی یؤول ذلك .

فقال سليم الرازى : أراد الشافعى إن غير سعيد زاد (قال قتادة : ويستسعى) (أ) فجعله من قول قتادة (ه) فيكون مدرجا فى الرواية الأخرى فقدم من أوضح الأدراج لاأنه رد زيادة من زاد الاستسعاء لكونها زيادة .

وقال الكيا الطبرى : إن مراد الشافعى أن الزيادة لا يعمل بها عند معارضة حديث آخر لها تقديما لأرجح الدليلين فقدم خبر السراية على خبر

⁽١) انظر السنن الكبرى (٢٨١/١٠) .

والحديث رواه البخارى عن سعيـد بلفظ (وإلا قوم عليه فـاستسعى به غير مشقوق عليه) وروى مسلم نحوه .

انظر : صحيح البخارى (العتق) (١١٨/٣) ، صحيح مسلم (العتق) (١١٤٠/٢) ، سنن الدارقطني (المكاتب) (١١٤٠/٤) .

 ⁽۲) راجع ماذكر في هامش (۵) الصفحة السابقة ، وانظر : شرح النووى على مسلم (۱۳۵/۱۰) ، فتح البارى (۱۵٤/۵-۱۵۹) ، سنن الدارقطني (۱۲۵/۱۶) ، السنن الكرى (۲۸/۱۰) .

⁽٣) في ب : وممن .

⁽٤) قال الدارقطنى : ورواه همام فجعل الاستسعاء من قول قتادة وفصله من كلام النبى صلى الله عليه وسلم ورواه ابن أبى عروبة وابن حازم عن قتادة فجعل الاستسعاء من قول النبى صلى الله عليه وسلم وأحسبهما وهما فيه . ا.ه وأطال البيهقى فى ذلك .

قلت: ولا يخلو من نظر فقد جعل الشيخان السعاية من نص الحديث ورد البخارى توهيم ابن أبى عروبة فقال تابعه حجاج بن حجاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة . ا.ه والله أعلم .

راجع مصادر تخريج الحديث قبل قليل.

⁽ه) أقول : وهم المؤلف في النقل فهذا قول ابن السمعاني ، وماقاله سليم : هو أن الشافعي لم يرد هذه الجهة بل ان رواية الواحد عارضها رواية الجماعة فترجح رواية الجماعة .

كذا نقل عنه الزركشى وهو أولى من كلام ابن السمعانى . والله أعلم . انظر : القواطم (٨٨٥/٢) ، البحر المحيط (٣٣٥/٤) .

السعاية لتفرد راويه وهو سعيد من بين أصحاب الزهرى (١)وسيأتى أن المختار في هذه المسألة التعارض .

العاشر: ماعزاه بعض المتأخرين (٢) إلى المحققين من أهل الحديث خصوصا متقدميهم كيحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدى ومن بعدهما كأحمد وعلى بن المديني وابن معين والبخارى وأبي زرعة وأبي حاتم الرازى وسليم والترمذي والنسائي وأمثالهم والدارقطني أن مقتضى تصرفاتهم في النيادة قبولا وردا الترجيح بالنسبة إلى مايقوى عند الواحد منهم في كل حديث (٢).

قلت : كذا غاير بعضهم $^{(1)}$ بين هذا وبين ماسبق من الأقوال والظاهر أنه عين قول $^{(0)}$ الوقف الذي سبق فتأمله $^{(*)}$

ونقلت مذاهب أخرى يمكن عودها إلى ماسبق لانطول بها .

قولى (فإن يرى الأحفظ عنها قد سكت) إلى قولى (تعارضا) إشارة إلى مسألتين كالمستثنى مما سبق أيضا فيكون عدمهما قيدا للمختار فى المسألة مضموما إلى ماسبق لأن الحكم فيهما التعارض حتى لايرجح أحدهما إلا عرجح من الخارج "كما"(1)قاله الإمام فى "المحصول"(٧).

إحداهما : أن يكون الساكت عن الزيادة أحفظ وأضبط ممن رواها . والثانية : أن يصرح من لم يرو الزيادة بنفيها .

⁽۱) انتهى كلام الكيا وفى نقل المؤلف عنه اضطراب فهو لم يصرح بأن ذلك مراد الشافعى وإنما نسبه إلى الشافعية فليرجع إلى نصه فى البحر المحيط (٣٣٥/٤).

١) عزاه الزركشي إلى بعض مشايخه ولم يصرح باسمه . والله أعلم .

⁽٣) انظر البحر المحيط (٣٣٩/٤) .

⁽٤) مراده شيخه الزركشي . انظر المصدر نفسه .

^{(ُ}هُ) في أُ : غير قول الوقف ، وفي ج ، د : غير الوقف .

^(*) ۱۳۲ب

⁽٦) ساقطة من أ .

⁽٧) انظر المحصول (١/٢/٢).

نعم تقييد (۱) الثانية بكون (۲) النفى على وجه يقبل مأخوذ من غضون كلام الإمام فى المسألة وإن لم يصرح به فى الأول وذلك حيث قال : لو صرح الممسك بنفى الزيادة فقال مثلا إن النبى صلى الله عليه وسلم وقف على قوله (فيما سقت السماء العشر)(۲) ولم يأت بعده بكلام آخر مع انتظارى له فهاهنا يتعارض القولان ويصار إلى الترجيح (٤).

وقال أبو الحسين في "المعتمد":

إن قال ماأعلم بالزيادة أو قال ماسمعتها ولم يقطعه قاطع عن سماعها فإنه يكون ناقلا للنفى ولارتفاع الموانع كما نقل الآخر الزيادة فتتعارض الروايتان .

وإن قال : لم تكن هذه الزيادة فإنه يحتمل أن يكون ذلك موضع اجتهاد ويحتمل أن يقال رواية المثبت أولى لأنه يحتمل أن يكون النافى إنحا نفى الزيادة بحسب ظنه ويحتمل أن يرجع إلى النافى إذا كان أضبط (٥).

ونقل الإبيارى فى المسألة أن قوما قالوا بالتعارض وآخرون بتقديم الزيادة ، قال وهو الظاهر عندنا فإنه إذا لم يكن بد من تطرق الوهم إلى أحدهما لاستحالة كذبهما وامتنع الحمل على تعمد الكذب لم يبق إلا الذهول والنسيان والعادة ترشد إلى أن نسيان ماجرى أقرب من تخيل مالم يجر ، وحينئذ فالمثبت أولى (٢).

⁽١) في ج : تقيد .

⁽٢) في ج : يكون .

 ⁽٣) الحديث بنحوه في الصحيحين .
 انظر : صحيح البخارى (الزكاة) (١٣٣/٢) ، صحيح مسلم (الـزكاة) (٦٧٥/٢) ،
 تلخيص الحبير (١٦٩/٣) .

⁽٤) انظر : المحصول (١/٩/١/٣) ، تشنيف المسامع (١٢٣٢/٤) .

 ⁽۵) انظر : المعتمد (۱۳۱/۲) بتصرف بسيط ، تشنيف المسامع (۱۲۳۲/٤) .

⁽٦) ماقاله الابياري وجيه . والله أعلم .

انظر : التحقيق والبيان (٨٦٩/٣) ، تشنيف المسامع (١٣٣١/٤) ، شـرح الكوكب (٢٤٤/٥) .

وقال ابن الصلاح: إن الزيادة إذا خالفت مارواه الثقات فهى مردودة (١)وكان ذلك حيث كان الساكتون أحفظ فتنضم المخالفة مع كون الساكت أحفظ.

أما غير ذلك فالذى يظهر ترجيح التعارض كما في مسألة النفى بل أولى.

وقولى (فإن رواهاكرة وترك التحديث فيها مرة $^{(Y)}$ فكروايتين فيما قدما) إشارة إلى $^{(Y)}$ ماسبق فيما إذا كانت $^{(4)}$ الزيادة من بعض الرواة دون بعض يجرى الحكيم فيها أيضا فيما إذا كان الراوى للزيادة هو الساكت عنها في مرة $^{(*)}$ أخرى حتى يفصل فيه بين اتحاد مجلس سماعها من الذى روى عنه وتعدده والمراد ماأمكن جريانه من الشروط والأقوال لامالا يكن وهو ظاهر فلا يؤخذ من قولى (ماقدما) شمول الكل وماقلناه في المسألة هو ما $^{(6)}$ قاله ابن الحاجب وعبر بقوله : فكروايتين $^{(7)}$ أى حكمه حكم $^{(Y)}$ الروايتين ، هكذا بخط المصنف $^{(A)}$ ويقع في بعض النسخ فكراويين $^{(P)}$ تثنية راو $^{(1)}$ وهو أوضع .

⁽١) انظر مقدمة ابن الصلاح (١١٢) .

⁽٢) كذا في النظم وسبق أنَّ الصواب:

فإن رواها مرة وهذا التحديث فيها كرة وهذا مايؤيده كلام المؤلف الآن . والله أعلم .

⁽٣) في ب : إِلَىٰ أَنْ مَا ٰ، وَهَى مثبتة في الهامش وحذفها أولى . والله أعلم .

⁽٤) في ج : كان .

^(*) ۱۰۷

⁽٥) في ج : كما .

 ⁽٦) فى جميع النسخ : وكروايتين بالواو ، والصواب بالفاء كما فى المختصر .
 انظر : مختصر ابن الحاجب (٧١/٢) ، بيان المختصر (٧٤١/١) .

⁽٧) في ج ، د : أي حكم حكم .

⁽۸) كذا قال ابن السبكى .

⁽٩) فى أ : فلروايتين ، وفى ج، د : فكروايتين .

⁽١٠) انظر رفع الحاجب (ج١/ق١٧٩) .

وقال فى "المحصول": إن روى الزيادة مرة ولم يروهـا أخرى فالاعتبار بكثرة المرات وإن تساوت قبلت^(۱).

واعلم أن ابن القشيرى وكذا القاضى فى "التقريب" نقلا عـن فرقة أنها ترد من الراوى الواحد ولاترد من أحد الروايتين (٢).

وقال ابن الصباغ فى الواحد إن صرح بأنه سمع الناقص فى مجلس والزائد فى آخر قبلت وإن عزاهما لمجلس (٣)واحد أو تكررت روايته بغير زيادة ثم روى الزيادة فإن قال كنت نسيت هذه الزيادة قبل منه وإن لم يقل ذلك وجب التوقف فى الزيادة (٤).

وقال أبو الحسين في "المعتمد" محله في الواحد إذا لم يقرنه استهانة فلو روى الحديث تارة بالزيادة وتارة بحذفها استهانة وقلة تحفظ سقطت (٥)عدالته ولم يقبل حديثه (٦).

تنبيه :

مثال زيادة ثقة سكت عنها بقية الثقات حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله (قسمت الصلاة بينى وبين عبدى فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين يقول الله عز وجل حمدنى عبدى)وهو خبر صحيح (٧).

⁽١) انظر : المحصول (٦٨٠/١/٢) ، تشنيف المسامع (١٢٣٣/٤) .

 ⁽۱) انظر: المحصول (۱۸۰/۱/۲) ، تشنیف المسامع (۱۹۳۳/۶)
 (۲) نقله عنهما الزركشي وصرح بأنها فرقة من الشافعية .

والمراد أنها لاتقبل ممن روى الحديث بالزيادة ثم رواه بدونها أوالعكس ، وتقبل إذا جاءت في رواية دون الأخرى مع اختلاف الراوى . والله أعلم .

انظر البحر المحيط (٣٣٢/٤) .

⁽٣) في ب : بمجلس .

⁽٤) انتهى كلام ابن الصباغ في العدة وقد نقله الزركشي في البحر (٣٣٢/٤) .

⁽٥) في ج: سقط ، والمثبت يوافق النص .

 ⁽٦) انظر : المعتمد (١٣٣/٢) ، البحر المحيط (٣٣٣/٤) .

⁽۷) رواه مسلم وغیره .

انظر : صحيح مسلم (الصلاة) (٢٩٦/١) ، سنن ابن ماجه (الأدب) (١٢٤٣/٢) . والحديث رواه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد (٧٧) .

ثم روى عبد الله بن زياد بن سمعان $^{(1)}$ عن العلاء بن عبد الرحمن $^{(7)}$ عن أبي هريرة الخبر وذكر فيه $(فإذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم قال تعالى ذكرنى عبدى <math>^{(1)}$ تفرد بالزيادة عبد الله بن زياد وفيه مقال $^{(6)}$.

انظـر : الجرح (٥٠/٥) ، ميزان الاعتدال (١٣٧/٣) ، المغنى للـذمبي (٤٨٢/١) ، التهذيب التهذيب (٢٢٠/٥) ، تقـريب التهذيب (٣٠٣) ، الكشف الحثيث (٣٠٥) .

(۲) العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب أبو شبل المدنى ، الإمام المحدث ، الصدوق ، حدث عن أنس ووالده ، وعنه حدث مالك وشعبة وابن عيينة ، قال الإمام أحمد ثقية لم يذكر بسوء ، وقال النسائى : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : لاأنكر من حديثه شيء ، قال ابن معين : ليس بالقوى وحديثه ليس بحجة ، قال الذهبى : لا ينزل حديثه عن درجة الحسن ولكن يجتنب ماأنكر عليه ، قال ابن حجر : أخرج له مسلم من حديث المشاهير دوان الشواذ ، مات عام (١٣٨٨) .

انظر : سير النبلاء (٦/٦٦) ، الجرح والتعديل ($^{\prime}$ $^{\prime}$ $^{\prime}$) ، التاريخ لابن معين ($^{\prime}$) ، الثقات ($^{\prime}$ $^{\prime}$) ، ميزان الاعتدال ($^{\prime}$ $^{\prime}$) ، المغنى للذهبى ($^{\prime}$ $^{\prime}$) ، العبر ($^{\prime}$ $^{\prime}$) ، تهذيب التهذيب ($^{\prime}$ $^{\prime}$) ، الشذرات ($^{\prime}$ $^{\prime}$) .

(٣) عبد الرحمن بن يعقوب المدنى الجهنى مولاهم ، روى عن أبيه وأبى هريرة ، وعنه روى ابنه العلاء وابن عجلان ، قال العجلى : تابعى ثقة ، وقال النسائى : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : لاأقربه ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقد أخرج له مسلم والأربعة .

انظر : الجرح والتعديل (٣٠١/٥) ، الثقات (١٠٨/٥) ، تهذيب التهذيب (٣٠١/٦) تقريب التهذيب (٣٥٣) .

(٤) رواه الدارقطني ، قال وابن سمعان متروك الحديث وقد رواه الثقات وليس فيه (بسم الله الرحمن الرحيم) واتفاقهم أولى بالصواب . انظر : سنن الدارقطني (الصلاة) (٣١٢/١) ، نصب الراية (٣٤٠/١) .

(ه) سبق قبل قليل ، وقد أورد هذا المثال الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٣٢) ، وابن النجار في شرح الكوكب (٤٨/٢) .

⁽۱) عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان أبو عبد الرحمن المدنى ، قاضى المدينة ، وى عن الزهرى ومجاهد والعلاء بن عبد الرحمن ، وعنه روى ابن وهب وبقية ، جرحه كثير من العلماء ، قال مالك : كان كذابا ، وقال أحمد وابن معين : متروك الحديث ، قال الجوزجانى : كان كذابا وضاعا ، وقال ابن عدى : ضعيف جدا وله أحاديث صالحة ، أخرج له ابن ماجه وأبو داود فى المراسيل . انظر د (١٠٥٠) ، ميزان الاعتدال (١٣٧/٣) ، المغنى للنهي (١٨٢/١) ،

وحديث ابن عمر في صدقة الفطر : (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرج صدقة الفطر صاعا من شعير أو صاعا من تمر) $^{(1)}$.

انفرد سعید بن عبد الرحمن الجمحی $^{(\gamma)}$ عن [عبید الله] $^{(\gamma)}$ بن عمر عن نافع $^{(1)}$ عن ابن عمر بزیادة (أو صاعا من قمح) $^{(6)(*)}$.

⁽١) انظر صحيح مسلم (الزكاة) (٦٧٨/٢).

⁽۲) سعيد بن عبد الرحمن الجمحى أبو عبد الله المدنى ، قاضى بغداد ، روى عن عبيد الله بن عمر وأبي حازم بن دينار ، وعنه روى الليث وابن وهب ، قال ابن معين ثقة ، وقال النسائى وأحمد : لابأس به ، قال ابن حجر : وثقه الحاكم والعجلى وابن غير وأفرط ابن حبان فى تضعيفه فقال يروى عن الثقات أشياء موضوعة يتخايل من سمعها أنه وضعها . مات عام (١٧٦ه) .

انظر : الجرح والتعديل (٤١/٤) ، ميزان الاعتدال (٣٣٨/٢) ، المغنى للنهي الظرر (٣٣٨/٢) ، تهذيب التهذيب (٥٦/٤) ، تقريب التهذيب (٢٣٨) .

⁽٣) فى جميع النسخ عبد الله ، وهو وهم ظاهر والصواب أنه عبيد الله كما فى الإبهاج والقواطع ، وقد سبقت ترجمته ص

⁽٤) أبو عبد الله نافع المدنى الفقيه مولى ابن عمر ، أصابه فى بعض مغازيه ، روى عن مولاه وعن أبى هريرة وعائشة ، وعنه روى أولاده وعبيد الله بن عمر ، وثقه ابن معين وجماعة وكان من أئة التابعين بالمدينة ، ثبتا ، اماما فى العلم ، صحيح الرواية متفق عليه ، لا يعرف له خطأ فيما رواه ، مات عام (١١٧٨) وقيل غير ذلك . انظر : الجرح والتعديل (١٤٧٨) ، الثقات (١٧٧٥) ، العبر (١٤٧١) ، تهذيب التهذيب (١٥٤٨) ، تقريب التهذيب (٥٩٥) ، الشذرات (١٥٤١) .

⁽ه) يفيد سياق المؤلف _ تبعا لابن السمعاني وابن السبكي _ أن الحديث المتضمن للزيادة فيه (صاعا من شعير) والذي رواه الحاكم بالسند المذكور ورد فيه (صاعا من بر) بدلا من (صاعا من شعير) ، وعليه فالحديث ليس فيه زيادة بل تغيير لفظ بلفظ . قال البيهقي وذكر أكبر فيه ليس بمحفوظ ، يعني في هذا السند وإلا فقد روى الحاكم باسناد آخر عن أبي هريرة (صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من قمح) قال هذا حديث صحيح . والله أعلم .

انظر : القواطع (۸۸۰/۲) ، الإبهاج ($7/7 \, | \, 7/7 \, | \, 7/7 \, |$) ، المستدرك (11/13) ، السنن الكبرى (177/2) .

هذا وكلام الحاكم فى معرفة علوم الحديث (١٣٧) فيه اضطراب فقد روى الزيادة بسند غير المذكور هنا ثم قال لم يذكر صاع القمح إلا فى حديث الجمحى يتفرد به عن عبيد الله بن عمر عن نافع . والله أعلم .

^(*) مماج

وحدیث ابن عمر أن النبی صلی الله علیه وسلم قال : (من شرب من إناء من ذهب أو فضة فإنما یجرجر فی جوفه نار جهنم)(۱).

زاد فیه یحیی بن محمد $[l]^{(r)}$ عن زکریا بن ابراهیم بن عبد الله ابن مطیع $^{(r)}$ عن جده $^{(a)}$ عن ابن مطیع $^{(r)}$ عن ابن مطیع

(۱) الحديث بدون الزيادة مروى عن أم سلمة ومروى أيضا عن عائشة . انظر صحيح مسلم (اللباس) (١٦٣٥/٣) ، ورواه البخارى مقتصرا على إناء الفضة في (الأشربة) (٢٥١/٦) .

 (٢) فى جميع النسخ الحارثي تبعا للإبهاج وهو كذلك فى بعض نسخ القواطع والصواب المثبت كما فى سنن الدارقطني وغيرها .

وهـو يحبي بن محمد بن عبد الله الحجازى الجارى نسبة إلى مرفأ يلى المدينة ، روى عن زكريا بن مطيع والدراوردى وعنه روى أحمد بن صالح المصرى ، قال العجلى وغيره : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال يغرب ، قال البخارى تكلموا فيه قال ابن عدى : حديثه ليس به بأس .

انظر : الثقات (۲۰۹/۹) ، الجرح والتعديل (۱۸٤/۹) ، ميزان الاعتـدال (۸۰/٦) ، المغنى للـذهبي (۲۱۲/۲) ، تهذيب التهذيب (۲۷٤/۱۱) ، تقـريب التهذيب (۶۹۹) .

(٣) لم أجد له ترجمة مستقلة وإغا ذكره الذهبي عرضا فى ترجمة الجارى فقال: زكريا بن ابراهيم بن عبد الله بن مطيع روى عن أبيه وعنه روى الجارى وابن أبى فديك قال: وهو ليس بالمشهور، قال ابن القطان: زكريا وأبوه لايعرف لهما حال.

انظر ميزان الاعتدال (٨٠/٦) ، وراجع : الجرح والتعديل (٦٠٠/٣) ، الجوهر النقى بهامش السنن الكبرى (٢٩/١) .

(٤) ابراهيم بن عبد الله بن مطيع لم أعثر له على ترجمة ، وإلها ورد ذكره في ترجمة أبيه . والله أعلم .

(ه) كذا أورده ابن النجار تبعا للمؤلف تبعا لابن السبكى تبعا لابن السمعانى تبعا لرواية الحاكم فى المعرفة ، لكن قال تلميذه البيهقى : زاد فى الاسناد (عن جده) وأظنه وهما . ا.ه وقد استند فى ذلك على اسناد الدارقطنى إذ ليس فيه هذه الزيادة والله أعلم .

وابن مطيع هو :

عبد الله بن مطيع بن الأسود القرشى ، ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسماه وحنكه ، روى عنه ابناه ابراهيم ومحمد ، كان من جلة قريش شجاعة وجلدا وكان على قريش يوم الحرة ثم فر إلى ابن الزبير فى مكة وآزره و تولى له امرة الكوفة و لما غلبه عليها المختار رجع إلى ابن الزبير وقتل معه فى حصار الحجاج عام (80) ، روى له مسلم والبخارى فى الأدب .

ذلك)^(۱).

ومثال زيادة الراوى مرة وتركها أخرى حديث سفيان بن عيينة عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن [عبيد الله] $^{(1)}$ بسنده إلى عائشة $^{(7)}$ قالت : [دخل] $^{(1)}$ على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : إنا خبأنا لك $^{(*)}$ [حيسا] $^{(0)}$ فقال : أما إنى كنت أريد الصوم ولكن قربيه) أسنده الشافعى عن سفيان هكذا $^{(7)}$.

⁼ انظر : الإصابة (۲۰۹/۷) ، الاستيعاب (۳۵/۷) ، أسد الغابة (۳۹۳/۳) ، التجريد للذهبي (۳۲۵/۱) ، الثقات (٤٧/٥) ، تهذيب التهذيب (۳۲/۳) ، تقريب التهذيب (۳۲٪) .

⁽۱) انظر : شرح الكوكب (۲/۹۶) ، الإبهاج (۳۸۷/۲) ، القواطع (۸۸۱/۲) ، معرفة علوم الحديث (۱۳۱) ، السنن الكبرى (۲۹/۱) ، سنن الدارقطني (الطهارة) (٤٠/١) وقد حسنه ، قال الذهبي في الميزان (۸۰/٦) وهذا حديث منكر .

⁽۲) فى جميع النسخ عبد الله والصواب المثبت كما فى الإبهاج وكتب التراجم وهو: طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمى المدنى التابعى ، روى عن أبيه وعمته عائشة بنت طلحة ، وعنه روى السفيانان ووكيع ، وثقه ابن معين وغيره ، وقال أبو زرعة والنسائى : صالح الحديث ، وذكره ابن حبان فى الثقات وقال : كان يخطىء ، وقال البخارى : منكر الحديث ، روى له مسلم والأربعة ، مات عام (۱۹۸ه) .

انظر : الجرح والتعديل (٤٧٧/٤) ، الثقات (٤٨٧/٦) ، ميزان الاعتدال (٩٧/٥) المغنى للذهبى (٤/١٥) ، تهذيب الأسماء (٤/١٥) ، تهذيب التهذيب (٤/٧٥) ، تقريب التهذيب (٢٨٠٥) . تقريب التهذيب (٢٨٠٥) .

⁽٣) وهو عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها .

 ⁽٤) في جميع النسخ : دخلت ، والصواب المثبت كما في كتب الحديث . والله أعلم .
 (*) ١٣٠١

⁽ه) في ب: خبيئا ، وفي ج: خسا ، وفي أ ، د: خبئا وعليها سار ابن النجار في شرح الكوكب وفي كلام المحقق انها رواية أخرى للحديث ولم أجدها والذى في مسند الشافعي وكتب السنن حيسا وهو التمر المخلوط بسمن واقط وقد يجعل الدقيق عوض الاقط . والله أعلم .

انظر النهاية لابن الأثير (٤٦٧/١) .

⁽٦) مسند الشافعى (الصوم) (٢٦٦/١) ، وقد رواه مسلم وغيره بألفاظ متقاربة . انظر : صحيح مسلم (الصيام) (٨٠٩/٢) ، سنن أبي داود (الصيام) (٧٤٥/١) ، سنن الترمذى (الصوم) (١١١/٣) ، سنن النسائي (الصيام) (١٩٣/٤) ، تحفة الأحوذي (٣٣/٣) ، بدائم المنن (٢٤/١٤) ، نيل الأوطار (٢٧١/٤) .

ورواه عن سفيان شيخ باهلى (١)وزاد فيه (وأصوم يوما مكانه) ثم عرضته عليه قبل موته بسنة فذكر هذه الزيادة (٢).

وقولى (وإن يكن قد غيرت إعراب مايبقى تعارضا) إشارة إلى أن ماسبق كله محله مالم تغير الزيادة إعراب مابقى من الحديث كما لو روى راو فى كل أربعين شاة شاة وروى الآخر نصف شاة $(^{7})$ فيتعارضان $(^{3})$ كما هو الحق عند الإمام الرازى وأتباعه $(^{6})$ وحكاه الهندى عن الأكثرين قال : لأن كل واحد منهما يروى غير مارواه الآخر فيكون نافيا له ، قال : وخالف أبو عبد الله البصرى $(^{7})$. انتهى .

لكن الذى فى "المعتمد" عن أبى عبد الله البصرى قبول الزيادة سواء أثرت فى اللفظ أو لا ، إذا أثرت فى المعنى وأن القاضى عبد الجبار يقبلها $^{(v)}$ إذا أثرت فى المعنى دون ماإذا أثرت فى إعراب اللفظ $^{(h)}$.

⁽١) ذكر في الإبهاج أنه محمد بن عمرو بن العباس الباهلي .

⁽٢) كذا نقل ابن السبكى وغيره قول الشافعي ولم أجد هذا النص في الأم ولافي مختصر المزنى بالرغم من وجود الحديث فيهما . والله أعلم .

انظــر : الإبهـاج (٣٨٨/٢) ، شــرح الكــوكب (٣٦٤/١) ، بدائع المنن (٣٦٤/١) .

⁽٣) قلت : تبع المؤلف شيخه في هذا المشال وهو بعيد ، والأولى التمثيل بما وقع كما ذكر الهندى في زكاة الفطر حيث روى (صاعا من بر) ويروى (نصف صاع من بر) .

والحديثان رواهما الحاكم ، وروى الثانى أيضا الدارقطنى . والله أعلم . انظر : البحر المحيط (٣٣٣/٤) ، النهاية (قسم ٢/٤٧٦) ، المستدرك (٤١٠/١) ، (٣٧٩/٣) ، سنن الدارقطنى (زكاة الفطر) (١٤٧/٢) .

⁽٤) في ج : فيتعارضا .

⁽ه) قلت : صرح الرازى أنها لاتقبل ثم أردف ذلك بحصول التعارض ووجوب المصير إلى الترجيح .

أنظر: المحصول (١/١/٢٧٦، ١٨٠) ، التحصيل (١٥٢/٢) ، منهاج الوصول مع الظهاج (١٥٢/٣) ، نهاية السول (٢٧١/٢) ، البحر المحيط (٣٣٣٤) .

⁽٦) انظر : النهاية (قسم ٤٧٧/٢) ، البحر المحيط (٣٣٣/٤) ، تشنيف المسامع (٦) . (١٢٣٣/٤) .

⁽٧) في أ: نقلها .

 ⁽٨) انظر المعتمد (١٢٩/٢) ، وانظر : البحر المحيط (٣٣٣/٤) ، تشنيف المسامع
 (١٢٣٤/٤) .

[اشتراط العدد في الرواية]:

وقولى (ومافيه انفرد) إلى آخره إشارة إلى أنه هل يشترط العدد فى السرواية كالشهادة غالبا أو لا؟ الأكثرون على المنع لاطلاق الأدلة فى العمل بخير الواحد ولأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يرسل لتبليغ الأحكام وغيرها الواحد (١).

والمخالف في المسألة الجبائي اشترط العدد في كل خبر ونقل القرافي عن كتاب "المحصول" لابن العربي أن الجبائي اشترط في قبول الخبر اثنين وشرط على الاثنين اثنين وهكذا إلى أن ينتهى الخبر إلى السامع (7) ونقله الشيخ عنه في "اللمع"(7)(*).

ويؤخذ من هذه المسألة أن العدد لايشترط فى المنفرد عنه الثقة بالزيادة حتى لو انفرد بها واحد عن واحد فإنها مقبولة عند الأكثر كما سبق فى كلام ابن الصباغ (٤٠).

ومن ثم غاير فى "جمع الجوامع" بين هذه المسألة وبين مسألة الجبائى حيث ذكر هذه المسألة هنا ناقلا لها عن الأكثر بعد أن سبق منه النقل عن الجبائى إنه لابد من اثنين أو اعتضاد فلايظن الاتحاد وأنه كرر كما زعمه

⁽۱) انظر :تشنيف المسامع (۱۳۳٤/٤) ، المحلى مع جمع الجوامع (۱۳۷/۲) ، شرح الكوكب (۳۲۲/۲) ، شرح اللمع (۳۲۹٬۳۲۸/۲) .

 ⁽۲) انظر : تنقيح الفصول (۳۵۷) ، المحصول لابن العربي (٤٩١) ، تشنيف المسامع
 (۲) .

⁽٣) انظر شرح اللمع (٣/٣٢٩/٣). قلت: كذا نقل عنه هنا ونقل عنه خلاف ذلك كما سبق وأشرت هناك إلى أن النقل عن الجبائي مضطرب في المسألة ونقلت تحقيق القول فيها. والله أعلم . راجع ص (٧٧٪)

^(*) ۱۳۳ب

⁽٤) راجع ص(۲*-۱*۲) .

شیخنا فی شرحه $^{(1)}$ ، ومعنی $[||V||^{(1)}|||$ الندی أشار إلیه أن یأتی له شاهد مثلا یقویه $^{(7)}$. والله أعلم .

[إذا أسند الراوى الحديث أو رفعه ورواه غيره مرسلا موقوفا]:

ومسند أو رافع ماأرسلوا أو وقفوا مقدم فيقبل

هذا استطراد للزيادة في السند دون المتن ، وقد ذكرت في هذا البيت منه مسألتين :

إحداهما : إذا أسند الراوى حديثا ورواه غيره مرسلا .

والثانية : إذا رفع الراوى الحديث إلى النبى صلى الله عليه وسلم ورواه غيره موقوفا وهو معنى قولهم (ماأرسلوا أو وقفوا) ففيه لف ونشر مرتب⁽¹⁾. والحكم في المسألتين قبول من معه الزيادة وهو ثقة فيقدم من وصل ومن رفع⁽⁶⁾.

(١) أقول لم يصرح الزركشي بأنه كرر وإنما قال:

ولك أن تقول ماهذه المسألة؟ مع قُوله أولا والجبائي لابد من اثنين أو اعتضادا؟ وقال العراقي :

ولاحاجة لذكر هذه المسألة هنا لأن قبول قول الواحد الفرد عرف الخلاف فيه وهذه مرتبة على تلك .

وقد أطال الكمال في الرد عليهما ولعله تبع المؤلف ِ. والله أعلم .

انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (١٢٣٥،١٧٠/٤) ، الغيث الهامع (ق/١٨٢) ، الغيث الهامع (ق/١٨٢) ، الدرر اللوامع (٧٥٩/٣/٧) ، وراجع مانقل عن الجبائي والاختلاف فيه ص().

⁽٢) في جميع النسخ : الاعتماد ، والمثبت هو الصواب كما يدل عليه السباق واللحاق .

⁽٣) سبق الإشارة إلى هذه المعضدات ص (٧٣٧) .

 ⁽٤) سبق بيان معنى اللف والنشر في ه(c) ص (١٠٦٠).
 فاللف قوله : ومسند أو رافع والنشر قوله : ماأرسلوا أوقفوا .

و المعنى : ومسند ماأرسلوا أو رافع ماوقفوا . والله أعلم .

⁽ه) فيكون الحكم لمن أسند ولمن رفع وهذا الأظهر ، وقال ابن الصلاح : هـ و الصحيح في الفقه وأصوله بشرط أن يكون المسند عدلا ضابطا .

⁻ انظر : مقدمة أبن الصلاح (٩٤) ، الكفاية (٤٥١) ، شرح ألفية العراق (١٧٥/١) ، النظر : مقدمة أبن الصلاح (٢٣٩/٤) ، شرح الكوكب (٥٠٠/٢) ، البحر المحيط (٣٣٩/٤) .

وفى حكم من أسند وأرسلوا من وصل السند وقطعه غيره أى رواه منقطعا فلمذلك اقتصرت فى النظم على إحدى المسألتين لكون الأخرى فى معناها ، وإن كان ابن الحاجب صرح بالثلاثة (١).

مثال ماأسند (Y)وأرسلوا: إسناد اسرائيل بن يونس (Y)عن جده أبي اسحق السبيعى عن أبي بردة (Y)عن أبيه أبي موسى الأشعرى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث (لانكاح إلا بولى)(Y).

⁽۱) حيث قال : وإذا أسند وأرسلوه أو رفعه ووقفوه أو وصله وقطعوه . مختصر ابن الحاجب (۷۱/۲) .

⁽٢) في أ : ماإذا أسند .

⁽٣) أبو يوسف اسرائيل بن يونس بن أبى اسحاق السبيعى ، الإمام الحجة ، الحافظ ، ولحد عام (١٠٠ه) أكثر عن جده وروى عن زياد بن علاقة ، وعنه روى حجاج الأعور وأخوه عيسى ، كان من أوعية الحديث ومشايخ الاسلام كأبيه وجده مع الصلاح والخشوع ، وثقه أبو حاتم وابن معين وجماعة وقيل ضعيف لين الحديث ليس بالقوى ، قال الذهبي أثنى عليه الجمهور وبه احتج الشيخان وهو في الثبت كالإسطوانة فلايلتفت إلى تضعيف من ضعفه ، وقال ابن حجر : تكلم فيه بلاحجة . مات عام (١٩٦٥) .

انظر: سير النبلاء (٧٥٥/٧) ، الجرح والتعديل (٣٣٠/٢) ، التاريخ لابن معين ((7.4)) ، تاريخ بغداد ((7.4)) ، ميزان الاعتدال ((7.4)) ، المغنى للنهيب ((7.4)) ، تهذيب التهذيب ((7.4)) ، طبقات الحفاظ ((9.4)) ، تقريب التهذيب ((7.4)) .

⁽٤) أبو بردة بن أبى موسى الأشعرى ، الفقيه ، التابعى ، قيل اسمه كنيته وقيل الحارث ورجح ابن حبان أنه عامر ، روى عن أبيه وعن على رضى الله عنهما وعنه روى أبو اسحاق السبيعى ، ولى قضاء الكوفة بعد شريح ، ثم عزله الحجاج كان ثقة ، صدوقا ، كثير الحديث ، من أوعية العلم حجة باتفاق ، مات بالكوفة عام (١٠٤ه) .

انظر : سير النبلاء (٥/٥) ، الجرح والتعديل (٣٢٥/٦) ، وفيات الأعيان (١٠/٣) العبر (١٢٨/١) ، تهذيب التهذيب (١٨/١٢) ، الشذرات (١٢٦/١) .

⁽ه) سنن أبی داود (النکاح) (۱/۹۳۵) ، سنن الترمذی (النکاح) (۴۰۷/۳) ، سنن ابن ماجه (النکاح) (۱/۹۰۵) .

ورواه سفيان الثورى وشعبة عن أبي اسحق عن أبي برده عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا (١) فقضى البخارى لمن وصله وقال: زيادة الثقة مقبولة (٢) مع أن المرسل له شعبة وسفيان وهما من هما حفظا وإتقانا (٣). ومثال من رفع ووقفوا حديث مالك في "الموطأ" عن أبي النضر (٤) عن بسر بن سعيد (٥) عن زيد بن ثابت رضى الله عنه موقوفا عليه (أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة) (٢).

⁽۱) رواه الخطيب بسنده في الكفاية عن شعبة وعن سفيان ، وقد ذكر الترمذي هذا الاسناد ثم اعتذر لشعبة والثورى . والله أعلم . انظر : الكفاية (٤٥٠) ، سنن الترمذي (النكاح) (٤٠٩/٣) .

 ⁽۲) نقل ذلك ابن الصلاح في مقدمته (۹٤)، والزركشي في البحر (۳۳۹/٤)، وانظر : شرح ألفية العراق (۱۷۷/۱)، فتح المغيث (۱۲۵/۱)، تدريب الراوي (۲۲۲/۱).

⁽٣) كذا قال ابن الصلاح في مقدمته (٩٤) وانظر المصدر السابق.

⁽٤) سالم بن أبي أمية أبو النضر المدنى ، مولى عمر بن عبد الله التيمى وكاتبه ، وروى عن مالك بن أنس وبسر بن سعيد ، وعنه روى موسى بن عقبة ومالك والليث والسفيانان ، قال أبو حاتم : صالح ، ثقة ، حسن الحديث ، ووثقه ابن معين والنسائى ، وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه ثقة ثبت ، كان يرسل ، مات عام (١٢٩ه) وقيل غير ذلك .

انظر : سير النبلاء (٦/٦) ، الجرح والتعديل (١٧٩/٤) ، تهذيب التهذيب (٣٧٦) ، التاريخ لابن معين (١٨٦/٢) ، تقريب التهذيب (٢٢٦) .

⁽۵) بسر بن سعيد المدنى مولى ابن الحضرمى التابعى ، الإمام القدوة، حدث عن الخليفة عثمان وأبي هريرة وعنه حدث أبو سلمة بن عبد الرحمن وسالم أبو النضر ، كان كثير الحديث من العباد المنقطعين الزهاد ، مجاب الدعوة ، مات عام (۱۰۰ه) وعمره (۷۸) سنة .

انظر : سير النبلاء (٤٠٤/٤) ، الجرح والتعديل (٤٣٣/١) ، الثقات (٧٨/٤) ، تهذيب التهذيب ((110/1) ، العبر ((110/1) ، الشذرات ((110/1) .

 ⁽٦) هذا اللفظ قريب من الرواية المرفوعة أما لفظ الموطأ : (أفضل الصلاة صلاتكم فى بيوتكم إلا الصلاة المكتوبة) . الموطأ (صلاة الجماعة) (١٣٠/١) .

وخالفه موسى بن عقبة $^{(1)}$ وعبد الله بن سعید بن أبی هند $^{(7)}$ وغیرهما فرووه عن أبی النضر مرفوعا $^{(7)}$ ومثل هذا کثیر فی حدیث مالك .

واعلم أن قولى (فيقبل) يحتمل أن يكون جزما ولو رددنا زيادة الثقة ويحتمل أن يكون على الراجع لكون الراجع قبولها فيكون تفريعا على السراجع في زيادة الثقة وعبارة ابن الحاجب وابن السمعاني أن ذلك كالزيادة (أ)فيقتضى جريان الخلاف الذي فيها فيه وليس ببعيد (ه)وإن كان أكثر النقله ساكتا عنه ونقل بعضهم أن الراجع من قول أمّة الحديث أن الرفع والوقف يتعارضان وكذا الوصل مع الإرسال وهو نظير الوقف فيما

⁽۱) موسى بن عقبة بن أبي عياش أبو محمد القرشى مولاهم الإمام ، الثقة الكبير ، حدث عن عروة والزهرى ، وعنه حدث شعبة والسفيانان ، كان بصيرا بالمغازى وهـو أول من صنف فيها ، قال مالك عليكم بمغازيه فإنه ثقة ، قال الذهبى : سمعناها وغالبها صحيح ومرسل جيد ، وكان فقيها يفتى ، مات عام (١٤١ه) . انظـر : سير النبلاء (١٤٤٦) ، الجرح والتعديل (١٥٤٨) ، الثقـات (١٥٤٨) تهذيب التهذيب (٣٦٠/١٠) ، الشذرات (٢٠٩/١) .

⁽۲) فى ج ، د : عبدان بن سعيد ، والمثبت هو الصواب وهو :
عبد الله بن سعيد بن أبى هند ، أبو بكرالمدنى ، روى عن أبيه وابن المسيب وسالم
أبى النضر ، وعنه روى مالك وابن المبارك ، وثقه ابن معين وغيره وقال أحمد :
ثقة ، ثقة ، وكان كثير الحديث ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال أبو حاتم :
ضعيف ، مات عام (١٤٦ه) .

انظر : الجرح والتعديل (۷۰/۵) ، الثقات (۱۲/۷) ، التاريخ لابن معين (۱۲/۳) ميزان الاعتدال (۱٤٣/۳) ، المغنى للذهبي (٤٨٤/١) ، تهذيب التهذيب (٢٩٩/٥) ، تقريب التهذيب ((709) .

 ⁽٣) فى ج: فرووه عن النبى صلى الله عليه وسلم أبى النضر مرفوعا .
 ورواية موسى بن عقبة أوردها البخارى فى صحيحه (الأذان) (١٧٨/١) ، ولفظها
 (أفضل الصلاة صلاة المرء فى بيته إلا المكتوبة) .

ورواية عبد الله بن سعيد أوردها مسلم فى صحيحه (صلاة المسافرين) (٥٤٠/١) ، ولفظها (خير صلاة المرء فى بيته إلا الصلاة المكتوبة) .

 ⁽٤) وقد تبعهما ابن السبكى .
 انظر : مختصر ابن الحاجب (٧١/٢) ، القواطع (٨٧٣/٢) ، جمع الجوامع مع التشنيف (١٢٣٥/٤) .

⁽ه) كذا قال الزركشي في التشنيف (٤/١٢٣٥-١٢٣٦).

سبق من الخلاف في زيادة الثقة (١).

فرع:

لو كان الذى أرسل وأسند واحدا مرة كذا ومرة كذا فالظاهر القبول وبه جزم الإمام وأتباعه (٢)وإن كان فى عبارة البيضاوى (٣)فى "المنهاج" حكاية خلاف لكن الخلاف إنما ينقل عن بعض المحدثين فيبعد أن يكون البيضاوى أراده وخرج بحكايته عن طريقة إمامه (٤).

وحمل السبكى فى شرحه قوله (إن أرسل ثم أسند قبل وقيل $(1)^{(a)}$ على أنه إذا كان من شأنه إرسال الأخبار وأسند خبرا هل يقبل أو $(1)^{(a)}$ و الخلاف فى هذه المسألة مشهور .

واحتج المانع $^{(v)}$ بأن إهماله ذكر الرواة فى الغالب يدل على ضعف الراوى فيكون ستره له خيانة وتدليسا فلايقبل .

وفيه نظر لاحتمال أن يكون آثر الاختصار أو طرقه النسيان (^).

وإذا قلنا بالراجح وهو القبول فقال الشافعى : إنما يقبل من حديثه ماقال فيه حدثني أو سمعت لاباللفظ الموهم وقال بعض المحدثين لايقبل إلا

⁽١) انظر المصدر نفسه .

 ⁽۲) انظر : المحصول (۲۱۳/۱/۲) ، التحصيل (۱٤٩/۲) ، البحر المحيط (۳٤٠/٤) .

⁽٣) في ب: للبيضاوي .

⁽٤) قلت: عزى العراقي إلى الأصوليين تصحيح القول بالتفصيل وهو أن الاعتبار بما وقع من الراوى أكثر ماوقع وصله أو رفعه أكثر من ارساله أو وقفه فالحكم للوصل والرفع وكذا العكس . والله أعلم .

انظر : التقييد والايضاح (٩٥) ، البحر المحيط (٣٤٠/٤) .

⁽۵) منهاج الوصول (۲۲۷/۲).

⁽٦) وعلى هذا أيضا حمل الاستوى كلام البيضاوى قال : وهذه هي مسألة الكتاب فافهم ذلك .

انظر : الإبهاج (٣٨٢/٢) ، نهاية السول (٢٦٨/٢) .

 ⁽٧) أى المانع من القبول في هذه المسألة .

⁽A) كذا أورد أبن السبكى الدليل وجوابه وذكر نحوه أيضا الاسنوى . والله أعلم . انظر المصدرين السابقين .

إذا قال سمعت فلانا(1).

وقال شيخنا بدر الدين الزركشى فى "شرح جمع الجوامع" إن المصنف أهمل ماإذا أرسل ثم أسند أو وقف ثم رفع وهو فى "المنهاج" ($^{(1)}$) ورجح القبول . انتهى ($^{(2)}$) وقد عرفت أنه إغا ذكر ماإذا أرسل ثم أسند $^{(2)}$ وفى كون الوقف والرفع فى معناه فيه نظر $^{(4)}$ وأيضا فقد حمله السبكى فى شرحه على ماسبق $^{(1)}$ فلعله لذلك أهمله فى "جمع الجوامع" ، على أنه فى "جمع الجوامع" وقع له فى المسألة سبق قلم فإنه قال (أو وقف ورفعوا) وهو بالعكس أى رفع ووقفوا $^{(4)}$. والله أعلم .

[حذف بعض الخبر]:

وحذف بعض خبر ماغيرا حكما لباق جائز قد حررا من مسائل الخاقة أيضا إذا انفرد الراوى الثقة عن الثقات بنقص (*) بعض الحديث عكس مسألة الزيادة فهل يكون ذلك جائز أو لا؟

⁽۱) انظر : المحصول _ ٦٦٥/١/٢) ، الإبهاج (٣٨٢/٢) ، نهاية السول (٢٦٨/٢) ، البحر المحيط (٣٤٠/٤) ، ولم أجد في الرسالة مانقل عن الشافعي ، والله أعلم .

 ⁽۲) انظر منهاج الوصول (۲/۷۲).

⁽٣) تشنيف المسامع (١٢٣٦/٤) .

 ⁽٤) فقط ولم يذكر إذا وقف ثم رفع .
 راجع صر) وانظر المصدر السابق .

⁽ه) أى فى كون ماإذا وقف ثم رفع فى معنى ماإذا أرسل ثم أسند نظر . ولعل هذا رد من المؤلف على شيخه الذى جعل المسألة واحدة وذكر أن الراجح فيهما القبول . والله أعلم .

⁽٦) راجع ص

 ⁽٧) قال الكمال : وهذا السهو سرى لابن السبكى من بعض نسخ مختصر ابن الحاجب ومنها النسخة التي شرح عليها وفي بعض النسخ على الصواب كالتي شرح عليها العضد .

انظر : جمع الجوامع مع المحلى (١٤٣/٢) ، الدرر اللوامع (٧٦٢/٣/٢) .

^(*) ۱۰۸

الأكثرون على الجواز إذا كان مستقلا لأنهما كخبرين (١)، وقد فرق (*) الأئمة حديث جابر الطويل (*)فى حج النبى صلى الله عليه وسلم على الأبواب وكثيرا مايفرق البخارى الحديث لقصد الاستدلال أو لغير ذلك (*).

وأما إذا لم يكن مستقلا فإما أن يتغير بحذفه حكم الباقى أو لا؟ إن لم يتغير حكم الباقي فهو جائز .

وإن تغير فلا يجوز كما لو كان الساقط غاية فيما بقى نحو (نهى عن بيع الثمرة حتى تزهو)⁽¹⁾.

أو استثناء $^{(a)}$ غو : (لاتبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء) $^{(r)}$.

⁽۱) انظر : شرح النووى على مسلم ((۱/۹۱) ، المجموع (۱/۹۲) ، تدريب السراوى (۱/۳/۳) ، توضيح الأفكار (۳۹۳/۳) .

^{~107 (*)}

⁽۲) قال الابيارى : والصحيح عند العلماء بالحديث والأصول وأهل الفقه جواز الفصل وقد جاء الحديث الطويل في صفة حج الرسول صلى الله عليه وسلم ساقه جابر وذكره مسلم على السياق وجزأه مالك والبخارى والترمذى على الأبواب وهذا هو الصحيح .

انظر : التحقيق والبيان (٨٦٥/٣) ، البحر المحيط (٣٦٣/٤) ، تشنيف المسامع (١٣٣/٤) ، شرح الكوكب (١٥٥٥) ، الكفاية (٢٢٧،٢٢٦) ، وانظر الحديث في صحيح مسلم (الحج) (٣٨/٤-٤١) .

⁽٣) أفاض ابن لحجر في بيان أسباب ذلك ، فانظر هدى السارى (١٥) .

⁽٤) انظر : صحيح البخارى (البيوع) (٣٤/٣) ، صحيح مسلم (المساقاة) (١١٩٠/٣) .

⁽ه) في ج، د: واستثناء.

⁽٦) صحيح البخاري (البيوع) (٣٠/٣) ، وانظر صحيح مسلم (المساقاة) (١٢٠٩/٣) .

⁽٧) لا يوجد الحديث بهذا اللفظ وإنما في كتاب أبي بكر الصديق إلى أنس رضى الله عنه حينما وجهه إلى البحرين : وفي صدقة الغنم في سائتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة .

وسينبه المؤلف على ذلك عند ذكر الحديث في مفهوم الصفة . صحيح البخاري (الزكاة) (١٧٤/٢) ، وانظر سنن أبي داود (الـزكاة) (٤٩٠/١) .

أو شرطا نحو : ...^(١)..

أو كان فيه تغيير معنوى كما فى النسخ $^{(r)}$ نحو : (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها) $^{(r)}$ فلا بحذف فزوروها $^{(t)}$.

أو بيان المجمل فيه أو تخصيص العام أو تقييد المطلق أو نحو ذلك . وهنذا التفصيل بين مايغير ومالايغير هو ثالث المذاهب الصحيح المرضى (ه)عند القاضى كما نقل المذاهب والترجيح إمام الحرمين وابن القشيرى (٦).

نعم حكاية قول بالجواز مع التغيير للمعنى فى ثبوته بعد ، وقد $^{(v)}$ قال الهندى والإبيارى فى [المتعلق] $^{(h)}$: إنه لاخلاف فى عدم جوازه $^{(h)}$.

⁽١) كذا فراغ فى جميع النسخ ولعل المؤلف لم يحضره مثال فبيض له ، ويمكن التمثيل بقوله صلى الله عليه وسلم : (الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما) فلايترك (مااجتنبت الكبائر). والله أعلم .

وسبق تخريج الحديث ص(١٠٣٥) .

⁽٢) في أ : الفسيخ . (١٠) : العمل المسلخ .

 ⁽٣) هذا لفظ ابن ماجه ورواه مسلم بدون لفظ (كنت).
 سنن ابن ماجه (الجنائز) (٥٠١/١)، صحيح مسلم (الجنائز) (٦٧٢/٢)، وانظر تحفة الأحوذي (١٥٩/٤).

⁽٤) وكذلك لايحذف (تزهو) ، (إلاسواء بسواء) ، (السائمة) ، قـال ابن النجار : فإن ذلك كله لايجوز تركه إجماعا . ا.ه

شرح الكوكب ($\sqrt{808/7}$) ، وانظر : الإحكام للآمدى ($\sqrt{178,177/7}$) ، البحر المحيط ($\sqrt{178,177/7}$) ، تشنيف المسامع ($\sqrt{178,177/7}$) .

⁽۵) في ج : الرضى .

⁽٦) انظـر : تلخيـص التقـريب (٧٩٠/٢) ، تشنيـف المــامع (١٢٣٧/٤) ، البرهـان (٦٨٨١) . (١٨٨٠)

⁽٧) في ج ، د : بعد وقفه .

⁽ Λ) في جميع النسخ : التعليق ، والمثبت هو الصواب كما في التشنيف ، ويقتضيه السياق وسيأتي في عبارة المؤلف بعد قليل ، والمراد ماتعلق بعضه بعضه .

⁽٩) وكذا ذكر الآمدى .

انظر: التحقيق والبيان (٣٦٤/٣) ، النهاية (قسم ٥٠٢/٢) ، البحر المحيط (٢٦١/٤) ، تشنيف المسامع (١٢٣/٤) ، الإحكام للآمدى (١٢٣/٢) .

وفى المسألة قول رابع حكاه القاضى فى "التقريب" والشيخ فى "اللمع" إنه إن كان نقل ذلك هو أو غيره مرة بتمامه جاز أن ينقل البعض وإن لم ينقل ذلك لاهو ولاغيره لم يجز (١)(*).

نعم قيد الغزالى وغيره الجواز كيف كان بأن لايتطرق إليه سوء الظن بالتهمة باضطراب النقل^(۲).

وقول خامس : إن كان الحديث مشهورا بتمامه جاز نقل بعضه وإلا فلا قاله بعض شراح اللمع $^{(7)(**)}$.

وسادس : إن لم يعلم إلا من جهته فإن تعلق به حكم لم يجز أن يترك منه شيء وإن لم يتعلق به حكم فإن كان فقيها جاز له ذلك الحذف $^{(2)}$ أو غير فقيه لم يجز ، قاله ابن فورك وابن القطان في كتابيهما $^{(0)}$.

وقسم الإبياري غير المتعلق (٦) إلى ثلاثة أقسام :

أحدها: أن يقطع بذلك ولايبعد طرد قول المنع هنا حسما للذريعة وحذرا من الإفضاء إلى موضع الإشكال .

ثانيها : أن يظن (٧)فلا يجوز الحذف بحال .

⁽۱) انظر: تلخيص التقريب (۷۹۱/۲) ، اللمع وشرحها (۳۷۸/۲) ، البحر المحيط (۱/۲۲) ، الكفاية (۲۲۴) ، تدريب السراوى (۱۰۳/۲) ، شسرح الكوكب (۲۳۰۵).

in (*)

⁽۲) انظر : المستصفى (۱۹۸/۱) ، مقدمة شرح النووى على مسلم (۱۹/۱) ، البحسر المحيط (۳۹۱/٤) .

 ⁽٣) كذا ذكر الزركشي والغالب أنه اليماني . والله أعلم .
 انظر البحر المحيط (٣٦٢/٤) .

^(**) ١٣٤

⁽٤) في ج ، د : الحديث ، وكذا في ب لكن صوبت في الهامش . والله أعلم .

⁽ه) كذا قال الزركشي ثم نقل نص كلاميهما . انظر المصدر السابق .

⁽٦) أي الحديث الذي لايتعلق بعضه ببعض والله أعلم .

⁽٧) فى د : إن قطع ، وفيه تكرار .

ثالثها : أن يعلم ذلك بنوع من النظر فعلى الخلاف فى جواز الرواية بالمعنى للعارف(١)وبالجملة فالمسألة قريبة من مسألة الرواية بالمعنى .

تنبيهان :

أحدهما : جاء فى حديث ابن مسعود فى الاستنجاء بالحجر (أتيت النبى صلى الله عليه وسلم بحجرين وروثة فأخذ الحجرين ورمى بالروثة) (٢).

زاد أحمد (وقال ائتنى بحجر ثالث) $^{(7)}$ فهذا يدل على جواز حذف بعض الحبر وإن تعلق به حكم يفوت بالحذف لكن قال الكيا الطبرى : الحق التفصيل بين أن يكون $^{(2)}$ الناقل فقيها كابن مسعود فيجوز الحذف أو لايكون فلا لأن ابن مسعود حيث لم ينقل الأمر بالإتيان بحجر ثالث $^{(6)}$ كان مقصوده منع الاستنجاء بالروث وحيث كان $^{(7)}$ مقصوده مراعاة العدد نقل جميعه $^{(4)}$ وكذا قاله إمام الحرمين $^{(A)}$.

نعم للشافعى (٩)رضى الله عنه نص على أن الإخلال بزيادة تخل بالمعنى لا يجوز وحمل فى حديث ابن مسعود طلب الحجر الثالث على أنه مما لم يسمعه بعض الرواه فلم يروه (١٠).

⁽۱) انظر : التحقيق والبيان ((4.75/4) ، تشنيف المسامع ((4.777/4) .

⁽٣) انظر : صحيح البخارى (الوضوء) (٤٧/١) ، فتح البارى (٢٥٦/١) .

⁽٣) انظر المسند مع الفتح الرباني (٢٧٩/١).

⁽٤) عبارة الكياكما نقلها الزركشى أن يكون المحذوف حكما متميزا عما قبله والناقل فقيه ...الخ .

انظر البحر المحيط (٣٦٣/٤).

 ⁽۵) في ب : بالحجر الثالث .

⁽٦) أى وإن كان مقصوده .

⁽٧) نقله الزركشي عن الكيا في البحر (٣٦٣/٤).

⁽٨) انظر : البرهان (١/٩٥١) ، البحر المحيط (٣٦٤/٤) .

⁽٩) في أ: الشافعي .

⁽١٠) انظر نص الشافعي في : البرهان (١٠٨/١) ، البحر المحيط (٣٦٤/٤) ، ولم أجده في مظانه من الرسالة ولاالأم . والله أعلم .

وماأشار إليه الشافعى ظاهر لأن الإيهام حاصل على أى القصدين كان^(١).

[التنبيه] الثانى:

مما يشبه هذا ماوقع البحث فيه أنه إذا استدل بآية وأولها حرف عطف أو نحوه هل يجوز إسقاط ذلك حيث استقام المعنى بدونه ظاهر تصرف الفقهاء جوازه .

ففى "الوسيط" للغزالى فى أول الصلاة قال الله تعالى ${[{ign}]^{(r)}}$.

وفي صحيح البخارى لم يتزل على إلا هذه [الآية]($^{(1)}$ الفاذة [الجامعة]($^{(2)}$] فمن $^{(1)}$ يعمل مثقال ذرة خيرا يره $^{(2)}$.

⁽۱) قال الزركشي : والحق ماقاله الشافعي .

انظر البحر المحيط (٣٦٤/٤) .

⁽٢) البقرة (٤٣).

قلت: كذا تبع المؤلف شيخه الزركشى والذى فى الوسيط (وأقيموا الصلاة) بوجود الواو ، فيظهر أن المحقق أضافها دون الإشارة إلى ذلك كما هو المعتاد . والله أعلم .

انظر : البُحر المحيط (٣٦٥/٤) ، الوسيط (٤١/٢) .

⁽٣) البقرة (٢٧٥) .

وكتاب البيع من الوسيط لايزال مخطوطا ، وقد نقل ذلك الزركشي في البحر (٣٦٥/٤) .

⁽٤)،(٥) مثبتة من الصحيح .

قال ابن الأثير : الفاذة : المنفردة في معناها . انظر النهاية (فذذ) (٤٢٢/٣) .

⁽٦) فى جميع النسخ : من ، تبعا للبحر والمثبت كما فى المصحف وصحيح البخارى وعليه لايصح الاستشهاد بالحديث إذ لايوجد حذف فى الآية . والله أعلم .

⁽٧) الـزلزلة (٧) ، وانظر : صحيح البخارى (التفسير) (٩١/٦) ، البحر المحيط (٣٦٥/٤) .

وفى الترمذى (إذا خطب [إليكم] $^{(1)}$ من ترضون خلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير $^{(7)}$ ونحو ذلك . والله أعلم .

[مسألة : هل الاعتبار بالرواية أم برأى الصحابى] :

ثم الصحابى إذا كان روى ذا معنين ولتناف قد حوى يقبل حملة $^{(7)}$ على ماأدركا مالم يكن لظاهر قد تركا

الشرح :

هذه المسألة تعرف بما إذا قال راوى الحديث فيه شيئا هل يقبل أو يعمل بالحديث ولها أحوال منها:

أن يكون الخبر عاما فيحمله الراوى على بعض أفراده وسيأتى ذلك فى باب تخصيص العام موضحا .

أو يدعى تقييدا في مطلق فكالعام يخصصه .

أو يدعى نسخه وسيأتى ذلك أيضا فى النسخ $^{(1)}$.

أو يخالف بترك نص (٥) الحديث كرواية أبي هريرة في الولوغ سبعا^(١)،

⁽١) في جميع النسخ : لكم ، والمثبت من الترمذي ونقل البحر .

⁽٢) في الترمذي ونقل البحر : عريض .

والمثبت يوافق الآية ، قال تعالى : {والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير) الأنفال (٧٣) .

ولعل المراد بالحذف هنا هو (الهاء) في (تفعلوه) والله أعلم .

انظر : سنن الترمذي (النكاح) (٣٩٤/٣) ، البحر المحيط (٣٦٥/٤) .

⁽٣) في ج : جمله .

⁽٤) مباحث العام والمطلق والنسخ ضمن المجلد الثاني .

⁽ه) في أ: بعض .

⁽٦) انظر : صحيح البخارى (الوضوء) (٥١/١) ، صحيح مسلم (الطهارة) (٢٣٥/١) ، الموطأ (الطهارة) (٣٤/١) ، مسند أحمد (٢٤٥/٢) ، سنن ابن ماجه (الطهارة) (١٣٠/١) ، تحفة الأحوذي (٢٠٠/١) .

وقوله : يغسل ثلاثا $^{(1)}$ وبعضهم $^{(7)}$ عثل بذلك لتخصص $^{(7)}$ العام ولايصح لأن العدد نص $^{(1)}$.

أما مسألتنا^(ه)فمذهب^(٦)الشافعي فيها أن^(٧)الاعتبار بروايته لابرأيه خلافا للحنفية^(٨).

وحكى القاضى عن ابن إبان أنه إن كان من الأئمة فيدل على نسخ الخبر (٩)، وقال إمام الحرمين وابن القشيرى : إن تحققنا نسيانه للخبر أو فرضنا مخالفته لخبر لم يروه وجوزنا أنه لم يبلغه فالعمل بالخبر ، أو روى خبرا يقتضى رفع الحرج فيما سبق فيه حظر ، ثم رأيناه يتحرج فالعمل بالخبر أيضا ويحمل تحرجه على التورع ، وإن ناقض عمله روايته ولم نجد محملا في الجمع امتنع التعلق بروايته إذ لايظن بمن هو أهل للرواية أن يتعمد مخالفة مارواه إلا عن ثبت يوجب المخالفة (١٠).

⁽۱) رواه الدارقطني في سننه موقوفا (الطهارة) (۱۹،۲۵/۱) . وانظر : كشف الأسرار للبخاري (۱۵/۳) ، أصول السرخسي (۱/۲) .

⁽۲) مراده الرازى حيث ذكر ذلك في المحصول (۱۹۱/۳/۱) ، وانظر البحر المحيط

⁽٣) في ج : بتخصص .

⁽٤) والنصوص لاتحتمل التخصيص كذا ذكر الزركشى ، وأصل هذا الاعتراض للقرافى في شرح المحصول ، ولابن السبكى في الابهاج كلام جيد في الموضوع فليراجع . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٣٧٠/٤) ، النفائس (٢٩٩٨/٧) ، شرح الكوكب (٢٩٥٥) الخصول (١٩٦/٣/١) ، الابهاج (٢٠٨/٢) .

⁽٥) مراده : الحالة الأخيرة وهي إذا خالف بترك نص الحديث .

⁽٦) في ج ، د : فذهب .

⁽٧) في د : إلى أن .

 ⁽A) انظر :البحر المحيط (٢٧٠/٤) ، المحصول (٦٢٠/١/٦) ، الابهاج (٣٦٣/٢) ،
 وقول الحنفية فيه تفصيل ، انظر : أصول السرخسي (٦/٣) ، كشف الأسرار للبخاري (٦/٣) .

⁽٩) انظر : تلخيص التقريب (٩/٥٨٥) ، البحر المحيط (٣٧٠/٤) .

⁽١٠) انظر : البرهان (٤٤٢/١) ، البحر المحيط (٣٧٠/٤) ، شرح الكوكب (٢٩٣/٥) ، الابهاج (٢٠٧/٢) .

قال ابن القشيرى وعلى هذا فلايقطع بأن الحديث منسوخ كما يقول ابن إبان $^{(1)}$, وربحا ظن الراوى شيئا ناسخا وليس بناسخ ولهذا إذا قال الصحابى فى خبر أنه منسوخ لايثبت النسخ بذلك كما سيأتى $^{(\gamma)}$, ثم قال إمام الحرمين إن هذا غير مختص بالصحابى بل لو روى بعض الأعُة خبرا وعمل بخلافه كان على هذا التفصيل $^{(\gamma)}$ وستأتى المسألة قريبا ومانقل من مخالفة أبى حنيفة حديث خيا رالمجلس وكذا مالك فمحمول $^{(1)}$ على أن أبا حنيفة لما قدم القياس ومالكا عمل أهل المدينة تركا ظاهر الحديث لذلك ، وقد بينا المسألتين فى محلهما $^{(0)}$ ومتى لم يعلم سبب $^{(\Gamma)}$ المخالفة كان فى ذلك تضعيف للحديث عند المخالف .

[إذا حمل الصحابى الخبر على أحد معنييه]:

ومنها وهو مسألة الكتاب: أن يروى الصحابي خبرا محتملا لمعنيين (٧) ويحمله على أحدهما فإن تنافيا كالقروء (٨) ويحمله الراوى على الأطهار وجب السرجوع إلى حمله كما قاله جمهور أصحابنا كالأستاذين أبي إسحق وأبي منصور وابن فورك والكيا وسلم ونقله القاضى أبو الطيب في باب بيع الثمار عن مذهب الشافعي (٩).

⁽١) انظر البحر المحيط (٣٧٠/٤) .

⁽٢) مباحث النسخ ضمن المجلد الثاني .

⁽٣) انظر : البرهان (٤٤٣/١) ، البحر المحيط (٣٧٠/٤) .

⁽٤) في ب : محمول .

⁽٥) راجع ص(١١٧١) (١١٨٨)

⁽r) فی \dot{r} : ومن لم یعمل سبب .

⁽٧) في ج : للمعنيين .

⁽A) في ج : كالقرء .

⁽٩) نقـل الزركشي أقوال هؤلاء في البحر المحيط (٣٦٧/٤) ، وتشنيف المسامع (٩) ١٣٩٨) ، وانظر أيضا شرح الكوكب (٩٥٧/١) .

ولذلك $^{(1)}$ رجع إلى تفسير ابن عمر التفرق في خيار المجلس بالأبدان $^{(7)}$. وإلى تفسيره (حبل الحبلة) ببيعه إلى نتاج النتاج $^{(7)}$.

وإلى قول عمر في (هاء وها) إنه التقابض في مجلس العقد^{(٤)(ه)}.

وقال الشيخ أبو اسحق فى "اللمع" بعد حكاية هذا القول وفيه نظر عنده $^{(7)}$ ، فجعل ذلك بعضهم قولا بالوقف وعليه جرى فى "جمع الجوامع" $^{(9)}$ ولا يخفى مافيه فإن ظاهر المراد به تضعيف القول به لاالوقف فى المسألة $^{(A)}$ ،

(١) في ج : ولذا .

(٢) روى البخارى بسنده إلى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إن المتبايعين بالخيار في بيعهما مالم يتفرقا قال نافع وكان ابن عمر إذا اشترى شيئا يعجبه فارق صاحبه) .

صحيـــح البخـــارى (البيـــوع) (١٧/٣) ، وروى مسلم نحوه فى (البيـــوع) (١٦٣/٣-١٦٦٤) .

(٣) روى البخارى بسنده إلى ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبلة) وكان بيعا يتبايعه أهل الجاهلية ، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي فى بطنها . ا.ه

صحيح البخارى (البيوع) (٢٥/٣) ، ونحوه في مسلم (البيـوع) (١١٥٣/٣–١١٥٤) .

(٤) روى مسلم أن أوس بن الحدثان أراد أن يصرف الذهب بفضة فطلب منه طلحة بن عبيد الله الذهب ثم يعطيه الفضة إذا جاء خادمه فقال عمر بن الخطاب : كلا والله لتعطينه ورقه أو لتردن إليه ذهبه فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (الورق بالذهب ربا إلا هاء وهاء) الحديث .

صحيح مسلم (المساقاة) (١٢٠٩/٣) ، وانظر صحيح البخاري (البيوع) (٢٣/٣) .

(a) ذكر هذا الاستشهاد الزركشي وابن النجار .

انظر : البحر المحيط (٣٦٧/٤) ، تشنيف المسامع (١٢٣٩/٤) ، شرح الكوكب (٥٥٧/٢) .

(٦) أى عند أبي اسحاق حيث قال في اللمع (٣٧) : (وفيه نظر عندى) ، وفي شرحها (٦٨/٢) قال : (وعندى فيه نظر) .

(v) انظر جمع الجوامع مع المحلى (180/7) .

(A) قلت : هذا ينبني على تفسير (فيه نظر) بأنها للاعتراض والتضعيف وهذا الغالب ، وقد تحمل على التأمل وهو التوقف وهذا ماتلوح به عبارة الشيراذي .

وقد ذكر العبادى أن ابن السبكى لايقصد توقف الشيرازى فى ظهوره فيه فهذا ممنوع ولايدل كلامه عليه ولاضرورة تلجىء اليه ، بل مراده أنه توقف فى حمله عليه وهذا هو المتبادر ، قال : فتدبره فإنه فى غاية الوضوح .

انظر : الآيات البينات (٢٣٧/٣) ، حاشية البناني (١٤٥/٢) ، نزهة المشتاق (٢١٤).

وقال أبو بكر الصيرفى تأويل الراوى أولى لأنه قد شاهد من الامارات مالايقدر على حكايته إلا أن يقوم دليل على مخالفته فالحكم للدليل (۱) وهذا معنى قولى فى النظم (يقبل حمله على ماأدركا) أى يقبل حمل الصحابى الحديث على المعنى الذى رآه وأدركه باعتقاده (۲).

وقولي (ذا معنيين) أي فأكثر فهو مثال^(٣).

أما (٤) إذا لم يكن بين المعنيين تناف :

فإن قلنا اللفظ المشترك ظاهر فى جميع محامله كالعام (٥) فتعود المسألة (7) إلى التخصيص بقول الصحابى ، وقد سبقت الإشارة إليه واحالته على عله (\lor) .

وإن قلنا : لا يحمل على جميعها ففى "البديع" يحمل فيه على ماحمله راويه وعينه لأن الظاهر أنه لم يحمله عليه إلا بقرينة ، قال : ولا يبعد أن يقال لا يكون تأويله حجة على غيره فإن لاح لمجتهد تأويل غيره بدليل حمله عليه وإلا فتعيين الراوى صائح للترجيح . انتهى (^)(*).

نعم محل ذلك إذا لم يجمعوا على أن المراد أحدهما وجوزوا كلا منهما ولهذا لما ذكر الماوردي في "الحاوي" حديث ابن عمر في التفرق في خيار

[.] (77A/1) lide (1,77%).

 ⁽۲) وذهب الحنفية إلى أنه لايعمل بحمل الصحابي .
 انظر : أصول السرخسي (۷/۲) ، كشف الأسرار للبخاري (۱۵/۳) ، فواتح الرحموت (۱۹۲/۲) .

⁽٣) أَى أَنْ التقييد في النظم بكونه ذا معنيين للتمثيل الاللحصر ، وإلا فقد يكون لما رواه عدة معان فيحمله الراوى على أحدها . والله أعلم .

⁽٤) فى ج : ما ، والمثبت يقتضيه السياق فهو عطف على ماسبق من حمل الصحابى الحديث على أحد معنييه إذا كان بينهما تناف . والله أعلم .

⁽٥) سيأتي بيان ذلك عند الحديث عن المشترك . انظر التنبيه في ص (١٤٩٧) .

⁽٦) في د: المسلم.

⁽٧) راجع ص(٣٨٥) .

 ⁽A) انظر : البديع (٣٦٨/١) ، تشنيف المسامع (١٢٣٩/٤) ، المحلى على جمع الجوامع
 (١٤٥/٢) .

^(*) ۱۳۵

المجلس (١) هل هو التفرق بالأبدان أو بالأقوال ، قال :(*)

وأجمعوا $(^{Y})$ على أن المراد أحدهما فكان ماصار إليه الراوى أولى و قال $(^{T})$ أبو على بن أبي هريرة أحمله عليهما معا فأجعل لهما فى الحالين الخيار بالخبر . (**)

قال الماوردى وهذا صحيح لولا أن الإجماع منعقد على أن المراد أحدهما(٤).

واعلم أن الخلاف كما قاله الهندى فيما إذا ذكر ذلك الراوى لابطريق التفسير للفظه $^{(0)}$ وإلا فتفسيره أولى بلاخلاف $^{(1)}$.

وقولى فى موضوع المسألة (الصحابى) يقتضى قصر المسألة عليه وهى طريقة الآمدى وابن الحاجب (٧)ورجحها القرافي (٨)وإن كان إمام الحرمين

والمراد أنه إذا ذكره الراوى بطريق الإجتهاد والنظر فقيه الخلاف ، أما إذا ذكره بطريق التفسير فلاخلاف أنه أولى بالقبول . والله أعلم .

انظـر : النهـاية (قـــم ٤٨٥/٢) ، تشنيــف المـــامع (١٣٤٠/٤) ، شــرح الكـوكب (٢٤٠/٥) .

(٧) حيث صدرا المسألة بالصحابي .

انظر : الإحكام للآمدي (١٢٧/٢) ، مختصر ابن الحاجب (٧٢/٢) .

⁽١) سبق ذكره قريبا .

^{×104 (*)}

⁽٢) في ب: فأجمعوا .

⁽٣) في ب، د: وقد قال.

۱۰۹ (**)

⁽٤) انظر : الحاوى (٣٤،٣٣/٥) ، تشنيف المسامع (١٧٤٠/٤) ، شرح الكوكب (٥٦٠,٥٩/٢) .

⁽ه) في د: للفظ.

⁽٦) قال : ولايتجه فيه خلاف . ا.ه

⁽A) حيث قال : وهذه المسألة عندى ينبغى أن تخصص ببعض الرواة فيحمل على الراوى المباشر للنقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يحسن أن يقال هو أعلم بمراد المتكلم ، أما مثل مالك ومخالفته لحديث بيع الخيار الذى رواه وغيره من الأحاديث فلايندرج في هذه المسألة لأنه لم يباشر المتكلم حتى يحسن أن يقال فيه لعله شاهد من القرائن الحالية أو المقالية مايقتضى مخالفته فلاتكون المسألة على عمومها . انتهى .

تنقيح الفصول (٢١٩،٣٧١) ، النفائس (٧٨/٨٧) .

والإمام الرازى وغيرهما فرضوها فى الراوى سواء أكان صحابيا أو غيره (١) ورجحها كثير لكن بشرط (٢)أن يكون ذلك الراوى من الأئمة ($^{(7)}$ ويأتى للمسألة مزيد بيان فى تخصيص العموم $^{(4)}$ يظهر منه ترجيح ماجرينا عليه هنا من القصر على الصحابى .

وقولى (مالم يكن لظاهر قد تركا) أى محل قبوله فى حمله على أحد المعنيين إذا استويا أو حمله على الراجح ، أما إذاحمله على المرجوح وترك الظاهر كما إذا حمل ماظاهره الوجوب على الندب أو بالعكس أو ماهو حقيقة على المجاز أو نحو ذلك ، فالعبرة بالظاهر لا يحمله على أصح للذاهب (*).

قال الآمدى : ولهذا قال الشافعى : كيف أترك الخبر لأقــوال أقوام لو عاصرتهم لحججتهم (٥).

وهي أحسن من قول ابن الحاجب : وفيه قول الشافعي كيف أترك الحديث لمن لو عاصرته لحججته (٦).

فإنه يقتضى قصور قول الشافعى ذلك فيما نحن فيه وهو خالفة الصحابى لظاهر ماروى والفرض أنه قال ذلك فى الأعم من هذا ومن خالفة حديث $^{(v)}$ وإن لم يكن هو راويه .

⁽١) انظر : البرهان (٤٤٣/١) ، المحصول (٦٣٠/١/٢) ، (١٩١/٣/١) .

⁽۲) فی ج: یشترط.

 ⁽٣) أى أئمة الحديث كما صرح امام الحرمين .
 انظر : البرهان (٤٤٣/١) ، تشنيف المسامع (٩٧٦/٣) ، (١٢٤٠/٤) ، الإبهاج (٢٠٠,٠٩/٣) .

⁽٤) وذلك في المجلد الثاني إن شاء الله .

^{1177 (*)}

⁽٥) في الإحكام (١٢٨/٢) لخاصمتهم بالحديث .

⁽٦) انظر مختصر ابن الحاجب (٧٢/٢) .

⁽٧) في ب : حديد .

كذا قيل^(١)ولكن في التغاير بينهما نظر^(٢).

ومقابل الراجح قول ثان عن أكثر الحنفية العمل بتعيين الراوى مطلقا لأنه لايفعل ذلك إلا عن توقيف (٣).

وقول ثالث لأبى الحسين من المعتزلة (٤)أنه يحمل (٥)على تأويله إن صار إليه لعلمه بقصد النبى صلى الله عليه وسلم من مشاهدته قرائن تقتضى ذلك فإن جهل وجوزنا أن يكون لظهور نص أو قياس أو غيرهما وجب النظر فى الدليل فإن اقتضى ماذهب إليه وجب وإلا فلا ،

وذهب الآمدى إلى قول رابع: إنه إن علم مأخذ خلاف وإنه مما يوجبه صير إليه اتباعا للدليل وإن جهل عمل بالظاهر لأن الأصل فى خبر العدل وجوب العمل به وخالفة الراوى للظاهر يحتمل النسيان (٦).

واعلم أن هذه المسألة غير ماسبق في صدر الكلام أن يكون الخبر نصا في شيء فيخالفه الصحابي وعلى ذلك ينزل(٧)ماروى من قول الشافعي كيف

⁽۱) قائله ابن السبكى فى رفع الحاجب (۱۸۳/۱) ، ونقله عنه الكمال فى الدرر اللوامع (vvr/r/r) .

 ⁽۲) لعل المؤلف يرى أن العبارتين مؤداهما واحد وهو ماجرى عليه شيخه الزركشى إذ
 لما نقل عبارة الآمدى ذكر نفس عبارة ابن الحاجب . والله أعلم .
 انظر : البحر المحيط (۲۹/۶) ، تشنيف المسامع (۱۲٤۱/٤) .

 ⁽٣) انظر : تشنيف المسامع (١٢٤١/٤) ، فواتح الرحموت (١٦٣/٢) ، تيسير التحرير
 (٣/٣) ، كشف الأسرار للبخارى (٦٦/٣) .

⁽٤) الواقع أنه قول القاضى عبد الجبار نقله أبو الحسين ثم صححه ، وقد تبع المؤلف شيخه في التشنيف حيث عزاه لأبي الحسين بينما في البحر عزاه للقاضى عبد الجبار ثم لأبي الحسين . والله أعلم .

انظر : المعتمد (١٧٥/٢) ، تشنيف المسامع (١٧٤٢/٤) ، البحر المحيط (٣٦٩/٤) ، شرح الكوكب (١١/٢) .

⁽ه) في د : عمل .

⁽٦) انظر : الإحكام للآمدى (١٢٨/٢) ، تشنيف المسامع (١٢٤٢/٤) .

⁽٧) فى أ ، د : يتنزل .

يترك $^{(1)}$ كلام المعصوم إلى من ليس بمعصوم $^{(1)}$ وتلك أولى من هذه أن يعمل بما روى لابما رأى فلذلك اقتصرت في النظم عليها $^{(1)}$.

فرع:

إذا خالف الحديث عمل أكثر الأمة وقلنا بالراجع أن ذلك ليس اجماعا فالعبرة بالحديث على الصحيح (٤).

واستثنى ابن الحاجب من ذلك إجماع أهل المدينة (ه)بناء على قاعدة المالكية وقد سبق بيانه في باب الإجماع وإن ذلك ليس بحجة (٦).

بل مقتضى كلامه هنا تقييد $(^{(v)}|_{q}$ أهل المدينة بكونهم أكثر الأمة $(^{(h)})$ و لاقائل به بل إما بحجيتهم وإن $(^{(h)})$ كانوا أقل الأمة أو لاحجة فى قولهم مطلقا إلا أن تؤول عبارته بأن الاستثناء منقطم $(^{(h)})$.

⁽١) في ب: نترك ، وغير منقوطة في أ ، د .

 ⁽٢) قال الشافعى : (أما مادلت عليه السنة فلاحجة فى أحد خالف قوله السنة) .
 الرسالة (٢٧٥) ، وانظر أيضا منها ص(٤٤٥) .

 ⁽٣) أقول ينبه المؤلف إلى أن مسألة حمل الصحابى الحديث على خلاف ظاهرة مغايرة لمخالفة الصحابى لنص الحديث فهذه المسألة أولى من تلك بأن يعمل فيها بالخبر لابما رآه الراوى لذلك لم يذكرها المؤلف في النظم . والله أعلم .

⁽٤) قال الآمدى إجماعاً ، وقال ابن النجار : هو الذي عليه جماهير العلماء . انظر : الإحكام للآمدى (١٢٩/٢) ، شرح الكوكب (٢٦٤/٥) .

⁽٥) انظر مختصر ابن الحاجب (٧٢/٢).

⁽٦) راجع ص(٦٪).

⁽٧) في ج : يقيد .

⁽A) قال الأصفهاني في شرح المختصر إلا إذا كان عمل الأكثر عمل أهل المدينة فإنه يتعين العمل بعمل أهل المدينة .

بيان المختصر (٧٥٢/١) ، وانظر شرح العضد (٧٣/٢) .

⁽٩) في ب: ولو .

⁽١٠) الاستثناء المتصل : هو أن يكون المستثنى بعضا مما قبله ، والمنقطع لايكون بعضا مما قبله ، نحو : قام القوم إلا زيدا ، إلا حمارا . انظر شرح ابن عقيل (٢١٢/٣) . قال محمد عبد الحميد : والأصل في الاستثناء أن يكون متصلا بأن يكون المستثنى منه .

سبل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى (٢٤٤) .

(1448)

وأما مسألة تعارض القايس مع خبر الواحد فستأتى $^{(1)}$ فى باب القياس . والله أعلم .

⁽١) في ج ، د : فسيأتي ، وهو ضمن المجلد الثاني .

النوع الثاني مايتوقف عليه الاستدلال من جهة فهم المعنى وهو اللغة .

كتاب ربنا وسنة النبى أفصح لفظ من كلام العرب

الشرح :

لما فرغت من النوع الأول مما يتوقف عليه الاستدلال بالأدلة الثلاثة الكتاب والسنة والإجماع وهو طريق ثبوتها شرعت في النوع الثاني وهو مايتوقف عليه من جهة دلالتها وذلك في الكتاب والسنة اللذين هما أصل الإجماع بل وأصل القياس ، وربما كانا دالين على الأصل المقيس عليه كما سيأتي (١) وذلك هو اللغة لأن فهم المعاني فيهما (١) متوقف (٣) على معرفة أن هذا هو مدلوله لغة لأن القرآن والسنة عربيان فلابد للمستدل بهما من معرفة لغة العرب بل هما أفصح الكلام العربي قال تعالى : إلنا أنزلناه قرآنا عربيا عربيا (٥)، وقال تعالى : إوما أرسلنا عربي مبين (٥)، وقال تعالى : إوما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه (٢) وغير ذلك من الآيات .

فإن قيل (v): من سبق نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم من الأنبياء المرسلين إنما كان مبعوثا لقومه خاصة فهو مبعوث بلسانهم وأما محمد صلى الله عليه وسلم فمبعوث لجميع الخلق فلم لم يبعث بسائر الألسنة ولم يبعث إلا بلسان بعضهم وهم العرب .

فالجواب : أنه لو بعث بلسان جميعهم لكان كلامه خارجا عن المعهود ويبعد بل يستحيل أن ترد $^{(\Lambda)}$ كل كلمة من القرآن مكررة بكل الألسنة فتعين

⁽١) ودلك ضمن المجلد الثاني .

⁽٢) في ج: منهما .

⁽٣) في ب: يتوقف .

⁽٤) يوسف (٢) .

⁽ه) النحل (۱۰۳) .

⁽٦) ابراهيم (٤).

⁽٧) قائله أبن السمعاني كما سيذكر المؤلف بعد قليل -

⁽٨) في أ: يرد .

البعض وكان لسان العرب أحق لأنه أوسع وأفصح ولأنه لسان المخاطبين وإن كان الحكم عليهم وعلى غيرهم .

كذا قرر ابن السمعاني السؤال والجواب وهو حسن (١).

[تعريف المعنى]

قولنا فى الترجمة فهم المعنى هو مفعل من عنيت كذا أى قصدته $(^{(Y)})$ ، فالمراد به المصدر منه ثم المراد بالمصدر المفعول كالصيد بمعنى $(^{(Y)})$ المصيد وعنى يتعدى لمفعولين ثانيهما بالجار تقول عنيت زيدا بكذا $(^{(o)})$ قال أبو على $(^{(Y)})$ المعنى : هو القصد إلى مايقصد إليه وقال الخليل : معنى كل شيء محنته وحاله التي يصل إليها أمره $(^{(Y)})$ وقال ابن الأعرابي يقال ماأعرف معناه ومعناته $(^{(A)})$.

فالمعنى فى كل شىء كما قال ابن فارس : هو المقصد الذى (٩)يبرز ويظهر فى الشيء إذا بحث عنه (١٠)

⁽١) كذا قال الزركشي بعد أن نقل كلام ابن السمعاني ، ولم أجده في مظانه من الجزء المحقق من القواطع والله أعلم .

انظر: البحر المحيط (٤٤٤/١) ، شرح الكوكب (٩٩/١) .

 ⁽۲) انظر : الصحاح (عنا) (۲٤٤٠/٦) ، لسان العرب (عنا) (۱۰۵/۱۵) .

⁽٣) في د : يعني .

⁽٤) انظر لسان العرب (صيد) (٢٦١/٣) .

⁽۵) انظر التبصرة للصيمرى (١١٠/١) .

⁽٦) لعل المراد أبو على الفارسي ولم أعثر على هذا النقل فيما لدى من معاجم اللغة والله أعلى .

 ⁽٧) نقله عنه أبن فارس ، وعزاه الأزهرى إلى الليث .
 انظر : معجم مقاييس اللغة (عنى) (١١٤٨/٤) ، تهذيب اللغة (عنى) (٢١٣/٣) ،
 لسان العرب (عنى) (١٠٦/١) ، تاج العروس (عنى) (٢٥٨/١٠) .

⁽٨) نقله عنه ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (عني) (١٤٨/٤) .

^{(ُ}هُ) في ب، د: التي ، وفي النص القصد الذي .

⁽١٠) انظر معجم مقاييس اللغة (عني) (١٤٨/٤) .

[تعريف اللغة]

وأما اللغة : فقال الجوهرى أصلها لغى أو لغو فردد بين أن يكون من ذوات الياء أو من ذوات الواو ، قال : والهاء عوض وجمعها لغا ولغات والنسبة إليها لغوى ولايقال لغوى أى بفتح أوله $^{(1)}$ انتهى . لكن فيها $^{(*)}$ لغة ضعيفة حكاها صاحب "تثقيف اللسان" $^{(*)}$ كما قالوا أموى بفتح أوله نسبة إلى أمية $^{(*)}$ وإن كان ضعيفا والمراد باللغة : اللفظ الموضوع $^{(4)}$ فخرج المهمل وسيأتى تفسير الوضع $^{(6)}$ وللغة علوم كثيرة تسمى علوم اللسان سنشير إليها بعد ذلك $^{(7)}$.

تنبيه

من لطف الله تعالى حدوث الموضوعات اللغوية ليعبر بها عما فى الضمير سواء قلنا الواضع الله تعالى أو البشر باقداره تعالى وإلهامه (٧) ووجه الحاجة إلى ذلك أن الله عز وجل لما خلق النوع الإنساني وجعله محتاجا لأمور لايستقل بها بل يحتاج فيها إلى المعاونة ولابد للمعاون من الإطلاع

⁽١) انظر : الصحاح (لغا) (٢٤٨٤/٦) ، شرح فصيح ثعلب (٩٠) .

^(*) ۱۳۹ق/ب

⁽٢) وهو أبو حفص عمر بن خلف بن مكى الصقلى ، فقيه ، محدث ، لغوى ، عالم بالعربية رحل إلى تونس وولى قضاءها وكان يجيد الخطابة وشعر المواعظ والحكم ، أخذ عن أبى بكر التميمى والسهمى ، له كتاب "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" في غاية الملاحة والبيان دال على غزارة علمه ، مات عام (٥٠١) .

انظر : أنباه الرواه (٣٢٩/٢) ، بغية الوعاة (٢١٨/٢) ، هدية العارفين (٧٨٢/٥) ، مقدمة تثقيف اللسان (٤) .

⁽٣) انظر تثقيف اللسان (١٤٩) .

⁽٤) أي الموضوع لمعني .

انظر : جمع الجوامع مع المحلى (٢٦١/١) ، شرح الكوكب (١٠٢/١) .

 ⁽a) انظر ص (٤ ٤٠) .

⁽٦) انظر ص(١٤١١).

⁽٧) ستأتى هذه المسألة إن شاء الله ص (١٨٥٦) .

على مافى نفس المحتاج إليه بشيء يدل وذلك إما لفظ أو إشارة أو كتابه أو مثال وكان اللفظ أكثر (١) إفادة وأيسر أما كونه أكثر فلأن اللفظ يقع على $^{(*)}$ المعدوم والموجود الغائب والحاضر الحسى والمعنوى ولاشيء من الباقى يستوعب ذلك وأما كونه أيسر فلأنه موافق للأمر الطبيعي لأن الحروف كيفيات $^{(*)}$ تعرض للنفس الضرورى $^{(*)}$.

وإذا تقرر الاحتياج للوضع فكلما اشتدت الحاجة إليه افتقر إلى مايوضع له وإلا لكان ذلك مخلا بقصود الوضع ومالاتشتد إليه الحاجة يجوز أن يوضع له لأنه قد لا يحتاج إليه (١٠)، قال الماوردى في "أدب الدين والدنيا"(٥)؛

إغا⁽¹⁾كان نوع الانسان أكثر حاجة من جميع الحيوان لأن غيره قد يستقل بنفسه عن جنسه وأما الإنسان فمطبوع على الافتقار إلى جنسه فى الاستعانة به فهو صفة لازمة لطبعه وخلقه قائمة فى جوهره ولذلك قال تعالى :
[وخلق الإنسان ضعيف] (٧)أى ضعيفا عن الصبر عما هو إليه مفتقر واحتمال ماهو عنه عاجز (٨)وإنما خص الإنسان بكثرة الحاجة وظهور العجز نعمة عليه

⁽١) في أ، ب، د: هو أكثر.

^(*) ۱۵۸

⁽٢) في أُ: كيفيان .

 ⁽٣) انظر هذا التقرير في : الكليات (٩٣٥) ، تشنيف المسامع (٤٠٨/٢) ، البحر المحيط (٨/٣) ، الإبهاج (١١٩٣١) ، نهاية السول (١١٥٥١) ، شـرح العضد (١١٥/١) ، المحصول (٢٦١/١/١) ، شرح الكوكب (١٠٠/١) .

 ⁽٤) انظر : المحصول (٢٦٧/١/١) ، شرح الكوكب (١٠٣/١) .

⁽ه) العنوان في المطبوع (أدب الدنيا والدين) وترتيب الكتاب يشهد لعنوان المؤلف ، والله أعلم .

⁽٦) في ب ، ج ، د : وانما .

⁽٧) النساء (٨١).

⁽ Λ) وقيل ضعيف في أمر النساء يذهب عقله عندهن .

والأولى أن يحمل الضعف على كثرة الدواعى إلى اتباع الشهوة واللذة ، فهو يضعف عن إحتمال خلاف ذلك . اله باختصار من نقل الرازى عن القاضى عبد الجبار قال وهو حسن .

انظر : تفسير ابن كثير (١٨٠/١) ، تفسير الرازي (٧٠/١٠) .

ولطفا به ليكون لذل الحاجة ومهانة (۱) العجز خارجا من (۲) طغيان الغنى وبغى (۳) القدرة إذ هما مركوزان فى طبعه ، قال تعالى : {إن الإنسان ليطغى . أن رآه استغنى {(١) المتغنى (١) الله علما عتاج اليه في دفع حاجته وقضاء وطره حيلا وخلق له عقلا يهتدى إليها به وكل ذلك ليتصف بالرغبة إلى الله تعالى والرهبة منه (٥) فسبحان من هذا من بديع صنعه.

قولى (أفصح) إشارة (١) إلى أن الكتاب والسنة مع أنهما عربيان جاءا على أفصح لغات العرب ، قال ابن مالك : نزل القرآن بلغة الحجاز ومافيه من لغة تميم أى ونحوهم إلا قليلا كادغام $\{ent{color}\}$ $\{ent{color}\}$

⁽١) في ج: مهابة ، والمثبت يوافق النص.

⁽٢) في د : عن ، والمثبت يوافق النص .

⁽٣) فى د : نفى ، والمثبت يوافق النص .

⁽٤) العلق (٧،٦) .

 ⁽٥) تصرف المؤلف في عبارة الماوردى ترتيبا وبيانا فزادها جمالا فرحم الله الجميع .
 انظر : أدب الدنيا والدين (١٩٧،١٩٦) ، شرح الكوكب (١٠٢/١) .

⁽٦) في ب: الإشارة .

⁽٧) الحشر (٤).

⁽٨) المائدة (١٥).

⁽٩) نافع بن عبد الرحمن أبو رويم الليثي ، أحد القراء السبعة الأعلام ، قرأ على سبعين من التابعين وأقرأ الناس طويلا منهم ورش وقالون والإمام مالك الذى قال قراءته سنة وكان إذا تكلم ظهر من فيه رائحة المسح ، صاحب دعابة وطيب خلق ، وثقه ابن معين ولينه أحمد في الحديث قال الذهبي : أما في الحروف فحجة بالاتفاق قال : وينبغي أن يعد حديثه حسنا . مات عام (١٩٦٩ه) .

انظر : طبقات القراء (١٠٩/١) ، سير النبلاء (٣٣٦/٧) ، العبر (٢٥٧/١) ، تهذيب التهذيب (٤٠٧/١) ، ميزان الاعتدال (٣٦٨/٥) ، وفيات الأعيان (٣٦٨/٥) ، الشذرات (٢٠٠/١) .

وابن عامر $^{(1)(7)}$ والأكثر إغا هـو لغـة الحجـاز بالفـك نحو $^{(1)(7)}$ والأكثر إغا هـو لغـة الحجـاز بالفـك نحو $^{(1)}$ ، $^{(2)}$ ، $^{(3)}$ ، $^{(3)}$ ، $^{(4)}$ ، $^{(5)}$ ، $^$

⁽۱) أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي ، الإمام الكبير ، مقرى الشام ، ولد عام (۲۱ه) قرأ على أبي الدرداء عرضا ، وأخذ القراءة عن المغيرة - صاحب عثمان - عن عثمان رضى الله عنه ، ولى قضاء دمشق وثقه النسائي وغيره وله حديث في صحيح مسلم ، قال الذهبي : وقد تكلم في قراءته من لا يعلم وهي قراءة حسنة . مات عام (۱۱۸ه) .

انظر : طبقات التراء (٨٢/١) ، سير النبلاء (٢٩٢/٥) ، ميزان الاعتدال (١٦٣/٣) الطرح والتعديل (١٦٣/٥) ، تهذيب التهذيب (٢٧٤/٥) ، الشذرات (١٥٦/١) .

 ⁽٢) قول أبن مالك (في قراءة غير نافع وابن عامر) مراده الآية الثانية حيث قرءا (من يرتدد) بالفك ، أما الآية الأولى {ومن يشاق} فليس فيها قراءة بالفك لامتواترة ولاشاذة . والله أعلم .

انظر : التذكرة لابن غلبون (1 1 1) ، حجة القراءات (1) ، الكشف عن وجوه القراءات (1 1 1) ، شرح الكافية (1 1 1) ، شرح التسهيل لابن مالك (1 $^$

⁽٣) البقرة (٢٨٢) .

 ⁽٤) آل عمران (٣١) ، وفي أ ، ب : يحييكم ، وهي في الأنفال (٣٤) .

⁽۵) نوح (۱۲).

⁽٦) النساء (١١٥) ، الأنفال (١٣) .

⁽٧) التوبة (٦٣).

⁽٨) الاسراء (٦٤).

⁽٩) في ب: وقال ، والمراد ابن مالك .

⁽١٠) النساء (١٥٧) ، وانظر ماقيل في جواز الرفع في : زاد المسير (٢٤٦/٢) ، الجامع لأحكام القرآن (١٠،٩/٦) .

^(*) ۱۲۳ ق/أ

بشرا $\{^{(1)(\gamma)}$.

وقد عنى بعض العلماء بجمع $(^{(n)})$ مافى القرآن من غير لغة الحجاز ونسبها إلى أهلها $(^{(1)})$ والله تعالى أعلم .

(*)[لايوجد في القرآن لفظ غير عربي

وهو الذى ليس بلفظ عربى وعدة من نحو ذا المحقق فعربى كله فأثبت (٥) فهو حكاية لما قد علما وليس فى القرآن من معرب أما الذى كسندس واستبرق فإنه توافق فى اللغة لكن مايكون من ذا علما

الشرح :

لما ذكرت أن التوقف على معرفة لغة العرب لكون الكتاب والسنة عربيين ذكرت جوابا عن سؤال مقدر وهو أن فى القرآن ماليس بعربى وهو المسمى بالمعرب بتشديد الراء لأنهم تكلفوا بإدخاله فى لغتهم وليس منها والمعرب : لفظ استعملته العرب فى معنى وضع له فى غير لغتهم (٢)وفى القرآن

 ⁽۱) يوسف (۳۱) ، وانظر ماقيل في جواز الرفع وهـى لغة بني تميم في : زاد المسير
 (۲۱۹/٤) ، الجامع لأحكام القرآن (۱۸۱/۹) .

⁽٢) انتهى كلام ابن مالك وقد اختصر المؤلف عبارته الأخيرة اختصارا كبيرا وهى : وقد أجمع القراء على نصب إلا اتباع الظن} لأن لغة الحجازيين التزام النصب فى المنقطع وإن كان بنوا تميم يتبعون ، كما أجمعوا على نصب إماهذا بشرا} لأن القرآن نزل بلغة الحجازيين . ا.ه

انظز : شرح التسهيل لابن مالك (٢٨٧/٢) ، شرح الكافية (٢١٩٠/٤) ، البرهان للزركشي (٢٨٥/١) ، البحر المحيط (٤٤٥/١) .

⁽٣) في د : فجمع .

⁽٤) نقـل السيوطى كثيرا منها مع بيان معانيها فى كتابيه : معترك الأقران (١٩٩/١) ، الاتقان (١٣٣/١) .

^(*) ۱۱۰ق/د

⁽۵) فی ب : وأثبت .

⁽٦) انظر هذا التعريف مع شرحه في تشنيف المسامع (٢/٥٤٣) ، وانظر المزهر (٢٦٨/١)

من ذلك ألفاظ كثيرة جمعها بعضهم (١)في قوله :

السلسبيل وطه كورت بيع والزنجبيل ومشكاة سرادق مع كذا قراطيس ربانيهم وغسا^(۲) كذاك قسورة واليم ناشئة له مقاليد فردوس فعد كذا

استبرق صلوات سندس طور روم وطوبی وسجیل وکافور ق ثم دینار القسطاس مشهور ویؤت کفلین منکور ومنظور فیما حکی ابن درید (۳)منه تنور

على مافى بعض هذه الألفاظ من خلاف فى كونه عربى الأصل أو لا مشهور فى التفاسير وقد ذكر فى غير مانظم كثير (أ)فيه خلاف كمرجان وغيره ولسنا بصدد الكلام فى ذلك ولاتفسير معانيها ولاعرو كل إلى أهل بل الإشارة إلى هذا النوع فقط على أنه قد عنى بجمع مافى لغة العرب مطلقا من

⁽۱) مراده ابن السبكى فى رفع الحاجب (ج ١/ق ٣٨-٣٩) ، ونقلها عنه السيوطى فى المهذب (۲۲۹) ، والاتقان (۱٤٠/۱) .

⁽٢) في أ : غساقا .

⁽٣) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدى ، ولد بالبصرة عام (٣٢٣ه) حدث عن أبى حاتم السجستاني وعنه أخذ السيرافي والمرزباني تنقل ثم سكن بغداد ، كان رئيسا آية في الحفظ حتى فاق أهل زمانه ، وله شعر جيد وكان يقال : أشعر العلماء وأعلم الشعراء ، من مؤلفاته :

[&]quot;الجمهرة" ، 'الأمالى" ، "اشتقاق الأسماء" ، "الملاحن" .

قلت: تكلم فيه الأزهرى بأنه يدخل فى العربية ماليس منها وقد عثر فى الجمهرة على حروف كثيرة أنكرها قال: وألفيته على كبر سنه سكران، قال السيوطى: لكنه تاب بعد ذلك. قال الذهبي مات عام (٣٢١هـ) عفا الله عنه، وقد أصيب بالفالج قبل وفاته.

انظر: سير النبلاء (٩٦/١٥) ، تاريخ بغداد (١٩٥/٢) ، مقدمة التهذيب للأزهرى انظر: سير النبلاء (٩٦/١٥) ، أنباه الرواه (٩٢/٣) ، وفيات الأعيان (٣١/١) ، معجم الأدباء (١٨٧/٢) ، ميزان الاعتدال (٤٤٠/٤) ، بغية الوعاه (٧٦/١) ، طبقات ابن السبكى (١٨٨/٣) .

⁽٤) مانظمه ابن السبكي (٢٧) كلمة ، وقد نقل السيوطي مانظمه ابن حجر وفيه (٢٤) كلمة ثم نظم هو (٦٦) كلمة فأصبحت (١١٧) كلمة . انظر : المهذب للسيوطي (٢٢٩) ، الاتقان (١٤٠/١) .

ذلك ابن الجواليقى $^{(1)}$ وربما جعل بعض اللغويين "وغيرهم" $^{(7)}$ لكثير من المعرب ضوابط كقول $^{(7)}$ ابن جنى وغيره من النحاة متى خلا اسم رباعى الأصول أو خماسيها عن بعض حروف الذلاقة $^{(4)}$ الستة المجموعة فى (فر من لب) يكون أعجميا $^{(6)}$ وقول الجوهرى وغيره متى اجتمع جيم وقاف فى كلمة فهى أعجمية كمنجنيق وجردق وجلق $^{(7)}$ ونجوها إلى غير ذلك من الضوابط .

فقلت فى جواب هذا السؤال : إنه من توافق وضع العجم مع وضع العرب فيظن الظان أن العرب أخذت لفظ العجم واستعملته $^{(v)}$ فى لغتها

⁽۱) أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقى العلامة اللغوى النحوى ، امام الحليفة المقتدى ولد عام (٤٦٦هـ) وسمع البسرى والزينبي وقرأ الأدب على التبريزى ، حدث عنه ابن الجوزى وابن السمعاني وقال : هو إمام في النحو واللغة من مفاخر بغداد ، ثقة ، ورع ، غزير الفضل ، وافر العقل ، مليح الخط ، شاع ذكره ، قال ابن الجوزى اليه انتهى علم اللغة وكان متواضعا ، مثبتا ، طويل الصمت ، من مؤلفاته :

[&]quot;لَّعرب"، "شرح أدب الكاتب"، "التكملة في لحن العامة"، وله مسائل غريبة في النحو، مات عام (0.0

والجواليقي نسبة إلى عمل الجوالق وبيعها .

انباه النبلاءُ ($\Lambda \Lambda / V$) ، الأنساب ($\Lambda V / V$) ، معجم الأدباء ($\Lambda V / V / V$) ، انباه السرواه ($\Lambda V / V / V / V / V$) ، وفيات الأعيان ($\Lambda V / V / V / V / V / V / V$) ، العبر ($\Lambda V / V / V / V / V / V / V / V$) ، المنبالة ($\Lambda V / V / V / V / V / V / V / V / V$) ، النجوم الزاهرة ($\Lambda V / V / V / V / V / V / V / V / V$) .

⁽٢) ساقطة من ب، د .

⁽٣) في أ، د: لقول.

^{(ُ}عُ) ذَلَقَ الشيء حَده وطرفه ، وحروف الـذلاقة : أي حروف طـرف اللسان ، وقيل : هي حروف طرف اللسان والشفة .

انظر لسان العرب (ذلق) (١١٠/١٠) .

⁽۵) انظر سر صناعة الاعراب (۱۱/۱۳) ، ونقله عنه ابن منظور والوركشى ، انظر لسان العرب (ذلق) (۱۰۰/۱۰) ، تشنيف المسامع (۲/۲۵) ، وانظر : المعرب (۱۰۱) ، المزهر (۲۷۰/۱) .

 ⁽٦) انظر : الصحاح (فصل الجيم باب القاف) (١٤٥٤/٤) ، الجمهرة (جقل) (١١٠/٢) ،
 المعرب (١٠٠) ، المزهر (٢٧٠/١) .

⁽٧) في أ، د : فاستعملته .

وليس كذلك وهذا إنما ندعيه (1)في الواقع في القرآن فقط لما سيأتي من الدليل على أن القرآن كله عربي وأما وقوعه في لغة العرب فبلا خلاف (7)وإن كان حازم (7)في "منهاج البلغاء" (4)قد ذكر تقسيما طويلا ربما قدح في حكاية الاتفاق لسنا بصدد بسطه (6)، إنما الحاجة إلى وقوعه في القرآن أو لا؟

فممن $^{(r)}$ ثبته فيه ابن عباس وعكرمة ومجاهد وجمع واختاره ابن الحاجب مع نقل نفيه $^{(v)}$ عـن الأكثرين $^{(h)}$ وإن كـان الآمـدى لم يرجح

⁽١) في أ، د: تدعيه .

 ⁽۲) وقد ذكر الثعالي وغيره أمثلة كثيرة على المعرب في لغة العرب .
 انظر : فقه اللغة للثعالي (۲۷٤) ، المعرب (۱۰۲) ، المزهر (۲۷۵/۱) ، البحر المحيط (۱۰۳/۱) ، تشنيف المسامع (۵٤٥/۲) .

⁽٣) أبو الحسن حازم بن محمد بن حسن بن حازم القرطبي ويقال اقرطاجني ، شيخ البلاغة والأدب و لد عام (٨٠٨ه) ، روى عن جماعة كثيرة وعنه روى أبو حيان وابن رشيد وذكره في رحلته فقال : حير البلغاء وبحر الأدباء ذو اختيارات فائقة ولانعلم ممن لقيناه جمع من علم اللسان ماجمع ، وكان حافظا لأشعار العرب وأخبارها ولغاتها .

لـ كتاب "منهاج البلغاء" ، وقصيدة في النحو ، وكتابا في "القـوافي" ، مات بتونس عام (١٨٤ه) .

انظر : بغية الوعاه (١/١٩) ، الشذرات (٣٨٧/٥) ، نفح الطيب (٤٩١/١) ، معجم المؤلفين (١٨٧/١) ، الأعلام (١٥٩/١) ، كشف الظنون (١٨٧٠١(104/1) ، مقدمة منهاج البلغاء ((70) .

⁽٤) وهو منهاج البلغاء في علمي البلاغة والبيان وذكره السيوطى بسراج البلغاء ، وقد طبع بعنوان منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، وقد رجح المحقق هذه التسمية لترددها في عدة مصادر .

انظر : بغية الوعاه (٤٩١/١) ، الأعلام (١٥٩/٢) ، مقدمة منهاج البلغاء (٩٣) .

⁽٥) أقول بسطه الزركشى فى البحر (١٧٢/٢)، ولم أجده فى المنهاج المطبوع بعد التتبع ولعله فى الجزء المفقود حيث أشار المحقق الى أن القسم الأول مفقود، راجع ص(٩٤) منه . والله أعلم .

⁽٦) في أ ، د : فمن .

⁽٧) في أ: نفيته .

 $^{(\}Lambda)$ انظر : محتصر ابن الحاجب (۱۷۰/۲) ، منتهى السؤل (Λ) .

شيئا $^{(1)}$ ولكن ماذهب إليه الأكثرون هو الأرجع منهم القاضى أبو بكر $^{(7)}$ والقفال $^{(7)}$ وأبو الوليد الباجى والشيخ أبو اسحق $^{(1)}$ وابن القشيرى قال وعليه المحققون $^{(6)}$ وجرى عليه الإمام الرازى وأتباعه $^{(7)}$ وقال ابن فارس فى "فقه اللغة $^{(7)}$ إنه قول أهل العربية $^{(A)}$ ونص عليه الإمام الشافعى رضى الله عنه فى "الرسالة" فى الباب الخامس فقال : وقد تكلم فى العلم من لو أمسك عن بعض ماتكلم فيه لكان الإمساك أولى له فقال منهم قائل إن فى القرآن عربيا وأعجميا والقرآن يدل على أنه ليس فى كتاب الله شيء إلا بلسان العرب ووجدنا $^{(A)}$ قائل هذا القول من $^{(4)}$ قبل ذلك منه تقليدا وتركا $^{(*)}$ للمسألة

⁽١) قوله وإن كان الآمدى ...الغ إشارة إلى مخالفة ابن الحاجب لأصله حيث انه اختصر الأحكام في منتهى السؤل ثم في المختصر وهو غالبا يتابع الآمدى وقد خالفه هنا والله أعلم .

انظر الأحكام للآمدي (٧٩/١).

 ⁽۲) انظر : التقريب والارشاد (۳۹۹/۱) ، البحر المحيط (۱۷۰/۲) ، البرهـان للزركشي
 (۲۸۷/۱) .

⁽٣) قال الزركشي وقد رأيته في كتابه .

انظر البحر المحيط (١٧٠/٢) .

 ⁽٤) انظر : أحكام الفصول (٢١٠) ، التبصرة (١٨٠) .

⁽a) نقله عنه الزركشي في البحر (١٧٠/٢).

⁽٦) انظر : المحصول (١/١/١) ، التحصيل (٢٢٤/١) ، منهاج الوصول مع نهاية السول (٢٥٢/١٥) ، الابهاج (٢٨١/١) ، شرح الكوكب (١٩٢/١) ، معترك الأقران (١٩٥/١) ، المزهر (٢٦٦/١) ، المهذب ، والاتقان للسيوطى (١٩١) (١٣٥/١) .

⁽٧) ويسمى الصاحبي .

 ⁽A) تبع المؤلف شيخه في هذا العزو .
 والواقع إن هذا قول أبي عبيد حكاه ابن فارس في الصاحبي (٤٥) ، وانظر البحر المحيط (١٧٠/٢) .

⁽٩) في الرسالة : ووجد .

⁽١٠) فى جميع النسخ : ومن ، وهى توافق نقل الابهاج ، وحذفت الواو كما فى الرسالة ونقل البحر فإثباتها يخل المعنى والمراد : ووجدنا من قبل ذلك من قائل هذا القول تقليدا ...الخ .

^(*) ۱۳۷ق/ب

[b] $(1)^{(1)}$ عن حجة ومسألة $[ax_0]^{(1)}$ ممن خالفه وبالتقليد أغفل من أغفل منهم والله يغفر لنا ولهم $(1)^{(1)}$ انتهى وممن نقل هذا النص الشيخ أبو حامد في "تعليقه" $(1)^{(1)}$ وقيال إنه قول عامة أهل العلم وقول المتكلمين بأسرهم ثم نصره (0).

فإن قلت المنقول عنهم اثباته أمَّة فكيف يقول الشافعي ذلك؟

قلت قد أجاب هو في الرسالة عنه بأنه لعل قائله أراد به ماجهل معناه بعض العرب $^{(r)}$ ولهذا قال عمر رضى الله عنه لما سمع $^{(a)}$ ولهذا قال عمر رضى الله عنه لما سمع $^{(a)}$ وقال ابن عباس ماكنت أدرى معنى $^{(a)}$ ولايلزم من كونه غير سمعت أعرابية تقول تعال $^{(1)}$ إلى القاضى يفتح بيننا $^{(1)}$ ولايلزم من كونه غير معلوم لواحد أو اثنين أن لاتكون عربية $^{(1)}$.

⁽١) مضافه من الرسالة والابهاج والبحر.

 ⁽۲) فى جميع النسخ : عصره ، وهـى توافـق بعض نسخ البحر والمثبـت مـن الـرسالة
 والابهاج والبحر المطبوع .

⁽٣) انظر : الرسالة (٤١) ، الابهاج (٢٨١/١) ، البحر المحيط (١٧١/٢) ، وانظر البحر المحيط (١٧١/٢) ، وانظر البحر المحيط (المحقق) (١٤٤١/٣) ، البرهان للزركشي (٢٨٧/١) .

⁽٤) في د : تعليقته .

⁽۵) نقل ذلك الزركشى فى البحر (۱۷۱/۲).

⁽٦) انتهى ماقاله الشافعى فى الرسالة ومابعده لعله توجيه من الزركشى فهو الذى أورد الاشكال وجوابه .

انظر : الرسالة (٤٢) ، البحر المحيط (١٧١/٢) .

⁽۷) عبس (۳۱) .

 $^{(\}hat{A})$ الأب: كلّ ماأخرجته الأرض من النبات . انظر لسان العرب (أبب) (۲۰٤/۱) . وانظر ماروى عن عمر فى : الجامع لأحكام القرآن (۲۲۳/۱۹) ، الدر المنثور للسيوطى (۲۲/۸) .

⁽٩) الأعراف (٨٩).

⁽١٠) في ب : تعالى .

⁽١١) أي يقضى بيننا . انظر الدر المنثور للسيوطى (٥٠٣/٣) .

⁽۱۲) انظر البحر المحيط (۱۷۱/۲) .

وأجاب غير الشافعى بان الوضع فى الأصل للعجم فلما استعملتها (*) العرب فى لغتها كان ذلك وضعا موافقا لغة غيرهم وإليه ذهب أبو عبيد فى "غريبه" بعد أن نقل عن أبى عبيدة معمر ابن المثنى أن من زعم أن فى القرآن لسانا سوى العربية فقد أعظم على الله القول وقال إن من ذهب إلى اثباته كابن عباس وغيره وإن كانوا أعلم من أبى عبيدة فإغا أرادوا باعتبار الأصل ، وهو أراد باعتبار أنها لما استعملته صار عربيا فكلاهما مصيب إن شاء الله تعالى (١) وهذا الجواب قريب مما ذكرته فى النظم الذى سبق تقريره إلا أن ذاك أحسن باعتبار جريانه على أن اللغة توقيفية أو اصطلاحية وهذا إغا هو على كونها اصطلاحية .

[المعرب في السنة]

أما وقوع المعرب فى السنة فجزم به كثير وإن كان ابن القشيرى وغيره نصبوا الخلاف الذى فى القرآن فيها أيضا (٢) ولكون هذا بعيدا لم أتعرض فى النظم له ، وقد بوب البخارى فى صحيحه باب من تكلم بالفارسية والرطانة وأسند فيه عن أم خالد (٣) أتيت النبى صلى الله عليه وسلم مع أبى وعلى

^(*) ۱۵۹ج

⁽۱) عزاه إلى الغريب الزركشى ، ولا بى عبيد ثلاثة كتب فى الغريب : غريب القرآن وهو المقصود غالبا وهو غير موجود والغريب المصنف ولايزال مخطوط ، وقد بحثت فى بعض المظان من غريب الحديث فلم أجده والله أعلم . وقد نقله ابن فارس بسنده عنه فى الصاحبي (٤٤) ، وانظر البحر المحيط (١٧١/٢) ، معترك الأقران (١٩٨/١) المزهر (١٣٩/١) ، المزهر (٢٩٠/١) ، البرهان للزركشي (٢٩٠/١) .

 ⁽۲) نقله عن ابن القشيرى الزركشى فى البحر (۱۷٤/۲).

⁽٣) وهى أمّة بنت خالد بن سعيد بن العاص الأموية ، ولدت بالحبشة لها صحبة وروت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولها حديث فى صحيح البخارى وعنها روى ابنها عمرو ، وكانت تحت الزبير بن العوام ، وعاشت دهرا طويلا لدعاء الرسول صلى الله عليه وسلم لها ، ولم يذكر لها تاريخ وفاة وقيل بقيت إلى قريب الثمانين . انظر : أسد الغابة (٧/٣٥٧) ، الاستيعاب (٢١٥/١٢) ، الإصابة (٢١/١٢١) ، سير النبلاء (٤٠٠/١٣) ، العقد الثمين (٨/٨٤) ، تهذيب التهذيب (٤٠٠/١٢) ، الجرح والتعديل (٤٢/٢٩) .

قميص أصفر فقال النبى صلى الله عليه وسلمة $(\min^{(1)}\min)$ قال ابن المبارك هى بالحبشية حسنة (τ) وفى الصحيح أيضا $(\exp^{(1)})$ قال أبو موسى الأشعرى هى لغة الحبشة (τ) .

قولى (لكن مايكون من ذا علما) إلى آخره إشارة إلى أن الأعلام الأعجمية خارجة عن الخلاف فى المعرب كما قرره الهندى وغيره $^{(0)}$, وإنما الخلاف فى أسماء الأجناس كاللجام والفرند $^{(1)}$ والفيروزج والياقوت $^{(4)}$ والسمور والسنجاب $^{(4)}$ والإبريق والطسبت والحوان $^{(1)}$ والفلفل والقرفة والحولنجان والياسمين والكافور $^{(1)}$ ونحو ذلك مما سبق من المذكور فى القرآن وغيره وذلك لأن نحو ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب من أسماء الأنبياء والملائكة حتى قال أبو منصور $^{(1)}$ كل أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة آدم وصالح وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم $^{(1)}$ وعلى هذا تكون الأعلام معربة لكن واقعة فى القرآن قطعا ولايستطيع من أجاب عن المعرب غيرها

⁽١) بتخفيف النون وهناك رواية بتشديدها .

انظر فتح البارى (١٨٤/٦) . (٢) انظر صحيح البخارى (الجهاد) (٣٦/٤) .

⁽٣) انظر د صحيح البخاري (الأدب) (۸۲/۷) ، صحيح مسلم (العلم) (۲۰۵۷) .

⁽٤) انظر صحيح البخارى (الفتن) (٨٩/٨) .

⁽٥) انظر : النهاية (قسم ٢٨٢/١) ، البحر المحيط (١٧٢/٢) .

⁽٦) الفرند: وشى السيف ، وقيل : السيف ، وقيل : اسم ثوب ، وقيل غير ذلك . انظر لسان العرب (فرند) (٣٣٤/٣) .

⁽٧) وهما من أسماء الجواهر .

⁽A) وهما من أسماء الملابس.

 ⁽٩) وهي من أسماء الأواني ، والحوان : مايؤكل عليه .
 انظر المصباح (خان) (١٨٤) .

⁽١٠) انظر ماسبق من الأسماء المعربة في : فقه اللغة للثعالبي (٢٧٤) ، المزهر (٢٧٥/١) ، النظر ماسبق من الأسماء المعربة في ذلك انظر النفائس (٢٧٨/١-٤٩٨).

⁽١١) المراد الجواليقى .

⁽١٢) عليهم صلوات الله أجمعين .

انظر : المعرب (١٠٢) ، تشنيف المسامع (١٠٤٥) .

بأنه من توافق اللغتين أن يقول به فيها لأنه متى "وجد"(١)وضع العرب وجب أن يكون عربيا وصرف والفرض منعه من الصرف للعلمية والعجمة إلا أن يقال بأنه لما كان فى الأصل من وضعهم $(^{7})$ قيز عما لم يكن من وضعهم أصلا بل محض وضع عربى يمنع ذاك من الصرف دون هذا على مافيه من بعد وحينئذ فلا يعد شيء من الأعلام الأعجمية معربا ولعل صاحب جمع الجوامع أخرجه من تعريف المعرب $(^{7})$ لذلك حيث قال : المعرب : لفظ غير علم استعملته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم $(^{1})$.

لكن انتقد عليه بأنه إنما يخرج $^{(a)}$ من الخلاف في وقوعه لامن $^{(r)}$ تسميته معربا لأنه أعجمي استعملته العرب $^{(v)}$ وهذا معنى التعريب .

وعندى أنها خارجة من المعرب بالطريق الذى أشرت إليه فى النظم وهو أنه حكاية ألفاظ الأعلام كما هى كما أن العجم إذا حكت أعلاما عندنا كمحمد وأحمد لايصير بذلك وضعا أعجميا إذ لاسبيل إلى أن يعير (*) فى الأعلام عن مدلولها إلا بها بخلاف أسماء الأجناس لكون $(^{(\Lambda)})$ العلم وضع لمعين لايتناول غيره .

⁽١) ساقطة من د .

⁽٢) في أ: ووضعهم .

⁽٣) في د : العرب .

⁽٤) انظر جمع الجوامع مع المحلى (٣٢٦/١).

⁽ه) في د : لا يخرج .

⁽٦) في أ: لأمر.

 ⁽٧) يشير المؤلف إلى اعتراض شيخه حيث قال :
 ولاحاجة لقوله _ غير علم _ لأن الأعلام معربة قطعا وإنما خرجت عن محل الحلاف لوقوعها في القرآن .

انظر تشنيف المسامع (٥٤٤/٢).

^{. 1/172 (*)}

⁽٨) في د : فكون .

تنبيهات :

أحدها: قال ابن دقيق العيد الخلاف في المعرب مبنى على اثبات الحقيقة الشرعية فمن أثبتها وجعلها مجازات لغوية لايلزم من قوله أن يكون القرآن غير عربي^(۱)ولكن يرد ذلك قول أبي نصر القشيرى أن هذا ليس هو الخلاف في الأسماء الشرعية نقلت إلى معنى غير الأول والمعرب باق على معناه فكيف يكون هو إياه أو مفرعا عليه إلا بعسر.

[التنبيه] الثاني :

علم من إخراج الأعلام من الخلاف ، أن استدلال ابن الحاجب تبعا لشيخه الأبيارى بذلك (7)ليس بجيد لكونه إما غير معرب أو معربا ليس (*) الحلاف في وقوعه في القرآن كما سبق بل سبقهما إلى ذلك خلق وربما عزوا ذلك إلى نص سيبويه في "كتابه" فيما لاينصرف وفي النسب وفي الأمثلة (1) وغير ذلك وجرى عليه ابن خروف (6) وغيره (7).

⁽١) نقـل الـزركشي قـول ابن دقيـق العيـد في التشنيـف (٢٥٤٥) ، وذكـره في البحـر (١٧٠/٢) دون عزو . والله أعلم .

⁽٢) انظر قول القشيري في البحر المحيط (١٧٠/٢).

⁽٣) أى بوجود الأعلام العجمية في القرآن ، واتفاق أهل العربية على أن هذه الأعلام ممنوعة من الصرف للعجمة والعلمية .

انظر : مختصر ابن الحاجب (١٧٠/١) ، التحقيق والبيان (٢٠١/١) .

٥/١١١ (*)

⁽٤) انظر الكتاب لسيبويه (٣٤/٢٣٥،٢٣٤/٣) .

⁽ه) على بن محمد بن على بن خروف النحوى الحضرمى الاشبيلى ، كان فاضلا فى علم العربية ، تخرج على ابن طاهر ، وله مصنفات شهدت بفضله وسعة علمه منها : "شرح الكتاب" لسيبويه ، "شرح الجمل" للزجاجى ، توفى باشبيلية عام (٩٠٦ه) وقيل غير ذلك .

وفى بعض التراجم خلط بينه وبين ابن خروف الشاعر ونسب إليه مالايليق . والله أعلم .

انظر : سير النبلاء (٢٦/٢٢) ، وفيات الأعيان (٣٥٥٣) ، معجم الأدباء (٧٥/١٥) الأعلام (٣٣٠/٤) .

⁽١) انظر ماسبق في البحر المحيط (١٧٢/٢) .

الشالث: إن منشأ الخلاف في اشتمال القرآن على المعرب أنه لما وصف (١) في عدة آيات بكونه عربيا كما سبق أول الباب وكما أشار إليه الشافعي فيما ذكرناه من نص الرسالة فهل يكون المراد الجميع كما فهمه من منع أو الأكثر كما أوله من أثبت وقوعه ، لكن الحقيقة هو الكل فلذلك كان أرجع والله أعلم .

[توقف الاستدلال بالكتاب والسنة على معرفة لغة العرب]

لذا توقف الدليل منهما على الذى فى لغة قد رسما وفى الأصول يعتنى بذكر مهم أقسام لجول $^{(Y)}$ الفكر

الشرح :

أى لأجل أن القرآن والسنة عربيان توقف الاستدلال بهما على حكم ن الأحكام على معرفة مانقل من لغة العرب ورسم (٣)فيها على اختلاف فنونه لأن علم لسان العرب .

إمًا أن يبحث (٤) فيه عن مدلول اللفظ فهو علم اللغة وإن كان في الأصل يشمل كل علومها (٥) لكن له إطلاقان عام وخاص .

وإما أن يبحث فيه عن بنية المفردات وأحوالها وهو علم التصريف . أو عن المركبات ومايعرض لها فهو علم النحو .

أو عن فصاحتها وبلاغتها ووجوه حسنها وهو علم المعانى والبيان والبديع (٢) فمن لايعرف قدر الحاجة من هذه العلوم ولا يخوض في أسرارها لايفهم القرآن والسنة على الوجه اللائق .

⁽١) في د : وصفه .

⁽٢) في د : بجول .

⁽٣) في أ : ووسم .

⁽٤) في د : الما يبحث .

⁽٥) في أ : علومهما .

⁽٦) انظر : كشاف اصطلاحات الفنون (١٨/١) ، شرح الكوكب (٤٩/١) .

فإن قيل: سيأتى أن الألفاظ تكون غير لغوية إما شرعية أو عرفية (١) فلا يكون الاستدلال في تلك (٢) متوقفا على لغة العرب فلا يطلق أن الاستدلال دامًا متوقف (٣) على معرفة اللغة ولذلك قال الإبيارى في "شرح البرهان": أن الافتقار إلى اللغة إنما هـو حيث علم أن الشرع لم يتصرف في ألفاظ اللغة وأنها باقية أى ولاأرشد فيها إلى اتباع العرف في مدلول اللفظ فإن علم تصرفه بذلك فلا يحتاج إلى معرفة اللغة بل لمعرفة تلك الأوضاع الشرعية (٤)، أو العرفية . (*)

فالجواب: أن معرفة اللغة لابد منها مع معرفة هذه الأوضاع لجواز أن يصرف اللفظ عنها إلى اللغة قرينة (٥) كما سيأتي ذلك في أحوال التعارض (٦) فقد توقف في الجملة (٧).

ثم النظر في علوم اللغة المذكورة لا يخلو إما أن يكون عن جزئيات أو كليات وعادة الأصوليين أن يتكلموا على بعض أنواع من الكليات لكثرة دورانها ولأن لها ضوابط تضبطها فتشتد الحاجة في الاستدلال إليها فهي من الأقسام المهمة في فن الأصول فلذلك اعتنوا بها (٨)وهذا معنى قولى لجول الفكر أي لجولان الفكر أي في أي شيء يكون منه اللفظ المستدل به حتى يرد إليه والله أعلم .

⁽۱) انظر ص(۱۵۷٦).

⁽٢) في ج : ذلك .

⁽٣) في د : يتوقف .

⁽٤) أقول: تتبعت نص هذه العبارة فى كثير من المظان فلم أجدها والذى وجدته قوله: إن الإحتياج إلى معرفة اللغة العربية إنما احتيج إليه بالإضافة إلى فهم الأحكام وقد أمرنا الله تعالى بتنزيل أحكامه على مانفهمه من اللغة العربية إلا أن نثبت للشرع تصرف فى بعضها فيجب التنزيل على ماقرره الشارع من اللغة . ا.ه من التحقيق والبيان (١٩٧/١).

وهذا المعنى نقله الزركشي في البحر (٥/٢) .

س/۱۳۸ (*)

⁽ه) في ب: قريبة .

⁽٦) انظر ص(١٥٦).

⁽٧) أى توقف الاستدلال على معرفة اللغة في الجملة .

⁽٨) في أ: بهما .

[اللفظ والقول]

بالقصد والقول لمعنى وضعا $^{(*)}$

فاللفظ صوت بعض أحرف وعى

الشرح :

لما سبق أن من لطف الله تعالى حدوث اللفظ الموضوع للمعنى (١) احتيج إلى تفسير اللفظ والوضع وبيان الاصطلاح فى أسمائها ليفهم المراد عند إرادة تلك الأقسام وقد اشتمل هذا البيت على تفسير اللفظ ومايسمى إذا وضع.

[تعريف اللفظ]:

فاللفظ فى اللغة : مصدر لفظ الشيء أى طرحه ثم استعمل فى المطروح $^{(7)}$ كالصيد بمعنى المصيد $^{(9)}$.

وفى الاصطلاح: الصوت المشتمل على بعض الحروف قصدا ($^{(1)}$ ليخرج بذلك تصويت الجمادات وغير الناطق من الحيوان وإن تخيل فى صوته بعض أحرف لكنه بغير قصد فليس بلفظ فلذلك قيدته بقولى بالقصد ، وربما عبر عن ذلك بالصوت المعتمد على مقاطع الحروف ($^{(0)}$ حتى يخرج بالاعتماد ماذكرناه وهو معنى قولى (بعض أحرف وعي) فبعض مفعول مقدم على ناصبه وهو وعي أى حوى وإنما سمى لفظا لأنه مطروح بلسان اللافظ إلى سمع السامع ولو بتقدير أن لو كان سامع .

^(*) ۱۲۰ج

⁽۱) راجع ص(۱۲۹۷) .

 ⁽۲) انظر : لسان العرب (لفظ) (۲۱/۷) ، تحرير التنبيه (۳۰٦) .

⁽٣) انظر لسان العرب (صيد) (٢٦١/٣) .

 ⁽٤) انظر : قطر الندى (١١) ، التعريفات (١٩٢) ، التوقيف للمناوى (٦٢٣) ، شرح
 الكوكب (١٠٤/١) .

⁽ه) انظر الكليات (٧٩٥).

[تعريف القول]:

وأما لقول فهو في اللغة : مصدر قال يقول إذا نطق^(١).

ثم نقل اصطلاحا إلى المقول من اللفظ المستعمل فالقول: هو اللفظ الموضوع لمعنى $^{(7)}$ وهو معنى قول بعضهم المستعمل ليخرج بذلك اللفظ المهمل وهو الذى لم يوضع كديز مقلوب لفظ زيد ورفعج مقلوب جعفر فاللفظ أعم من القول مطلقا $^{(7)}$ وهو معنى قولى (والقول لمعنى وضعا) أى الذى من اللفظ وضع لمعنى والله أعلم .

[تعريف الوضع]:

أو ماكجعل فى اشتهار يعنى

والوضع جعله دليل معنى

لما سبق أن القول ماوضع لمعنى احتيج إلى تفسير الوضع (٤)في الاصطلاح وله اطلاقان (٥):

خاص : وهو تخصيص اللفظ بمعنى ليدل عليه وهو المراد هنا فاللام فيه للعهد الذهني لأن الكلام في الألفاظ .

⁽١) انظر: تهذيب اللغة (قال) (٣٠٤/٩) ، القاموس المحيط (القول) (١٣٥٨) .

^{(ُ}عُ) انظر : شُذُور الذهب (۱۱) ، لسان العرب (قول) (۱۱/۵۷۲) ، الكليات (۷۱۰) ، التسوقيف على مهمات التعاريف (۵۹٤) ، التعاريفات (۱۸۰) ، شرح الكوكب (۱۰۵/۱) ، المحلى جمع الجوامع (۲۹۳/۱) .

⁽٣) فَاللفظ يطلق على المستعمل وهو ماله معنى ويطلق على ماليس له معنى وهو المهمل. أما القول فلايطلق إلا على المستعمل . قال ابن هشام :

⁽تبين أن كل قول لفظ ولاينعكس) شرح قطر الندى (١١) ، وانظر الصبان على الأشموني (٢٧/١) .

⁽٤) في د : نفس الوضع ِ .

⁽۵) انظر : الكوكب (۱۰۷/۱) ، البحر المحيط ((V/Y) ، الابهاج ((V/Y) ، جمع الجوامع مع المحلى ((V78)) ، تقيع الفصول ((V78)) ، نهاية السول ((V78)) ، التعريفات ((V78)) . التعريفات ((V78)) .

وعام: وهو تخصيص شيء بشيء بحيث يدل عليه سواء فيه ماسبق ، وجعل (۱) المقادير دالة على مقدراتها من موزون ومكيل ومذروع ومعدود وجعل مركبات الأدوية والأغذية بإزاء ماوضعت له فالضمير في قولي (جعله) عائد على اللفظ سواء أكان اسما كزيد ورجل وقائم ، أو فعلا كقام أو حرفا كرثم) و(بل) ، وقولي (أو ما كجعل) إشارة إلى أن الوضع قد لايكون تخصيص واضع بإرادته بل اشتهار لفظ في معني ، اما في الشرع أو في العرف ، فالاشتهار ليس حقيقة الجعل بل يشبه الجعل (۲) ويصدق أن يقال الواضع الشرع أو العرف والمراد ماذكرناه مع أن الشارع لم يقل اعلموا أن هذا اسم لذلك وكذلك أهل العرف لم يقولوا ذلك فمن يعرف الوضع بأنه جعل اللفظ دليلا على المعني (۳)، يورد عليه الوضع الشرعي والعرف إلا أن يذكر في تعريفه هذه الزيادة ، أو يريد بالجعل الحقيقي والمجازي .

تنبيه :

قد يؤخذ من قولى (جعله) أى جعل اللفظ أن المركب موضوع لشموله المفرد والمركب بل زعم بعضهم أن اللفظ جمع واحده لفظة . والحق أنه اسم جنس $^{(1)}$, والتاء فى لفظة إنما هى للوحدة من الجنس لالتمييز المفرد عن الجمع $^{(0)}$, إلا أن المفرد موضوع قطعا وفى المركب خلاف فقيل ليس بموضوع ولهذا لم يتكلم أهل اللغة فيه ولافى أنواع تأليفه لكون الأمر فيه موكولا إلى

⁽١) كذا العبارة في جميع النسخ ولعل فيها سقطا ، وفي شرح الكوكب كجعل المقادير . والله أعلم .

⁽٢) فى د : نسبة الجهل .

⁽٣) انظر الكليات (٩٣٤) .

 ⁽٤) سيأتى بيان اسم الجنس ص(١٤٥٢) .

⁽a) انظر هذا الزعم وجوابه في توضيح المقاصد (١٦/١) ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك (٤/١) .

المتكلم ، واختار هذا الإمام الرازى (١) وهو ظاهر كلام ابن مالك حيث قال إن دلالة الكلام عقلية واحتج له في "الفيصل على المفصل "(7)بأن من يعرف لفظين (7) لا يقتصر عند سماعهما مع إسناد إلى معرف لمعنى الإسناد بل يدركه ضرورة ، ولأنه لو كان المركب موضوعا لافتقر كل مركب إلى سماعه من العرب كما في المفردات (1)ونحوه ماحكاه ابن إياز عن شيخه (6).

وقيل بل المركب موضوع بدليل أن له قوانين فى العربية لا يجوز تغييرها ومتى غيرت حكم عليها بأنها ليست عربية كتقديم المضاف إليه على (*) المضاف ، وإن قدم فى غير لغة العرب وكتقديم الصلة أو معمولها على

⁽١) بناء على اختياره ان المجاز المركب عقلى فلايستقيم هذا إلا على عدم وضع المركبات كذا قرر القرافي اختيار الرازي والله أعلم .

انظر : المحصول مع النفائس (٩\٣،٥٧٥/٢) ، البحر المحيط (١٠/٢) .

⁽٧) أقول : ذكر في كشف الظنون أن لابن مالك شرحا على المفصل ولم يبين اسمه ، ولم أجد من صرح بهذا الاسم سوى الزركشي وتبعه المؤلف ، والذي وجدته في كتب التراجم وغيرها أن لابن مالك المؤصل في نظم المفصل ثم شرح هذا النظم في سبك المنظوم وفك المختوم وله أيضا ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل ولعل هذا هو المقصود ، إذ الظاهر انه ليس لابن مالك شرح للمفصل والله أعلم انظر : كشف الظنون (١٧٧٤/٣) ، تاريخ الأدب العربي (١٣٧/٥،٢٩٤،٢٩٤) ، بغية السوعاة (١٣٣١) ، الشذرات (٣٣٩٥) ، مقدمة محقدة شرح عمدة الحافظ (٤٥.٤٣).

 ⁽٣) أى العجمى الذى لا يعرف إلا لفظين عربيين .

انظر البحر المحيط (٩/٢) .

⁽٤) اختصر المؤلف كلام ابن مالك اختصارا شديدا وقد نقله الزركشي بالتفصيل في البحر (-9/7)، وعنه نقل السيوطى في المزهر (1187)، وانظر تشنيف المسامع (1187/2)، شرح الكوكب (110/1)، وانظر حجة المانعين وجوابها في النفائس (9/7).

 ⁽۵) كذا ذكر الزركشي ولم يبين هذا الشيخ ولعله التاج الأرموي والله أعلم .
 انظر : البحر المحيط (۱/۲–۱۰) ، المزهر (٤٣/١) .

^{1/170 (*)}

الموصول وغير ذلك مما لاينحصر فحجروا فى التركيب كما فى المفردات (١) وإلى هذا ذهب ابن الحاجب حيث قال : وأقسامها (7)مفرد ومركب (7)قال القرافى وهو الصحيح (4)وعزاه غيره للجمهور (9).

والتحقيق (٦): أن يقال إن أريد أنواع المركبات فالحق أنها موضوعة ، أو جزئيات النوع فالحق المنع (٧).

وينبغى أن يتزل(٨)المذهبان على ذلك وعلى هذا فيقال :

إن كون الوضع جعل اللفظ دليلا على المعنى صادق على المفردات مطلقا وعلى المركبات باعتبار الأنواع لاالجزئيات .

أو يقال: إن من قال المركب موضوع قد يعنى به أن مفرداته موضوعة فيصدق كونه موضوعا بهذا الاعتبار. ويصح تفسير الوضع السابق وتقسيم القول إلى مفرد ومركب كما سيأتي (٩).

ومما يتفرع على هذا الخلاف ماسيأتى (١٠)أن المجاز هل يكون فى التركيب وأن العلاقة هل تشترط فى آحاده (١١)ونحو ذلك (١٢).

⁽١) حيث ذكروا أن من قال : إن قائم زيد ليس من كلامنا ، ومن قال إن زيدا قائم فهو من كلامنا ... إلى مالانهاية له في تراكيب الكلام وذلك يدل على تعرضها بالوضع للمركبات .

انظر : نفائس الأصول (٩١٤/٢) ، البحر المحيط (١١/٢) .

⁽٢) الضمير يعود على الموضوعات .

⁽٣) انظر : مختصر ابن الحاجب (١١٧/١) ، منتهى السؤل (١٦) .

⁽٤) انظر : نقائس الأصول (٩١٣/٢) ، البحر المحيط (١١/٢) ، شرح الكوكب (١١٥/١).

 ⁽۵) كذا قال الزركشي في البحر (۱۱/۲).

⁽٢) هذا التحقيق للزركشي وقد صدره بقوله والحق .

⁽v) انظر : البحر المحيط (١١/٢) ، شرح الكوكب (١١٦/١) -

⁽۸) فی ب : ینزل .

⁽٩) انظر ص(١٤٢١).

⁽١٠) انظر ص(١٦٠٧) .

⁽۱۱) في د: اجاره . ص (۱۷ه)

⁽١٢) انظر : البحر المحيط (١١/٢) ، نفائس الأصول (١٣/٢٥) .

[هل المثنى والجمع موضوعان $]^{(1)}$

نعم المثنى والجمع هل هو من قبيل المفرد فيكون موضوعا أو من قبيل المركب لشبهه به فلايكون موضوعا على الخلاف السابق فيه ، ظاهر كلام ابن مالك في "التسهيل" الثانى $(^{7})$ حيث قال : التثنية جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين إلى آخره $(^{7})$ ، وقال : في الجمع جعله دليل مافوق اثنين إلى آخره $(^{1})$ وبعضهم يقول المثنى ماوضع لاثنين والجمع ماوضع لأكثر $(^{6})$ فيقتضى أنه موضوع لأنه مفرد على قوانين لا يجوز الإخلال بها وينبغى أن يجرى فيه ماسبق في المركبات وهو الوضع في الأنواع لا الجزئيات ، ويحمل كلام الفريقين على ذلك .

ولاينبغى أن يقال إن كلام ابن مالك $^{(r)}$ مفرع على مذهبه في $[acal acal acal bc]^{(v)}$ وضع المركب لانتفاء النسبة في المثنى والجمع فيفترقان من المركبات لأنهما مفردان قطعا $^{(h)}$ وإنما المدرك ماسبق $^{(*)}$

 ⁽١) قال الزركشى : لم أر لهم كلاما فيهما والظاهر أنهما موضوعان .
 انظر البحر المحيط (١١/٢) .

⁽٧) قلت : بل ذكر الزركشى أنه صرح فى أحدهما بأنهما غير موضوعين - انظر المصدر نفسه .

⁽٣) تسهيل الفوائد (١/٩٥).

⁽٤) انظر تسهيل الفوائد (١٩/١) .

⁽ه) لم أُقَف على هذا التعريف بعد البحث الطويل في كتب اللغة ككتب ابن مالك وشروحها وكتب ابن هشام وغيرها ولم أقف عليه في كتب التعريفات اللغوية للجرجاني والكفوى . والله أعلم .

⁽٦) أي كلامه في تعريف المثنى والجُمع .

 ⁽٧) اضافة ضرورية لاستقامة النقل ، وهـى مثبتة فى البحر والكلام للـزركشى . واللـه أعلم .

 ⁽٨) انظر البحر المحيط (١١/٢).

^(*) ۱۱۲/د

فائدة : [وضع اللفظ ازاء المعنى الخارجي أو الذهني؟]

اختلف في أن اللفظ إذا وضع لمعني :(*)

هل هو موضوع للمعنى الخارجي أي الموجود في الخارج؟

أو للمعنى الذهنى وهو مايتصوره العقل سواء طابق مافى الخارج أو لا؟ أو للمعنى من حيث هو من غير ملاحظة كونه فى الذهن أو فى الخارج؟ على ثلاثة أقوال:

الراجح منها الأول ، وبه جزم أبو إسحق في "شرح اللمع"(١)لأن به تستقر الأحكام ونصره ابن مالك في كتاب "الفيصل"(٢).

واختار الثانى الإمام الرازى وأتباعه كالبيضاوى لدوران الألفاظ مع المعانى الذهنية وجودا وعدما ، فإن الإنسان إذا رأى شخصا من بعد تخيله طللا سماه بذلك فإذا قرب منه وظنه شجرا سماه بذلك ، فإذا قرب منه ورآه رجلا سماه بذلك .

ورد بأن ذلك إنما هو لاعتقاد مطابقة (١)الـذهني للخارجي . فالمدار على الخارجي (٥).

^(*) ۱۳۹/ب

⁽١) لم أجده بعد التتبع في مظانه من شرح اللمع ، ولم أجده في التبصرة وإنما عزاه إلى شرح اللمع الزركشي وابن السبكي ، لكنه في منع الموانع لم يحدد الكتاب ثم ذكر بعد نحو صفحتين أن كلام الشيرازي يحتمل الرأى الأول ويحتمل الرابع وهو أنه وضع للقدر المشترك بين الأفراد الخارجية بقيد كونها في الخارج .

قالً: ولأجل ذلك لم أعز إليه فى جمع الجوامع شيئًا . والله أعلم . انظر : البحر المحيط (١٣/٢) ، تشنيف المسامع (٤١٩/٣) ، الابهاج (١٩٣/١) ، منع الموانع (٢٤٠،٢٣٣،٢٣١) .

⁽٢) نقله عنه الزركشى في التشنيف (٤١٩/٢) ، وتبعه العراق في الغيث الهامع (-7/6)0) ، وسبق قبل قليل الكلام على الغيصل .

 ⁽٣) انظر : المحصول (٢٦٩/١/١) ، منهاج الوصول (١٦٥/١) .

⁽٤) في د : مطابقته .

⁽۵) هذا ماأشار إليه صاحب التحصيل قال الاسنوى وهو جواب ظاهر . انظر : التحصيل (۱۹۸/۱) ، نهاية السول (۱۲۷/۱) ، الابهاج (۱۹۹/۱) ، المزهر (۲/۱۱) .

والثالث هو مختار الشيخ تقى الدين السبكى $^{(1)}$ وأفرد المسألة بالتصنيف $^{(7)}$ وإغا أسقطت هذه المسألة من النظم وهى فى جمع الجوامع $^{(7)(*)}$ لقلة جدواها $^{(3)}$ وكذلك أسقطت "مسألة $^{(0)}$ أنه ليس لكل معنى لفظ بل كل معنى محتاج للفظ يدل عليه اما بخصوصه حقيقة أو مجازا أو فى ضمن عموم $^{(7)}$ لوضوح المراد بها وقلة نفعها فى الاستدلال والله أعلم .

[الدلالات] :

[أولا: الدلالة اللفظية]:

والرسم للدلالة اللفظية وربما عدى للبقية هو كون اللفظ حيث أطلقا يفهم معناه الذي تحققا

⁽۱) عزاه إليه ابنه فى جمع الجوامع (٢٦٧/١) ، ومنع الموانع (٢٣٢) وإليه ذهب الاسنوى فى نهاية السول (١٦٧/١) ، وابن عبد الشكور فى فواتح الرحموت (١٨٢/١) .

⁽٢) وعنوانه: الألفاظ هل وضعت بإزاء المعانى الذهنية أو الخارجية كذا ذكر ابنه فى الطبقات ومنع الموانع وقال: صنف فى المسألة تصنيفا لطيفا أودعه تحقيقات جرت عادته باستخراجها من أبكارها وتدقيقات شأنه استنزالها من أوكارها وقال مانصه: وينبغى أن يقال الألفاظ موضوعة للحقائق من حيث هى هى أعم من أن تكون فى الذهن أو الخارج.

انظر : طبقات ابن السبكى (٣١٥/١٠) ، منع الموانع (٣٣٦،٢٣٢) ، تشنيف المسامع (٤٢٠/٢) .

⁽٣) انظر (٢٦٦/١) منه ، ولعل في هذا إشارة من المؤلف إلى أنه راعى في النظم مسائل جمع الجوامع وهذا هو الظاهر والله أعلم .

^(*) ۱۲۱ج

⁽٤) وأهملها ابن الحاجب والآمدى كذا قال الاسنوى ولعله لنفس السبب والله أعلم . انظر نهاية السول (١٦٧/١) .

⁽ه) ساقطة من د .

⁽٢) انظر هذه المسألة في : جمع الجوامع مع التشنيف (٢٠/٢) ، المحصول (٢٦٥/١/١) المحلى على جمع الجوامع (٢٦٧/١) ، غاية الوصول (٤١) .

الشرح :

لما ذكرت في الوضع أنه جعل اللفظ دليلا احتجت لتفسير الدلالة التي صار بها دليلا فذكرت في رسم الدلالة اللفظية التي الكلام فيها أنها : كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه المعنى الذى هو له محقق بالوضع فيفهمه من يعرف أنه موضوع له (۱)كدلالة إنسان على حيوان ناطق ، وأما من يذكر في رسم هذه الدلالة أنها فهم المعنى عند ذكر اللفظ (۲)فمردود من وجهين : أحدهما : أن فهم المعنى فرع عن كون اللفظ دل عليه فلو عرف به

أحدهما : أن فهم المعنى فـرع عن كون اللفظ دل عليــه فلـو عرف به لتوقف معرفة الدلالة عليه فيلزم الدور . .

الثانى : أن الدلالة في اللفظ موجودة سواء فهمها فاهم أو $K^{(\pi)}$

فالصواب: ماقلناه أن الدلالة هي كون اللفظ بالحيثية المذكورة لاالفهم وقولي (معناه) أعم من أن يكون دلالته عليه من حيث وضع اللغة أو من حيث اشتهاره شرعا أو عرفا وقولي (وربحا عدى للبقية) $^{(1)}$ الضمير في عدى للرسم $^{(0)}$ المذكور، أي وربحا عدى هذا الرسم $^{(1)}$ لبقية الدلالات بعد اللفظية فجعل رسما لها معرفا لمعناها ، والمراد بالبقية ما يقابل اللفظية من العقلية والطبيعية ففهما $^{(1)}$ وإن لم يسبق لهما ذكر لأن ذكر الضد يشعر بضده كالعمى والبصر والحر والبرد كما في قوله تعالى : $\{mرابيل تقيكم الصرا$

⁽١) ذكر الزركشي هذا التعريف وقال إنه الصحيح .

انظر : البحر المحيط (٣٦/٢) ، التعريفات (١٠٤) ، تحرير القواعد المنطقية (٢٨) . (٢) ففي هذا التعريف جعل الدلالة نفس الفهم وقد عزى إلى ابن سينا .

انظر: الابهاج (۲۰۴٬۲۰۳/۱) ، البحر المحيط (۳۹/۳) ، تنقيح الفصول (۲۳) ، البحر المحيط (۳۹/۳) ، البحر (۳۹/۳) ، البحر (۳۹/۳) ، البحر (۳۹/۳) ، الب

⁽٣) راجع أيضا في الجواب على هذا التعريف . نفس المصادر .

⁽٤) في د : الكيفية .

⁽ه) في د: للاسم.

⁽٦) في د : الاسم .

⁽v) في د : منهما .

⁽٨) النحل (٨١) .

والبرد لعلمه من ضده $^{(1)}$ وماأشبه ذلك .

ولما كان الكلام في الدلالة اللفظية التي هي وضعية دخل أيضا في لفظ البقية ضد الوضعية من اللفظية ماهو لفظى لكن غير وضعى كما سنوضح ذلك .

والحاصل أن الدلالة من حيث هي يمكن تعريفها بهذا الرسم فيقال كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر (٢).

وتفصيل الدلالات أن الدلالة من حيث هي :

إما وضعية : كدلالة الأقدار على مقدراتها ونحو ذلك كما سبق ومنه دلالة السبب على المسبب كالدلوك على وجوب الصلاة ودلالة المشروط على وجود الشرط كالصلاة على الطهارة وإلا لما صحت .

أو عقلية : كدلالة الأثر على المؤثر ومنه دلالة العالم على موجده وهو البارى جل جلاله وعلى مايجب له من الصفات الثبوتية والسلبية وما يجوز له من صفات الأفعال (٣)، ومنه أيضا دلالة الدليل على ما يستدل به عليه

⁽۱) السرابيل : جمع سربال وهو كل مايلبس من قميص ودرع وغيره . وقد أورد الرازى سؤالا : لم ذكر الحر ولم يذكر البرد؟ ثم أعقبه بثلاثة أجوبة ثانيها ماذكره المؤلف ، والله أعلم . انظر تفسير الرازى (۹٦/۱۰) .

 ⁽۲) انظر : الأبهاج (۲۰۳/۱) ، شرح الكوكب (۱۲۵/۱) ، تنقيح الفصول (۲۳) ، شرح الغرة (۲۸) .

 ⁽٣) قال العز : أوصاف الرب ضربان : سلى واثباتى . فالسلى كالقدوس والسلام ويذكرها الرب سبحانه تمدحا لنفسه وإعلاما لعباده وترغيبا فى الإعظام والإجلال .
 وصفات الإثبات ضربان : ذاتى وفعلى .

وتذكرصفات الذات إعلاما وترغيبا فى الإجلال والمهابة وترغيبـا فى الطاعة وتحذيرا من المعصية .

وتذكر صفات الفعل للتمدح والتمنن والترغيب والترهيب والتعليم لأجل التعظيم . قال : وأسماؤه مندرجة في أربع كلمات هن الباقيات الصالحات .

الأولى : سبحان الله .

ومعناها فى كلام العرب التنزيه والسلب فهى مشتملة على سلب النقص والعيب عن ذات الله وصفاته مما كان من أسمائه سلبا فهو مندرج تحت هذه الكلمة كالقدوس وهو الظاهر من كل عيب والسلام وهو الذى سلم من كل آفة . =

كالمقدمتين على النتيجة (١).

أو لفظية : وهي المستندة لـوجود اللفظ إذا ذكر . وهـذه الثالثة ثلاثة أقسام :

إما عقلية : كدلالة الصوت على حياة صاحبه .

أو طبيعية : كدلالة أح أح على وجع الصدر .

أو وضعية (7): أى بوضع (7) اللغة أو الشرع أو العرف لذلك اللفظ فهى غير الوضعية التى هى قسيم اللفظية . فالوضعية من الدلالات اللفظية هى المرادة وبالبقية ماسواها(1). والله أعلم .

الثانية : الحمد لله

وهى مشتملة على اثبات ضروب الكمال لذاته وصفاته فما كان من أسمائه متضمنا للإثبات كالعليم والقدير والسميع فهو مندرج تحت الكلمة الثانية .

فَدُ نفينا بقولنا سبحان الله كلُّ عيب عقلناه وكل نقص فهمناه .

وأثبتنا بالحمد لله كل كمال عرفناه وكل جلال أدركناه .

ووراء مانفيناه وأثبتناه شأن عظيم قد غاب عنها وجهلناه فنحققه من جهة الإجمال بقولنا الله أكبر وهي الكلمة الشالثة بمعني أنه أجل مما نفيناه وأثبتناه وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم (لاأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك). فإذا كان في الوجود من هذا شأنه نفينا أن يكون في الوجود من يشاكله أو يناظره فحققنا ذلك بقولنا لاإله إلا الله وهي الكلمة الرابعة فإن الألوهية ترجع إلى استحقاق العبودية ، ولايستحق العبودية إلا مناتصف بجميع ماذكرناه . انتهى كلام العز فانظر الالمم (٢١٧) ، وانظر رسالة العز التي نقلها ابن السبكي في طبقاته

الكوكب (١٢٥/١) ، شرح الغرة (٢٨) .

⁽۱) وذلك في القياس الاستثنائي والاقتراني وسبق بيانه ص (Y^{2}) .

⁽٢) في أ ، د : وضعه .

⁽٣) في أ: موضع .

⁽٤) يبين المؤلف أن مراده بالدلالة اللفظية في النظم هي الدلالة اللفظية الوضعية ، وماسواها أشار إليها بقوله (يعدى للبقية) والله أعلم . انظر هذه الدلالات في : نهاية السول (١٧٩/١) ، الابهاج (٢٠٣/١) ، شرح

[دلالة المطابقة والتضمن والالتزام]

من هذه دلالة المطابقة وماعلى (٢) بعض له تضمن (٢) والعقل فى ذين له دخول ثم المراد باللزوم الذهنى

يكون (۱) معنى اللفظ فيها طابقه ولازم هى التنزام بين من حيث الانتقال إذ يجول (٤) لاخارج فإنه لايغنى

الشرح :

هذا تقسيم للدلالة اللفظية الوضعية إلى ثلاثة أقسام مطابقة وتضمن والتزام .

فدلالة المطابقة هى : دلالة اللفظ على مسماه كإنسان على حيوان ناطق ويقع فى عبارة كثير على تمام مسماه (ه)وهى قاصرة لخروج مالاجزء له كاسم الله تعالى وكالجوهر الفرد فلايقال فيه تمام لأنه لاجزء له (٦).

⁽١) في د : بكون ، وغير منقوطة في ب .

⁽٢) في أ : وفاعل .

⁽٣) في د : يضمن .

⁽٤) في أ ، ب : يحول .

⁽ه) كذا وقع فى عبارة الرازى وأتباعه ، وعبارة ابن الحاجب : بكمال معناه . انظر : المحصول (۲۹۹/۱/۱) ، التحصيل (۲۰۰/۱) ، المنهاج مع نهاية السول (۱۷۹٬۱۷۸/۱) ، البحر المحيط (۳۷/۲) ، مختصر ابن الحاجب (۱۲۰/۱) .

⁽٦) قلت : أهمل ابن السبكى هذا القيد (وهو قام) في جمع الجوامع وقال في الابهاج انه لايحترز به عن شيء فهو زيادة بلامعني ، وان احترز به عن جزء المسمى فليس جزء المسمى نفس المسمى .

الابهاج (٢٠٥/١) ، وانظر : جمع الجوامع مع التشنيف (٣٣٥،٣٣٤/٢) ، حاشية البناني (٢٣٧/١) .

ودلالة التضمن هي : دلالة اللفظ على جزء مسماه كدلالة إنسان على حيوان فقط أو ناطق فقط ، سمى (١)بذلك لتضمنه إياه . ودلالة الإلتزام دلالة اللفظ على ماهو خارج عن المسمى لكنه لازم له كدلالة إنسان على كونه ضاحكا(٢).

⁽۱) في د : يسمى .

⁽٢) انظر : تشنيف المسامع (٣٣٤/٢) ، شرح الكوكب (١٢٦/١) ، تنقيح الفصول (٢٤) المستصفى (٣٠/١) ، شرح العضد (١٢٠/١) ، إيضاح المبهم (٦) ، تحرير القواعد المنطقية (٢٩) .

⁽٣) قائله ابن السبكى .

^{1/177 (*)}

⁽٤) فى د : جزۇه .

⁽۵) انظر لسان العرب (مصر) (١٧٦/٥) .

ومن المعروف إلى الآن أن مصر تطلق على القاهرة وعلى الدولة ، فدلالته عليها الدولة دلالة مطابقة وعلى القاهرة دلالة تضمن . والله أعلم .

الوضع للازم . وكذلك قيد به صاحب "المحصول" وتلميذه $^{(1)}$ صاحب "المحصيل" لكن في دلالتي التضمن والالتزام فقط $^{(7)}$. وينبغي أن يقيدا $^{(7)}$ به في المطابقة أيضا على ماقصداه . لكن المتقدمون وكثير من المتأخرين لم يقيدوا بذلك لأن الكلام في كل دلالة من حيث الوضع للمسمى لا من وضع آخر لأن ذلك حينئذ هو تمام مسماه $^{(3)}$ وهو واضح .

وزعم ابن الحاجب في "المنتهى" أنه ينبغى أن يزاد: (المراد لمعنى) للاحتراز عن دلالة اللفظ إذا أريد نفس اللفظ لامدلوله كما تقول (٥) ويد مبتدأ، قام فعل ماض، (ثم) حرف عطف في فإن الدلالة حينئذ ليست راجعة إلى معنى اللفظ (٦).

⁽۱) أقول: لم يصرح ابن السبكى بذلك فهو من تصرف المؤلف وفيه نظر فإن الراذى توفى وصاحب التحصيل عمره (۱۲) عاما فيبعد أنه تتلمذ عليه مع بعد المكانين ولذا قال محقق التحصيل: ولاأتكلف فى نسبة تلمذة الأرموى وأتشبث مجيوط العنكبوت حتى أصله بأناس لم يقم دليل قاطع على وصله بهم وأعنى بذلك أنى وجدت بعض العبارات تدل على أنه تتلمذ على الرازى فعدلت عن ذلك لاحتمال الوهم وضعف النسبة أو التجوز فيها . ا.ه باختصار من مقدمة التحصيل (۳۷/۱) .

⁽٢) انتهى مانقله المؤلف عن ابن السبكى وفي نقله سهو فصاحب التحصيل ذكر هذا القيد في الدلالات الثلاث وكذا عزاه إليه ابن السبكى والزركشي ، فالرازى هو الذي قصره على دلالتي التضمن والالتزام فما عزاه المؤلف إلى صاحب التحصيل غير صحيح ، واعادة الضمير عليه في قوله الآتي (يقيدا) (على ماقصداه) فيه نظر .

انظر : التحصيل (۲۰۰/۱) ، الابهاج (۲۰۲/۱) ، البحر المحيط (۳۹/۲) ، المحصول (۲۹/۱) ، المحصول (۲۹/۱/۱) ، المعالم (۷) ، نهاية السول (۱۸۰/۱) .

 ⁽٣) في ج : تقيدا وغير منقوطة في أ ، د .

⁽٤) انظر : البحر المحيط (٣٩/٢) ، الابهاج (٢٠٦/١) .

⁽٥) في ب: يقول.

⁽٦) أُقول : لم أَجد في المنتهى قوله (انه ينبغى أن يزاد المراد لمعنى) ، وكنت أظن أن في المطبوع سقطا لكن وجدت العضد نقل العبارة بالنص وليس فيها ماذكر . ولعله سهو تبادر إلى المؤلف من قول شيخه :

كلام ابن الحاجب في المنتهى يدل على أنه إنما احترز به (أى قيد كمال) عن الدلالة إذا أريد بها نفس اللفظ مثل زيد مبتدأ لأنها ليست دلالة في معناه بل في لفظها . أم والله أعلم .

منتهى السؤل (١٧) ، شرح العضد (١٢٧/١) ، تشنيف المسامع (٣٣٥/٢) .

قلت : لكن مدلوله حينئذ هو ذاك كأنك "قلت"(١): لفظ زيد ، ولذلك تصير كلها أسماء "وتعرب أو تبنى . كما قال ابن مالك فى الكافية : وإن نسبت لإداة حكما [قاحك]($^{(*)}$ أو اعرب واجعلنها اسما"($^{(*)}$)

[اشكال وجوابه]

نعم استشكل انحصار الدلالة فى الثلاث (1)بدلالة العام على جزئى (٥)منه (*) كدلالة المشركين على زيد منهم فإنه ليس مطابقة إذ ليس هو "جميع" (٦) المشركين ولاتضمنا لأنه ليس جزءا منهم بل جزئيا _ وسيأتى بيان الفرق بينهما فى باب العموم (٧) _ ولاالتزاما لأنه داخل فى مدلول المشركين بوصف

⁽١) ساقطة من د .

⁽۲) في أ ، ب ، + : فابن ، والبيت ساقط من + ، والمثبت من الكافية .

⁽۳) مابين القوسين ساقط من د . (۳) مابين القوسين ساقط من د .

قـال ابن مالك : وإذا نسب إلى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يحرب بما تقتضيه العوامل .

الكافية مع الشرح (١٧٢٢،١٧١٦/٤) .

⁽٤) في ب: الثلاثة .

⁽ه) في أ، د: جزى .

^(*) ۱٤٠/ب

⁽٦) ساقطة من د .

 ⁽٧) أبواب العموم ضمن المجلد الثانى ، ولبيان الفرق أقول :

الكل يقابله الجزء وهو : ماتركب منه ومن غيره كل كالحمسة مع العشرة ، ويقابل الكلى الجزئى وهو : مايمنع تصوره وقوع الشركة فيه كزيد فإن ذاته يستحيل جعلها لغيره .

انظر : ایضاح المبهم (۸۰۷) ، الابهاج (۸۳/۲) ، تشنیف المسامع (۷۹۷/۳) ، تنقیح الفصول (۲۷) .

الشرك^(۱).

وقد يجاب بادعاء كونه من الطابقة باعتبار صدق المشرك عليه من حيث هو ، وهو موضوع اللفظ والكمية فيه بالكلية والجزئية خارجة عما وضع له اللفظ الذي هو كلى .

وبادعاء كونه من الالتزام لأن لازم هذه الماهية الموضوع (x)لها العموم كل فرد فرد ، فالفرد لازم (x)وسيأتي في باب العموم "فيه (x)مزيد بيان .

قولى (يكون معنى اللفظ) إلى آخره أى المطابقة أن تكون $^{(0)}$ كذلك . وقولى $^{(0)}$ وقولى $^{(0)}$ الله وضع اللفظ له . وقولى $^{(0)}$ وماهو دال فيه على لازم للمعنى $^{(1)}$ هو التزام .

[الدلالات عقلية أم لفظية]

وقولى (والعقل فى ذين له دخول) إلى آخره إشارة إلى التحقيق من الخلاف الملالات الثلاث :(*)

⁽١) هذا الإشكال أورده القرافي قال : وأجبت عنه بشيء فيه نكاده وفي النفس منه شيء .

وعزاه إليه ابن السبكى قال وهنا سؤال شغف به أبو العباس القرافى ... وسار هذا السوال غورا ونجدا ولم أجد من أجاب عليه إلا الأصفهانى فى شرح المحصول. قلت : لعله سهو حيث لم أقف على السؤال ولاجوابه فى شرح الأصفهانى ، وإنما أجاب عليه القرافى فى شرح المحصول ، والله أعلم .

تنقيح الفصول (٢٦) ، الايهاج (٨٢/٢) ، وانظر : النفائس (٢٠٥٥) ، البحر المحيط (٤٥١/٢) ، تثنيف المسامع (٣٣٦/٣) ، الكاشف رقم (٢) (١٤٨/١) . في د : هو الموضوع .

⁽٣) وانظر جواب هذا السؤال في : النفائس (٢/٥٥٣) ، الابهاج (٨٣/٢) ، تشنيف المسامع (٧٩/٣) ، البحر المحيط (٢٥٠٣) ، نهاية السول (١٨٠/١)

⁽٤) ساقطة من د ، وباب العموم في المجلد الثاني .

⁽ه) في ب، د: يكون.

⁽٦) في د : المعني .

^(*) ۱۹۲ ج

أنها كلها لفظية .

أو المطابقة فقط ، والأخريان عقليتان .

أو المطابقة والتضمن لفظيتان والالتزام عقلية ثلاث مذاهب :

الأول: هـو المعزى للأكثرين لأن الاستناد للفظ فى كـل من الثلاث إذ هو واسطة فى الدلالة على الجزء اللازم فكان كالمطابقة (١).

والثانى هو اختيار الإمام فى "المحصول" وتبعه ابن التلمسانى والهندى وغيرهما $^{(r)}$ لأن اللفظ الموضوع للكل لم يوضع للجزء ولاللازم $^{(r)}$ ، فما دل $^{(*)}$ إلا بواسطة تضمنه له عقلا ولازميته $^{(k)}$ له عقلا فلذلك $^{(k)}$ ينتقل الذهن من المسمى إليهما انتقالا من الملزوم إلى اللازم.

والثالث هو رأى الآمدى وابن الحاجب لأن الجزء داخل فيما وضع له اللفظ بخلاف اللازم فإنه خارج عنه (r).

فذكرت فى النظم ماهو الحق (٧)أن للعقل دخولا فى التضمن والالتزام مع الاستناد للفظ فليسا لفظيا محضا كما فى المطابقة ولاعقليا محضا حتى لا يحتاج للفظ فيهما فكأنهما لفظيتان باعتبار ، عقليتان باعتبار حتى زعم بعضهم أن الحلاف لفظيى وأنه لاخلاف فى المعنى (٨)، ولأجل ذلك كان تقسيم الدلالة

[.] (87/7) . (87/7) . (1)

 ⁽۲) انظر : المحصول (۲۹۹/۱/۱) ، شرح المعالم (۱٦/۱) ، النهاية (قسم ۹۹/۱) ، نفس المصدرين .

⁽٣) في د : اللازم .

٥/١١٣ (*)

⁽٤) في د : ولالازميته .

⁽۵) فى ب، د: ولذلك .

⁽٦) انظر : الأحكام للآمدى (٣٦/١) ، مختصر ابن الحاجب (١٢٠/١) ، منتهى السؤل (١٢٠) ، تشنيف المسامع (٣٣٨/٢) ، البحر المحيط (٤٣/٢) ، وانظر أيضا النفائس (١٢٧/١) ، الابهاج (٢٠٣/١) ، نهاية السول (١٧٩/١) ، شرح الكوكب (١٢٧/١)

⁽٧) تبع المؤلف في ذلك شيخه الزركشي في التشنيف (٣٣٨/٢).

⁽٨) انظر: تشنيف المسامع (٣٣٩/٢) .

وممن صرح بذلك من المتأخرين البناني في حاشيته (٢٣٩/١) ، والعطار في حاشيته (٣١٤/١) .

اللفظية إلى الثلاثة ، فاللفظ معتبر فيها (١) قطعا وإلا فكان يلزم ان يدخل في المقسم ماليس منه (٢).

[المراد باللزوم في دلالة الالتزام]

وقولى (ثم المراد باللزوم الذهنى) إشارة إلى أن المعتبر فى دلالة الالتزام اللزوم الذهنى على المرجع لاالخارجى وذلك لأن اللفظ غير موضوع للازم فلو لم يكن اللازم بحيث يلزم من تصور مسمى اللفظ تصوره لما فهم من اللفظ وهو معنى تعليل المنطقيين لكونه المختار عندهم بكون الذهن ينتقل من المسمى إليه (٣).

نعم قيد في "المحصول" اللزوم الذهني بالظاهر $^{(4)}$ لأن القطع $^{(6)}$ غير معتبر وإلا لم يجز إطلاق اليد على القدرة $^{(7)}$ فإن اليد ليست مستلزمة للقدرة بحسب

⁽۱) في د : فيهما .

⁽ $\dot{\mathbf{r}}$) يشير المؤلف إلى عبارة ابن السبكى فى جمع الجوامع : (ودلالــة اللفـظ على معناه مطابقة ...الخ) .

فجعل المقسم هو دلالة اللفظ فأقسامه لفظية ، وقد أشار الزركشى إلى ذلك وأنه قسم أولا دلالة اللفظ فجعل الثلاث لفظية ثم فصل فجعل الأولى لفظية والثنتان عقليتان ، لأنه لاخلاف أن الدلالات الثلاث لفظية بمعنى أن للفظ فيها مدخلا وهو شرط استفادتها منه وإنما الحلاف في أن اللفظ موضوع لها أم لا؟

انظر : تشنيف المسامع (٣٣٩/٧) ، جمع الجوامع مع حاشية البناني (٢٣٩،٢٣٧/١).

⁽٣) انظر : تحرير القواعد المنطقية (٣١،٣٠) ، ايضاح المبهم (٧) ، شرح الغرة (٣١) ، تشنيف المسامع (٣٥/٣) ، البحر المحيط (٤٠/٢) .

⁽٤) انظر المحصول (٢٠١/١/١).

⁽ه) في د اللفظ وكذا في ب لكنها صوبت .

⁽٦) كذا علل الزركشى قول الرازى انظر : البحر المحيط (٢/١٤) ، تشنيف المسامع (٣٣٦/٢) ، وهذا على مذهب الأشاعرة القائلين بالتأويل في قوله تعالى أيد الله فوق أيديهم الفتح (١٠) ، فأولوا اليد بالقدرة . انظر البحر المحيط (١٩٨/٢) . ومذهب أهل السنة والجماعة اثبات اليد لله سبحانه كما يليق بجلاله تعالى دون تكييف ولاقتيل .

قال الأشعرى : فإن سئلنا أتقولون أن لله يدين؟

قيل : نقول ذلك وقد دل عليه قوله عز وجل إيد الله فوق أيديهم الابانة (٧٩) وانظر مجموع الفتاوى ((7/7)) .

القطع إذ قد تكون شلاء .

قلت لزوم القدرة لليد إغا هو لزوم خارجى باعتبار ماركبه الله فيها دليله أن اليد لايلزم من تصورها تصور القدرة لها والتخلف فى الخارج قد يكون لمانع كما فى الشلاء ، فالذهنى لا يحتاج لهذا القيد أصلا $^{(1)}$ ، وإغا لم يعتبر اللزوم الخارجى كالسرير مع الإمكان لأنه إذا لم ينتقل الذهن إليه لم تحصل $^{(7)}$ الدلالة البتة وقد تحصل الدلالة وليس هناك لزوم خارجى كدلالة العمى على البصر والحر على البرد .

واعتبر كثير من الأصوليين وأهل البيان اللزوم مطلقا أعم من الذهني (٣) والخارجي . وسواء أكان الذهني في ذهن كل أحد كما في العدم والملكة (٤) أو عند العالم بالوضع أو غير ذلك ، ولهذا يجرى فيها الوضوح والحفاء بحسب اختلاف الأشخاص والأحوال (٥). ولكن عند التقحيق تراهم يرجعون إلى لزوم ذهني ولو بقرينة تدل عليه وأصله خارجي وذلك حتى ينتقل الذهن كما بيناه فلذلك جريت في النظم على إطلاق اعتبار اللزوم النذهني وفاقا لمن قاله فإنه الظاهر ، وقولي (لاخارج) أي ليسس المعتبر مجرد اللزوم الخارجي لأن الدلالة قد توجد وليس هناك لزوم خارجي كما سبق والله أعلم .

[المركب والمفرد]

والقول إن جزء له دل على مركب وماسواه المفرد

جزء لمعناه بقصد وصلا والبدء في تقسيم هذا أورد

⁽١) أي (الظاهر).

⁽۲) فی ب : یحصل . ۲۵ (۹۱۳)

⁽٣) في أ : والذهني .

⁽٤) سبق التعريف بهما ص(١٠٥) ، وسيأتي بعد قليل بيان تقابلهما .

⁽٥) كذا قال الزركشي في التشنيف (٣٣٦/٢) ، البحر المحيط (٤١/٢) .

الشرح :

لما بينت أن اللفظ الموضوع لمعنى يسمى قولا وبينت معنى الوضع ومعنى الدلالة وتقسيمها ذكرت هنا أن القول ينقسم إلى مفرد ومركب وقدمت في النظم تعريف المركب لأن التقابل بينهما من تقابل العدم والملكة (١)والأعدام إنما تعرف بملكاتها(٢). وإنما قـدم ابن الحاجب المفـرد لمناسبة مختـاره في الفرق بين المفرد والمركب كما سيأتي^(٣).

[تعريف المركب]

فالمركب مادل جزؤه على جزء معناه الذى وضع له سواء أكان تركيبه إسناديا كـ(قام زيد) أو إضافيا كـ(غلام زيد) ، أو تقييديا كـ(زيد (١٤) العالم) لامزجيا ك(خمسة عشر) ، و(بعلبك) فإنه لايدل حين كونه علما جزؤه على جزء معناه ، وكذا المضاف إذا كان علما نحو (عبد الله) $^{(0)}$.

وقولي (بقصد وصلا) أي إنما يكون مركبا إذا كان ذلك الجزء منه دالا على جزء معناه بالقصد ليخرج "نحو"(٦): حيوان ناطق علما على إنسان ، فإنه

⁽١) الملكه : تطلق مقابل العدم فتكون بمعنى الوجود ، وعلى مايقابل الحال فتكون بمعنى الكيفية .

انظر : الكليات (٨٥٦) ، التعريفات (١٩٨) ، وراجع ص(٩٠٠) .

⁽٢) كنذا قبال النزركشي معللا تقديم ابن السبكي لتعريف المركب على المفرد انظر التشنيف (٣٣٢/٢) ، وفي ايضاح المبهم (٧) أن معنى المركب ثبوتي ومعنى المفرد عدمي والاثبات أشرف لذا قدم .

⁽٣) انظر ص (١٤٢٦).

⁽٤) في ب، د: كولد.

⁽٥) انظر ماسبق عن المركب في :

البحر المحيط (٤٧/٢) ، تشنيف المسامع (٣٣٢/٢) ، شرح الكوكب (١٠٩/١) تحرير القواعد المنطقية (٣٣) ، ايضاح المبهم (٧) ، التعريفات (٢١٠) .

⁽٦) ساقطة من ب .

مفرد ، وإن كان جزؤه دل على جزء معناه من حيث هو $^{(1)}$.

وبعضهم يقول: لاحاجة لهذا القيد لأنه بعد العلمية لايصدق أن جزؤه دل على جزء معناه لأن كلا من جزءيه صار بالعلمية بمترلة حرف الهجاء فيه كرالزاى) من (زيد) فكما لايدل على جزء من ذات (زيد) كذلك هذا $^{(7)}$ القيد إيضاحا.

[المركب والمؤلف]

وقولى (إن جزء له دل على جزء لمعناه) : خرج به نحو إنسان فإنه وإن دل فيه إن $(^{(3)}$ على الشرط $(^{(6)}$ لكن لم يدل على جزء معناه $(^{(7)}$ وبعضهم يسمى هذا مؤلفا لامر كبا $(^{(V)})$ ، والمشهور المنع ، وأن المؤلف بمعنى المركب $(^{(A)})$.

⁽١) قال الاستوى:

وأورد القاضى الخونجى على هذا حيوان ناطق علما على انسان فينبغى أن يزاد حين هو جزؤه كما ذكره الإمام في المحصول .

انظسر : نهاية السول (١٨٤/١) ، المحصول (٣٠١/١/١) ، النفائس (٧٧/٢) .

 ⁽۲) هذا مانقله ابن السبكى عن البعض ولم يصرح بهم واختاره العبادى من المتأخرين .
 انظر : الابهاج (۲۰۷/۱) ، تشنيف المسامع (۳۳۳/۲) ، الآيات البينات (٤/٢) ،
 حاشية البناني (۲۳۳/۱۳۷۷) ، حاشية لاعطار (۲۰۰/۱) .

⁽٣) ساقطة من د .

⁽٤) وهما الحرف الأول والثانى من (إنسان).

⁽ه) في ب: الشرطية.

⁽٦) وَنَحُوهُ أَبِكُمْ فَإِنه يَتركب من (أب) و (كم) ومع ذلك لايسمى مركبا لعدم دلالته على جزء معناه .

انظر : النفائس (٢/٦٧٥) ، البحر المحيط (٤٨/٢) .

 ⁽٧) نقل عن بعض المتأخرين ولم يصرح بهم .
 انظر : النفائس (٩٠/٢) ، البحر المحيط (٤٩/٢) .

 ⁽٨) قال الأصفهاني : ولافرق بينهما عند المحققين .
 انظر : الكاشف رقم (٢) (١٧٧/١) ، البحر المحيط (٤٩/٢) .

ومنهم : من يفرق بينهما بأن المؤلف يكون بين جزءيه ألفة بخلاف المركب .

ورد: بأن المراد بالتركيب إنما هو على الوجه المعتبر في كلام العرب لامطلق انضمام لفظ إلى آخر، فحينت لا يوجد مركب إلا وبين جزءيه ألفه (۱).

وزعم بعضهم أنه يخرج بذلك $(^{*})$ أيضا أن حروف (زيد) مثلا كل $(^{*})$ واحد يدل على شيء في الجملة وهو ذلك الحرف ، ف(الزاى) يدل على $(_{(*})$.

وهو فاسد لأنه إن أراد بالدال اللفظ المعبر عنه بـ(الـزاى والياء (**) والدال) فليس لذلك دلالة أصلا ، وإن أراد هذا اللفظ وهو (زاى ، ياء ، دال) فهذا ليس الذى تركب $^{(1)}$ منه (زيد) بل من مدلولاته $^{(0)}$ فتأمله .

⁽١) انظر :البحر المحيط (٤٩/٢) ، تشنيف المسامع (٣٣٤/٢) ، نهاية السول (١٨٤/١) شرح المعالم (١٩/١) .

⁽٢) هذا يعود على قوله في النظم (ان جزء له دل على جزء لمعناه).

^(*) ۱٤١/ب

 ⁽٣) ومع ذلك لايسمى مركبا لأنه لايدل على جزء المعنى .
 انظر : تحرير القواعد المنطقية (٣٤) ، ايضاح المبهم (٧) ، شرح الغرة (٣٦) .
 (**)١٢٧/أ

⁽٤) في أ: يركب.

⁽ه) قال الكمال في حاشية على المحلى (قوله: أو يكون له جزء غير دال على معنى كزيد).

اعلم أن أجزاء زيد هي ذوات حروفه الثلاثة أولها (ز) وهو لايدل على معنى ، وليست أجزاؤه الزاى والياء والدال بل هذه أسماء مسمياتها أجزاؤها ومسمياتها لاتدل على معنى ، اغا يقال لها حروف المبانى وتطلق بازاء حروف المعانى .

قلت: وهـو وجيه ، وقد ذكر معـان لحروف المعـانى ، فالألف: الـرجل الفرد فى الفضائل ، والباء: الرجل الكثير الجماع ، وهكذا النون : الحوت ، ومنه ذا النون وكذلك يطلق على الدواة ومنه {ن والقلم} ...الخ . والله أعلم .

انظـر : الـدرر اللـوامع (٣٨٢/٢/١) ، حروف المعـاني لعبــٰد الحي كمـال (٢٠) .

وقولى (إن جزء له دل) ولم أقبل كل جزء إشارة إلى أنك إذا قلت (زيد قائم) ، فإنما دل من الأجزاء كلمة (زيد) وكلمة (قائم) لاكل حرف من حروفها لأن كل حرف من حروف الكلمتين معا لادلالة له أصلا لاعلى جزء المعنى ولاغيره كما بيناه ، وإنما يكون ذلك في الجزء القريب ، فلذلك قيد به بعضهم (۱).

فإن قلت: فدل قولك ذلك أنه إذا دل "جزء على"($^{(\gamma)}$ جزء المعنى يكتفى بذلك وإن لم يدل بقية الأجزاء على باقى المعنى ، والفرض أنك إذا قلت مثلا (زيد قائم) ف(زيد) دل على جزء المعنى. و(قائم) دل على جزئه الآخر ، فكان ينبغى أن تقول $^{(7)}$ كل واحد من أجزائه القريبة إذا أردت الإيضاح كما تقدم .

قلت: لم أحتج لذلك لأنه متى دل جزء على جزء المعنى كان الجزء الآخر دالا على باق المعنى بالضرورة لئلا يلزم ضم مهملا إلى (٤)مستعمل بل يصير مجموع اللفظ غير واف مجملة المعنى ، والفرض خلافه .

أو يقال : المراد ماذكرتم ويدل عليه أن النكرة في سياق الشرط للعموم ويكون المراد أن كل جزء قريب يدل على جزء من المعنى .

[المفرد]

وقولى (وماسواه المفرد) بيان لأن كل مااختل فيه قيد من تعريف المركب يكون مفردا فيدخل :

مالاجزء له أصلا كـ(باء) الجر فإنها مفـرد وإن لم تستقل (ه)بالنطق بها ولابالدلالة على معنى فى نفسها لكونها حرفا .

⁽١) كالاسنوى ، وأشار إليه ابن السبكي وغيره .

انظر : نهاية السول (١/١٨٤) ، الابهاج (٢٠٨،٢٠٧) ، تشنيف المسامع (٣٣٣/٢)

⁽٢) ساقطة من أ .

⁽٣) في د : يقول .

⁽٤) في د : على .

⁽٥) في ب : يستقل .

وماله جزء لكن لايدل كـ(زيد) .

أو يدل لاعلى جزء المعنى كما سبق في إن من إنسان .

أو يدل على جزء المعنى لكن فى وضع آخر لافى ذلك الوضع كما سبق فى حيوان ناطق علما على إنسان $\binom{()}{}$.

تنبيه

هذا التعريف للمركب والمفرد هو اصطلاح المنطقيين وغيرهم من $^{(*)}$ أهل الأصول ، وأما أهل العربية فتعزى إليهم تفرقة أخرى وهى أن المفرد اللفظ بكلمة واحدة والمركب بخلافه $^{(7)}$ ، واختار هذا ابن الحاجب $^{(7)}$.

فخرج بالكلمة فى تفسير المفرد الكلام ونحوه من المتضايفين (1) وغيرهما . وبقيد الوحدة (١٥) المركبات الناقصة والمركب الذى هو علم كـ (عبد الله) ، و (حيـوان ناطق) علما على إنسان فهو وإن كان كلمة لكنه غير مفرد ، إذ المفرد عندهم أخص من الكلمة (٦).

ثم فرع ابن الحاجب على الفرقين أن نحو (بعلبك) مركب على طريق أهل العربية واختاره دون الأخرى ونحو (يضرب())بالعكس) أى يكون على

انظر هذه المحترزات في : شرح الكوكب (١٠٨/١–١٠٩) ، تحرير القواعد المنطقية (١) انظر هذه المحترزات في : شرح الكوكب (١٠٨/١) .

^(*) ۱۲۲ج

⁾ انظر : قطر الندى (١١) ، شرح ابن عقيل (١٦/١) ، البحر المحيط (٤٨/٣-٤٩) . (Υ)

⁽٣) حيث قال : فالمفرد : اللفظ بكلمة واحدة . منتهى السؤل (١٦) .

 ⁽٤) المتضايفان : هما المتقابلان اللذان لايعقل وجود كل منهما إلا مع الآخر كالأبوة والبنوة ، فلايعقل كونه أبا إلا إذا كان له ولد وكذا البنوة .
 انظر التعريفات (١٩٨) .

⁽٥) أي تقييد الكلمة بكونها واحدة .

⁽٦) ومن هنا يقول ابن مالك (ويطلق القول على الكلمة المفردة وعلى المركبة). وقال ابن الحاجب: الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ، فالمفرد يطلق باعتبارات ثلاث ضد المركب وضد المضاف وضد المشنى والجمع .

انظر : شرح الكافية (١٥٧/١) ، أمالي ابن الحاجب (٦٩١،٦٠٩/٢) .

 ⁽٧) في ج : تضرب ، والمثبت يوافق منتهى السؤل (١٧) .

طريقة المنطقيين وأهل الأصول مركبا ، وعلى طريق أهل العربية مفردا وهو واضح .

ثم قـال : ويلزمهـم أى المنطقيين ومـن معهـم (١)أن نحو (ضارب) مـن أسماء الفاعلين ، و (مخرج) ونحو ذلك ممـا لاينحصر مركب (٢)أى لأن الألف من (ضارب) والميم من (مخرج) جزء دل على جزء من المعنى (٣).

وماادعاه من الإلزام لهم غير سديد ، لأن الدال على وصفية الفاعل مجموع اللفظ لاالألف وحدها ولاالم وحدها . وقد أوضح هو هذا في "أماله" فقال :

إن الألف من (ضارب) والميم من (مخرج) وأحرف المضارعة والألف في (سكرى) و(غضي) ونحو ذلك ليست كلمات مستقلة بل جزء كلمة .

قال: وقد تخيل كون حروف المضارعة كلمة بعض المتأخرين وهو غلط والفرق بين هذه الحروف واشباهها مما ليس بكلمة وبين التى هى كلمات أن هذه لاتدل على المعنى الذى قصد بزيادتها له إلا بسبك ماانضم إليها معها حتى صار كالجزء منه وأما الحرف الذى هو كلمة فتجد (أ)ماينضم إليه مستقلا في دلالته قبله وتجده (أ)موضوعا لذلك بمجرده وإن اشترط في استعماله ذكر معلقه كـ(اللام) مـن (لزيد) فإن كلا منهما (1)يفهـم معنى مستقلا بخلاف

⁽١) في ب : تبعهم .

 ⁽۲) وهو عند أهل العربية مفرد ، بل صرح بأن ضارب ومضروب ونحوهما مفرد باتفاق.

انظر : منتهى السؤل (١٧) ، أمالى ابن الحاجب (٧٠٥/٢) .

⁽٣) قال العضد :

لأن جوهر الكلمة جزء منه ويدل فيه ، وماضم إليه من الحروف والحركات جزء آخر ويدل فيه اللهم إلا أن يريدوا الأجزاء التي هيى ألفاظ مترتبة ، وفيه تمحل لايشعر به الحد فيفسد .

شرح العضد (١١٩/١) ، وانظر بيان المختصر (١٥٤/١) .

⁽٤)،(٥) في ب : فنجد ، ونجده .

⁽٦) المراد :(ك) ، (زيد) .

وفى أ: منها ـ

(15TA)

(الألف) من (ضارب) و(الیاء) من (یخرج) . انتهی ملخصا $(()^{(*)}$.

وبه يعلم أن قوله (ونحو يضرب (٢)بالعكس) أى مايكون مركبا على طريقة المناطقة قد يمنع لعدم استقلاله بالدلالة على ماقرره فحقق ذلك فإنه نفيس (^{٣)}والله أعلم .

[أقسام المفرد والمركب]:

وقولى (والبدء في تقسيم هذا أورد)⁽¹⁾إشارة إلى أن كلا من المفرد والمركب له تقسيمات من وجوه لابد من معرفتها فنشرع في ذكر ذلك^(ه). وبدأت هنا بالمفرد لسبقه على المركب وإن كان في تفسيره وقع الأمر بالعكس لما قررناه ، فمن تقسيم المفرد ماذكرته بقولى (٦):

[أقسام المفرد]

من شركة فيه فجزئيا يقع تقسيمه يكثر والمرضي فإن يكن تصور المعنى منع وماسوي هذا هو الكلي

الشرح:

وهـو أنه ينقسم إلى جزئي وكلى . وفي الحقيقة إنما هما قسمان لمعنى اللفظ لالنفس اللفظ، لكن بطريق التبعية (٧)فنقول:

⁽١) انظر أمالي ابن الحاجب (٨٢٠-٨١٩/١) .

⁽۲) فی ج : تضرب وسبق أن المثبت يوافق المنتهی راجع ص (-10^{-7}) .

 ⁽٣) هو كما قال ويرحم الله الجميع .

⁽٤) في د : أوردا .

⁽a) في د : فيشرع في معرفة ذلك .

 ⁽٦) في ب : من تقسيم للمفرد بقولى .
 (٧) إلى ذلك أشار الزركشي وقال فهو تسمية للدال باسم المدلول . انظر : تشنيف المسامع (٤٣٩/٢) ، المحلى على جمع الجوامع (٢٧٤/٢) ، غاية الوصول (٤٢).

معنى اللفظ إن منع تصوره من وقوع الشركة فيه عقلا فجزئى كـ(زيد) وإن لم يمنع فكلى كـ(إنسان) .

وقال الغزالى: الكلى ماقبل الألف واللام (١).

ورد : بنحو (ابن آدم)^(۲).

وقد يجاب : بأنه يقبل لولا مانع الإضافة .

[أقسام الكلى من حيث وجودها في الخارج]

والكلى له تقسيمات منها : انه إما أن يوجد منه شيء في الخارج أو لا؟

فإن وجد فإما أن يوجد واحد فقط أو كثير .

وماوجد منه واحد إما أن يكون غيره ممتنعا وجوده أو جائزا .

وماوجد منه كثير فإماأن يكون متناهيا أو غير متنــاه ، والذى لم يوجد منه شيء إما أن يمكن وجوده أو يستحيل فهذه ستة أقسام (٣). وبهذا يعلم أن

(٣) وبيانها :

الكلى

لايوجد مـن أفراده شـي،

يوجد من افراده شيء

وجد فرد واحد

ممكن الوجود مستحيل الوجود

ممتنع الوجود جائز الوجود متناهى غير متناهى

وجد أكثر من فرد

١ ـ كُلِّي وجد منه فرد واحد ممتنع الوجود .

٣ ـ كلى وجد منه فرد واحد جائز الوجود .

٣ ـ كلي وجد منه أكثر من فرد متناهي .

کلی وجد منه أكثر من فرد غير متناهى .

کلی لایوجد من أفراده شیء ممکن الوجود .

٦ _ كلى لايوجد من أفراده شيء مستحيل الوجود .

انظر : ايضاح المبهم (٧) ، تحرير القواعد المنطقية (٦١) ، تنقيح الفصول (٢٧) .

⁽١) ونص عبارته : وهو جار في لغة العرب في كل اسم أدخل عليه الألف واللام ... معيار العلم (٤٥) ، وانظر المستصفى (٣١) .

⁽٢) هذا الاعتراض نقله ابن التلمساني في المعالم (٢٣/١) ، والاستوى في نهاية السول (١٨٥/١) .

التعبير بقولنا (إن لم يمنع) إلى آخره أولى من نحو قول ابن الحاجب (إن اشترك في مفهومه كثيرون) $^{(1)}$ لخروج بعض هذه الأقسام عن تعبيره $^{(7)}$ إلا أن يحمل قوله إن اشترك على الأعم من الاشتراك $^{(7)}$ بالفعل أو بالقوة $^{(1)}$. ولا يخفى مافيه .

[أمثلة على الأقسام الستة]

فمثال ماوجد منه واحد وغيره ممتنع إله فإنه الله تعالى لاإله غيره ولا عكن وجود إله غيره (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا (٥) ومعنى دخول لفظ إله في تعريف الكلى أنه لا عني "تصور "(٦) معناه من الشركة في معناه باعتبار التصور في الذهن لاباعتبار الممكن في الخارج ، فلهذا ضل من ضل بالاشراك ، ولو كانت الوحدة بضرورة العقل لما وقع ذلك من عاقل ولكنها عقول أضلها باريها بما قضى من شقاوتها وعلى كل حال في ذكر المناطقة هذا

⁽١) ونحوه ذكر ابن النجار .

انظر : منتهى السؤل (١٧) ، مختصر ابن الحاجب (١٢٦/١) ، شرح الكوكب (١٣٦/١) .

 ⁽۲) قال الزركشى : لأنه يوهم اشتراط الاشتراك وهو ليس بشرط .
 انظر تشنيف المسامم (٤٤١/٢) .

⁽٣) في ب، د: والاشتراك.

⁽٤) قال الغزالي : الكلي ثلاثة أقسام :

الأول: توجد فيه الشركة بالفعل كإنسان.

والشانى : توجد فيه الشركة بالقوة كقولنا إنسان إذا اتفق بقاء شخص واحد فى الهجود .

[.] و بود . الثالث : لاتوجد فيه الشركة لابالفعل ولابالقوة كالإله .

انظر معيار العلم (٤٦) .

⁽a) الأنبياء (٢٢) .

⁽٦) ساقطة من د .

المثال نوع من إساءة الأدب^(۱)، فلذلك أهملت فى النظم ذكر هذا التقسيم بالكلية وأشرت إلى أنه غير مرض بقولى (والمرضى كذا وكذا) لما أذكره من التقسيم بعد ذلك وتعرضت له فى الشرح لئلا يظن الناظر فى كتبهم مالم يقصدوه فيضل عن سواء السبيل.

ومثال ماوجد منه واحد ولايمتنع وجود غيره (الشمس) .

ومثال مايوجد منه في الخارج كثير متناه (إنسان) .

ومثال الكثير الذي لايتناهي متعذر على قول أهل السنة إذ ما في (*) العالم شيء من الموجودات إلا وهو متناه (٢).

ومثال مالايوجد منه شيء أصلا ويمكن وجوده بحر من زئبق .

ومثال مايستحيل وجوده شريك الإله فإنه محال ولا يخفى مافى التمثيل به من الإساءة على نحو ماسبق .

تنبيهان :

أحدهما : لابد في الجزئي من ملاحظة قيد التشخيص والتعيين في التصور وإلا لصدق أنه لم يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه إذ لابد من اشتراك ولو

⁽۱) هذا ماذكره الكمال وزكريا الأنصارى وغيرهما تبعا للمؤلف . وقال القرافى : وأقسام الكلى عندهم ستة وهى فى هذا الكتاب أربعة ، قال : وتركت قسمين أحدهما كال والثانى أدب فاطلاق لفظ الكلى عليه سبحانه فيه ايهام تمنع من اطلاقه الشريعة فلذلك تركته أدبا ، وأما المستحيل فهو المتعدد غير المتناه كالإنسان بناء منهم على قدم العالم وقد قامت البراهين على حدوث العالم فكان هذا مستحيلا . قلت : لكن مثل له بنعيم أهل الجنة وكماله سبحانه وتعالى . والله أعلم . هذا وقد حذف الزركشى أيضا مثال المناطقة أدبا ومثل له بالشمس عند من لايجوز

وجود غيرها ويرحم الله الجميع . انظر : الدرر اللوامع (٢/١/٤٨٤) ، حاشية البناني (٢٧٤/١) ، حاشية العطار (٣٥٩/١) ، تنقيح الفصول (٧٧-٢٩) ، البحر المحيط (٥٠/٠) ، ايضاح المبهم

⁽٧) ، تحرير القواعد المنطقية (٦٦) .

^(*) ۱٤۸/ب

⁽٢) مثـل له كما في الهامش السابق : بنعيم أهـل الجنة وكماله سبحـانه وتعالى فراجعه .

في أخص صفات النفس ^(١).

ثم المراد به الجزئي الحقيقي لأن الجزئي قد يكون إضافيا أي بالنسبة لإضافته لما هو أعم منه مع كونه كليا بالنسبة إلى ماهو أخص منه كحيوان فإنه جزئى بالنسبة إلى جسم كلى بالنسبة إلى إنسان كما يسمى مثل ذلك نوعا إضافيا وإن كان النوع الحقيقي إنما هو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة ^(٢).

[التنبيه] الثاني:

زاد التسترى (٣)في تفسير الكلي قيد أن يكون ذلك في الإيجاب قال فإن

⁽١) كذا نبه الزركشي في التشنيف (٤٤١/٢).

⁽٢) انظر : شرح العضد مع حاشية الجرجاني (١٢٦/١) ، بيان المختصر (١٥٩/١) ، المبين للآمدى (٧٧-٧٧) ، الدرر اللوامع (٤٨٣/٢/١)، شرح الكوكب (١٣٦/١) ، تحرير القواعد المنطقية (٦٩) .

⁽٣) عزاه إليه الزركشي في التشنيف (٤٤١/٢) وهناك كثير ممن له هذا اللقب ، وقد جعلـه محقق التشنيف : أبو محمـد سهل التسترى الصوفى المتــوفى عــام (٢٠٣ﻫ) وهو بعيـد جدا ، والذي ترجح أنه نصر الله فهو معاصر للـزركشي وقـرأ شرح العضد على الكرماني والعضد هو الذي أضاف هذا القيد فلعل التسترى تبعه . والله أعلم . وهو نصر الله بن أحمد أبو الفتح التسترى نسبة إلى تستر بالأهواز ، نزيل القاهرة فقيه ، أصولي ، محدث ، ناظم ، ولد ببغداد عام (٧٣٣ه) وسمع الحديث من الخضرى والانبارى وقرأ الأصول على الأربلي والكرماني . من مؤلفاته : "شرح منتهى السول" لابن الحاجب ، "نظم في الفقه"، أرجوزة في الفرائض" ، مات

بالقاهرة عام (٨١٢هـ) .

انظر : الضوء اللامع (١٩٨/١٠) ، ايضاح المكنون (٥٧٢/٤) ، هدية العارفين (٢/٣/٦) ، الشـــذرات (٩٩/٧) ، البـدر الطـالع (٣١٦/٣) ، معجـــم المؤلفين (٩٤/١٣) ، الأعلام (٨/٢٩) .

وقد يكون التسترى بدر الدين محمد بن أسعد شيخ الأسنوى ، كان فقيها ، امام زمانه في الأصلين محققا ، أعجوبة في معرفة المصنفات ، مطلعا على أسرارها ، معلقا عليها لكن في عبارته ركاكة . من مؤلفاته :

[&]quot;شرح ابن الحاجب" ، و"منهاج البيضاوي" ، و"الغاية القصوي" ، و"الطوالع" ، و"المطالع". مات بهمذان عام (٣٣٧ه).

زيدا يشترك في مفهومه كثيرون باعتبار سلبه عن مفهوم خلافه مع أنه ليس بكلي .

قلت وهذا عجيب فإن الكلام فى تصور حقيقتى الكلى والجزئى والسلب والإيجاب أمر زايد على ذلك (١)(*).

قولى (والمرضى) تمامه مابعده وقد سبق أنى أشرت بذلك إلى عدم ارتضاء نحو ماسبق من تقسيم الكلى إلى وحدته وكثرته ، ومثل ذلك تقسيم الكلى إلى طبيعى ومنطقى وعقلى مثاله الإنسان من حيث الحيوانية التى فيه فقط هو كلى طبيعى وهذا موجود فى الخارج لأنه جزء الإنسان الموجود وجزء الموجود موجود .

ومن حيث أن تصوره غير مانع من تصور الشركة فيه كلى منطقى وهذا لاوجود له لأنه من حيث لايتناهى . وقد سبق أن وجود مالايتناهى فى العالم عال .

ومن حيث ملاحظة الأمرين معا كلى عقلى ولاوجود له أيضا لاشتماله على مالايتناهي وخالف في ذلك أفلاطون (٢)فقال إنه

⁼ قال الاسنوى : وكان رافضيا ، كثير الترك للصلاة ، مداوما على الشطرنج ولم يكن عليه أنوار أهل العلم ولاحسن هيبتهم .

طبقات الأسنوى (١/٣١٩) ، الشذرات (١٠٢/٦) ، الفتح المبين (١٤٢/٢) .

فقد يكون هذا هو المراد فالتسترى شيخ الأسنوى والاسنوى شيخ الزركشى فيكون نقله عن شيخ ميخه ، وعلى هذا يحتمل أن العضد هو الذى نقله عنه فهو متوف بعده بـ(٢٦) سنة والله تعالى أعلم .

⁽١) أُقول المؤلف تبع شيخه في هذا الاعتراض ، بينما صرح بهذا القيد العضد قال الجرجاني وإنما قيد المحل بالايجاب لأن الجزئي يمكن حمله على كثيرين سلبا .

حاشية الجرجاني مع شرح العضد (١٢٦/١) ، وانظر تشنيف المسامع (٤٤١/٢) .

Í/17A (*)

 ⁽٢) أفلاطون بن أرسطن ومعناه الفسيح ، فيلسوف من أشراف اليونان من قبل الميلاد ،
 وكان يميل إلى الشعر ثم تركه وأخذ عن سقراط الحكمة والمنطق وعنه أخذ أرسطانيس وقد عاش نحو ثمانين سنة وله كتب منها :

[&]quot;السياسة"، "النواميس".

انظر : الفهرست (٣٤٣) ، الملل والنحل بهامش الفصل (١٩٠/٢) .

موجود (١)ومحل ذلك الأليق به غير هذا المختصر .

ومثل ذلك أيضا تقسيم الكلى إلى جنس ونوع حقيقيين ، فالجنس هو $^{(*)}$ المقول على متفق بالحقيقة ، وقد يكونان إضافيين أى بالنسبة إلى مافوقهما ودونهما كما سبقت الإشارة إليه $^{(*)}$ ونحو ذلك والله أعلم .

[تقسيم الكلى من حيث تساوى أفراده فى المعنى وعدمه]
من ذلك الكلى إن تساوت أفراده ومابها تفاوت
فمتواطىء وماسواه مشكك لشك من يراه

الشرح :

أى من المرضى في تقسيم الكلى انقسامه إلى متواطىء ومشكك .

فالمتواطىء: ماتساوت أفراده باعتبار ذلك الكلى الذى تشاركت فيه كالإنسان بالنسبة إلى أفراده ، فإن الكلى فيها وهو الحيوانية الناطقية لاتفاوت فيها بزيد ولانقص وسمى (٣)بذلك من التواطؤ (٤)وهو التوافق ، قال تعالى : {ليواطئو عدة ماحرم الله} (همانها تفاوت) ، أى ولم يتفاوت ذلك الكلى بها أى فيها ف(ما) نافية والباء في (بها) متعلق بتفاوت وهو فعل ماض والضمير في (بها) للأفراد وموضعه نصب على الحال .

⁽١) عزاه إليه ابن التلمساني وغيره .

انظر : شرح المعالم (٢٥/١) ، الابهاج (٢١٠/١) ، نهاية السول (١٨٦١) ، النظر : شرح المعالم (٢١٠) ، وانظر : تحرير القواعد المنطقية (٢١) ، ايضاح المبهم (٧).

^(*) ۱۶۲ج

⁽٢) سبق في التنبيه الأول ، وانظر تعريف الجنس والنوع في :

شرح الخبيصي على التهذيب (٣٧،٣٦) ، المبين للآمدي (٧٣) ، علم المنطق (١٥) .

⁽٣) في د : ويسمى .

⁽٤) في أ : المتواطو .

⁽۵) التوبة (۳۷) .

وانظر: تفسير الرازى (٦٠/١٦) ، لسان العرب (وطأ) (١٩٩/١) ، النفائس (١٤٤/٢) . النفائس (٦٠٤/٢) .

والمشكك : ماسوى ذلك وهو ماتفاوت في أفراده الكلي :

إما باعتبار الوجوب والإمكان كالوجود للقديم والحادث.

وإما باعتبار الاستغناء والافتقار كالموجود الممكن للجوهر المستغنى عن على والعرض المفتقر إلى محل يقوم به .

أو بالشدة كبياض الثلج وبياض العاج ، وكالنور لضوء الشمس وضوء السراج .

[سبب تسميته بالمشكك]

وسمى مشككا لما فيه من تشكيك الناظر فى معناه هل هو متواطىء لوجود الكلى فى أفراده .

أو مشترك لتغاير افراده فهو اسم فاعل من شكك المضعف من شك إذا تر دد $^{(1)}$.

تنبيه :

اشتراط عدم التفاوت في المتواطىء كيف يجامع قولهم سمى مشككا لشك الناظر في كونه متواطئا؟ كيف يقع الشك والفرض أنه متفاوت؟ وقد شرط في المتواطىء عدم التفاوت؟

و يمكن الجواب عنه بأن تقابل المتواطى، والمشكك تقابل الأعم والأخص . فالمتواطىء أعم من المشكك . ويكون المراد بقولهم إن تساوت أفراده أى لم يشرط فيها تفاوت بل سواء اتفق فيها وقدوع تفاوت أو لا ؟ لأن النظر إلى كونه متواطئا من حيث الاشتراك . وبذلك يجمع بين قول ابن الحاجب (فإن تفاوت كالوجود للخالق والمخلوق فمشكك وإلا

⁽۱) انظر ماسبق عن المتواطىء والمشكك فى : شرح الكوكب (۱۳۳/۱) ، البحر المحيط (۲۰۱۰–۵۲) ، تشنيف المسامع (۲۰/۱٪) ، تنقيح الفصول (۳۰) ، المحصول (۳۱/۱/۱٪) ، الإبهاج (۲۰۸/۱) ، نهاية السول (۱۸۵/۱) ، معيار العلم (۵۲) ، إيضاح المبهم (۸) .

فمتواطىء) $^{(1)}$ ، وقوله فى مسألة وقوع المشترك فى جواب استدلال لايرتضيه (وأجيب : بأن الوجوب والإمكان لايمنع التواطؤ) $^{(7)}$ فجعله متواطئا مرة ومشككا أخرى فليس ذلك إلا لما ذكرناه لاتناقضا .

ومن هنا يعلم جواب سؤال ابن التلمسانى المشهور أنه لاحقيقة للمشكك لأن ماحصل به الاختلاف إن دخل فى التسمية كان اللفظ مشتركا وإلا كان متواطئا⁽⁷⁾.

لأنا نقول : هو داخل في التسمية ولايلزم أن يكون مشتركا لأن المشترك ماليس بين معنييه قدر مشترك به سمى بذلك الاسم ولايكون خارجا من المتواطىء لأن التواطؤ أعم مما تساوت أفراده أو تفاوتت إلا أنه إذا كان فيه تفاوت فهو مشكك (١).

وهذا أحسن من جواب^(ه)القرافى عنه بأن كلا من المتواطىء والمشكك موضوع للقدر المشترك . ولكن الاختلاف إن كان بأمور من جنس المسمى فمشكك أو بأمر خارج فمتواطىء (٦).

لأن ذلك إنما يمشى (^{٧)}فيه التفاوت بالشدة والضعف فقط لافيما هو مختلف بالإمكان والوجوب أو بالاستغناء والافتقار ونحو ذلك ^(*).

واعلم أنه سيأتى لنا فى مسألة حمل المشترك على معنيه أن الشافعى يجعله من قبيل العموم ولايكون ذلك إلا إذا كان بينهما قدر مشترك ، فإذا

⁽١) مختصر ابن الحاجب (١٢٦/١) ، وانظر منتهى السؤل (١٧) .

⁽٢) مختصر ابن الحاجب (١٢٨/١) ، وانظر منتهى السؤل (١٨) .

 ⁽٣) انظر : شرح المعالم (٣٥) ، تشنيف المسامع (٤٤٣/٢) ، البحر المحيط (٩٢/٢) .

⁽٤) وكذا قرره أبن النجار في شرح الكوكب (١٣٤/١).

⁽ه) في أ : جوابي .

⁽٦) انظر: تنقيح الفصول (٣١) ، النفائس (٦٠٤/٢) ، نهاية السول (١٨٥/١) ، الابهاج (٢٠٩/١) ، حاشية البناني (٢٠٧/١) .

⁽٧) في د : يسمى .

^(*) ۱۱۵/د

قدر قدر مشترك أشبه ذلك المشكك . وسيأتى له $^{(1)}$ مزيد بيان هنالك $^{(7)}$. والله أعلم . .

[تقسيم الكلى إلى عام ومطلق]

وأيضا الكلى إن يستغرق أشخاصه فذو العموم حقق وإن يكن دل على الماهية فقيط فمطلق بالاكمية

الشرح :

هذا هو التقسيم الثاني من تقسيمي الكلى اللذين ذكرتهما وهو انقسامه إلى عام ومطلق .

[العام] :

⁽١) في أ، ب، د: فيه.

⁽۲) انظر ص(۲۸۶) .

⁽٣) في ج: له.

⁽٤) انظر تعريفه في : المحصول (٥١٣/٢/١) ، تشنيف المسامع (٧٨٣/٣) ، البحر المحيط (٥/٣) ، تنقيح الفصول (٣٨) ، شرح الكوكب (١٠١/٣) ، الابهاج (٨٠/٣) .

⁽٥) كذا جرى التمثيل وفى سورة التوبة (٥) قوله تعالى {فاقتلوا المشركين} فهو لفظ عام لدخول الألف واللام التي تفيد الاستغراق فيشمل جميع أفراد المشركين وسكت المولف عن هذا المثال لوضوحه وبين الثاني لغموضه . والله أعلم .

⁽٦) الاسراء (٢٣)

⁽۷) انظر ص(۱۳۷).

⁽A) في د : الحقيقة .

ولايذكر هنا لأن الكلام في تقسيم اللفظ وذاك يذكر في باب العموم من حيث هو $\binom{(1)}{2}$.

[المطلق]

وإن لم يكن كذلك بل دل على الماهية من حيث هي من غير نظر إلى أفرادها أى محالها التي لاتوجد $^{(*)}$ حقيقتها $^{(*)}$ إلا في شيء منها فهو المطلق $^{(*)}$ كتولك الرجل خير من المرأة $^{(*)}$ أى هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة وإن $^{(*)}$ كان في بعض أفراد هذه ماهو أفضل من أكثر تلك $^{(*)}$ لكن لأمر خارجي وسيأتي إيضاح ذلك في موضعه ، والفرق بينه وبين النكرة ومايترتب على ذلك $^{(*)}$.

وقولى (بلاكمية) أى "بلا $^{(\Lambda)}$ مراعاة أفراد لاكثيرة ولاقليلة فهو منسوب إلى (كم) المسوول بها عن عدد الشيء والقاعدة في مثله _ التضعيف للحرف الثانى $^{(\Lambda)}$ فلذلك شددت المي والله أعلم .

⁽١) أبواب العموم ضمن المجلد الثاني .

⁽٢) في أ: يوجد.

⁽٣) في د : حقيقتهما .

⁽٤) انظر تعريفه في : المحصول (٢/١/١٥) ، البرهان (٣٥٦/١) ، البحر المحيط (٤) ، تنقيح الفصول (٣٩) ، شرح الكوكب (٣٩٢/٣) .

⁽٥) انظر تشنيف المسامع (١٠٠٢/٣).

^(*) ۱٤٣ ص

⁽⁷⁾ كذا فى جميع النسخ ولعل فيها تقديم وتأخير والصواب (أفضل أكثر من تلك) والله أعلى .

⁽٧) ذلك ضمّن مباحث المجلد الثاني ، وانظر الفرق بين النكرة والمطلق في : الابهاج (٩٠/٢) ، تشنيف المسامع (٩٠/٢) .

وانظر الفرق بين المطلق والعام في : المحصول (٥٢٠/٢/١) ، البحر المحيط (٧/٣).

 ⁽٨) ساقطة من ب

 ⁽٩) ويجوز عدم التضعيف ، قال ابن مالك :
 إذا نسبت إلى ذى حرفين لاثالث لهما ولم يكن الثانى حرف لين جاز تضعيفه وعدم تضعيفه فيقال (كمى) ، و (كمى) .

شرح الكافية (١٩٥٦/٤) .

[أقسام الجزئي]

وذلك الجزئى (۱)إما شائع وإن يكن معينا فالمعرفة بالعلم (۲)المعروف ذا شخصى إن كان في الذهن بهذا افترقا

فسمه نكرة لامانع فما بوضع التعين أعرفه إن كان فى الخارج والجنسى من اسم جنس قاله من حققا

الشرح

لما فرغت من تقسم الكلى شرعت فى تقسيم مقابله وهو الجزئى (٣)فذكرت أنه ينقسم إلى نكرة ومعرفة .

وذلك أن الجزئى (⁴⁾: إن قصد به فرد مشخص من محال الكلى ولم يقصد عموم المحال كلها كما هو العام على ماسبق :

[النكرة]

فذلك الفرد إن قصد شيوعه فى الإفراد أى يكون مبهما يحتمله كل فرد فرد على البدل فهو النكرة مفردا كان ك(رجل) أو جمعا حقيقيا ك(رجال) و (مسلمين) أو ما كالجمع ك(قوم) ونساء) و (قر) أو محتملا ك(لبن) و (عسل).

[المعرفة]

وإن قصد به فرد معين فهو المعرفة والتفرقة بينهما بعلامة لفظية وهو قبول النكرة (رب) أو (أل) المؤثرة للتعريف أو نحو ذلك من وظيفة النحوى (٥).

⁽١) في أ، ب، د: الجزي.

⁽٢) في د : فالعلم .

⁽٣) في أ، ب، د: الجزي.

⁽٤) في أ ، ب ، د : الجزي .

 ⁽a) انظر تعریف النکرة والمعرفة والفرق بینهما فی : شرح الکافیة (۲۲۲/۱) ، شذور
 الذهب (۱۳۱) ، قطر الندی (۹۳) ، شرح ابن عقیل (۸٦/۱) .

فإن قيل $^{(1)}$: إذا كانت النكرة فيها شيوع كانت مما لا يعنع تصوره من وقوع الشركة "فيه $^{(7)}$ وهو خلاف ماسبق أن الجزئى هو مايمنع تصوره من وقوع الشركة فيه .

قيل : المراد بالشركة في الكلى التعدد لمحاله وإذا كانت النكرة فردا واحدا واللفظ إنما دل عليه من حيث هو فرد فقد منع تصوره من وقوع (*) الشركة فيه من حيث فرديته ولهذا كان داخلا في الجمع ونحوه كما سبق (**) وفي الأعداد نحو ثلاثة وعشرة لأن الجمع ليس قابلالأن يكون جمعين ولاالعشرة عشرتين (*) ، فتأمل ذلك فإنه دقيق .

[أقسام المعرفة]

وقولى (بوضع التعيين) إلى آخره تقسيم للمعرفة إلى علم وغير علم ، والعلم إلى علم شخصى وعلم جنسى _ فالباء فى (بالعلم) متعلق بفعل الأمر فى قولى (أعرفه) أى اعرف هذا النوع باسم العلم أى بكون العلم اسما له . والحاصل أنه لما تقرر أن المعرفة هى التى فيها تعين بخلاف النكرة فإنها

مايكون التعين فيه بالوضع وهو العلم.

وإلى : مايكون التعين فيه لابالوضع بل بأمر خارجى وهو غيره من المعارف(٥)كما سأتي سانه(٦).

شائعة انقسمت المعرفة إلى:

⁽١) هذا السؤال وجوابه للمؤلف. والله أعلم.

⁽۲) ساقطة من د .

^{1/144 (*)}

^(**) ۱۳۵

⁽٣) في أُ: عشرة .

⁽٤) في ج: تفرد.

⁽ع) قال ابن مالك :

ره) قان ابن مالك : وجملة المعارف سبعة : المضمر والعلم واسم الإشارة والموصول والمعرف بالأداة والمعرف بالنداء والمعرف بالإضافة .

انظر شرح الكافية (٢٢٢/١).

 ⁽٦) انظر ص (١٤٥٩) .

[علم الشخص وعلم الجنس]

ثم التعين (۱)الـوضعى فى العلم إما أن يكـون بحسب الـوجود الخارجى فيسمى العلم حينئذ علم شخص نحو (زيد) و(هند).

وإما باعتبار التصور في الذهن فيسمى علم الجنس كـ(أسامة) "علم"(٢) على حقيقة الأسد المشخصة في الذهن وهو معنى قولى (ذا شخصى) إلى آخره والضمير في قولى (إن كان) عائد على التعين في البيت الذي قبله وكذا في قولى (إن كان في الذهن).

وينقسم العلمان (٣)باعتبارات:

مرة بكون المدلول ذا علم كأسماء الله تعالى الأعلام ومن ذلك أعلام العقلاء من الملائكة كـ(جبريل) او الأنبياء كـ(محمد).

أو علم لغير ذى علم إما لحيوان غير مألوف كـ(أسامة) للأسـد، و(ثعالة) للثعلب. أو مألوف كـ(لاحق) فرس لمعاوية، و(شـد قـم) لجمل و(واشق) لكلب أو للأمكنةكـ(بغداد) أو للأزمنة (أكـ(رمضان) وغير ذلك.

وینقسم مرة إلى اسم و کنیة ولقب لأنه إن بدیء بـ(أب) أو (أم) فکنیة أو دل على رفعة المسمى کـ(زین العـابدین) أو وضعته $^{(0)}$ کـ(إبلیس) فلقب و إلا فاسم .

ومرة إلى منقول كـ(فضل) وغير منقول وهو المرتجل (٦)

⁽١) في ب، د: التعيين .

⁽۲) ساقطة من د .

⁽٣) أشار ناسخ (ب) إلى أنها العلم ، وليس كذلك بل المراد علم الجنس وعلم الشخص . والله أعلم .

⁽٤) في أ ، ج ، د : الأزمنة .

 ⁽ه) في أ : أو صفة ، وفي ب : صنعته .

⁽٦) المرتجل: مالم يعرف له استعمال في غير العلمية .

والمنقول : مااستعمل قبل العلمية ، ثم تجدد جعله علما كثقيف وهو الدرب بالأمور الظافر بالمطلوب .

انظر : شرح الكافية (٢٤٧/١) ، المساعد على تسهيل الفوائد (١٣٦/١) .

كــ(أدد)^(١)و (غطفان) .

وينقسم مرة إلى مفرد كـ(زيد) ومركب إضافى كـ(عبد الله) أو إسنادى كـ(برق نحره) أو غير ذلك . وكل هذه الأقسام مـوضحة فى محلها من النحو(*).

[الفرق بين علم الجنس واسم الجنس]

وقولى (بهذا افترقا) الضمير فيه عائد إلى علم الجنس أى بهذا المعنى المذكور في علم الجنس وهو قيد التشخص في الذهن افترق من اسم الجنس الذي هو النكره نحو (أسد) فإن أسدا إغا دل على فرد شائع كما سبق لاعلى الحقيقة من حيث هي بقيد تشخص فرد منها في الذهن أي حضور فرد مشتمل على الحقيقة مما^(٣) يمكن أن تكون (٤) الحقيقة فيه لسائر (٥) الأفراد في الذهن مطلقا .

وقولى (قاله من حققا) أى قاله المحققون ، وملخص الخلاف فى المسألة أن علم الجنس واسم الجنس هل معناهما واحد وإنما فرق بينهما فى الأحكام اللفظية ، كمنع الصرف فى علم الجنس مع علة أخرى ووقوعه مبتدأ

⁽١) أدد : هو أبو عدنان ، وأبو قبيلة في اليمن .

والأدد أيضا : الدواهي العظام .

والأد: الغلبة والقوة .

انظر نسان العرب (أدد) (٧١/٣) .

⁽۲) انظر ماسبق ذكره عن علم الشخص والجنس وأقسامه في : شرح الكافية (۲۹۲۱-۲۵۲) ، قطر الندى (۹۵-۹۸) ، شرح ابن عقيل (۱۱۸/۱۱-۱۲۹) ، شذور الذهب (۱۳۸-۱۳۹) ، الأشموني على الألفية (۱۲۲۱-۱۳۵) نهاية السول (۱۸۵/۱) ، البحر المحيط (۵۵/۷) ، شرح الكوكب (۱٤٦/۱) ، تشنيف المسامع (۲۸۸۲) ، منع الموانع (۲۳۲) ، المحلى على جمع الجوامع (۲۷۸/۱) .

⁽٣) في د: قما .

⁽٤) في د : يكون .

⁽۵) في أ، ب، د: كسائر.

بلامسوغ وكذا فى الحال منه بلامسوغ وكامتناع دخول (أل) و(الإضافة) فيه وغير ذلك أو بينهما فرق من جهة المعنى (١).

فالأول: قال به جمع من النحاه منهم ابن مالك كما قرره فى شرح "التسهيل" إذ قال إنه نكرة معنى معرفة لفظا (٢). وكلذا عبر فى "خلاصته" "خلاصته" "جلاصته" "خلاصته" "خلاصته" "خلاصته" "خلاصته" "خلاصته" المناسبة والمناسبة المناسبة والمناسبة المناسبة والمناسبة والمناس

ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظا وهو عم^(٤)

أى فى الأحكام اللفظية وهو عام فى الأفراد عموما بدليا كاسم الجنس. والثانى : هو (٥) قول كثير من المحققين، ، قال القرافى إن الخسروشاهى (٦) كان يفرق بين علم الجنس واسم الجنس ويقرره بتقرير لم أسمعه من أحد إلا منه ، وكان يقول مافى البلاد المصرية من يعرفه أى لأن الفرق مشكل حتى إن بعض الأغة ينفيه كما سبق ، فقال الخسروشاهى : إن الموضوع للماهية من حيث خصوصها فى الذهن علم الجنس ومن حيث عمومها ذهنا فى افرادها اسم الجنس (٧).

(١) انظر : شرح ابن عقيل (١/٧٧١) ، شرح ابن الناظم (٢٩) .

⁽۲) وعبارته: فإنها أعلام في اللفظ إذ لاتضاف ولايلحقها حرف التعريف وتوصف بالمعرفة دون النكرة وتجىء مبتدأ بلاشرط وصاحب حال ولايصرف منها ذو سبب زائد العلمية ... وهي باعتبار المعني شائعة غير مخصوصة. أ.ه شرح التسهيل (۱۷۰/۱) ، وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد (۱۲۲/۱) ، تشنيف المسامع (۲/۸۶٤) .

⁽٣) المراد بها الألفية المشهورة ، وسماها بالخلاصة لأنه لخص فيها الكافية إلى الثلث تقريبا .

انظر مقدمة شرح الكافية (٤٦/١) .

⁽٤) انظر الألفية (٣٤)، وقال المرادى فى شرحها:
وهذا معنى ماذكره ابن مالك فى شرح التسهيل من أن أسامة ونحوه نكرة معنى
معرفة لفظا، وكذا قال الأشموني .

انظر : توضيح المسالك للمرادى (١٨٣/١) ، الأشموني على الألفية (١٣٥/١) .

 ⁽۵) في ب : وهو .
 (٦) سيعرف به المؤلف قريبا .

⁽٧) انظر : النفائس (٦٠١) ، تنقيح الفصول (٣٣) ، نهاية السول (١٨٥/١) ، منع الموانع (٢٣٧) ، البحر المحيط (٢٠٨) ، تشنيف المسامع (٢٩٣٧) .

وهو معنى ماذكرناه من كون أسد مثلا موضوعا للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلا ، وعلم الجنس الذى هو أسامة مثلا موضوع للحقيقة باعتبار حضورها النهنى الذى فيه نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ونظيره الفرق بين النكرة وبين المعرف (۱)بلام الحقيقة بأنه (۲)دال عليها باعتبار حضورها فى الذهن وإن كانت عامة بالنسبة إلى أفرادها فهى باعتبار حضورها أخص من مطلق الحقيقة فإن الصورة الكائنة فى النهن من حقيقة الأسد جزئية بالنسبة إلى مطلق الحقيقة لأن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص فى زمان ومثلها يقع فى زمان آخر وفى ذهن آخر والجميع مشترك فى مطلق صورة الأسد .

وفى كلام سيبويه (٣) إشارة إلى هذا الفرق إذ قال فى ترجمة (٤): باب من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعا فى أمته ليس واحد منها بأولى من الآخر مانصه (٥):

⁽١) في د : المعرفة .

⁽٧) في ب ، ج ، د : فإنه ، لكن في هامش ب إشارة إلى أنها (بأنه) والله أعلم .

⁽٣) عمرو بن عثمان بن قنير أبو بشر الفارسي ، إمام النحو ، حجة العرب ، أصله من فارس ونشأ بالبصرة ، طلب الفقه والحديث مدة ثم أقبل على العربية فبرع وساد أهل العصر ، استملى على حماد بن سلمة وأخذ النحو عن الخليل والأخفش الكبير كان مفرط الذكاء حسن التصنيف ، شابا نظيفا ، جميلا ، وفي لسانه حبسه من مؤلفاته : "الكتاب" في النحو . مات بالبصرة وقيل غير ذلك عام (١٨٠ه) وعاش (٣٧) وقيل نحو الأربعين وسيبويه يعنى رائحة التفاح ، قيل لقب بذلك لأن وجنتيه كالتفاح .

انظر: سير النبلاء (٣٥١/٨) ، نزهة الألباء (٤٤) ، بغية الوعاة (٢٢٩/٢) ، معجم الأدباء (٢١٤/١) ، أنباه الرواه (٣٤٦/٣) ، وفيات الأعيان (٣٦٣/٣) ، العبر (٢٧٨/١) ، النجوم الزاهرة (٩٩/٣) ، تاريخ بغداد (٢١/١٩) .

 ⁽٤) تبع المؤلف شيخه في الترجمة ونصها : أن يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الأمة .
 كتاب سيبويه (٩٣/١) .

⁽٥) كذا قال المؤلف تبعا لشيخه والمنقول ليس بالنص كما سيظهر من الفروق التالية .

إذا قلت هذا أبو الحارث إنما تريد (۱)هذا الأسد أى هذا الذى سمعت باسمه أو عرفت (*)أشباهه ولاتريد أن تشير إلى شىء قد عرفته بمعرفته (*) ((x))ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم (*).

ومعنى قوله (a_i) عرفته (a_i) عرفته بشخصه (a_i) الخارجى فانظر كيف جعله سيبويه بمتزلة المعرف باللام التى للحقيقة وقوله (a_i) إشارة إلى شىء بعينه فصار (a_i) يغنى عن هذا كما أن (a_i) يغنى عن قولك الرجل المعروف بكذا وكذا ، وكون (a_i) واقعا على كل أسد إنما كان لأن التعريف فيه للحقيقة وهى موجودة فيه (a_i) ، هكذا قرره ابن عمرون (a_i)

⁽١) في النص (فأنت تريد) .

⁽٢) في النص (أو هذا الذي قد عرفت)

^(*) ۱٤٤/ب

⁽٣) فى النص (قد عرفته بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا) . وفى نقل ابن مالك : (عرفته بعينه كمعرفة زيد) .

⁽٤) هذا النص بحروفه نقله المؤلف من التشنيف لشيخه الذى صرح أيضا أنه بالنص وليس كذلك .

والسبب أنه نقل نص سيبويه بحروفه من شرح التسهيل ـ عدا موضع أظنه خطأ فى النسخ وأشرت إليه أثناء النص ـ وبعده قال ابن مالك : هذا نصه ، فتبعه الزركشى وتلميذه المؤلف وليس كذلك ، وإنما أشرت إلى ذلك لما سيأتى الآن من شرح هذه العبارة والاستشهاد بها وهى ليست له .

انظر : تشنيف المسامع (٤٥٠/٧) ، شرح التسهيل (١٨٢/١) ، منع الموانع (٣٣٥) ، الكتاب لسيبو يه (٩٣/١-٩٤) .

⁽٥) في أ: عرفه.

⁽٦) ليس هذا نص سيبويه كما سبق والله أعلم .

⁽٧) في ج: لشخصه.

^{. (}۵۸/۲) انظر : تشنیف المسامع (٤٥١/۲) ، البحر المحیط ((Λ)) .

⁽۹) ابو عبد الله محمد بن محمد جمال الدين ابن عمرون ، ولد عام (۵۹۹ه) سمع من ابن طيرزد وأخذ النحو عن ابن يعيش ، برع و تصدر وجالس ابن مالك و تخرج به جماعة كابن النحاس ، روى عنه الدمياطي ، من مؤلفاته :

[&]quot;شرح المفصل" مات عام (٦٤٩) .

انظر : سير النبلاء (٢٥١/٢٣) ، بغية الوعاه (٢٣١/١) ، معجم المؤلفين (٢٤٧/١١) . هدية العارفين (١٢٤/١) .

شرحه (۱)قال : ونظيره يارجل إذا أردت معينا فأى رجلا أقبلت عليه وناديته كان معرفة لوجود القصد إليه ، فكذا أسامة أى أسد رأيته فإنك تريد (*) هذه الحقيقة المعروفة بكذا ، فالتعدد ليس بطريق الأصل (۲)انتهى .

وأما ابن مالك فقال بعد حكاية نص سيبويه إنه جعله خاصا شائعا فى حالة واحدة فخصوصه $^{(7)}$ باعتبار تعيينه الحقيقة فى الذهن وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطا من تلك $^{(1)}$ الحقيقة فى الخارج $^{(0)}$.

قلت : وهذا يعكر $^{(7)}$ على ما ادعاه من كونه مثل العلم الشخصى لفظا ومثل النكرة في المعنى $^{(7)}$.

وفرق ابن الحاجب في "شرح المفصل" بين أسامة وأسد بأن أسدا موضوع لفرد من أفراد النوع لابعينه فالتعدد من أصل الوضع وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن (٨).

واختار الشيخ تقى الدين السبكى أن علم الجنس ماقصد به تمييز الجنس عن غيره مع قطع النظر عن أفراده واسم الجنس ماقصد به اسم (٩) الجنس

3/117 (*)

 ⁽۱) كذا قال الزركشى لكنه لم يذكر أنه فى شرحه ، ولم أجد لابن عمرون شرحا على
 كتاب سيبويه ، فيظهر ان مراد المؤلف شرحه على المفصل . والله أعلم .
 انظر : نفس المصادر ، كشف الظنون (١٤٣٧/٢) ، ايضاح المكنون (٣٠٤/٤) .

⁽٢) انتهى ماقاله ابن عمرون وقد نقله الزركشي لهذا النص في التشنيف (٢٥١/٢) .

⁽٣) في ج : مخصوصة وهي توافق نقل الزركشي والصواب المثبت لقوله بعد ذلك وشياعه ...الخ .

⁽٤) في أ: ذلك ، والمثبت يوافق النص ونقل الزركشي .

⁽ه) انتهى بحروفه من شرح التسهيل (١٨٣/١) ، وتشنيف المسامع (٤٥١/٢) .

⁽٦) في أ : يعكس .

 ⁽٧) سبق ذلك ص (٣٥٣) .
 وقد قال الزركشى ان قول ابن مالك : إنه معرفة لفظا ونكرة معنى ممنوع .
 انظر البحر المحيط (٩٩/٢) .

⁽۸) انظر : شرح المفصل (۸ $\frac{(\Lambda + \Lambda + \Lambda)}{(\Lambda + \Lambda + \Lambda)}$ البحر المحيط (۵۷/۲).

⁽٩) في الابهاج ومنع الموانع والتشنيف (مسمى). والله أعلم.

باعتبار وقوعه على الأفراد حتى إذا أدخلت عليه الألف واللام الجنسية صار مساويا لعلم الجنس لأن الألف واللام الجنسية لتعريف الماهية (١)، وفرع على ذلك أن علم الجنس لايثني ولايجمع لأن الحقيقة من حيث هي لاتقبل جمعا ولاتثنية والجمع إنما هو للأفراد(٢).

لكن صرح ابن السمعانى بأن الألف واللام الداخلة على اسم الجنس لعهد الجنس لاللتعريف (٣)، وبالجملة فهذه الفروق متقاربة لكن تحتاج إلى نقل يدل على قصد العرب في وضعها ذلك (٤).

قال أبو حيان بعد ان قرر ماحكيناه عن ابن مالك من ترادف اسم (ه) الجنس وعلم الجنس وإن اختص أحدهما بأحكام لفظية ك(ذى) بمعنى صاحب مع افتراقهما في أحكام لفظية .

قال : وقد رام بعض المتنطعين من المتأخرين التفرقة بين أسامة وأسد من جهة المعنى _ ف ذكر مانقلناه عن ابن الحاجب $^{(1)}$ ثم قال وماأظن $^{(*)}$ العرب $^{(v)}$ قصدت شيئا من هذا الذى ذكره هذا المتأخر فى علم الجنس ، وأيضا فإنه مامن نكره إلا ومعناها الـــذهنى مفرد لامتكثر فلا اختصاص لأسامة

⁽١) هذا التعليل ليس للشيخ تقى الدين وإنما أدرجه الزركشى أثناء نقله لكلامه . والله أعلم .

 ⁽۲) نقل ابن السبكى كلام والده فى : الابهاج (۲۱۰،۲۰۹/۱) ، منع الموانع (۲۳٦) ،
 ونقله الزركشى فى التشنيف (۲۵۱/۲) .

 ⁽٣) كذا قال الزركشى ، والواقع أنه قول نقله ابن السمعانى . والله أعلم .
 انظر : تشنيف المسامع (٤٥٢/٣) ، القواطع (٢٩٠،٢٥٩/١) .

 ⁽٤) قال الزركشى :
 وهذه الفروق إن أريد بها وضع اللغة ذلك فتحتاج إلى دليـــل وإلا فهى تحكمات .
 تشنيف المسامع (٤٩٢/٢) .

⁽۵) في د : ترادف أي اسم .

 ⁽٦) أى فى شرح المفصل ، راجع ص () .

^(*) ۱۲۱ج

⁽٧) في ب : أن العرب .

بذلك^(١)انتهى .

وقد علمت أن في كلام سيبويه إمام اللغة والعربية الإشعار بالفرق (7) فكيف يدعى أنه من تفرقة المتنطعين أي المتعمقين في الكلام ، وأما أن العرب لاتقصد ذلك (7) فقد يمنع بأنها كان لها دقائق في كلامها لاتنحصر (*) وإن لم يدل دليل على أنها قصدتها بل يستدل عليها بالاستقراء لتراكيبها بل مما وضع لاستخراج تلك الأسرار المستقرأة من كلمها (3)علم المعاني والبيان وغو ذلك .

والخسروشاهي السابق ذكره في كلام القرافي هو الإمام العلامة شمس الدين الشافعي أبو محمد تلميذ الإمام الرازي روى عنه الحافظ الدمياطي (٥)،

⁽۱) لم أجد هـذا النص فيما لدى من مصادر ولعل أبو حيان ذكره فى شرح التسهيل وهو مخطوط حقق اجزاء منه فقط .

نعم نقل ابن السبكي عن شيخه أبي حيان كلاما فيه :

رام بعض من يميل إلى المعقول ويريد أن يجرى القواعد على الأصول أن يوجه لأسامة ونحوه وجها يدخل به فى المعارف فقال : يقال ان أسد وضع ليدل على شخص معين ووضع أسامة لابالنظر إلى شخص معين .

قال أبو حيان: والذى رام هؤلاء بعيد عما يقصده العرب فالمستقرئون لهذا الفن العربي وسيبويه أعرف بأغراض العرب في كلامها وقد ذكروا أن هذه الأسماء شائعة شيوع النكرات وأنها عوملت معاملة المعارف لفظا فأطلق عليها معارف لذلك.

انظر منع الموانع (٢٣٦،٢٣٥) .

 ⁽۲) أقول الواقع ان النقل عن سيبويه فيه نظر كما سبق وان عبارته تخالف المنقول عنه والله أعلم . راجع ص(١٤٥٤) .) (١٤٥٥)

⁽٣) في ب: بذلك .

^{1/14. (*)}

⁽٤) في أ ، ب ، د :كلها ، وفي هامش (ب) لعله كلا منها والمثبت أرجع .

وأخذ عنه أيضا الخطيب زين الدين ابن المرحل $^{(1)}$ رحمهم الله تعالى $^{(7)}$. والله أعلم .

[المضمر]

أو بقرينة يرى (٣) التعين فمضمر ونحوه يبين

الشرح :

هذا مقابل لقولى : إن كان التعين بالوضع (١)وهو القسم الثانى من المعرفة أى وهو مايكون فيه التعين لابالوضع بل بقرينة وهو المضمر لأن التعين بقرينة (١) خارجية وهى التكلم نحو (أنا) والخطاب نحو (أنت) والغيبة غو (هو).

ومثله بقية المعارف كاسم الإشارة فإنها بقرينة الإشارة إليه .

والمعرف باللام بقرينة انضمامها إليه.

والمضاف بقرينة الإضافة لمعرفة .

والموصول بقرينة الصلة أو اللام لفظا فيما هي فيه كـ(الذي) و تقديرا فيما تجرد منها كـ(من) و(ما).

⁽۱) سبقت ترجمت ص (۱) .

⁽٢) ولمزيد ترجمته أقول:

اسمه عبد الحميد بن عيسى بن عمريه الفقيه المتكلم نسب إلى خسروشاه قرية قرب تبريز حيث ولد فيها عام (٥٨٠ه) ، أخذ عن الرازى علم الكلام وسمع الحديث من جماعة كان كبير القدر ، متواضعا ، كثير الإحسان ، أحد العلماء المشهورين الجامعين لفنون من العلم وله اشكالات وايرادات جيدة ، من مؤلفاته :

[&]quot;ختصر المهذب"، 'مختصر الشفا" لابن سينا، "مختصر الآيات البينات"، مات بدمشق عام (٢٥٢م).

انظر : طبقات ابن السبكى (١٦١/٨) ، طبقات ابن شهبة (١٠٨/٢) ، العبر (١٠١٥) الشرات (١٠٥٥) ، النجوم الراهرة (٣٢/٧) ، هدية العارفين (١٠٦٥) ، الأعلام (٣٨٨٣) .

⁽٣) في ب، د: ترى .

⁽٤) قال ذلك في الشرح عند تقسيم المعرفة ص(١٤٥).

⁽ه) في أ : كقرينة .

والمنادى بقرينة القصد والإقبال ، وهذا كله مبين فى محله فى كتب النحو (١) وهو معنى قولى (يبين) وأما بيان تفاوتها فى التعريف فمبين فى محله $(^{7})$ وقد علم بهذا أن قول جمع كالبيضاوى أن الذى لايستقل بإفادة المعنى بل يحتاج لقرينة هو المضمر $(^{7})$ ليس بجيد ، بل وغير المضمر كالإشارة وغيره من بقية المعارف (١)كما سبق .

[المضمر كلى أم جزئى]

تنبيه :

اختلف فى المضمر هل هو جزئى أو كلى ، فالأكثرون (٥) على الأول لأنه لمعين بل هو أعرف المعارف عند الأكثر ونقل القرافى والأصفهانى فى "شرح المحصول" عن الأولين (٦)أنه كلى ورجحاه (٧)، وقال بعض المتأخرين (٨)؛ إنه

⁽١) أشار إلى ذلك ابن مالك فقال :

ووصف الموصول بمتم تنبيها على أنه لا يحكم عليه بالتعريف إلا بعد تمامه بتمام صلته وقيد المنادى بالتعين تنبيها على أن المراد من المناديات ما تحدد له التعين بالنداء ، وقيد ذو الاضافة بأن يكون لها متبينا ...الخ .

انظر شرح الكافية (٢/٣٧١).

 ⁽۲) انظر تعریف المضمر والاسم الموصول وأسماء الإشارة والمعرف بأل فی شرح الكافیة
 (۲۱۹٬۲۲۵٬۲۲۲۰) .

⁽٣) انظر منهاج الوصول (١٨٤/١).

⁽٤) كذا اعترضه شراح المنهاج الاسنوى وابن السبكى وقال الأصفهاني والصحيح أن يقال : أو لايستعمل إلا لمعين بقرينة تنضم إليه .

انظر : نهاية السول (١/٢٨١) ، الابهاج (٢١١/١) ، الأصفهاني على المنهاج (١٨٦/١) ، المعراج (١٧٠/١) .

⁽۵) منهم الرازى وأتباعه . انظ : المحصول (۸/۱/۱

انظر : المحصول (٣٠٨/١/١) ، التحصيل (٢٠١/١) ، البحر المحيط (٣٠٥/) ، شرح الكوكب (١٣٥/١) .

⁽٦) لعلها تصحفت عن (الأقلين) كما نقل الاسنوى عن القرافى وهو فى التنقيح لاشرح المحصول أما الأصفهانى فلم ينقله عن أحد فى الكاشف . والله أعلم .

 ⁽٧) انظر : النفائس (٩٥/٢) ، تنقيح الفصول (٣٥) ، الكاشف (رقم ٢) (٢١٨/١) ،
 نهاية السول (١٨٧/١) ، البحر المحيط (٥٥/٢) .

⁽٨) مراده الإسنوى .

الصواب لأن نحو (أنا) و(أنت) ليس لمتكلم أو مخاطب بالتعيين بل كل من كان كذلك ، وهذا حقيقة الكلى ، فالتعين (أ) إنما هو عند الإرادة وتعريفه على حسب الواقع ، فأشبه لفظ الشمس من حيث (٢) ان الواقع منه فى الوجود واحد بل ولاينبغى (٣) أن يختص هذا الخلاف بالضمير بل كل المعارف غير العلم كذلك ولهذا قال الشيخ أبو حيان الذى نختاره أن الضمير كلى وضعا جزئى استعمالا (٤).

قلت: إذا كان الوضع إنما هـو لإفادة المعنى وقت النطق لالمعنى يشترك فى مفهومه كثيرا أو يقبل الاشتراك من حيث هو وكان الوضع إنما هو لجزئى والكلى إنما هو الذى وضع لما لايمتنع (٥) تصوره من وقوع الشركة فيه فيستوى الموضع والاستعمال فى كون ذلك جزئيا ، مثاله (أنا) لم تضعـه العرب لمعنى لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه مع المتكلم به بخلاف إنسان فمن أجل ذلك أدخلنا المعارف كلها فى قسم الجزئى . والله أعلم .

وكل ذا عند اتحاد المعنى واللفظ لاتعدد إذ يعنى

الشرح :

أى كل (٢)ماقلناه من تقسيم المفرد إلى كلى وجزئى وتقسيم كل منهما حيث كان اللفظ واحدا والمعنى واحدا الاحيث تعدد اللفظ وتعدد المعنى ولاحيث "(٧)تعدد اللفظ واتحد المعنى ،

⁽١) في ب ، د : التعيين .

 ⁽۲) في أ ، د : الشمس وحيوان الواقع وكذا في ب ، لكنها صوبت في ب كالمثبت .

⁽٣) في أ: بنفى .

⁽٤) انظر نهاية السول (١٨٧/١) ، ومانقله الاسنوى عن شيخه أبى حيان نقله الزركشى قيل : وهـو حسـن وبه يرتفع الحلاف . انظـر البحر المحيـط (٥٥/٢) ، وقال الـزركشى في التشنيف : (٤٤٨/٢) والحق أنه كلى باعتبار صلاحيته لكـل متكلم وجزئي باعتبار عروض الجزئية بسبب قصدك به معينا .

⁽ه) في ج : يمنع .

⁽٦) في د : أي كما .

⁽٧) ساقطة من ج .

فالقسمة رباعية سبق منها القسم الأول والثلاثة الأخرى المشار إليها بقولى (لاتعدد إذ يعني)(١)فإنه يشمل التعدد فى كل من اللفظ والمعنى والتعدد فى اللفظ فقط والمعنى فقط يأتى بيانها واحدا واحدا والله أعلم .

[المتباين والمترادف]

ففيهما المباين المناصف واللفظ وحده هو المرادف الشرح $^{(*)}$

اشتمل هذا البيت على قسمين أحدهما إذا كان التعدد فيهما معا بشرط مساواة عدد كل عدد الآخر بحيث يكون لكل لفظ معنى يخصه فهو المسمى بالألفاظ المتباينة وهذا معنى قولى (المباين المناصف) أى الذى وقع فيه التناصف من الجانبين بحيث لايزيد عدد الألفاظ على عدد المعاني سواء تفاصلت أى ليس لأحدها ارتباط بالآخر كـ(الانسان) و(الفرس) ونحو (ضرب زيد عمرا) ، أو تواصلت بأن كان بعض المعاني صفة للبعض الآخر كـ(السيف) و(الصارم) ، فإن السيف اسم للحديدة المعروفة ولو مع كونها كالة والصارم اسم للقاطع $^{(7)}$ وكـ(الناطق) و(الفصيح) و(البليغ) $^{(7)}$ والمراد أنه يمكن اجتماعها في شيء واحد ، ونحوه لو $^{(1)}$ كان أحدهما جزءا من الآخر كالإنسان والحيوان .

⁽١) في د : لاتعدد ويعني .

^{*/} ١٤٥/ب

⁽٢) انظر أسماء السيف في فقه اللغة للثعالبي (٢٧٤) .

 ⁽٣) قلت : كذا صرح الآمدى بأنها متباينة خلافا لما ظنه البعض من ترادفها .
 انظر : الأحكام (١/٧٤) ، المحصول (١/١/١٣) ، نهاية السول (١/١٩٠١) ،
 الابهاج (٢١٢/١) ، تشنيف المسامع (٢/٤٤٤) .

⁽٤) في د : ونحو ولو .